

أما الزبير بن عدي بن عمرو

عبد وزارة الشغب

جمعها ورتبها

محمد بن عبد الله بن عيسى

البحر الأول

نوفمبر سنة ١٩٢٧

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٤٦ هـ - ١٩٢٧ م

وكانت في حياتك لي عظات وأنت اليوم أوْعظُ منك حيًّا



”هذا الزعيم الفلاح، الذي تحدَّى جميع القوى، وظلَّ يواصل سعيه وجهاده، حتى فاز بحمل الدولة التي استقرَّت في مصر أربعين عامًا على أن تعترف لمصر بالاستقلال الذي فتدته منذ ألفين وخمسمائة عام“ .
(جريدة التيمس)

إهداء إلى جميع علماء مصر

عهد وزارة الشعب

جمعها ورتبها

محمد إبراهيم الخيري

الجزء الأول

نوفمبر سنة ١٩٢٧

[الطبعة الأولى]

مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة

١٣٤٦ هـ - ١٩٢٧ م

الى أم المصريين

لقد كنتِ يحوار سعد، في عِزَّة الحياة وعظمة المجد، في أنس فرد هو عالمٌ
في فرد . فليست تعزيك فيه دموعُ هذه الأمة الباكية ، بعد ما زهتكَ به بسماهُ
الحالية ؛ وليست تسليكَ عنه جوانحُها الدامية ، بعد ما شريكك في محبته قلوبُها الحانية .
وهذه آثار سعد المحبوب الأعز : هذه أحاديثُ الطريفة ، وكلماته الحكيمة ،
وخطبه الرائعة ؛ هذه سيرته العاطرة ، وشخصيته الساحرة القاهرة ؛ هذه عظمتُه
الخالدة ، وعبقريته الراشدة ؛ هذه حكمته البالغة ، وسياسته الغالبة ؛ هذا يقينه الذي
اقتحم به كلُّ قلب دون استئذان ، وهذا إخلاصه الذي أشعَّ نورا في نفس كل
إنسان .

هذه روحُ سعدِ العظيمة ، في قوتها وعافيتها وأنضر حياتها ؛ فهل يغيب عنك
من سعد إلا رسمه وشخصه ؟ وما كان سعد إلا معنى روحيا ، وإيمانا قدسيا ، تُشرق
به القلوبُ ، وإن لم تعرفه العيون !

أحبيَّ سعدا في روحه ، وطالعيه في آثاره ؛ فكَذلك أحبه ويحبه أبناءه الطامحون
في نواحي الوطن ، ولم يروا منه شخصا أو يسمعوا له حسا .

يا أم المصريين :

هذان عزاء وسلوان ، كتبهما لك الله بردا وسلاما

خادم سعد

محمد ابراهيم الجزيري



[عن المصور]

أم المصريين تحمل الأزهار الى قبر الزعيم



[تمويرشارل]

الزعيم في رئاسة وزارة الشعب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ذكرى سعد

بعد أن وقعت المصيبةُ العظمى ، واحتسب هذا الوطنُ في سعد قائده الأمين ، وبطله المرجى ، وزعيمه المفرد ، فكر الناس في تخليد ذكراه بشتى الوسائل ؛ ورأيت أن الصلة التي وفقني الله اليها بحياته في سنها الأخيرة ، منذ تفضل رحمه الله باختيارى سكرتيراً خاصاً له في رياسته للوفد المصرى ومجلس النواب ، تمهدُ لى ما لا تمهدُ لغيرى من جمع آثاره القولية في مختلف عهوده : فقد كان رحمه الله يخصنى من زيادة المعرفة بهذه الآثار ؛ وقرأت عليه منذ سنتين جميع مقالاته التى نشرها بغير إمضاء فى الوقائع المصرية ، أيام كان محرراً بها ، فأرشدنى إليها واحدة واحدة ، ونشرت بعضها باذنه فى مجلتى التى أصدرها "مجلة القضاء الشرعى" ؛ وكذلك له رحمه الله مقالات قيمة عديدة ، كان يبعث بها فى أيام الانتخابات الى "البلاغ" كثيراً والى "كوكب الشرق" أحياناً ، فتُشر بغير إمضاء أو بامضاء مستعار ، وقليل منها كان يترجمه عن كتب أجنبية لما فيه من الحكمة الطريفة التى كانت تروقه . وهناك بعض مقالات أخرى ، كان يُوحى لى بفكرتها مختصرة ، ويترك لى تفصيلها وكتابتها فى مقال واف ، أعرضه عليه قبل نشره ، ثم أنشره بامضائى أو بغيره ... الى كثير من آثاره فى الجمعية العمومية ، ومجلس شورى القوانين ، والجمعية التشريعية ، والجامعة المصرية ، ومجلسى النواب والشيوخ ... الخ .

رأيت أن أجمع ذلك كله، إلهام الرئيس ووحية وعنوان مجده، وأن أضيف إليه ما تقتضيه المناسبات مما كتبه في مذكراتي عنه رحمه الله، فذلك أجل ذكرى نُقِمها للزعيم، وما تُقام الذكريات إلا لِتُقرأ فيها عظمة العظيم .

وأخذًا للعمل في إبانته، شرعتُ في تنفيذ هذه الفكرة بدارًا عقب الوفاة . غير أن العمل كبير، ويحتاج إلى زمن طويل لإخراجه جملة، والترتيب فيه لا يستد شوق الناس إليه، فاعتزمت أن أخرج تلك الآثار في أجزاء متتابعة، لا ألزم فيها الترتيب الزمني أطرادًا أو انعكاسًا، بل أبدأ بالأهم فالمهم من عهود الرئيس، بحيث أصدر كل جزء في المناسبات التي تقتضيه .

وقد كان عهدُ الرئيس رحمه الله، وهو على رأس وزارة الشعب، خير ما تُبدأ به سلسلة عهوده الذهبية : لأنه وُضِعَ القضية المصرية فيه رسميًا، فوق ما وضَّحها شعبًا، ورسم طريق الوفد في المفاوضات رسمًا ينفعنا أجل نفع في العصر القريب الذي سندخله، ثم هو قد أعطى في ذلك العهد أحسنَ المثل للحكومة الديمقراطية، وأدقَّ التنفيذ للنظم الدستورية، وأعدَلَ الحُكم للحياة النيابية، وكان فيه رجل الأمة والحكومة، مجتمعةً فيه كلُّ القوى، صادرًا في نطقه عن العرش والبرلمان والأمة .

على أن هذا العهد النفيس كان كله دفاعًا عن الحق والدستور وسلطات الأمة، وكان أوضح منار وأبين هدى يُعين المؤتلفين اليوم على نهج السبيل القويم للخدمة الوطنية المشتركة . ولم يكن الحوار البرلماني، الذي كثر فيه بين الرئيس الخليل رحمه الله وبين كرسى أوكراسى في المعارضة، إلا مترّها عن المطاعن الشخصية، خالصًا للمصلحة العامة، وإلا منتهيا بالتسليم للحق، وبالتصافى والتصالح .

واتخذتُ سبيل أن أقدم كل أثر من "آثار الزعيم سعد زغلول" بما يمهد له ويشرح الظرف الذي قيل فيه ، حتى يتمّ البيان ، ويكون للقارئ إلمامٌ بمقام الكلام ، ويمكن أن يكون الجزء من هذه السلسلة تاريخاً للعهد الذي تضمنه .

واخترتُ لطبع هذه الآثار الجليّة "مطبعة دار الكتب المصرية" : لأنها خير مطبعة بمصر تُخرج الكتب ؛ ولأن الرئيس رحمه الله كان يُعجّب دائماً بكتبها التي تطبعها ، وكان في عامه الأخير يشغل فراغه بالقراءة في كتب "نهاية الأرب ، والتاج ، والأغاني" وهي كتبٌ طبعتها الدار ، وكثيراً ما أثنى على حسن طبعتها ، وكان يقول : "إن الجمال والعناية في طبع الكتب ، تجبُّ إلى الناس قراءتها ، وتكون خيراً إعلاناً ونشيراً لفائدتها" .



وقد يحسن بي أن أمهد لهذه العظمة الخالدة ، وهذا النور الفياض على أرجاء البلاد ، بوصف موجزٍ مما وعته ذاكرتي عن حياة الرئيس القلمية واللسانية ، تَصِحُّ منه حالاته في التفكير والكتابة والمطالعة والخطابة ، وغير ذلك مما يتعلق بالقلم واللسان اللذين هما قُرْصُ هذه الشمس المنيرة .

لم يكن رحمه الله في أوقات العمل يعرف للتعب اسماً أو معنى ! فكثيراً ما عمل في الظروف العصيبة إلى ما بعد منتصف الليل ! وكثيراً ما كان يمل على ساعات متوالية ، يلتفت في أثنائها فيقول : "لا تؤاخذني ! أنا جبار" ثم يأذن لي في الانصراف حيناً ، لأستريح وأسترد نشاطي .

وما كان أشقَّ على نفسه أن يمنعه الأطباء في أيام مرضه من القراءة والكتابة ، ولكنه يُحلُّ رأيهم فوق كلِّ رأى له ، ويحترمهم ، ويحبهم .

وقل أن ينام قبل الساعة الحادية عشرة مساءً، وينام في حالاته العادية ثلاث ساعات أو أربعا كل ليلة، وفي أيامه الأخيرة، كان يتحایل على النوم نصف ساعة بعد الغداء، وساعة أو اثنتين في الليل .

كان يستيقظ مبكرا، ويتناول طعام الإفطار، ثم يحلق ذقنه بنفسه، وبينما هو يحلقها، يمل على مقالا أو خطابا، أو يصغى الى ما أتلوه من الرسائل، أو يتناقش مع جلسائه . وكذلك يفعل وقت الأكل أيضا .

وأول ما يعمل في الصباح أن يقرأ الصحف العربية : فيبدأ بالمعارضة منها ، ويراجع فيها ما يختص بالسياسة المصرية أولا وآخرا، وقلما يعطى مثل هذا الوقت لغيرها، ثم يتناول سائر الصحف : فيقرأ فيها ما يختص بالوفد المصرى، ثم يلقي نظره على الأخبار الأخرى، وإذا كان لديه متسع من الوقت، قرأ الصفحات الأدبية والعلمية، والمقالات عن أحوال البلدان الأجنبية . وكان يتصفح يوميا جريدة "الاجيشان غازيت" الانكليزية، ولا يتصفح من الفرنسية بانتظام إلا "البورص اجيشيان" و "لسبور" أيام ظهوره . وقليل ما كان يقرأ "الجورنال دى كير" . أما "الليبرتيه" فأمسك عنها منذ أصبحت لسان حزب الاتحاد .

بيد أنه رحمه الله كان يملؤه الزهد في قراءة الصحف المعارضة حين تقصر مقالاتها على المطاعن العقيمة، فلا يعطيها تلك العناية الكبيرة . وتجل هذا الزهد في أيامه الأخيرة، حيث رغب عن الصحف المعارضة جميعا .

وكان يميل عادة الى الكتابة بعد قراءة الجرائد، فيرجو من جلسائه أن يتركوه وحده، ويعكف على كتابة خواطره . وكان يكتب بالقلم الرصاص أكثر ما يكتب، فإذا كان على مكتبه كتب بالحبر — ثم يمل على ما كتب : فيكون حيناً مقالا

وقل أن ينام قبل الساعة الحادية عشرة مساءً، وينام في حالاته العادية ثلاث ساعات أو أربعا كل ليلة، وفي أيامه الأخيرة، كان يتحایل على النوم نصف ساعة بعد الغداء، وساعة أو اثنتين في الليل .

كان يستيقظ مبكرا، ويتناول طعام الإفطار، ثم يحلق ذقنه بنفسه، وبينا هو يحلقها، يمل على مقالا أو خطابا، أو يصغى الى ما أتله من الرسائل، أو يتناقش مع جلسائه . وكذلك يفعل وقت الأكل أيضا .

وأول ما يعمل في الصباح أن يقرأ الصحف العربية : فيبدأ بالمعارضة منها ، ويراجع فيها ما يختص بالسياسة المصرية أولا وآخرا، وقلما يعطى مثل هذا الوقت لغيرها، ثم يتناول سائر الصحف : فيقرأ فيها ما يختص بالوفد المصرى، ثم يلقي نظره على الأخبار الأخرى ، وإذا كان لديه متسع من الوقت، قرأ الصفحات الأدبية والعلمية ، والمقالات عن أحوال البلدان الأجنبية . وكان يتصفح يوميا جريدة "الاجيشان غازيت" الانكليزية، ولا يتصفح من الفرنسية بانتظام إلا "البورص اچيسيان" و "لِسبوار" أيام ظهوره . وقليل ما كان يقرأ "الجورنال دى كير" . أما "الليبرتيه" فأمسك عنها منذ أصبحت لسان حزب الاتحاد .

بيد أنه رحمه الله كان يملؤه الزهد في قراءة الصحف المعارضة حين تقصر مقالاتها على المطاعن العقيمة ، فلا يعطيها تلك العناية الكبيرة . وتجلى هذا الزهد في أيامه الأخيرة، حيث رغب عن الصحف المعارضة جميعا .

وكان يميل عادة الى الكتابة بعد قراءة الجرائد، فيرجو من جلسائه أن يتركوه وحده، ويعكف على كتابة خواطره — وكان يكتب بالقلم الرصاص أكثر ما يكتب، فإذا كان على مكتبه كتب بالحبر — ثم يمل على ما كتب : فيكون حيناً مقالا

انتخابيا ، أو قانونيا ، وحيناً ردّاً على خصومه السياسيين ، أو شرحاً لنظرية وفدية ،
وأحياناً قليلةً قطعةً يترجمها عن كتاب أجنبي ، فيكلفتني بإرسال ما أُمِّلَى إلى ”البلاغ“ ،
أو إلى ”كوكب الشرق“ ، أو يحفظه بين أوراقه .



الرئيس يكتب

أما مذكراته فكان يكتبها بالحبر بخطه ؛ وقد حظيتُ عنده رحمه الله مرات كثيرة ، فاسمعي أبواباً شتى منها في وقت فراغه أو أثناء بحث أو ترتيب لأوراقه .

وكان خطُّه غير مستقيم الرسم ، لا يكاد يقرؤه إلا من مرن على قراءته ؛ ولم يكن يتضح من كتابته غير إمضائه ، فإنه يكتبه مُبيناً قريباً الى الجمال الخطي . وكان يشهد لنفسه بقلة الجودة في الخط : أرسلت اليه إحدى شركات الأقلام الكاتبة مندوبها ، ليهدي اليه نموذجاً من أقلامها ، بديع الصنع دقيق التركيب ؛ وبعد أيام جاء هذا المندوب ، ورجا أن يتفضل الرئيس الجليل فيخطّ جملةً بذلك القلم ، يردفها بإمضائه ، لتتخذها الشركة شهادةً لأقلامها وإعلاناً عنه ؛ فكتب رحمه الله وهو يمازح المندوب هذه الجملة : ”خطّ هذا القلم جميل في غير يدي“ .

”جملة جاءت في ذيل خطاب أرسله الرئيس الجليل رحمه الله من جبل طارق الى حضرة الدكتور حامد محمود بتارنج ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٢ ، وفي آخرها امضاؤه (سعد)“ .

”صورة امضاء الرئيس الجليل“

وكان رحمه الله من قوة الذاكرة وحضور البديهة في غاية لا غاية وراءها !

في اليوم الثامن والعشرين من شهر يناير سنة ١٩٢٦ ، زار ”بيت الأمة“ لفيف من المحامين بمدينة الاسكندرية ، وفي مقدمتهم تقييهم الأستاذ حسين والي ، وكان الرئيس الجليل في رياضته المعتادة ، فترقبوه ، حتى اذا عاد تلقّوه على رأس السلم

نفاضة في الأضداد . وهكذا المجلس محط سير المنز الصبر الملائمة

والصالحين

نوعی سے الکلم، لطیف فی اسلوب، عادل فی موضوع،

جملة من خطبة الرئيس الجليل التي ختم بها الدورة البرلمانية في ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٣٦ وهو رئيس مجلس النواب .
وأصلها مكتوب بخط سكريته (الجزيري) في دور تحضيرها ، والتغيير والشطب فيها بقلم الرئيس رحمه الله .

„GRAND HOTEL PUPP“
KARLSBAD

١٥٥ فرس ، يوم السبت ٩

عزيرى منى الفاضل عبد الله بك
عقبى السلام ، اجد انك قد
وانت قد اذنتى واهتدى مع المقصود
التي عملت مع نظري ، ونسخت ما راى
بل ان اشركت مع الهيئة التي تترشح
استؤنات التي اشترت مع قد حاسر ،
اشترت مع صمم ظلم الفلبن ،
سليم قبرا مع فاسم بك ،
بأحد من ، نشوف الى احب ،
كانت حادثة السعد
نقدم صحت من كرسيد ،
التي قد حاسر من استن قريبا ،
من كرسيد ،
نقدم مع قد حاسر ،
نقدم مع قد حاسر ،
نقدم مع قد حاسر ،

الحمد لله
السلام على من
السلام على من

”خطاب أثرى بخط الرئيس الجليل ، أرسله بتاريخ ٢٣ يوليو سنة ١٩٠٦ من
كرلسباد الى حضرة صاحب العزة عبدالله بك أباظة عضو مجلس الشيوخ . واتصال البك
بالرئيس قديم يرجع الى ما قبل ذلك التاريخ ، وكان الرئيس رحمه الله يقدر صداقته
ووفاءه له ، ويقربه في مجلسه ، ويرتاح الى سمره وأنسه . والحادثة التي يشير اليها
الرئيس في هذا الخطاب هي حادثة دنشواي“ .

بالتحية، وقدمهم الأستاذ النقيب بأسمائهم، ثم تقدّم هو باسمه، فما أسرع ما مرت
ببال الرئيس رحمه الله ذكرياتٌ متدافعة، استوقف إحداها فقال، وهو لا يزال على
رأس السلم معتمداً على عصاه : ” أتذكر أنك (مخاطباً الأستاذ النقيب) ترافعت
أمامي ... في سنة ١٩٠٤ ... فأعجبت بمرافعتك ... وعزمت على أن أهنتك ... ولا
أدرى هنالك أم لا ... واني أتذكر جيداً موضوع القضية ووجه دفاعك ... “،
وطفق رحمه الله يقصّ عليهم، وهم في دهشة بالغة وإعجاب حائر، حديث ذلك
الظرف، كأنه يقصّ شيئاً من حوادث الأمس !!

وقد كان إذا أراد كتابة مقال هام أو نداء خطير، أكثر فيه من التبديل
والتحوير، وربما غير بعض جملة أو غيره كله ثلاث مرات أو أربعاً . على أن
كل صورة من هذه الصور المتعددة بلاغةٌ وحدها، قل أن يجسد فيها الذوق منفذاً
للنقد . وكان رحمه الله يتحرى الأسلوب الصحيح والكلمات العربية الفصيحة،
جهد البحث، وإلى جانبه دائماً معجمٌ ”أقرب الموارد“، ونذر أن بحث في ”لسان
العرب“ .

ووزنُ الجمل والمقاطع عنده جزءٌ من كتابته، فقد كان يُعنى جدّ العناية بالمطالع
والمواقف، ويقرأ الجملة مرات ليتذوق نغمها في سمعه، وليعرف أن كانت نابية عما
قبلها وبعدها في الانسجام والاتزان .

وقال عنه خصومه في بعض الأحيان انه متشبتُّ برأيه، متعصبٌ لفكرته !!
فوالله ما كان أحبَّ إليه أن تُساق أمامه الملاحظاتُ على ما يكتب ويقول . غير أن
ذلك الظاهر، الذي سمّوه استبداداً، انما كان منه في الفكرة التي قتلها بحثاً وقلب
فيها وجوه الرأي جميعاً، فاذا جادله عليها مجادلٌ، كان رحمه الله في رسوخ اليقين،
ومجادلُهُ صاحب رأيٍ فطير وبحث قصير .

لقد كان شغوفاً بأن يُطلع أعضاء الوفد وأصدقاءه المقربين على ما يكتبه قبل نشره، فكثيراً ما كان يستدعيني، لأقرأ عليهم ما أعدّه، ويسمع منهم ملاحظاتهم، أيا كانت، من حيث الأسلوب أو المعنى أو المناسبات . ولا يدهشك أنه رحمه الله كان يستدرّ هذه الملاحظات، ويتقبّل صوابها بصدر رحب، ولو كانت من شخصي الصغير ! بل كان يقول لي دائماً عند البدء في الإملاء : "لا تتأخر أن تنبني الى ما ترى من النقد" .

وكان رحمه الله قوياً الارتجال، نتحدّر الخطبة من فيه على الناس، بأسرع مما نتحدّر المقالة من قلمه على القرطاس ! ولم يُعدّ من خطبه إلا الرسمية، أو شبهها، فيكتبها ويراجعها مراراً على النحو الذي قدّمته، ثم يتلوها مكتوبة، وكان ذلك منه قليلاً نادراً، حيث كان الأكثر العظم من خطبه ارتجالاً .

وقد كان تعبيره في الارتجال أقوى من تعبيره في الروية، ولاحظت ذلك كثيراً فصارحته رحمه الله مرة به، فأجابني : "صحيح . أنا أجد ذلك في نفسي" .

أما أوقات فراغه، وهي نادرة جداً، فكان رحمه الله يقضيها بالمطالعة في كتب عربية، لا علاقة لها بالسياسة، ولها كلّ العلاقة بالقلم والخطابة . وكان في السنتين الأخيرتين يرتاح الى القراءة في كتب "نهاية الأرب، والتاج، والأغاني" .

وكثيراً ما كان يقرأ كتباً فرنسية أو ألمانية أو انجليزية، ولكنها دائماً قانونية أو تاريخية أو فلسفية .

تعلم رحمه الله الفرنسية من قديم، وتلقّى مبادئ الانجليزية في "عدن" على المرحوم محمد عاطف بركات باشا والأستاذ ولیم مکرم عبید، وهم في طريقهم الى منفى سيشل، وتعلم الألمانية منذ عام ١٩١١ - ١٩١٢ بمساعدة "مدموازيل فريدا" .

وكان يقرأ عليها كتب اللغتين الألمانية والانجليزية فتصحح نطقه وتساعد على فهم الأسلوب . وكان دائماً حفيماً بقصاده الذين لا يعرفون إلا الألمانية أو الانجليزية ، فكان يقابلهم مهما كان لديه من العمل ، ويحادثهم قدر امكانه بلغتهم ، ليستريد من المران عليها ، ولا يحد غضاضة في أن يخطئ التعبير الصحيح أو يئببه أحد اليه . وما كان أبرقه رحمه الله حين يمزج كلامه في هاتين اللغتين بالنكات الطريفة والمداعبات التي تمجّل خطاه فيهما وتملأ نفس محدثه بالسرور !!

كان رحمه الله يرقب باهتمام وعناية ما يُنشر من الكتب الحديثة بمصر ، فيكتفني بشرائها ، ويقرأ منها ما تسمح الفرصة به . وقرأتُ له كتاب ” الإسلام وأصول الحكم ” للشيخ على عبد الرازق ، وأدلى إلى برأى فيه قيده عندى . وكذلك قرأتُ له كتاب الأستاذ مصطفى صادق الرافعى في ” إعجاز القرآن ” ، وكتاب الدكتور طه حسين ” فى الشعر الجاهلى ” ، وردّ الأستاذ محمد فريد وجدى عليه ، ومحاضرات المرحوم الشيخ محمد الحضرى بك فى نقده .



وبعد ، فذلك موجزٌ صغير أقدم به ” آثار الزعيم سعد زغلول ” . وإن رجلاً ملاً الأبصار نورا ، والأسماع ذكراً ، والأفواه ثناء ، ليس فى شأنه نكرة فتعرف ، ولا مجهل فيعلم ، وإنما الكلامُ عنه لتبين طرائق التأسى به ، والاستمساك بأسباب عظمتة . وقد كان الرئيسُ الجليل رحمه الله مؤرخ نفسه ، وناشر مجده وسؤدده بلسانه ، لا يحتاج فى معرفة حياته وحوادث أيامه ، إلا الى قراءة كلامه . وأنت تعلم أن الرئيس مصرٌ ، شعورها وإرادتها ولسانها ، وأنه صفى روحه وأخلص عمله لمصر ، أحوج ما يكون الى رعاية جسمه المتهدم بالأدواء ، وقواه الفانية بالشيخوخة . فاقرأ اذن فى آثار

الرئيس تاريخ الوطن ، مصره وسوادنه ، واقرأ فيها ارادة شعب النيل ، واقرأ
وحي الوطنية ، وإلهام الاخلاص ، ونور الله نشره على كنانته الأمانة .

هذه هي الذكري الخالدة التي يجب أن نقيمها لسعد ، هي . عظمتها وزعامتها
والروح الكبرى لجسم الوطن . فلنحي هذه الذكري ، وليقرأ كل مصري صفحتها
البيضاء ، فسنكون يومئذ أدنى الى البر والوفاء ، وسيكون سعد في كل قلب ، ونوره
في كل بيت ، ولن تنال منا وحشة فقده إلا أن تحفزنا الى رسم مجده ، وإلى إحياء
تعاليمه الحكيمة ، ومبادئه القويمة .



أيها الرئيس المحبوب :

لقد أحللتني منك في مكان النجوى ، وقربتني إليك زلفى ، فتقلب في حياتك ،
وزهوت في نغائك ، وخدمتك فنبه ذكري ، وارتفع قدرى ، وفاض على عطف
من حب الأمة لك ، فأى رزء أتقيه بعدك ؟ وأية فاجعة أئقني لها الدموع ؟

لقد بكت الأمة فيك مناحى شتى ، وبكيت معها فيك هذه المناحي ، ولكنى
بكيت فيك أكثر مما بكت ... بكيت فيك أباً برارحياً ، لم تسمع منه أذناى إلا الرضا
والحنان والعطف ... بكيت فيك أستاذى ، من لئقنى أعلى دروس الحياة وأعلى آيات
الوطنية ... بكيت فيك مهذب روحى ومصطفى نفسى ... وبكيت فيك واهب نغرى
وولى نعمتى .

هذه روحك أنشرها على الوطن العزيز ، ولعل الله الذى وسعتك رحمته ، وظلمتك
جنته ، قد وفقنى الى مرضاتك فى رضوانك ، وإلى الوفاء ببعض إحسانك ما

خادمك الأمين

محمد إبراهيم الجزيرى

ميلاد الحياة النيابية

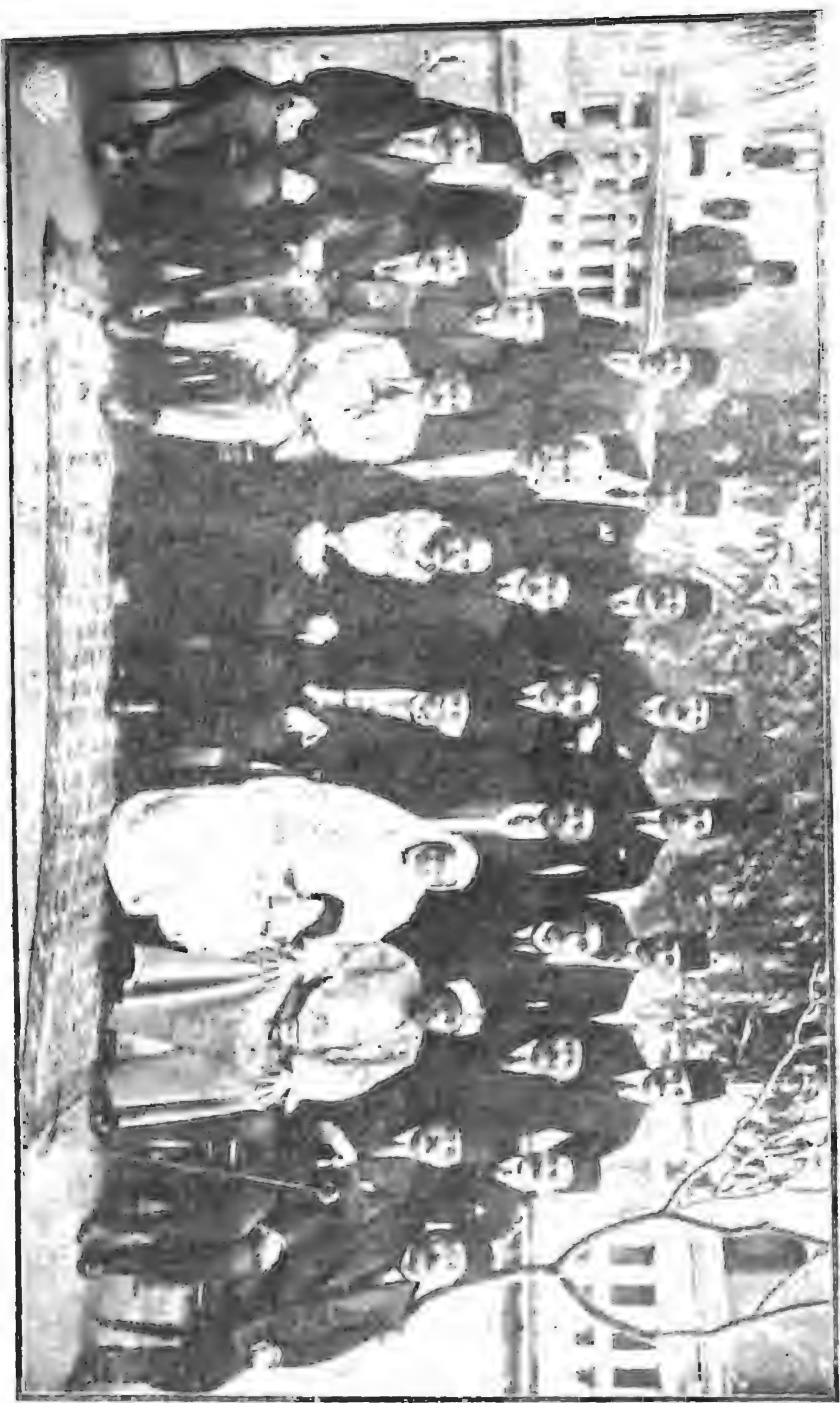
بغداد انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤

من الرئيس الحليل الى الأمة

أعلنوا حرب الانتخاب ، وحددوا ميدانها ، واختاروا بأنفسهم زمانها ، وانتخبوا بأيديهم أسلحة القتال ! فلم نتردد في نزالهم ، بل أقدمنا واليقين بالنصر يملاً قلوبنا ، والاخلاص للوطن العزيز يقودنا ، والاعتماد على الله يسندنا . وما زلنا بهم حتى انكسر غاربهم ، واندحر جانبهم ، ولم يسعفهم تأجيل اكتسبوه ، ولا تأويل تعسفوه ، ولا نفعتهم قواعد ابتكروها ، لدرجات في الانتخاب عددوها ، ولا قيود لخلق حرية الاجتماع فسلوها ، ولا خطب ألقوها بالقذف والسباب ، ولا صحف نشروها بالكذب والضلال ! بل ارتد كل هذا عليهم نكراً ، ولم يزد هم الا خذلانا وخسراً ! وما أكسبهم التحالف مع الحاقدين إلا ضعفاً ، ولا الأموال التي طافوا بها على المعدمين من الناجحين إلا فقراً ! اذ أبوا أن يفتنوا بها على حساب الوطن ، وفضلوا الإعدام على بيع الذم !! روح من الله زكاه في نفوسهم ليرد بها كيد المفسدين ، وعصمة خصم بها ليم الفوز للمخلصين .

ان علينا ، بعد تلك الضربة القاضية ، وهذا النصر العزيز ، أن نتوجه الى الله بقلوب خاشعة ، ونسجد لعزته شاكرين ، ثم نستغفر الله لنا ، وللذين انحرفوا بجهالة عن قصدنا ، واتبعوا غير سبيل المخلصين ، ونرحب بعدوهم عنه الى الصراط القويم ، صراط الذين اهتدوا وأخلصوا لله وللوطن الكريم .

وبعد ، فانا نتقدم بأخلص عبارات التهاني الى أمتنا الكريمة ، على تلك النظرة الصائبة ، وعلى ذلك الإجماع المهيّب ، ونرفع الى جلالها الأسمى آيات الشكر الأوفى ،



الوفد المصري في سنة ١٩٢٤
 "و يلاحظ أن معاني فتح الله بركات باشا ليس في اليمين لأنه كان مريضاً يومئذ"

على هذه النعمة الكبرى ، التي فاقت كل النعم ، ولم يسبق لها نظير في سائر الأمم ،
 نعمة الثقة الغالية التي خصتني مع أصحابي بها . وكلنا يجتد العهد الوثيق لها ، بأن
 نحيا لخدمتها ، وتقني في رغبتها ، ولا نتخذ لنا من دونها وليا ، ولا نجعل لغير كلمتها فينا
 علوا ، وأن نجاهد في استقلالها ما استطعنا ، ونرى هذا الجهاد أقدر واجب علينا .
 إن الاتحاد قاعدة أعمالنا ، والاخلاص أكبر قواعدنا ، ومجلس نوابنا هو مركز
 العمل الخطير ، وقد وفق الله الأمة أن تختار أعضائه من أكرم أبنائها ، وهذا أحسن
 فال على أنه تعالى قدر النجاح لسعيها ، إذ هم في هذا المعنى متحدون ، يشعرون بشعور
 واحد ، ويمثلون ارادة واحدة ، وينطقون بلسان واحد ، وما يكون الاختلاف
 إلا على ما دون ذلك من الشؤون . والله المستعان في كل الأمور ما

بيت الأمة في ١٨ يناير سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

الرئيس الجليل

يصرح ، مستندا على القواعد الدستورية وعلى نتيجة الانتخابات ،
 أنه يجب على الوزارة الإبراهيمية التخلي عن الحكم

طلب مراسل روتر في يوم ١٥ يناير سنة ١٩٢٤ من الرئيس الجليل سعد زغلول باشا أن يصرح له
 برأيه فيما يمكن أن يترتب مباشرة من النتائج على الانتخابات التي أكسبته الأغلبية الساحقة ، فقال :

إذا اتبعت القواعد الدستورية ، وجب على يحيى باشا إبراهيم أن يستقيل أمام
 حقيقتين كبيرتين : الأولى أن البلاد قد أوضحت رأيها بشكل لا يمكن الشك فيه ،
 والثانية أن رئيس الوزارة قد هُزم في الانتخابات وفاز عليه مرشح الوفد .

فقال مراسل روتر : إن المسلك الطبيعي في هذه الظروف هو أن يرسل اليك
 جلالة الملك ويكلفك قبول الوزارة ، فهل تقبلون في هذه الحالة رئاسة الوزارة ؟
 فأجاب الرئيس : سأعمل عندئذ ما أراه واجبي نحو الأمة .

حديث آخر للرئيس الحليل

نشرت جريدة الأهرام الغراء في تلغرافاتها الخصوصية أن جريدة (دابل تلغراف) نشرت بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ تلغرافاً من مكاتبها في القاهرة جاء فيه ما يأتي :

”... أما زغلول باشا فإنه يرتاح الآن من عناء الأعمال التي تراكمت عليه في الأيام الثلاثة الأخيرة . وقد استقبلني مساء اليوم ببشاشة عظيمة، ورحب بي ترحيباً قلبياً، ولكنه رفض رفضاً باتاً أن يبحث في الخطط التي يتخذها أو سيتخذها . وقال لي ما يأتي :

إن الانتخابات لم تنته كلها بعد ، فما زال ينتظر ظهور النتائج في أربعين مركزاً، وما زال أصدقائي منهمكين في الأعمال ، فلم أستشرهم جميعاً بعد .
ثم قال زغلول باشا مبتسماً :

لا فائدة من توجيه الأسئلة إلى ، لأنني صممت على ألا أقول شيئاً .
فسألته : هل يريد أن يجاوب على بعض ماوجه إليه من الأوصاف التي وردت في مقتبسات من بعض صحف لندن أرسلت تلغرافياً إلى القاهرة ؟
فهرز زغلول باشا كتفيه قائلاً :

تريد مني أن أقول انني لست مهيجاً ! ولكنني أريد أن أتجاهل هذه الحملات !...
إذا كان المهيج هو الشخص الذي يقول رأيه ، فأنا في مقدمة مهيجي العالم ! ولكنني أظن أن كل واحد في بلادكم حر في إبداء رأيه الذي يعتقده ... اقرأ جميع خطبي ، تجد أنني لم ألق كلاماً على عواهنه ، بل جعلت لكل كلمة مستنداً ، فقررت وقائع وقدمت أدلة .

وقال زغلول باشا انه تعلم من اللغة الانجليزية في المنفى مايكفيه لمطالعة الجرائد، ولكنه لا يستطيع أن يتحدث بها بسهولة . على أنه ختم حديثه قائلاً لي بلهجة انجليزية فصيحة : مساء الخير، أشكرك .

الرئيس الجليل في قصر عابدين

في الساعة ١٢ والدقيقة ١٥ بعد ظهر يوم ١٩ يناير سنة ١٩٢٤ ، حظى الرئيس الجليل عليه رحمة الله بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك في قصر عابدين ، واستمرت المقابلة الى الساعة الواحدة والدقيقة ٤٥ ، أى ساعة ونصف ساعة ، وكان الرئيس الجليل فيها محل العطف والرعاية ، ودار الحديث بينهما على نتيجة الانتخابات ومسئلة الوزارة الجديدة ، ثم أجل البت في مسالة الوزارة الى ما بعد عودة جلالة الملك من رحلته في القتال وسينا .

هل يقبل الرئيس الجليل تأليف الوزارة ؟

شُغلت الأمة بعد ظهور النتيجة الباهرة للانتخابات بمسئلة تأليف الوزارة الجديدة التى ستفتح أول برلمان مصرى بعد الدستور ، وترسم للبلاد طريق النجاح فيما تقدم من مثل صالحة في الحياة النيابية الجديدة .

وقد زاد اهتمام الناس بهذه المسئلة بعد مقابلة الرئيس الجليل لحضرة صاحب الجلالة الملك ، وامتألت أعمدة الصحف بالآراء في هذا الموضوع الخطير ، ما بين رغبة وكارهة . فرأينا توضيحا لهذا الحين وللظروف السياسية التى ستليه ، أن ننقل جانباً له خطره من هذه الآراء ، مكتفين به في شرح وجهة النظر بين المتخالفين .



رأى محمد سعيد باشا

نشرت البلاغ الغراء في عدد ٢٣ يناير سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (حديث مع دولة سعيد باشا في الموقف السياسى الآن ، وهل يقبل سعد باشا الوزارة) ما يأتى نصه :

أهم المسائل التى تشغل رأى العام في هذا الوقت هى مسالة الوزارة ، وهل يقبل سعد باشا رئاسة الوزارة أولا ؟ ولا تزال الآراء متقسمة في هذا الموضوع : ففريق يفضل أن يبقى سعد باشا نائباً في مجلس النواب وبعيدا عن الوزارة ، وفريق

يرى أنه يجب على سعد باشا أن يحمل عبء الوزارة، وألا يدع هذه الفرصة السانحة لخدمة بلاده .

ولهذا أردنا أن نستطلع في ذلك رأى رجل من رجال مصر المعروفين بطول التجربة وبعد النظر وصواب رأى، وهو صاحب الدولة محمد سعيد باشا . فانتهزنا فرصة وجوده هنا في القاهرة، وعرضنا عليه فكرتنا، فقابلها بالترحاب .

وحينئذ سألناه : ما هو رأيه في الموقف السياسى الحاضر ؟

فقال : ان الموقف حرج ودقيق ؛ فمن جهة توجد أعباء ثقيلة تركتها بعض الوزارات السالفة، والحالة التى نشأت عن الحرب وما تقلب على مصر بسببها ؛ ومن جهة أخرى أن البلاد دخلت بفضل جهادها وجهاد الوفد فى عهد جديد، هو عهد تمتع الأمة بسلطتها، أى عهد انشاء نظام حكم لم تألفه البلاد بعد، وهذا عبء يضاف إلى الأعباء الأخرى .

س — اسمحوا لى اذن أن أسألكم : هل ترون أن يقبل سعد باشا رئاسة الوزارة ؟

ج — نعم، أرى ذلك، بل أرى أن القبول لامناص منه فى الأحوال التى نحن فيها الآن، لأن الأمة وضعت فى سعد باشا كل ثقته الكى يتولى حل قضيتها السياسية . فالآن، وقد فتح أمامه ميدان العمل للقضية باسم الحكومة المصرية، أرى أنه يجب عليه أن يخوض هذا الميدان، لأنه يكون فيه أقدر على خدمة القضية منه اذا كان بعيدا عنه ؛ فقبوله للوزارة الآن هو استمرار منه فى تأدية المهمة التى وكلت الأمة فيها الوفد، ولكنه استمرار فى ظروف أفضل للنجاح .

س — ولكن بعض الناس يحبون ألا يقبل رئاسة الوزارة .

ج — نعم، أن بعض الناس يحبون ذلك ، ولكنهم فى اعتقادى منساقون فى رأيهم هذا بشعورهم لا بعقلهم . والسبب فى تكون شعورهم هذا، هو أنهم ألفوا منذ عام ١٨٨١ أن تكون الوزارات المصرية خاضعة للنفوذ الانجليزى، فمن الطبيعى

أنهم لا يحبون أن تكون وزارة برئاسة سعد باشا خاضعة لهذا النفوذ . ولكنهم لو فكروا بعقولهم قليلا لوجدوا أن الوزارة الجديدة ، وخصوصا اذا كانت برئاسة معالى سعد باشا ، ستكون وليدة ارادة الأمة ، مستمدة سلطتها من هذه الارادة وحدها ، ولا تأثير لنفوذ الانجليز عليها ؛ وحينئذ ينتفى السبب الذى كان منشأ الخوف من الوزارات فى الماضى ، ولا يبقى إلا شىء واحد هو أن الوزارة مصرية وطنية ، تمثل ارادة الأمة ، وتعمل لخدمتها معتمدة عليها ، تحقيقا للاستقلال التام .

س — اذن أتم ترون من المصلحة للقضية المصرية أن يقبل سعد باشا رئاسة الوزارة ؟

ج — نعم . أرى أن قبوله ضرورى لمصلحة القضية المصرية ، وهو كذلك ضرورى لمصلحة البلاد من كل الوجوه الأخرى ؛ اذ كفاءته ، وصفاته ، والثقة التى وضعتها الأمة فيه ، تجعله الوحيد الذى يستطيع مباشرة تنفيذ النظام الجديد وانشاء تقاليد الصالحة . ثم ان وجوده فى رئاسة الوزارة ينشر فى البلاد جواطمثنان ترتاح له النفوس ، ومن شأن هذا الاطمثنان أن يعود على البلاد بالخير والبشر . ولهذا كله أعتقد أن قبوله رئاسة الوزارة واجب عليه ، لا بل أعتقد أنه اذا تأخر عن تأدية هذا الواجب يحمل نفسه مسؤولية تضييع فرصة سانحة الآن قل أن تسنح فرصة مثلها فى كثير من الأحيان ؛ فان وجود سعد باشا فى رئاسة الوزارة المصرية ومستمر راسى مكدونالد فى رئاسة الوزارة البريطانية — كما هو متظر — هو فال حسن وفرصة فذة يجب ألا تضيع .

وبالاجمال ، ان على سعد باشا فى اعتقادى أن يتقدم لرئاسة الوزارة ليواصل جهاده . ومثله فى ذلك كمثل الغازى مصطفى كمال وقزىلوس وموسولنى ، وكل الزعماء الذين قادوا النهضات ؛ فان هؤلاء الزعماء لم يحجموا عن تقلد الحكم فى الوقت المناسب ، ولم يرواحد منهم أن قيادة النهضة مانعة من ذلك ، بل رأوا بالعكس أن تقلدهم الحكم استمرار للواجب الذى أخذوه على أنفسهم ووكلت اليهم أمهم أن يقوموا به لخدمتها .

واذا تقلد سعد باشا رئاسة الوزارة، كما هو رأيي، فسيجد من تأييد البلاد له، ثم من العطف الذي يعرف الخاص والعام أن صاحب الجلالة الملك يخص به أمته ونهضتها وزعيمها، ما يساعده على العمل لا بلاغ مصر في عهد هذا الحديد ما يتمناه لها المخلصون الصادقون .



رأى محمد توفيق نسيم باشا

ونشرت البلاغ الغراء في عدد ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (حديث مع دولة نسيم باشا في الموقف السياسي الآن وهل يقبل سعد باشا الوزارة) ما يأتي نصه :

نشرنا أمس في هذا الموضوع حديثاً لصاحب الدولة محمد سعيد باشا . وقد أردنا بعد ذلك أن نحدث في الموضوع نفسه صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا، لما هو مشهور به من دقة الحكم على الحوادث، ومثانة الاخلاص وحسن العقيدة . فقابل دولته ما عرضناه عليه بالايجاب، وحينئذ سألناه رأيه في هل يقبل سعد باشا رئاسة الوزارة أو لا يقبل؟ فقال :

تسألونني رأيي ان كان يقبل معالى سعد زغلول باشا رئاسة الوزارة؟ ويجدر بكل سائل ومستول أن يرجع الى نفسه يستشيرها فيمن هو الأصلح لها، والأقدر على هذا الأمر، وفيمن هو الراجح في ميزان الكفاءة ليتبوأ مقعد الحكم . وحسبي أن أقول لكم انه، وقد وجد للبلاد نظام جديد وكيان عظيم، وهى تجتاز الآن دوراً من أصعب أدوارها في حياتها السياسية، وموقفنا من أدق مواقفها، فليس في معتقدى من هو أقوى من زعيم الأمة على تولى زمام حكمها، في عهد هذا الحديد الذى وصلت اليه بجهوداتها، وبرعاية صاحب عرشها المعظم، وبهدى زعيمها الجليل ومرشدها الحكيم . لقد كان سعد باشا في طليعة الأمة وعلى رأسها، فأحيا نهضتها القومية، فليكن كذلك في طليعة حكومتها، وعلى رأسها، ليسير بها الى خدمة الوطن والعرش، يضىء بين أيديها مناهج الصواب، ويهديها الى خير العمل .

وإذا كان حميدا منه أنه تحمل في إنهاض البلاد والدفاع عن قضيتها ما تحمل من عناء وآلام ، فأحمد منه أن يتابع خدمتها في ظروف جديدة وعلى صورة أخرى ، بعزيمته الصادقة ، لا تثنيه المصاعب عن النهوض بتلك الخدمة في كل آن وعلى أية حال .

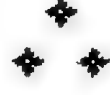
وإذا خيف أو اعترض بأن للحكم ظروفًا قد توجب على متوليه الابتعاد عن التصادم ، فهو اعترض أو خوف لا تبرره الأحوال الحاضرة . وإن سعد باشا الذي خدم أمته بجهده ، ووقف مواقفه المعروفة وهو خلو من كل قوة وسلطان غير قوة الحق وسلطان الأمة ، لأقوى على تلك الخدمة وأشدّ ثباتًا في مواقفه عند ما يجمع بين قوة الحق وقوة الحكم ، ولأقدر على تصريف الأمور في مناهج الصواب وتمشيتها في سبيل الرشاد . ولو جد الأمر شدت الأمة أزره ، وكان هو مرجعها كلها عن الرأي . كلنا يعرف أن سعد باشا ليس بالرجل الذي تفره المناصب ، ويستفزه فضل يناله منها ، أو حول يختص به فيها ، وليس هو الذي تخيفه المخاوف فيتهيها ، فقد كان في جميع أعماله على بينة من أمره ، ويقين من ربه . وقد بلغت به الكرامة من الله له ما لم تبلغ الآمال إليه به ، فهو لا يرتقب بعد ذلك جزاء على عمله ، بل ليس هو الذي يرغب في منصب لا يدوم هناؤه وليس فيه هناء ، ولا ينقضى عناؤه وكله نصب وعناء . ولقد لحقه في سبيل خدمة أمته ، التي يطلب لها الحياة سعيدة ، من الأذى ما لحقه . فاذا قبل الحكم مع الزعامة ، وكان حقا عليه قبوله ، لارتباطهما ، فأنما يضحى بشيء كثير من راحته وصحته ، ويحمل من المسئولية أضعاف ما حمل ، ولا سيما أن المشاكل التي تستعرضها البلاد عويصة ، والعقد التي ستتكلف بحثها وحلها وثيقة ، والاصلاحات التي تنتظر البلاد اجراءها كبيرة ، فهو إذن الرجل الذي يجب عليه أن يتبوأ مجلس الحكم عند الملمات وحين البأس . نسأل الله أن يهيئ له من أمره رشدا ، ويقوى عزيمته ، ويستدّ خطواته في طريق اسعاد أمته ونصرة حقها .

س — ولكن بعض الناس يرون أن يتنحى عن رئاسة الوزارة .

ج — ان الظروف التى نحن فيها الآن وتحيط بنا ، لا تسمح بالتضارب الفكرى والمجادلات فى أمر اذا استقبل الانسان وجوه الآراء فيه لا يرى غير الذى قدمته لك . نعم أن فريقا من الناس يستخرج من مختلف القول عدلا وأسبابا ، ليس للحق ولا للواقع فيها من مجال . فانكم تعلمون أن الأساس فى الحكم هو الثقة ، وقد بلغ سعد باشا فى أمتة المقام الأوفى ، فنال ثقتها وثقة مليكها ، وكتبت له صك وكالته ، وثبتت فيما كتبت بما أبدته فى الانتخابات من الآراء ، لا عن رغبة مائلة بها ، ولا عن رهبة قاهرة لها . وكذلك حباه مولاه بعطفه ورعايته ، جزاء إخلاصه وأمانته . ومن كان هذا شأنه ، لا ينبغى له أن يتردد فى قبول الحكم ، وهو أصدق ما يكون إيمانا بحق أمته ، وأصح ما يكون عزيمه فى الجهاد الوطنى والكفاح فى سبيل القضية المصرية . واذا اجتمعت له القوتان : مؤازرة الأمة ، وقبضه على زمام الحكم ، كان ذلك بادرة الخير وطليعة التوفيق المبشر بمستقبل حسن ، مبناه استقلال البلاد استقلالاً صحيحاً كاملاً ، فى عهد يعتبر اليوم أنه خاتمة الماضى وفاتحة المستقبل .

ان سعد باشا ليس بالرجل العادى الذى لا يهتم الناس بقوله أو عمله ، بل هو ذلك الزعيم العظيم والوزير الكبير ، الذى اذا تكلم أنصت له خصمه قبل صاحبه ، وهو الذى عرف الملا أنه لسان مصر الناطق الذى يحسن الإعراب عن مطالب أمته ، بل هو ذلك الذى يقف موقف الصابرين الذين أعدوا أنفسهم للدفاع عن حقوقها ، فلا خوف عليه من عنت يرهقه فيقعده به عن أداء الأمانة ، ما دام معتمداً على ثقة الأمة ومليكها به ، وتكاتفها معه .

فلا ينبغى إذن أن ندعن لوهم مموه ، ولا ظن مرجم ، ولسوف يزول هذا الوهم ويعلم الذين ذهبوا الى هذا الرأى أنهم كانوا فيما ذهبوا اليه خاطئين .



رأى أحمد مظلوم باشا

ونشرت البلاغ الغراء أيضا في عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ تحت ذلك العنوان ما يأتي نصه :

بعد الحديثين اللذين نشرناهما لصاحبي الدولة محمد سعيد باشا ومحمد توفيق نسيم باشا، في الموقف السياسى الآن وهل يقبل سعد باشا الوزارة، أردنا أن نعرف رأى صاحب المعالى أحمد مظلوم باشا، رئيس الجمعية التشريعية سابقا، والنائب الآن عن قسمى الرمل ومحرم بك بالاسكندرية . ولمعالى مظلوم باشا دائما رأى كبير القيمة، لما اشتهر عنه من الاخلاص والصدق والصراحة، ولذلك يكون رأيه فى الموضوع الذى يشغلنا الآن رأى الرجل المحترَب الواقف على دقائق الأمور . وهذا هو رأيه الذى أفضى به الينا، قال :

رأى هو أنه يجب على معالى سعد زغلول باشا أن يقبل رئاسة الوزارة اذا كُلف بتشكيلها، لأن عمله فيها إنما يكون استمرارا للجهاد الذى قاد فيه الأمة من سنة ١٩١٨ الى اليوم . ومن البديهي أن عمله وهو فى الحكم يجب أن يكون أقوى من عمله وهو مجرد منه . وها قد عينت وزارة العمال فى لندرة، وتولى مستر مكدونالد رآستها، وأنا أعرف العلائق الحسنة التى بين سعد باشا ومستر مكدونالد، وأعتقد أنها لا بد أن تعود على مصر بالخير، ولكن لا بد لحصول هذا أن يكون سعد باشا فى رئاسة الوزارة .



رأى الأمير الجليل عمر طوسون

ونشرت الأهرام القراء في عدد ٢٥ يناير سنة ١٩٢٤ أنها أوفدت أحد محرريها لمقابلة حض صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون في الاسكندرية ، والوقوف على رأيه في مشكلة الوزارة الجديدة وسؤاله : هل يرى مصلحة البلد في قبول الزعيم الجليل سعد باشا تأليفها ، أو في بقائه بعيدا عن الحكم الى أن يجتمع البرلمان ؟ فقابل سموه مندوب (الأهرام) بما عهدته فيه الأمة من اللطف وكرم الأخلاق ، ود بينهما الحديث الآتي :

س — استقالت وزارة يحيى إبراهيم باشا ، فاختلفت الآراء فيمن يؤلف الوزارة الجديدة . وقد رأت الأهرام أن تطالع على رأى سموكم في هذا الموضوع الخطير ، الذى أصبح شغل الأمة الشاغل ، وتنقل هذا الرأى الجليل الى الجمهور .

ج — رأى هو أنه يجب أن تؤلف الوزارة الجديدة كما كانت تؤلف الوزارات التى سبقتها .

س — أليس من رأى سمو الأمير أن يؤلف معالى سعد باشا الوزارة الجديدة ج — إن الحيلة تقضى على معالى سعد باشا ، وعلى كل من انتخبهم الأم للنياحة عنها فى البرلمان ، أن يتعدوا كل الابتعاد عن تأليف الوزارة ، ولا يتدخلوا فى تأليفها أى تدخل .

س — ولكن التقاليد الدستورية توجب على الفريق الحائز للأغلبية البرلمان أن يقبل تأليف الوزارة ؟

ج — نعم ، هذا صحيح ووجيه فى غير بلادنا ، وأما عندنا فان الأمر يحتاج الى انعام النظر والتفكير . وعلى أى حال فان برلماننا لم يجتمع بعد ، وهذه المسألة مسألة التقيد بالتقاليد البرلمانية ، لا تكون إلا بعد انعقاده ، وهى الآن سابقة لأوانها .

س — وما السبب في أن سموكم ترون هذا الرأي وتريدون أن تحرموا على نواب الأمة تأليف الوزارة ؟

ج — ان السبب الذي يجعلني أرى هذا الرأي هو تصريح ٢٨ فبراير؛ فأنتم تعلمون أن هذا التصريح لم ترض عنه الأمة، وأنها غير معترفة به الى الآن؛ فتأليف وزارة من نواب الأمة — ونحن لا نزال في ظل هذا التصريح — يكون اعترافا به منهم، يؤدى الى تسجيله على البلاد بقبول نوابها إياه . وأما الحصول على إلغاء تصريح ٢٨ فبراير قبل تأليف الوزارة، فأمر غير ممكن كما لا يخفى عليكم .

س — ألا ترون سموكم أنه يمكن إزالة هذه العقبة، بأن تعمل الوزارة الجديدة التحفظات اللازمة قبل استلامها زمام الحكم ؟

ج — ان التحفظات في هذه المسألة لا تغنى شيئا، ولا سيما أنها تكون صادرة من الفريق الضعيف، ولا يحتمل أن يصدق الفريق القوى على هذه التحفظات .

س — ألا ترون يا صاحب السمو أنه يمكن الآن الدخول في مفاوضات سياسية لحل هذه المشكلة ؟

ج — كلا! فليس لأحد الآن حق التفكير بالدخول في مثل هذه المفاوضات، وإنما الحق في ذلك للبرلمان فقط، فهو الذى يرى فيها رأيه بعد اجتماعه . وأما رأى الذى لا أحميد عنه، فهو ما قلته لكم آنفا، وهو أن يترك تأليف الوزارة في الظروف الحاضرة الى من يقبل تأليفها من غير نواب الأمة، وبدون تدخل النواب .

كلمة الرئيس الخليل

في حفلة تجار القاهرة

دعا تجار القاهرة الى حفلة يقيمونها في مساء الخميس ٢٤ يناير سنة ١٩٢٤ لتكريم حضرة التاجرين الشهيرين حامد الماوردى بك وعبد الغنى سليم عبده بك بمناسبة انتخابهما عضوين في مجلس النواب . وقد شهد الرئيس الخليل هذه الحفلة ، فتقدم اليه مدعووها بالرجاء أن يلقي عليهم خطابا في الظروف الحاضرة يتبنون منه رأيه في مسألة الوزارة . فالتقى عليهم رحمه الله هذه الكلمة الآتية :

أيها السادة :

ليس في الوقت متسع للكلام ، وما تشرفت بالحضور لأتكم ، ولكنني تشرفت به لأشارككم في الابتهاج بانتخاب حضرتي النابئين الخليلين عبد الغنى سليم عبده بك وحامد الماوردى بك . أشكركم على دعوتي لهذا الاحتفال ، وإنى مبتهج مرتين : مرة بانتخاب هذين الفاضلين ، ومرة بأن للوفد دخلا في هذا الانتخاب . (تصفيق) . أقابل بكل سرور ذلك الترحاب الذي قابلتموني به ، ولكنني أبدى لحضراتكم أن الوقت لم يحن بعد للنظر في تلك الأمنية التي أبدىتموها ، فإن الوزارة الحالية باقية الى الآن في مراكرها ، ولم يكن عندي علم رسمي بأنها قدمت استعفاءها ، وكذلك لم أكلف رسميا بتأليف الوزارة . وإذا استقالت الوزارة الحالية ، وقُبلت استقالتها ، وكُلفت رسميا من قبل جلالة الملك ، فعند ذلك أستشير إخوانى ونفسى وصحتى ، وأسائل جميع الظروف التي تحيط بى ، ثم أقبل ما تمليه على مصلحة البلاد . (تصفيق حاد) .

وسواء قبلت أم بقيت بعيدا عنها ، فإنى قد عاهدتكم فيما نشرت عليكم وفيما أعلنته للأمة أنى وزملائى سنفتنى في خدمة البلاد ، وقد آلىنا على أنفسنا ألا نتخذ من دون الأمة لنا وليا ، ولا نجعل لغير كلمتها فينا علوا . (تصفيق حاد) .

وأختم كلمتى بالشكر لكم ، كما بدأتها ، والله يكون في عونى وعونكم على الوصول الى ما نبتغى من الاستقلال التام . (تصفيق حاد) .

حفلة النواب لتكريم الرئيس الجليل

عقب أن ظهرت نتيجة الفوز الباهر الذى ناله الوفد فى انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٢٤ ، تنادى النواب بتكريم الرئيس الجليل ، وحددوا موعداً لذلك مساء يوم الجمعة ٢٥ يناير بفندق شبرد بالقاهرة . وما وافت الساعة السابعة حتى أقبل النواب يحيى بعضهم بعضاً ، وعلى وجوههم أمارات الاغتباط بهذا المظهر الجديد من مظاهر الحياة المصرية .

ولسنا نعرض هنا لوصف هذه الحفلة الكبرى ، فشأنها الجليل مفصل فى صحف ذلك الحين ، ولكننا ننقل للقراء نص الخطبتين النفيستين اللتين ألقاهما فيها حضرتا صاحب المعالي أحمد مظلوم باشا وصاحب الدولة محمد سعيد باشا عضوا المجلس ، ثم تتبعهما بالخطبة الخلية التى ألقاها بعدهما الرئيس .



خطبة أحمد مظلوم باشا

سأدى :

باسم الله أفتتح هذا الاحتفال ، وبحمد الله أبدأ المقال ، حمداً كثيراً على ما أولانا من نعمة الفوز ، وما توج به جهادنا من اكليل النصر . انى لأقلب نظرى فى الحاضرين ، فلا أرى إلا وجوها طالما عهدتها فيما كنا نعقد قبل اليوم من الاجتماعات ، ونقيم لمختلف المناسبات من الحفلات . فاذا كنتم ، بعد أن ذهبتم الى الأمة ، بحددت عهد الثقة بكم ، ووثقت مناط الأمانة فى رقابكم ، قد عدتم ثانية الى الاجتماع ، ففى هذا دليل ساطع وبرهان جديد على أنكم لا تزالون لسان الأمة الناطق ، وترجمانها الصادق ، عن ارادتها المقدسة تعربون ، ولطمحها الأسمى تزعون . ولئن كان الفضل فيما وصلتم اليه يرجع الى شدة تمسكم بمبادئ الوطنية الحققة ، فلا يعزبن عن البال أن الفضل كل الفضل فى انتصار هذه المبادئ يرجع الى الأمة ،

الأمة التي أظهرت في جميع مواقعها من آيات الثبات والحكمة الوطنية والنضج السياسي ما أصبح مضرب الأمثال بين شعوب الأرض .

سادتي النواب :

لست أخفى عليكم أن المهمة أمانة شاقة، والمسئولية علينا هائلة؛ ولكن أملى الوطيد أننا بفضل ما فطرتم عليه من نصيح وإخلاص، وما تظهرون من حكمة واتحاد، سوف نوفق إلى تذليل ما يعترضنا من العقبات، حتى نصل برعاية مليكنا المعظم وبحسن تعهده لهذه النهضة المباركة، إلى استخلاص حقوق الوطن موفورة.

سادتي :

إن الغرض من هذه الحفلة هو تكريم الرئيس الجليل، وزعيم الأمة، حضرة صاحب المعالي سعد زغلول باشا . ولقد جرت العادة في أمثال هذه المواقف أن يعتمد الخطيب إلى تعداد مناقب المحتفل به، والإشادة بآثره . ولكن ماذا عسى أن يقول القائل، ولو كان أبلغ الخطباء، إذا كان كل جهد هو باذله بجهد المعنى بأن يضيء الضياء؟! كلا! لن أحاول أيها الرئيس احصاء محامدك، فحسبك أنها قد كتبت لك في سجل التاريخ صفحة زهراء! وكفاك بالتاريخ الحالد ممجدا، وهو أصدق المجدين .



خطبة محمد سعيد باشا

أيها الزعيم الجليل، أيها النواب المحترمون :

لى الشرف كل الشرف أن أقف اليوم في هذا الاجتماع، الذي هو أول اجتماع للنواب المصريين، مترجما عما يحول في صدورهم، معبرا عن آرائهم وأمانيتهم .

إن هذا الاجتماع ثمرة من ثمار الحركة الوطنية المباركة، التي قادها معالي سعد باشا منذ عام ١٩١٨ قيادة الربان الماهر، فلم يبال المتاعب يتحملها، ولا الأخطار



الحفلة الكبرى التي أقامها النواب بعد انتخابات ١٢ يناير سنة ١٩٣٤ تكريمًا للرئيس الجليل

يصادمها، ولم يزل يسعى لها ويغذيها من بروحه ومن تضحياته، حتى بلغ بها هذا النجاح العظيم، الذي رفع ذكر مصر في كل بلاد العالم، واضطر خصومنا أنفسهم ليعترفوا به ويحترمونه.

وجدت مصر في ابنها البار سعد باشا قائدا صادقا العزم، فوثقت به، وأعطته كل جهودها، ووثق هو بها وبقوتها، فأعطاهما كل جهودهم، وخاض بها غمرات الكفاح، رافعا علمها، مطالبا بحقوقها، فكان لا بد لهذه الثقة المباركة بينه وبين أمته، ولهذه الشجاعة منه وعنها، ولهذه التضحيات من جانبه ومن جانبها، أن تكمل بمثل هذا النجاح الذي نرفع الآن به رؤوسنا، مباشرين مفاخرين. ولا عجب بعد ذلك إذا أعطت الانتخابات، لا أقول أغلبية سعدية، وإنما أقول، والواقع يؤيدني، مجلس نواب سعديا! أعطت الانتخابات مجلسا سعديا، أي مجلسا وطنيا، يدين بما يدين به سعد من المبادئ، ويطلب ما يطلبه سعد من المطالب، ولا يدين سعد إلا بالاستقلال التام، ولا يطلب سعد غير الاستقلال التام.

فالمجلس السعدي، الذي سيجتمع فيه غدا إن شاء الله، هو مجلس الاستقلال التام.

وهذا هو النجاح الصحيح للحركة الوطنية، هو النجاح الذي نرجو أن يستمر بعناية الله ورعاية جلالة ملك البلاد، حتى تحقق الأمة كل ما تصبو إليه من الآمال. وإنها لغبطة لنا نحن النواب أن اجتمعنا هذه الليلة لنقدم لرئيسنا سعد باشا، باسم الأمة، تحية الشكر والتكريم، اعترافا بالفضل الذي له على الحركة الوطنية.

ولعلني أنطق باسم زملائي النواب جميعا، إذا أنا انتهزت هذه الفرصة السعيدة ورجوت منه ألا يتردد في قبول رئاسة الوزارة، ليقود البلاد في عهدها هذا الحديد بنفس الحزم الذي قادها به إلى اليوم فأوصلها إلى هذا النجاح.

نسأل الله تعالى أن يحقق آمالنا، إنه سميع مجيب.



خطبة الرئيس الجليل

سادتي، زملائي :

ما تهيئت القول في محفل تهيى منه في هذا الاحتفال ؛ ولعل السر في ذلك أنه أول احتفال تمثلت فيه الأمة تمثيلا صحيحا ، وظهرت فيه وحدتها أكمل ظهور . ولا اتحاد الأمم خشية تملأ النفوس ، وهيبة تفيض بها القلوب . لذلك لا أرتجل كعادتي ، ولكني أتكم من مكتوب ، ولهذا أعددت ما سأتلوه عليكم .

قبل أن أقدم لكم عبارات شكرى على تكريمى بهذا الاحتفال الشائق ، أريد أن أهنيكم من كل قلبي على فوزكم الباهر في الانتخابات لمجلس النواب . وإني أهني البلاد بحسن نظرها فيكم ، وثقتها بكم ، إذ كنتم من خيرة أبنائها وأخلص خدامها .

للأمة مبدأ واحد

وأهني نفسي على العمل معكم في أول برلمان سيجتمع قريبا ان شاء الله ، للاشتراك الفعلي في الحكم وتدير شؤون البلاد . وعلينا جميعا نحن الوطنيين ، أفرادا وجماعات ، نوابا وغير نواب ، أن نتهادى عبارات الغبطة والسرور ، على اجتماع كلمة الأمة والتفافها حول مبدأ واحد ، هو مبدأ الاستقلال التام .

وان انتخابكم ، أتم الذين تدينون بهذا المبدأ دون سواه ، وأخذ المواثيق عليكم من ناخبيكم بالاخلاص له ونصرته ، أكبر مظاهرة دلت بها الأمة على تمام هذا الاجتماع ؛ فأثلجت بهذه المظاهرة الكبرى قلوب المحبين ، وكبت الماكرين ، وأخرصت السنة الحاسدين ؛ وأظهرت للناس جميعا أن الأمم متى صحت إرادتها ، وانعقدت عزيمتها ، تغلبت على كل صعب ، وأبطلت كل تدبير ، وقهرت كل غادر ، ولم يحل بينها وبين ما تريد عقبة مهما قويت ، ولا حيلة مهما اتسعت .

تمت كلمة ربك للمخلصين

انهم لم يريدوا بتقييد حرية الاجتماعات إلا كتم الشعور الوطني أن يظهر ،
ومنع صوت الحق أن يعلو ، وتمهيد السبيل لحلفاء القوة وعباد السلطة ، وسدده
على الأحرار المخلصين . وما ابتكروا تعدد الدرجات للانتخاب ، إلا ليحصروا حق
الاختيار لأعضاء البرلمان في عدد محدود ، يسهل التأثير عليه بوسائل الترغيب
والترهيب ، فلم يكن من القلوب التي ترقوا أجسامها إلا أن اجتمعت وتناجحت بما
يملؤها من طاهر الشعور ، ولا من الأعداد التي استهانوا بمعدوداتها وحاولوا
استمالتها اليهم إلا أن مالت عنهم ونفرت منهم ، وتمت كلمة ربك للمخلصين ،
ولا يحيق المكر السيئ إلا بأهله ، وما ربك بظلام للعبيد .

أنا خادم الأمة

وبعد ، فإنني أشكركم أوفى شكر على هذا الاحتفال ، وأعده فوق ما أستحق ،
وان كنتم تعتبرونه دون ما تشعرون .

وأشعر في نفسي بنجل عظيم عند سماع تلك الخطب التي فاضت بالثناء على ،
وامتداحي بما أرى نفسي غير جدير به . وفي الحق أني لم أعمل شيئاً يستحق كل
هذا الثناء ، وما أنا إلا خادم ، وكل استحقاقه أنه أمين قطع على نفسه عهداً
بالأمانة ، فلم يخن عهده ، وليس في نيته أن يخون ، وهذا أقل ما يجب على كل
خادم أن يتصف به .

مسئولية النواب

زملائي :

ان الفرح بانتصارنا ، وان كان الانتصار عظيماً ، لا ينبغي أن يلهينا عن عظيم
المسئولية التي ألقاها هذا الفوز الباهر على كواهلنا ، وحصرها فينا . فيجب علينا أن
نمثلها أمام أعيننا ، ونشتغل بإعداد الوسائل لحسن تحملها ، وأن نوطد العزم على بجانب
الراحة وتحمل المتاعب ، حتى نخرج من عهدتها كراماً شرفاء ، كما تحملناها كراماً شرفاء .

تركة الماضى مثقلة بالديون

لقد خلف لنا الماضى تركة مثقلة بالديون ، ومملوءة بالمشاكل ، ولم يمكننا من استلامها إلا بعد أن أسرفوا في ديونها ، وزادوا في مشكلاتها ، حتى صارت تصفيتها من أصعب الأمور ، وصار الانتفاع بصافيها يكاد يكون من مواقف الكد للعقول . ولكن الله القدير جعل لكل عسر يسرا ، ولكل صعب سهلا ، وخلق العزائم على قدر المصاعب . انه بتوفيقه الأمة الى الاتحاد ، والى أن تنتخبكم من أكرم أبنائها لتولى النيابة عنها ، قد دلنا على أنه قدر التذليل لهذه المصاعب ، وقدر النجاح لمساعي الخاصين .

الاستقلال قبلة الأمة

إن أهم مشكلة على البرلمان حلها ، هي مشكلة الاستقلال الذى تتوق البلاد للحصول عليه والتمتع بنتائج الحقيقة وثمراته الطيبة ، وأكبر مسهل لحلها اتحاد الأمة عليها بلا استثناء ، وعقدها العزم على أن تصل الى المرغوب منها ، مهما كلفها هذا من المتاعب والضحايا . فوزارة يسندها برلمان ، وبرلمان تؤيده أمة ، وأمة يسود فيها الاتحاد ، ... قُوَى لا يضيع الله لها سعيها ، وأنفاس لا ينجيب لها رجاء .

وزارة العمال والمفاوضة

ومن علامات اذن الله بنجاح سعيها أن تقوم فى الأوقات الحاضرة وزارة انجليزية ، معروفة بالميل الى مطالبنا الحق ، والى تسوية الخلاف بيننا وبين الحكومة الانجليزية ، باتفاق صريح مبنى على قواعد الحق والعدل . واننا لمستعدون للمفاوضة بروح الحق ، للوصول الى اتفاق يضمن استقلالنا الذى ننشده ، مع احترام المصالح الانجليزية التى تكون مقبولة معقولة .

تعهدات الوزارات السابقة

ويتبع هذه المشكلة مشكلة التعهدات التى تعهدت الوزارات السابقة بها ، ولم يكن للأمة دخل فيها ، بل اعترضت عليها بلسان وفدها وجرائدها وخطبائها ،

ولم يكن هناك من ضرورة لإعطائها قبل انعقاد البرلمان، ومن غير أن تكون للذين أعطوها صفة تصحيح لهم أن يربطوا البلاد بها . وفي ظني أن الحكومة الانجليزية لا تشبث كثيرا بها، لأنه ليس من تقاليدنا أن تتعاقد مع حكومات غير نظامية، خصوصا اذا كانت هذه الحكومات تحت سيطرتها، وخاضعة لسلطانها، ولم يكن لرجالها صفة نيابية عن أهلها، وفي وقت تقرر فيه وجوب تسليم أمورهم اليهم .

اصلاح الادارة

هذا بالنسبة للمشاكل الخارجية . أما الداخلية، فالتا نجد أنفسنا أمام ادارة مرت بها أزمان طويلة، وهى موضوع لتجارب مختلفة ونظم متعددة، لتنازعها سلطات متباينة، وتتحكم فيها أهواء متغايرة، وتقيدت حرية العاملين فيها بقيود شتى، وضعف فيهم الشعور بالمسئولية الذى يبعث النشاط فى النفوس، ويدفعها الى تحرى الدقة والالتقان فى العمل . وقد زادها اختلالا واعتلالا فكرة الفناء التى استولت عليها من بضع سنين، اذ دفعت الكثير من العمال الى ترك المصلحة العامة جانبا، والاشتغال بالمنافع الخاصة، وضمنان المستقبل لهم، ولأصدقائهم وأنصارهم؛ فشحنوا الوظائف بالعمال، وأسرفوا فى المرتبات والمعاشات والترقيات والمنح والتعويضات، بما ارتبكت معه الأعمال وناءت به الخزينة ولم يوجد له نظير فى العالم . فمعالجة هذه الادارة، واصلاحها بتنقيتها من الأدران، وادخال النظام فيها، وبث روح الجهد والاجتهاد فى فروعها، وتوجيهها الى وجه المصلحة العمومية،... من أدق الأمور وأجوها الى الزمان والحزم والعزم وسعة الحيلة .

تعديل القوانين وغيرها

ولقد صدرت فى البلاد قوانين شتى من وقت ايقاف الجمعية التشريعية، وكلها ستعرض عليكم لتبدوا رأيكم فيها بتعديلها أو تغييرها أو إلغاؤها، وكل هذا يحتاج الى تأمل ومراجعة وتعب كثير .

هذا بعض من كل من المشاكل والصعوبات التي ستلاقونها في طريقكم ، وأنتم مكلفون بالقيام بتذليلها ، فنطلب من الله لكم المعونة عليها ، والتوفيق لما تقتضيه مصلحة البلاد .

ولا بد من اشتغالنا الآن بتحضير اللائحة الداخلية لمجلسنا ، والتفكير في تعيين رئيسه ووكيله وموظفيه ، حتى اذا جاء وقت العمل نكون مستعدين لمباشرته بلا إبطاء .

الدعوة الى الحد والسلام

ذهب بعض من لا يروق لهم تقدمنا ، ويتطلعون من آن الى آن لخبيتنا ، أن عصرنا سيكون عصر اختباط واختلاط ، ولا يلبث أن يصير عهد اضطرابات ! وأنه يجب ترقبه بكل احتياط وحذر !! ونحن ندفع هذا التشاؤم ونستفيد منه : ندفعه بأننا عاقدون العزم على أن نجعله عصر نظام وصفاء ، عصر جد وعمل ، عصر اجتهاد في الترقى والتقدم والمساعدة على خيرنا وخير الانسانية جميعا ، ونستفيد منه بأن نحذر كل الحذر كل ما من شأنه أن يوجب اضطرابا أو اختلالا ، وأن نضع النظام في كل عمل من أعمالنا نصب أعيننا ، وأن نحاسب أنفسنا في كل خطوة من خطواتنا ، حتى لا نجعل لهذا التشاؤم محلا ، وحتى نضطر المتشائمين الى أن يكونوا متفائلين ، وحتى نجتذ خصومنا من كل سلاح ضدنا مهما كان ضعيفا .

إننا سنفعل كل ذلك ، لا لأننا مأمورون به من حاكم قاهر ، ولا من جبار غاشم ، بل لأن كل واحد منا يراه واجبا عليه ، ويشعر بأن الأمانة التي استغرقت قلبه ولبه ، وألفت بينه وبين أبناء وطنه ، لا يمكن أن تنال إلا بهذا الثمن ، ثمن الحد والاجتهاد والعمل على حسن النظام وتأيد السلام .

ولهذا سنعمل ما استطعنا لتقليل أسباب الخصومات الفردية والعائلية ، وبث روح الاتفاق والوثام بين جميع السكان ، وتناسي الهفوات التي فرطت من بعضنا في حق البعض الآخر ، حتى تصفو القلوب ، وتنقى السرائر ، ويكون كل منا لأخيه مساعدا ومعينا .

مصر والأجانب

وكذلك سنستمر على معاملة تزلزلة، بما عرف عنا من جميل الشيم وكرم الأخلاق، وتزيد في حسن معاشرتهم ومجايلتهم؛ لأن حسن المعاشرة، فضلا عن كونه واجبا إنسانيا عاما، هو واجب وطني أيضا؛ لأن التزلزلة فينا قد ساعدوا كثيرا على تقدّمنا، ويساعدوننا دائما عليه؛ فنحن في حاجة الى معونتهم، وهم في حاجة الى معونتنا وحسن معاشرتنا، وكلنا محتاج لأن يعيش بجانب صاحبه عيشة هدوء وسلام وتعاون على ما فيه الخير العام .

الرئيس الجليل يؤلف الوزارة

بعد أن عاد حضرة صاحب الجلالة الملك من رحلته في سينا والقنال، أمر كبير أمنائه بتبليغ الرئيس الجليل أن جلالتة حدّد موعدا لمقابلته الساعة الثالثة بعد ظهر الأحد ٢٧ يناير سنة ١٩٢٤، فأبلغه معالى كبير الأمناء هذه الرغبة العالية في صباح اليوم المذكور، وكان رحمه الله في فندق مينا هاوس، فنزل الى بيت الأمة واجتمع بأعضاء الوفد .

وفي الساعة المحددة حظى الرئيس الجليل بمقابلة جلالة الملك، فلقى من لدنه كل عطف ورعاية، وأعلن له جلالتة أنه يقبل استقالة الوزارة الابراهيمية، وأنه عملا بالقواعد والتقاليد الدستورية يعرض عليه تأليف الوزارة الجديدة؛ فقبل الرئيس أن يؤلف الوزارة شاكرًا، ووعد أن يقدّم في الغد برنامجا وأسماء الذين يختارهم للعمل معه .

استقالة الوزارة الأبراهيمية

كتابها المرفوع الى حضرة صاحب الجلالة الملك

من حضرة صاحب الدولة يحيى إبراهيم باشا

بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤

مولاي صاحب الجلالة :

أوليتوني جلالكم ثقتكم العالية ، باسناد رئاسة مجلس وزرائكم ، في وقت كانت فيه البلاد تجتاز أزمة لاتزال ذكرها حاضرة في الأذهان ، فصدعتُ بالأمر قياماً بواجبي نحو الوطن ، مستعيناً بالله عز وجل ، ومعتمداً على تعضيد جلالكم ، وقت بتأليف الوزارة على الوجه الذي حاز القبول . وقد أتمت الوزارة في عهدها مهمة الدستور وقانون الانتخاب اللذين كانت تتوق اليهما الأمة في عصركم السعيد ، ومهدت السبيل لتنفيذهما برفع الأحكام العرفية عقب اصدار قانون التضمينات الذي روعيت فيه مصلحة البلاد ، وتلا ذلك تحقيق حملة أمانى أعادت الى البلاد حريتها الشخصية ، فسادت بذلك الطمأنينة والسكينة ، واتخذت لدوام هذه الحالة الوسائل المشروعة التي تلجأ اليها الحكومات المتعدنية .

وتوصلا الى تحقيق مبدأ إحلال المصري محل الأجنبي ، عابحت الوزارة مشكلة خروج الموظفين الأجانب من وظائف الحكومة ، بكيفية تضمن عدم الإخلال بسير العمل وبالحالة الاقتصادية والمالية في البلاد ، وذلك بإصدار قانون التعويضات الذي خفف كثيراً من وطأة الطريقة التي رسمت بتعويض الموظفين الذين يعتزلون خدمة الحكومة ، ودفع مضار خروجهم دفعة واحدة ، بما كان يترتب عليه وقوف حركة الأعمال في مختلف الإدارات .

ولما تمهد السبيل لإنفاذ الدستور ، جرت الحكومة في اجراء الانتخابات على مبدأ الحياد التام ، فأحاطت الانتخابات في جميع أدوارها بالضمانات الكافلة لتحقيق

حرية الآراء ، الى أن تمت عملية الانتخاب لمجلس النواب . ويسعد الوزارة أن تكون عملية الانتخاب قد انتهت مقرونة بمظاهر الارتياح والرضا العام .

وقد كان في عزم الوزارة أن تتم عملها في انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ بوسائل الحياد والضمانات التي اتبعت في انتخاب أعضاء مجلس النواب ، غير أن فريقا من الأعضاء المنتخبين لهذا المجلس أظهروا نزوعا الى الرغبة في تغيير الوزارة قبل اتمام عملية الانتخاب لمجلس الشيوخ ، ولو أن هذه الرغبة ليس من شأنها أن تؤدي الى تغيير الوزارة ، إلا أني رأيت أنا وزملائي عملا بمبدأ الحياد الذي لزمناه الى الآن أن نرفع الى جلالتم هذه الاستقالة . واني لجلا لنتكم على الدوام العبد الخاضع ، والخادم الأمين ما

يحيى ابراهيم

الأمر الملكي بقبول الاستقالة

أمر ملكي رقم ١٣ سنة ١٩٢٤ بقبول استقالة

حضرة صاحب الدولة يحيى باشا ابراهيم

عزيزي يحيى ابراهيم باشا :

ان ما أعربتكم عنه في كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٩٢٤ ، من التماس اقالتم من مهمتكم ، كان له عظيم الأسف لدينا . وإنا لمقدرون صدق إخلاصكم ، وشاكرون لكم ولحضرات الوزراء زملائكم تلك الأعمال الحليمة التي أدتيتموها أثناء قيامكم بمهمتكم . وأصدرنا أمرا هذا لدولتكم بذلك ما

فؤاد

تأليف الوزارة السعدية

أمر ملكي رقم ١٤ لسنة ١٩٢٤

صادر الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا

عزيزي سعد زغلول باشا :

لما كانت آمالنا ورغائبنا متجهة دائماً نحو سعادة شعبنا العزيز ورفاهته ؛ وبما أن بلادنا تستقبل الآن عهداً جديداً ، من أسمى أمانينا أن تبلغ فيه ما نرجوه لها من رفعة الشأن وسمو المكانة ؛ ولما أنتم عليه من الصديق والولاء ، وما تحققناه فيكم من عظيم الخبرة والحكمة وسداد الرأي في تصريف الأمور ، وبما لنا فيكم من الثقة التامة ؛ قد اقتضت ارادتنا توجيه مسند رئاسة مجلس وزرائنا مع رتبة الرياسة الجليلة لعهدتكم .

وأصدرنا أمرنا هذا لدوائكم ، للأخذ في تأليف الوزارة ، وعرض مشروع هذا التأليف علينا ، لصدور مرسومنا العالي به .

ونسأل الله جلّت قدرته أن يجعل التوفيق رائدنا فيما يعود على بلادنا بالخير والسعادة ؛ إنه سميع مجيب ما

فؤاد

صدر برأى عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)



[تصوير شارل]

الزعيم رئيسا لوزارة الشعب

برنامج وزارة الشعب خطاب الرئيس الى جلالة الملك

مولاي صاحب الجلالة :

ان الرعاية السامية التي قابلت بها جلالتم ثقة الأمة ونوابها بشخصي الضعيف ،
توجب عليّ - والبلاد داخلة في نظام نيابي ، يقضى باحترام ارادتها ، وارتكاز
حكومتها على ثقة وكلائها - ألا أتنحى عن مسئولية الحكم التي طالماتهيبتها في ظروف
أخرى ، وأن أشكل الوزارة التي شاءت جلالتم تكليفني بتشكيلها ، من غير أن يعتبر
قبولي لتحمل أعبائها اعترافا بأية حالة أوجب استنكره "الوفد المصري" الذي لا أزال
متشرفا برياسته .

ان الانتخابات لأعضاء مجلس النواب ، أظهرت بكل جلاء إجماع الأمة على
تمسكها بمبادئ الوفد ، التي ترمي الى ضرورة تمتع البلاد بحقها الطبيعي في الاستقلال
الحقيقي لمصر والسودان ، مع احترام المصالح الأجنبية التي لا تتعارض مع هذا
الاستقلال ، كما أظهرت شدة ميلها للعفو عن المحكوم عليهم سياسيا ، ونفورها من كثير
من التعهدات والقوانين التي صدرت بعد ايقاف الجمعية التشريعية ونقصت من
حقوق البلاد وحدثت من حرية أفرادها ، وشكواها من سوء التصرفات المالية
والادارية ، ومن عدم الاهتمام بتعميم التعليم وحفظ الأمن وتحسين الأحوال الصحية
والاقتصادية ، وغير ذلك من وسائل التقدم والعمران . فكان حقا على الوزارة التي
هي وليدة تلك الانتخابات ، وعهدا مسؤولا منها ، أن توجه عنايتها الى هذه المسائل ،
الأهم فالمهم منها ، وتحصر أكبر همها في البحث عن أحكم الطرق وأقربها الى تحقيق

رغبات الأمة فيها، وإزالة أسباب الشكوى منها، وتلافى ما هناك من الأضرار، مع تحديد المسؤوليات عنها، وتعيين المسؤولين فيها، وكل ذلك لا يتم على الوجه المرغوب إلا بمساعدة البرلمان، ولهذا يكون من أول واجبات هذه الوزارة الاهتمام بإعداد ما يلزم لانعقاده في القريب العاجل، وتحضير ما يحتاج الأمر إليه من المواد والمعلومات لتمكينه من القيام بمهمته خطيرة الشأن.

ولقد لبثت الأمة زمانا طويلا، وهي تنظر إلى الحكومة نظر الطير للصائد لا الجيش للقائد! وترى فيها خصما قديرا يدبر الكيد لها! لا ويكلا أميننا يسعى لخيرها. وتولد عن هذا الشعور سوء تفاهم، أثر تأثيرا سيئا في إدارة البلاد، وعاق كثيرا من تقديمتها.

فكان على الوزارة الجديدة أن تعمل على استبدال سوء هذا الظن بحسن الثقة في الحكومة، وعلى اقناع الكافة بأنها ليست إلا قسما من الأمة، تخصص لقيادتها والدفاع عنها وتدير شؤونها، بحسب ما يقتضيه صالحها العام.

ولذلك يلزمها أن تعمل ما في وسعها لتقليل أسباب النزاع بين الأفراد وبين العائلات، وإحلال الوئام محل الخصام بين جميع السكان على اختلاف أجناسهم وأديانهم. كما يلزمها أن تبت الروح الدستورية في جميع المصالح، وتعود الكل احترام الدستور والخضوع لأحكامه، وذلك إنما يكون بالقدوة الحسنة، وعدم السماح لأى كان بالاستخفاف بها والاخلال بما تقتضيه.

هذا هو برنامج وزارتي، وضعته طبقا لما أراه وتريده الأمة، شاعرا كل الشعور بأن القيام بتنفيذه ليس من الهبات الهيئات، خصوصا مع ضعف قوتي، واعتلال صحتي، ودخول البلاد تحت نظام حرمت منه زمنا طويلا. ولكنى أعتمد

في نجاحه على عناية الله، وعطف جلالته، وتأييد البرلمان، ومعاونة الموظفين،
وجميع أهل البلاد وتزلاتها .

فأرجو، اذا صادف استحسان جلالته، أن يصدر المرسوم السامي بتشكيل
الوزارة على الوجه الآتي، مع تقليدي وزارة الداخلية :

محمد سعيد باشا	لوزارة المعارف ؛
محمد توفيق نسيم باشا	لوزارة المالية ؛
أحمد مظلوم باشا	لوزارة الأوقاف ؛
حسن حسيب باشا	لوزارتي الحربية والبحرية ؛
محمد فتح الله بركات باشا	لوزارة الزراعة ؛
مرقص حنا بك	لوزارة الأشغال العمومية ؛
مصطفى النحاس بك	لوزارة المواصلات ؛
واصف بطرس غالي افندي	لوزارة الخارجية ؛
محمد نجيب الفرايلي افندي	لوزارة الحفانية ؛

وأدعو الله أن يطيل في أيامكم، ويمد في ظلالكم، حتى تنال البلاد في عهدكم كل
ما نتمناه من التقدم والارتقاء .

واني على الدوام شاكر نعمتكم، وخادم سدتكم ما

سعد زغلول

تحريرا في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

المرسوم الملكي بتأليف وزارة الشعب

نحن ملك مصر :

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ هـ وبعد
الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ و ٢٨ يناير
سنة ١٩٢٤ هـ

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء هـ

رسمنا بما هو آت :

المادة ١ - عين :

للرياسة ووزارة الداخلية هـ	سعد زغلول باشا
لوزارة المعارف العمومية هـ	محمد سعيد باشا
لوزارة المالية هـ	محمد توفيق نسيم باشا
لوزارة الأوقاف العمومية هـ	أحمد مظلوم باشا
لوزارة الحربية والبحرية هـ	حسن حسيب باشا
لوزارة الزراعة هـ	فتح الله بركات باشا
لوزارة الأشغال العمومية هـ	مرقص حنا بك
لوزارة المواصلات هـ	مصطفى النحاس بك
لوزارة الخارجية هـ	واصف بطرس غالى افندى
لوزارة الحفائفة هـ	محمد نجيب الغرابلى افندى

المادة ٢ - على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا هـ

فأمرنا

صدر بمرأى عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول



[عرف البلاغ الأسبوعي]

الشعب ينتظر خروج الزعيم من قصر عابدين عقب تأليف الوزارة

المرسوم الملكي بتأليف وزارة الشعب

نحن ملك مصر :

بعد الاطلاع على الأمر الكريم الصادر في ٢١ سبتمبر سنة ١٨٧٩ ؛ وبعد
الاطلاع على أمرنا الكريم الصادر في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ و ٢٨ يناير
سنة ١٩٢٤ ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ؛

رسمنا بما هو آت :

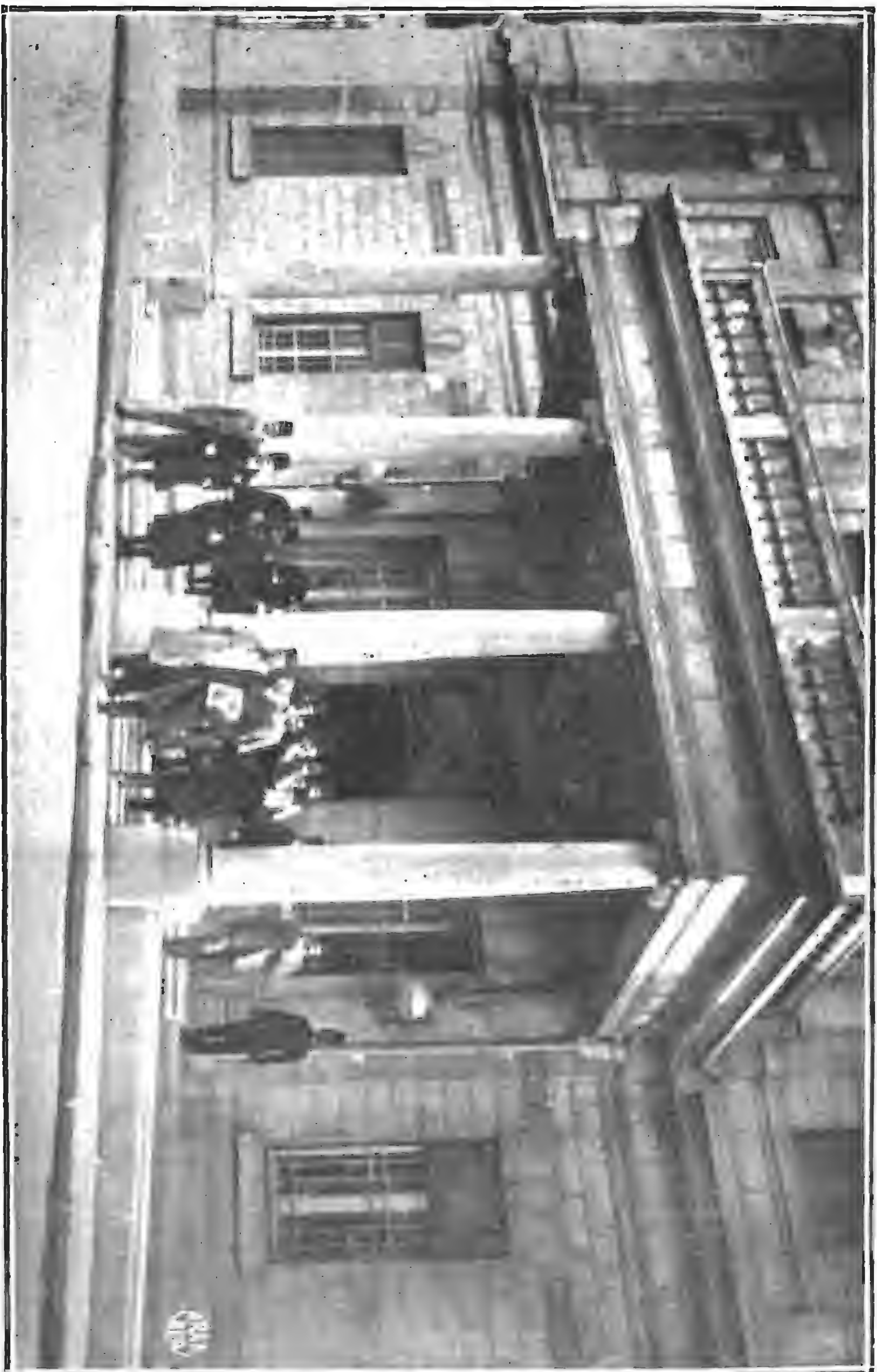
المادة ١ - عيّن :

للرياسة ووزارة الداخلية ؛	سعد زغلول باشا
لوزارة المعارف العمومية ؛	محمد سعيد باشا
لوزارة المالية ؛	محمد توفيق نسيم باشا
لوزارة الأوقاف العمومية ؛	أحمد مظلوم باشا
لوزارة الحربية والبحرية ؛	حسن حسيب باشا
لوزارة الزراعة ؛	فتح الله بركات باشا
لوزارة الأشغال العمومية ؛	مرفص حنا بك
لوزارة المواصلات ؛	مصطفى النحاس بك
لوزارة الخارجية ؛	واصف بطرس غالى افندى
لوزارة الحفانية ؛	محمد نجيب الغرابلى افندى

المادة ٢ - على رئيس مجلس وزرائنا تنفيذ مرسومنا هذا ما

صدر بمرأى عابدين في ٢٢ جمادى الثانية سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤)

بأمر حضرة صاحب الجلالة
رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول



[عن البلاغ الأسبوعي]

الرئيس خارجا من قصر عابدين عقب تأليف الوزارة

من الرئيس الى زملائه الوزراء

بعد صدور المرسوم الملكي بتأليف وزارة الشعب ، أرسل الرئيس الجليل رحمه الله الى زملائه نوزراء
كاتبه الآتي ، يبلغ به كلامهم اعم الوزارة التي أسندت اليه في هيئة وزارته ، وهذه صورته :
حضرة صاحب

أتشرف بإبلاغكم صورة من المرسوم الصادر في ٢٢ جمادى الثانية
سنة ١٣٤٢ (٢٨ يناير سنة ١٩٢٤) بتأليف هيئة الوزارة الجديدة وإسناد
وزارة الى عهدتكم .

وانى أغتنم هذه الفرصة لأهنيكم بالرعاية السامية التي خصكم بها مولانا وولى نعمتنا
جلالة الملك ، كما أننى أسديكم عظيم شكرى ، على تكرمكم بمعاونتى فى المهمة التي أخذناها
على عاتقنا ، للقيام بما يفرضه علينا واجب الولاء للعرش والاخلاص للوطن العزيز .

وتفضلوا
كم بقبول فائق الاحترام
رئيس مجلس الوزراء
سعد زغلول



[تصوير شارل]

وزارة الشعب يوم تأليفها (وزير الخارجية كان بباريس فى ذلك الحين)

بلاغ الرئيس الجليل الى المديرين والمحافظين

وأول يوم تسلم فيه الرئيس رحمه الله زمام الحكم (٢٩ يناير سنة ١٩٢٤) أرسل بالتلغراف الى جميع المديرين والمحافظين في القطر المصري بلاغه التالي :

ان من أحب الأشياء الينا أن يكون الناس أحرارا في إبداء شعورهم نحونا .
فلا يتدخل المديرون والمحافظون في إيفاد الوفود اليها ، لأن أصدق المظاهر ما كان
بدافع الوجدان لا بوحى من الحكام . على أنه مما يزيد في غبطتنا ألا يتجشم أفراد
الأمة مشاق السفر لإبداء عواطفهم ، وقد يكون خيرا لنا ولهم أن يكتبوا بارسال
تهانئهم بالبريد أو التلغراف ، لأنها أحفظ في الذاكرة وأبقى . وعلى أية حال فإن نتيجة
الانتخابات لأبلغ في التعبير عن ثقة الأمة بنا وتأيدنا لها من أى سعى يراد به التدليل
على هذا الشعور .

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

فالمرجو مراعاة ذلك وتعميم نشره ما

وزارة الشعب في صحف أوروبا

حديث عنها لوزير مصر في باريس

جاء في التلغرافات الخصوصية لجريدة الأهرام القراء تلغراف من مراسلها الخاص في باريس بتاريخ ٢٩ يناير سنة ١٩٢٤ ، هذا نصه :

وصلت الى باريس أخبار تأليف الوزارة المصرية الجديدة ، فأحدثت تأثيرا حسنا ، ولا سيما خبر إسناد وزارة الخارجية المصرية الى واصف بطرس غالى بك المعروف في باريس منذ مدة طويلة بميوله نحو فرنسا .

وقد زرت في صباح اليوم معالى محمود فخري باشا وزير مصر المفوض ، وكان تلقى في مساء أمس خبر تأليف الوزارة الجديدة ، فأكد لى صحة الأنباء التى نشرتها صحف باريس ، وقال : "إنى عظيم التفاؤل بالمستقبل ، وأتمنى من صميم قلبي للوزارة الكبرى التى ألفت فى مصر أن تصادف أعظم نجاح فى سبيل خير مصر وسعادتها وتحقيق أمانها الوطنية . وجميع الوزراء من الثواب ، وهم فى وقت واحد حائزون لثقة الملك وثقة الأمة ، ويرجى منهم أعمال عظيمة بالنظر الى ما سيكون لحكومة سعد زغلول باشا من النفوذ والمكانة . وإنى أعلم أن جلالة الملك فؤاد يسره جدا قيام الوزارة الدستورية التى كان يتمنى قيامها منذ جلوسه على عرش مصر ، كما صرح فى منشوره الصادر الى الأمة المصرية فى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ حينما تبوأ العرش " .

أما الصحف الفرنسية فقد قابلت تأليف الوزارة المصرية بالارتياح ، ونشرت جريدة (البتي باريزيان) حديثا لمعالى محمود فخري باشا مع أحد محرريها وصف فيه شخصية الوزراء الجديدين ، قال :

" ان الوزارة مؤلفة من عشرة وزراء : منهم خمسة تولوا مناصب الوزارة من قبل ، وخمسة يتقلدون هذه المناصب لأول مرة . وسعد زغلول باشا مشهور لدى جمهور الباريسيين ، فهو رئيس الوفد المصرى ، وقد أحرز حزبه

في الانتخابات النيابية في ١٢ يناير الحالى أغلبية تكاد تكون إجماعا ، وقد تولى قبل الحرب العالمية وزارة المعارف العمومية ووزارة الحقانية ، وكان وكيلا متخبيا للجمعية التشريعية ، إذ كان رئيسها معينا من الحكومة . وسعد زغلول باشا حائز للثقة التامة من جلالة الملك ومن الأمة ، وهو من رجال القانون المعروفين بالنزاهة المطلقة . وقد أحرز شهادة الحقوق من باريس ، وكان في كل أدوار حياته يسترشد بمبادئ الحق والعدل . وبعد عقد الهدنة قابل ممثل الحكومة البريطانية في مصر ، طالبا الذهاب الى مؤتمر الصلح للمطالبة باستقلال بلاده والدفاع عن القضية المصرية . ولا حاجة الى بيان الحوادث التي توالى على أثر ذلك فهي لا تزال ماثلة في الأذهان .

أما محمد سعيد باشا ، وزير المعارف العمومية في الوزارة الجديدة ، فقد تولى رئاسة الوزارة مرتين من قبل . ومثله محمد توفيق نسيم باشا وزير المالية في هذه الوزارة ، وقد كنت أحد معاونيه في الوزارتين اللتين تولى رياستهما . وأحمد مظلوم باشا وزير الأوقاف هو أقدم رجالنا السياسيين عهدا ، وقد كان من قبل رئيسا للجمعية التشريعية التي كان سعد زغلول باشا وكيلا لها . وحسن حسيب باشا ، وزير الحربية والبحرية ، ممتاز بخبرته في شؤون الإدارة في مديرياته التي كان من قبل أحد مديريها ، وتولى رئاسة الوفد المصرى لدى مؤتمر لوزان . ويوجد بين الوزراء الحديدية محمد فتح الله بركات باشا وهو من كبار أصحاب الأقطان ، وقد أسندت اليه وزارة الزراعة ، ومرفص حنا بك ، الذى أسندت اليه وزارة الأشغال ، محام مشهور ، وقد كان رئيسا لنقابة المحامين ، ومصطفى النحاس بك ، الذى أسندت اليه وزارة المواصلات ، كان من رجال القضاء ، وقد اعتزل وظيفته ليوجه كل جهده الى خدمة قضية الاستقلال ، وواصف بطرس غالى بك ، الذى أسندت اليه وزارة الخارجية ، هو نجل رئيس سابق للوزارة المصرية ، وله بضع تأليف معروفة ، وهو موجود الآن في باريس ، ويعتد صديقا كبيرا لفرنسا ، وقرينته فرنسية ، وقد

كانت له عوناً ثميناً في أعماله ، ومحمد نجيب الغرابي افندى ، الذى أسندت اليه وزارة الحقانية ، من كبار رجال المحاماة في مصر .

ولقد قال سعد زغلول باشا في إحدى خطبه الأخيرة انه لم يبق في مصر مسلمون ومسيحيون وإسرائيليون ، بل جميعهم مصريون فقط ، وقد أقام البرهان على ذلك بتعيين وزيرين من الأقباط الأرثوذكس ، هما مرقص حنا بك وواصف بطرس غالى بك ، وهذا على خلاف العادة التى كانت تقضى بأن يكون للمسيحيين وزير واحد يمثلهم في الحكومة .

وقد أعرب معالى محمود نخرى باشا في ختام حديثه عن ثقته بنجاح وزارة سعد زغلول باشا .

الرئيس ووفود المهنيين

لم يثن بلاغ الرئيس الى المديرين والمحافظين عزيزة الأمة عن تجشم مشاق السفر من جميع جهات القطر الى العاصمة ، لتهنئة وزارة الشعب ، ولمكاشفتها بآمالهم في الخير العظيم في عهدها .



راحة الرئيس

خطب رحمه الله في يوم ٣٠ يناير سنة ١٩٢٤ وفد وزارة المالية ووفوداً أخرى بهذه الكلمة الوجيهة :
انى عالم أنى سألاقى تعباً عظيماً ، ولكن التعب في خدمة الأمة راحة ، وأنا أريد الراحة من طريق التعب ، واللذة من طريق الألم .

ولقد أخذنا على عاتقنا عبئاً ثقيلاً ، نعمل الآن بكل جهودنا للنهوض به ، متمثلين بقول القائل : على المرء أن يسعى الى الخير جهده . ونحن نسأل الله سبحانه وتعالى أن يكمل عملنا بالنجاح ، وأن يحقق آمينتنا .



نداء للرئيس

وخطب رحمه الله في اليوم نفسه وقد آنس، فقال :

ان مظاهر الترحيب والتهلل التي قابلت بها الأمة تأليف وزارتنا ، والدعوات التي تصاعدت منها في كل مكان لحلالة ملك البلاد لمناسبة الرعاية التي شملها بها ، لما يملأ قلوبنا لله شكرا على هذه النعمة الكبرى .

وانى وزملائى لشاكرون من كل قلوبنا لأمتنا الكريمة هذا الشعور الذى نستمد منه قوتنا وتشد به عزيمتنا ، ولم يبق علينا الآن إلا أن ينصرف كل إلى عمله ، وأن يقوم كل بواجبه نحو الوطن العزيز . وقفنا الله جميعا لما فيه الخير العام .

ثم طبع هذا النداء ووزع بأمر الرئيس على الصحف .



الرئيس والنقابة الزراعية

استقبل الرئيس الحليل رحمه الله يوم ٣١ يناير سنة ١٩٢٤ فى ديوان رئاسة مجلس الوزراء أعضاء مجلس إدارة النقابة الزراعية المصرية العامة ، فألقى حضرة صاحب العزة أحمد حمدى سيف النصر بك بين يديه كلمة بالنيابة عن النقابة أجاب عنها الرئيس بما مؤذاه "أنه شاكر ومغبط ، وأنه يرجو للنقابة كل خير . فأما من جهة اشتغال النقابة بالزراعة والأعمال الاقتصادية ، فهذا ما يحمدها ويرجى أن تستمر فيه للصالح العامة ، وأما من حيث عدم اشتغالها بالسياسة ، فهو يرى أن كل مصرى فيما خلا أعماله العادية جدير بأن يشتغل بالسياسة التى تؤدى الى الاستقلال التام للبلاد" ،

انى أحب الاتحاد

واستقبل رحمه الله فى اليوم نفسه بديوان الرئاسة أيضا وفدا كبيرا من مديرية الغربية ، من ثوابها وأعضاء الهيئات النيابية فيها ، ومن المحامين والعلماء والأطباء والأعيان وغيرهم ، وصادف حضورهم حضور وفود أخرى مهمة ، فاستقبلهم الرئيس جميعا وألقى فيهم الكلمة الآتية :

إنى أشكر لكم كل الشكر : أشكر لكم أولا ما أبدىتموه من مزيد العناية بحرية الانتخابات التى كانت نتيجتها باهرة زاهرة ، وكانت مدعاة الى إعجاب الجميع ، فقد أثلجت صدور المحبين ، وكبت الحاسدين ، نعم انها جديرة بذلك الإعجاب العظيم ، جديرة بالحمد لله تعالى أن جعلها كما كنا نتوقع . وأشكر لكم ثانيا أنكم تجشتم مشقة السفر والانتقال ، مع أننى سبقت فرجوت أن يكتفى بالمراسلات عن الأسفار والانتقالات ، تفاديا من المتاعب ، واقتناعا بما أعرفه من شعوركم نحوى ، شعور الاخلاص والوفاء ، فلم يثن الرجاء عزيزيتمكم عن الحضور ، انقيادا لشعوركم الحى ، لا خضوعا لاشارة حاكم من أولئكم الذين كانوا يمنعونكم أن تزورونى !

نعم إنى أعرف أنكم جئتم مدفوعين بشعوركم ، المنبعث من قلوبكم ، المتدفق من نفوسكم ، وهو شعور صحيح ، يزيدنى نشاطا ، ويدفعنى الى الأمام .

وكنيت أود أن أقابل كل وفد من وفودكم على حدة ، ولكن رغبتى فى زيادة الوحدة بينكم قوة على قوتها ، ومتانة على متانتها ، هى التى حدت بى لملاقاتكم جميعا فى صعيد واحد .

إنى أحب الاتحاد ، وأدعو الى الاتحاد ، وأعمل بكل قوتى على الاتحاد ، وإن اجتماعكم جميعا الآن لمظهر عال من مظاهر ذلك الاتحاد . (هتاف : لتحيى وزارة الشعب ، ليحيى الرئيس الجليل) . وكنيت أود أن أحادثكم طويلا ، لولا أن الوقت ضيق ، ولولا أن عظم مهمتنا يستنفد كل وقتنا .

إنى أشكر لكم أولا وآخرا ، وأحييكم ، وأحيى إخوانكم الذين أنا بؤكم ، وأؤكد لكم أنى على عهدى مقيم .

الرئيس في الوزارات

وفي منتصف الساعة الأولى بعد ظهر اليوم نفسه توجه الرئيس من ديوان الرئاسة الى وزارة المالية ، فزار حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا في مكتبه ، واستصحبه في سيارته ، وتوجه الى وزارة الحقانية فزار معالي وزيرها ، وخاطب موظفيها ومستخدميها بكلمة فخاها : (ان تنصيب افندى وزيرا للحقانية هو تشريف لجميع أفندية الحقانية ، وبرهان قاطع على الديمقراطية الحققة التي تخدمها الوزارة السعدية ، وزارة الشعب) . ثم زار حضرات أصحاب المعالي وزراء الأشغال العمومية والمواصلات والأوقاف العمومية في وزاراتهم ، وألقى على موظفي وزارة الأشغال العمومية كلمة مفادها : (ان الري ذو أهمية لا تخفى على مهندس مصرى ، وأنه يعتمد عليهم في تنظيم شؤونه والاحتفاظ بكل قطرة من مياه النيل تحتاج اليها مصر) ، وأبلغهم بمناسبة وصوله اليهم في الساعة الأولى بعد الظهر ، أى بعد انتهاء ساعات العمل الأولى من النهار بنصف الساعة (أنه سينظر في مسألة مواعيد العمل ويقررها على الوجه الذى تبين منه الفائدة لمصلحة العمل والراحة التامة للموظفين) . وقد قبل رحمه الله عند وصوله الى ديوان رياسته ، وعند انصرافه منه ، وفي جميع الوزارات التي زارها ، والطرق التي اجتازها في ذهابه اليها ، بالهتاف والتصفيق المتوالى .

الرئيس وتحرير المرأة

استقبل الرئيس الخليل رحمه الله في مكتبه بيت الأمة في اليوم الأول من فبراير سنة ١٩٢٤ وفد طلبة مدرسة الحقوق الفرنسية ، تقاطبه الطالبة الآتية أليس صقال بالفرنسية مهتة بالنيابة عن الطلبة من الجنسين ، فرد عليها رحمه الله بالفرنسية بكلمة نفيسة هذه ترجمتها :

أيها الآتات :

إننى مبتهج بزيارتكن ، وأعبر لكن بدورى عن سرورى برؤيتكن راغبات فى المعاونة فى العمل الاجتماعى والفكرى المفروض على الجميع .



الرئيس امام مكتبة بيت الأمة واقفا يخطب الوفود

الرئيس في الوزارات

وفي منتصف الساعة الأولى بعد ظهر اليوم نفسه توجه الرئيس من ديوان الرئاسة الى وزارة المالية ، فزار حضرة صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا في مكتبه ، واستصحبه في سيارته ، وتوجه الى وزارة الحقانية فزار معالي وزيرها ، وخاطب موظفيها ومستخدميها بكلمة فخواها : (ان تنصيب افندى وزير الحقانية هو تشريف لجميع أفندية الحقانية ، وبرهان قاطع على الديمقراطية الحققة التي تخدمها الوزارة السعدية ، وزارة الشعب) . ثم زار حضرات أصحاب المعالي وزراء الأشغال العمومية والمواصلات والأوقاف العمومية في وزاراتهم ، وألقى على موظفي وزارة الأشغال العمومية كلمة مفادها : (ان الرى ذو أهمية لا تخفى على مهندس مصرى ، وأنه يعتمد عليهم في تنظيم شؤونه والاحتفاظ بكل قطرة من مياه النيل تحتاج اليها مصر) ، وأبلغهم بمناسبة وصوله اليهم في الساعة الأولى بعد الظهر ، أى بعد انتهاء ساعات العمل الأولى من النهار بنصف الساعة (أنه سينظر في مسألة مواعيد العمل ويقررها على الوجه الذى تبين منه الفائدة لمصلحة العمل والراحة التامة للموظفين) . وقد قوبل رحمه الله عند وصوله الى ديوان رياسته ، وعند انصرافه منه ، وفي جميع الوزارات التى زارها ، والطرق التى اجتازها فى ذهابه اليها ، بالهتاف والتصفيق المتوالى .

الرئيس وتحرير المرأة

استقبل الرئيس الخليل رحمه الله فى مكتبه بيت الأمة فى اليوم الأول من فبراير سنة ١٩٢٤ وفد طلبة مدرسة الحقوق الفرنسية ، فخطبته الطالبة الآنسة أليس صقال بالفرنسية مهتة بالنيابة عن الطلبة من الجنسين ، فردّ عليها رحمه الله بالفرنسية بكلمة قبيصة هذه ترجمتها :

أيّها الأنسات :

إننى مبتهج بزيارتكن ، وأعبر لكن بدورى عن سرورى برؤيتكن راغبات فى المعاونة فى العمل الاجتماعى والفكرى المفروض على الجميع .



الرئيس على مكتبه بيت الأمة يتحدث الى الوفود
وخلفه منظر بحرية ماهي سيشل

إني من أنصار تحرير المرأة، ومن المقتنعين به، لأنه بغير هذا التحرير لا نستطيع بلوغ غايتنا. و يقيني هذا ليس وليد اليوم، بل هو قديم العهد، فقد شاركت منذ أمد بعيد صديقى المرحوم قاسم بك أمين في أفكاره التي ضمنها كتابه الذي أهداه إلى (يريد كتاب المرأة الحديدية) ، فضلا عن أن الدور الذي قامت به المرأة المصرية في حركتنا الوطنية كان عظيما وناظما . فاستمررن إذن في العمل الذي بدأتن به، وأنا ضامن لكتف النجاح التام .

شكر الرئيس الى الأمة

نشرت رئاسة مجلس الوزراء بعد ظهر السبت ٢ فبراير سنة ١٩٢٤ البلاغ الآتى :
يتقدم سعد زغلول الى جميع هيئات الأمة المصرية الكريمة وأفرادها بالإعراب عن مزيد شكره، لما أبدوه نحوه من رقيق الشعور وشريف العواطف، بحضورهم أو بارسالهم رسائل التهاني البرقية والبريدية .

طلبة مدرسة المعلمين العليا

في حضرة الرئيس الجليل

زار بيت الأمة طلبة مدرسة المعلمين العليا في يوم الأحد ٣ فبراير سنة ١٩٢٤، مهتئين بتولى وزارة الشعب زمام الحكم، فاستقبلهم الرئيس الجليل شاكرا، وخطب فيهم خطبة جميلة فاتنا الحصول على نصها، قال فيها ما معناه :
”كونوا وطنيين، وعلموا أبناءنا الوطنية، ولا تسمعوا قول الذين يقولون لكم : اشتغلوا بدروسكم فقط ولا تشغلوا بالوطنية، بل اجعلوا الوطنية أساس أعمالكم، وأقبلوا على علومكم فحصلوها، فإننا محتاجون للعلم والعلماء، ولكن لا خير في العالم اذا لم يكن وطنيا. واعلموا أننا ما تقلدنا ذلك المنصب إلا لنقودكم الى الاستقلال التام، فان وصلنا فتلك غايتنا، وان كانت الأخرى رجعت اليكم وصرت جنديا معكم“ .

مسئلة المسجونين السياسيين . برنامج الوزارة

رجاءه بعض الوفود في وزارة الداخلية يوم الأحد ٣ فبراير سنة ١٩٢٤ لنحيته وتهنئته بتولية الحكم ، واستطردت من ذلك الى المطالبة باخلاء سبيل المسجونين السياسيين ، فخرج الرئيس الجليل اليهم وخاطبهم بما يأتي :

انا شاكرون لكم ثقكم بنا ، مدركون مقدار ما تجشمونه من المشاق في الحضور الينا ، ورجاؤنا اليكم أن تريحوا أنفسكم وتريحونا ، وأن تتركونا نشتغل لمصلحة الأمة .

تطالبونا باخلاء سبيل المسجونين ، وتلحون في ذلك ، ونحن مثلكم ندرك شقاء هؤلاء المسجونين ، ونريد التعجيل على قدر الامكان باخلاء سبيلهم وتمتعهم بالحرية ، ولكن يجب أن تفهموا أن الحكومة السابقة قيدتنا بقيود فيما يتعلق بهؤلاء المسجونين وغيرهم ، ويجب أن نلقى عنا هذه القيود قبل أن يتيسر لنا تحقيق أمنيته وأمنيتنا بل أمنية الأمة .

واستقبل الرئيس رحمه الله مساء ٤ فبراير سنة ١٩٢٤ بوزارة الداخلية وفدا من مدينتي بورسعيد والاسماعيلية ، وطلب أحد أفراد هذا الوفد الى الوزارة التعجيل باخلاء سبيل المسجونين السياسيين ، فقاطعه الرئيس رحمه الله ثم ألقى على الوفد كلمته الآتية :

أشكر لأهالي مدينتي بورسعيد والاسماعيلية حفاوتهن بي ، وإني لحافظ لهم في قلبي على الدوام أجمل ذكرى .

لقد قاطعت خطيبا منكم في مطالبكم إياي باخلاء سبيل المسجونين السياسيين ، ومنعته عن الاسترسال في ذلك ، لأنني من اليوم التالي لتوليتي الوزارة أنا وأصحابي الوزراء ، وضعنا نصب أعيننا أمر هؤلاء المسجونين ، وبدأنا التفاوض في شأنهم على أمل أن نخلي سبيلهم ، لأنهم مسجونون فتمط ، والمسجونون يطلبون الحرية ، بل لأن فريقا كبيرا منهم محكوم عليهم بالسجن بلا حق ، وأرجو بإذن الله أن يتوج سعينا بالنجاح في أقرب وقت .

وأريد أن أضيف الى ذلك كلمة أخرى ، هي أننا وضعنا لوزارتنا برنامجا ، وهذا البرنامج يجب أن تتحققوا أننا لا نعيد عنه ، وأنا نعمل بكل مجهودنا لتنفيذه بجميع

مشمولاته ، و نرجو بمعونة الله وبتعاضيد حضرة صاحب الجلالة الملك أن نتجح في ذلك .

لقد كان السواد الأعظم من الأمة لا يريدون أن أتحمّل أعباء الوزارة ، أما أنا فقد قبلت التضحية براحتي وصحتي ، وقبلت الوزارة ، لاعتقادي أنني مطالب أمام ضميري بتحقيق ما قطعت على نفسي للأمة من العهود .

نداء من الوفد المصري

حق للبلاد أن تغتبط أشد اغتباط بخروج الوطنيين من معركة الانتخاب فائزين ، وحق لها أن تطمئن كل الاطمئنان على حقوقها ومستقبلها لأول مرة في تاريخها الحديث ، إذ ولي أمرها من أثبتت الأيام أمانتهم ، ومن عجز النفي عن اضعاف إيمانهم ، ومن فشل السجن عن زعزعة ثباتهم ، ومن لم يزد هم التعذيب إلا وطنية وصدقا .

وحسب البلاد وزارة لتكون من سعد وأصحاب سعد ، وتستند على برلمان يمثل الأمة أصدق تمثيل ، لتكون وزارة النضال والأمانة والاقدام ، ولتكون ثقة الأمة بها تامة ، واطمئنانها اليها ضافيا ، وليذكر كل مصري على الدوام أن أعز أمانيه الوطنية ، وأقدس حقوقه القومية ، قد أصبحت في أيدي أعظم الناس حرصا عليها ، وأكثرهم اهتماما بتحقيقها ، وأشد هم شعورا بقداستها وخطورة مسئوليتها .

وبعد ، فلم يبق إلا أن تكتفى الأمة بما قامت به من مظاهر الأفراح وزيارات التهئة ورسائلها : فيفرغ الطالب الى درسه ، والزارع الى زرعته ، والصانع الى عمله ، وكل طائفة الى اختصاصها ، وتنصرف الوزارة بكل ما أوتيت من قوة ، وما تمتعت به من ثقة ، وما اعتمدت عليه من سند ، الى تنفيذ برنامجها التاريخي الجليل ، واستمرار الجهاد في تحطيم الأصفاد ، وتحقيق أمانى البلاد في الحرية والاصلاح والاستقلال التام .

وكيل الوفد المصري

حمد الباسل

٥ فبراير سنة ١٩٢٤

كلمة للرئيس الجليل

استقبل الرئيس رحمه الله يوم الخميس ٧ فبراير سنة ١٩٢٤ بوزارة الداخلية جمهورا كبيرا من الحوذين على خيول ملفوفة بالأعلام المصرية، وهم في موكب مبتهج، فأطل عليهم الرئيس وألقى الكلمة الآتية :

أنا شاكر لكم حفاوتكم بي . مدرك ما تحلموه من المشاق والمتاعب في الحضور البناء، ومبتهج كثيرا لأنني أشاهدكم مسرورين مبتهجين . وأبشركم أنني أرجو أن أصل بمعونة الله وبتعصيد حضرة صاحب الجلالة الملك الى تحقيق مطلبكم في الاستقلال التام . وكنت أتمنى أن أطيل الكلام معكم، لكنني ضعيف (أصوات : شفاك الله . اللهم قو زعيم الأمة) .

أشكركم . ان قلبي معكم ما دمت متحدين . وأسألكم أن تهتفوا معي ثلاثا : يعيش الملك ويحيي الوطن .

فرددوا الهتاف وعزفت موسيقاهم النشيد الملكي .



[عن البلاغ الأسبوعي]

الرئيس الجليل في طريقه الى مكتبه بوزارة الداخلية

خطاب سياسي للرئيس الجليل

في حفلة نقابة المحامين

لتكريم وزراء الأشغال والمواصلات والحقانية

أول حكومة تتكلم - نصائح للمحامين - موقف الحكومة

في مسألة وادي الملوك - برنامج الوزارة مشتق من شعور

الأمة وآمالها، وهو برنامج وضع لينفذ لا ليطوى ويحفظ .

دعت نقابة المحامين الأهلين الى حفلة تقيمها في يوم الجمعة ١٥ فبراير سنة ١٩٢٤ لتكريم حضرات أصحاب المعالي الأساتذة (مرقص حنا بك نقيب المحامين ، ومصطفى النحاس بك ومحمد نجيب الغرابي أفندي المحامين) بمناسبة تعيينهم أعضاء في وزارة الشعب ، أولهم اوزارة الأشغال ، وثانيهم لوزارة المواصلات ، وثالثهم لوزارة الحقانية .

وقد حضر الرئيس الجليل ، وسائر أعضاء وزارته ، هذه الحفلة الكبيرة ، فما كاد خطاباؤها يفرغون من خطبهم ، حتى تطلعت الأنظار اليه رحمه الله ، رجاء أن يلقي كلمة في مناسبات ذلك الوقت ، فلم يسعه تلقاء هذه الرغبة إلا أن يجيبها ، فارتجل الخطبة الآتية :

زملائي الكرام :

وكل من أرى زملائي : فان كانوا محامين فقد كنت محاميا ، وان كانوا مجاورين فقد كنت مجاورا ، وان كانوا صحفيين فقد كنت صحفيا ، وان كانوا وزراء فقد كنت من الوزراء ، ولذلك أدعوكم كلكم زملاء .

لم أحضر مستعدا للكلام ، ولي الآن صفتان : صفة حكومية ، وصفة أهلية ؛ ولا تزال الصفة الأهلية غالبية على . لقد سمعتم مني كثيرا بصفتي الأهلية ، سمعتم كلمات في الوطنية وفي الاستقلال ، والتكرار معيب . وأظنكم مشوقين لأن تسمعوا مني شيئا بصفتي الحكومية ، فقد كانت الحكومة لا تتكلم ! (تصفيق حاد . هتاف : لتحي حكومة الأمة) .

إنما قبل الكلام بهذه الصفة ، أريد أن أتأكد منكم أنكم لم يجدوا في أنفسكم حرجا من الجملة التي وردت في البيان الوزاري أن على الحكومة أن تسعى جهدها في إحلال السلام محل الخصام ، فهل هذا يرضيكم؟ (أصوات من كل جانب : نعم نعم) قلت ذلك وأنا معتقد أن زملائي المحامين يساعدونني على هذا ، وفي ذلك مكسب كبير لهم وللأمة .

أفكر أني عند ما كنت محاميا — ولا أقول ذلك مفاخرة أو مباهاة ، بل حكاية للواقع ، يسمعه المحامون الذين هم أحدث مني سنا ليروا رأيهم في اتباعه — ويأتي موكل مريدا للصلح لخشية خصمه من توكلي عنه ، أرحب به وأسهل الأمر عليه ، بأن أرد إليه مقدم الأتعاب التي قبضتها منه ... لماذا سكتم؟ ! (ضحك وتصفيق) . يجب عليكم أن تساعدوا على الصلح ، ولو برد بعض الأتعاب إن لم يكن كلها . وعلى أي حال أرجو ألا تكون قيمة الأتعاب مانعا لكم من تحقيق الصلح والسلام . اني ما كنت أقيد مقدم الأتعاب في باب الإيرادات ، بل في باب الأمانات ، لأني نفسي ضعيف نفسي ، حتى إذا أراد الموكل الصلح أرد له الأتعاب وأقول له : هذه أمانتك ردت إليك . فعليكم أنتم أن تتصرفوا في الأمر كما تشاؤون ، وقوا أنفسكم من طمعكم كما ترون ، وهذه نصيحة محام قديم لمحامين حديثين .

سلوك كارتر وموقف الحكومة

أنتقل الآن الى ما يتعلق بالحكومة ، فأحدثكم بالمسألة الشاغلة للأذهان ، وهي مسألة مستر كارتر ، الذي له امتياز الحفر ، ومكتشف مقابر توت عنخ آمون .

انه سلك سلوكا لا ترضاه الحكومة ، ولن ترضاه ، لأنه اتفق معها ، بحضور رسمي امضى عليه ، على مواعيد الزيارات وأنواعها ، فلم يحترم الاتفاق ، وأراد أن يدعو للزيارة سيدات في وقت لم يكن مخصصا هن ، فعارض رجال الحكومة في ذلك تنفيذا للاتفاق . عنَّ عليه أن يرى الحكومة معارضة لرغبته ، فأمر باغلاق المقابر من

تلقاء نفسه ، وكتب لى تلغرافا يقول إن تصرف رجال الحكومة معه بمنع الزائرات غير لائق ، وإنه أمر باغلاق المقابر (على ألا تفتح إلا فى العام القابل) ، وأنه سيقم دعوى على الحكومة !! فأجبناه فى الحال بأن رفض رجال الحكومة انما كان تنفيذا لاتفاق ممضى منه ، وأنه ليس له الحق فى أن يأمر باغلاق المقابر من نفسه ، لأنها ليست ملكا له ، وأن مصلحة العلم تأبى هذا التصرف ، وأن له أن يرفع ما يشاء من الدعاوى ، ولكن الحكومة — رعاية للمصلحة العامة — لها أن تتخذ كل إجراء فيه المحافظة على حقوقها وعلى كرامتها ، وعلى العلم أيضا (هتاف) . والحكومة مصرة على أن تسير فى هذا السبيل ، لأنه سبيل الحق ، وهو السبيل الموصل لحفظ كرامتها وتعهداتها ولرعاية خاطر الجمهور ، ولن تحيد عنه قيد شعرة ارضاء لفرد واحد يريد أن يتصرف ضد اتفاقاته وضد ما يجب عليه للحكومة وللجمهور ! (تصفيق حاد) .

الحكومة وبرامجها

أما فيما يختص بالمسائل الأخرى ، فالحكومة جادة كل الجدة فى تنفيذ برنامجها ، فانها لم تضع ذلك البرنامج لتخلب به الألباب ، فقد كانت الألباب مغلوبة نحوها من قبل (تصفيق حاد) . انها ما كانت تريد أن تخدع الأمة ، ولم يكن تلقيا هذا العبء الثقيل الا تضحية لارغبة فى لذة أو نعيم (تصفيق) .

أتت الحكومة لأن عصرا جديدا فتح أمامها بسعى رجالها وسعى غيرهم من رجال الأمة ، لتسلم فيه زمام الأمور لإتمام مساعيها التى ابتدأتها ، ولتتمتع البلاد بنتيجة المجهودات التى كانت هى أول من تعرضت لها وبذلتها .

لذلك أخذت الوزارة على عاتقها هذا الحمل الثقيل ، من تلقاء نفسها ، وبدون إيجاء موح ولا إيعاز موعز ، وبدون أن تكون متقادة فيه برغبة مرغّب ، أو برهبة مرهب ، ولا بتشويق مشوق ، بل إجابة لصوت ضمير تسمعه هى (تصفيق حاد) .

فلذلك كانت حريصة أولا وبالذات على أن تبين للناس نهجها ، وما نهجها
إلا منهاج الأمة جميعا .

انها لم تضع برنامجا مخترعا من عندها ، بل ان برنامجها مشتق من شعور الأمة
وآمالها (تصفيق حاد) .

لذلك تجدد الحكومة نفسها مندفعة بقوة شعورها ، الذى هو جزء من شعور
الأمة ، للعمل لتنفيذ برنامجها . فليست فى حاجة لأن يجرّضها عليه محترض ، فكل
محريض من هذا القبيل انما هو تحصيل حاصل !

لقد وضعنا برنامجنا لينفذ ، لا ليطوى ويحفظ (تصفيق حاد) .

ولكننا قلنا فى بياننا ان تنفيذه ليس من الهنات الهيئات ، فان بعضه متعلق
بغيرنا وليس الأمر فيه موكولا لنا وحدنا . فعلينا أن نعالج الأمور التى من هذا القبيل
بوسائل الحكمة والإقناع ، مع الأناة والثبات . ولكن لكل أمر وقته ، ولكل شئ
طرقه ووسائله ، وكل ما للأمة عندنا أن نسعى جهدنا ، وألا نترك وسيلة للوصول
الى غايتنا الا اتخذناها ، فاذا قصرنا أو أهملنا فللأمة أن تؤاخذنا . وعلى الله النجاح ،
وهو الذى نعتمد عليه فى بلوغ غايتنا ، وقد عودنا سبحانه وتعالى من أول الحركة
أن يكون معنا (تصفيق حاد) .

التركة مثقلة بالديون

وأما ما هو متعلق بنا وحدنا ، فعلينا تنفيذه ، ونحن سائرون فيه يوما فيوما .
ولكن التركة كما سبق لى القول مثقلة بالديون ، ويلزم لنا وقت طويل لتصفيتها ،
مالها وما عليها ، فهى تركة آلت إلينا بعد أن لعبت بها الشهوات من أزمان بعيدة
بما لا يمكنكم أن تتصوروه .

والذى يحزنى أنا وزملائى من هذه التركة ، هو ما نشاهده من تغلب الروح
الشخصية على الروح العامة ! فقد رأينا كثيرين لا يهمهم إلا منفعة أشخاصهم ،

سواء عمّرت البلاد أم خربت ! ونحن ساعون في إبدال هذه الروح بروح أخرى ،
هي روح التشيع بخدمة الوطن ، بقطع النظر عن أى اعتبار آخر (تصفيق) .

الوظيفة للعمل لا للترزاق

يطلب كثيرون ترقية أو نقلا من وظيفة الى أخرى لتحسين معاشهم ! مثل
هؤلاء يجب أن يفهموا أن الوظيفة لم تكن للارتزاق ، ولكنها محل للعمل العام .
هؤلاء لا نجيبهم الى طلبهم ؛ ولكنى أشجع كل من يعملون في الوظيفة للصالح
العام وفيهم كفاءة .

الطلب سهل والوصول صعب

ان الناس يتعجلون الحكومة في حل المسائل العامة ، والحكومة باذلة في ذلك
جهدها ، ولكن للقوى حدود . فالطلب سهل ، والإرشاد سهل ! ولكن الصعب
هو الطريقة العملية للوصول اليه . فنرجو ممن يقترحون اقتراحا أن يدلّوا على الوسيلة
لتنفيذه ، فان ذلك يسهل علينا مهمتنا .

يطلبون الإفراج عن المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية عموما ، ولقد أفرجنا
عن المسجونين السياسيين ، ولكن يوجد غيرهم ممن حكم عليهم لارتكابهم جرائم
عادية كالسرقة ، وهؤلاء نبحث في مسائلهم لتبين جرمهم ونسبة الحكم للجرم ، وذلك
يستدعى وقتا .

والخلاصة أن الحكومة تعمل وتعمل ، تنفيذا لإرادة الأمة ، وارضاء لها
لا لشيء آخر . وقد قلت في بعض مواقفنا نحنا لنخدم الأمة ، ولقد آلينا على
أنفسنا ألا نجعل لغير كلمتها فينا علوا (تصفيق حاد) .

أما الشناء الذي اختصني به الخطباء ، فاني أتقبله بكل تواضع ونجمل ، وأشكرهم
شكرا جزيلا على هذا الاحساس الشريف ، وأفتخر بأنى كنت غصنا في شجرة
المحامة ، وأنى أجد في نفسى حنانا كلما وجدت في وسط زملائي ، وكأنى أشعر كلما
وجدت معهم بأنى لم أنفصل عنهم (تصفيق وهتاف) اه .



تلفراف مستر كارتر ورد الرئيس الجليل

تكلم الرئيس الجليل في خطبته السابقة عن موضوع الخلاف بين مستر كارتر والحكومة المصرية . ونذكر هنا نصي التلفرافين اللذين أشار اليهما الرئيس في كلامه ، تلفراف مستر كارتر وتلفراف الحكومة :

الأقصر في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء بالقاهرة .

أسمح لنفسي أن أوجه أنظار دولتكم الى إهانة كبرى لحقتني من موظفي مصلحة الآثار الذين منعوني في صباح اليوم من تمكين أشخاص من أسر معاويتي من زيارة قبر توت عنخ آمون . واني واثق بأن دولتكم ستتكرون هذا العمل ، القليل المجاملة ، الذي هو في الوقت نفسه غير مشروع ولا يمكن تبريره .

وبناء على ذلك أحتج زملائي وأبوا الاستمرار في متابعة التنقيبات العلمية . وآسف لأنني مضطر في هذه الحالة الى إقفال المدفن ، والى مقاضاة الحكومة المصرية ما

هوارد كارتر

القاهرة في ١٤ فبراير

المستر هوارد كارتر بالأقصر .

ان رفض طلبكم الخاص بزيارة بعض العائلات للمدفن في اليوم المخصص لزيارة مندوبي الصحف له ، هو رفض مبني على اتفاق سابق اشركتم فيه . فموظفو مصلحة الآثار لم يقوموا إلا بتنفيذ التعليمات التي تلقوها ، فلا يمكن اذن لومهم على أى وجه من الوجوه . ولكم الحرية في أن تقاضوا الحكومة ، ولكن الحكومة تريد أن تكون مواعيد الزيارات مصونة ومحترمة . وأما ما يتعلق بإغلاق المدفن كما تقولون ، فانه يشق على أن أضطر الى تذكيركم بأن المدفن ليس ملكا لكم ، وأن العلم الذي تدعونه بحق لا يمكن أن يسلم بإقدامكم مع زملائكم ، من أجل أمر خاص بزيارة أفراد تريدون تمييزهم ، على ترك التنقيبات العلمية ، التي لا تهتم بها مصر وحدها أعظم اهتمام ، بل يهتم بها العالم كله أيضا ما

زغلول

تصريح لمستر ماكدونالد ورأى الرئيس الحليل فيه

وزعت شركة روتر في ٢٦ فبراير سنة ١٩٢٤ البرقية الآتية :

لندن في ٢٥ - مجلس النواب :

أجاب المستر ماكدونالد على سؤال من المستر أورمسي جور، فقال : ان الحكومة المصرية لم تتخاطب معه الى الآن في نظام الحكم الذي يقرر للسودان في المستقبل ، ولا في موضوع الحامية البريطانية والمسئوليات البريطانية الخاصة بحماية الأجانب في مصر ، وهي الأمور التي اعتبرت الحكومة البريطانية الحاضرة أنها مقيدة فيها بتصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢

أما في حالة اعلان الحكومة المصرية استعدادها للمفاوضة في العلاقات المستقبلية بين مصر وبريطانيا ، وفي حالة انتهاء هذه المفاوضات بوضع معاهدة ، فان هذه المعاهدة ترفع الى البرلمان .



وفي صباح اليوم التالي لنشر هذا التصريح في الصحف ، ألت جماعة من الطلبة مظاهرة قصدت الى وزارة الداخلية ، فخرج الرئيس الحليل الى لقاءهم ، ولما علم الغرض من تظاهرتهم ومجيئهم اليه قال لهم : اننى لا أرى في تصريح مستر ماكدونالد شيئاً يجب أن نحتج عليه ، ولو أننى رأيت فيه شيئاً ضد حقوق مصر لاحتججت عليه من نفسى .

ان مستر رامسى ماكدونالد ، رئيس الحكومة البريطانية ، حرّ في أن يصرح بما يراه ، كما أننى أنا أيضاً حرّ في أن أصرح بالتصريحات التي أرى أنها ضرورية لحفظ حقوقنا . وقد قلت في برنامجى الوزارى اننى لا أعتبر نفسى مرتبطاً بالتعهدات السابقة ، فلا الحكومة البريطانية ولا رأى العام البريطانى احتجا على تصريحى ؛ فلا محل حينئذ لأن نحتج على تصريحات لاتربطنا .

وبناء على ذلك أرجوكم أن تعودوا الى مدارسكم ، وألا تكونوا آلات في أيدي الذين يريدون أن يعطلوا عمل الحكومة .

انى أعرف المسئولية الملقاة على عاتق معرفة تامة ، وأقدر الثقة التي وضعتها البلاد فيّ ، فكونوا على ثقة من أننى لا أقبل قط أى مساس بحقوق مصر .
وأعود فأقول مرة أخرى : أرجوكم أن تتركونا نشتغل ، وأن تثقوا بنا .
فانصرف الطلبة مطمئنين بهذا التصريح ، شاكرين ، هاتفين .

حديث للرئيس الجليل

مسألة كارتير — مسألة الأقليات

ورد في التلغرافات الخصوصية لجريدة الأهرام الغراء من مراسلها الخاص في لندن بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٢٤ أن مراسلا لجريدة « وستمنستر غازيت » أرسل إليها تلغرافاً ضمنه خلاصة حديث دارينيه وبين الرئيس الجليل سعد زغلول باشا جاء فيه ما يلي :

... لما دار البحث بيننا عن النزاع الذي وقع بين مستر كارتير ووزارة الأشغال في الأقصر ، تكلم زغلول باشا بلهجة صادقة على ما يشعر به من الصداقة والمودة نحو الحكومة البريطانية والشعب البريطانى . وأعرب عن قلقه من أن يتعكر صفو العلاقات الودية بين البلدين ، قائلاً انه لا يفتر عن العمل على توثيق عرى المودة مع جميع الأمم ، ويرغب في تقوية صداقة مصر بالدول بكل الوسائل الممكنة . وقد قال زغلول باشا : ” إننى أعترف بما قدمه الأجانب من الخدمات لمصر ، وأريد أنا وزملائى أن يكون بيننا وبين أممهم وحكوماتهم أحسن تفاهم واتفاق . ومن الضروري جداً أن تعيش الشعوب مع بعضها على أحسن حال ، وأن نتذرع بالصبر والتعاون ، وهذه أضمن وسيلة للاحتفاظ بالسلام في العالم “ .

وأعرب زغلول باشا عن تألمه لاضطراره الى تطبيق القيود القانونية على مسألة الأقصر ، قائلاً : ” إننى أظهرت كثيراً من الصبر والجلد نحو مستر كارتير ، ولكنه (أى كارتير) تجاوز الحد في نقض العقود المبرمة والاستخفاف بالحكومة . أما نحن فلن ندحرو سعا في الاهتمام بتعصيد العلم ، ولم ننس العلاقات الودية التي احتفظنا بها دائماً مع اللورد كارنارفون . على أن مستر كارتير رأى ، على ما يظهر ،

دلائل الضعف في ما أظهرناه من الرعاية والاهتمام به ، واعتقد أنه حُرِيفعل ما يريد !
وانى لسعيد لأن رأى العام ، على ما أعتقد ، أدرك تماما أننا لم نتجاوز في عملنا القيود
الدقيقة لحق الملكية والاتفاق المبرم معنا . وهذا يطابق شعور حكومة جلالة الملك
فؤاد وشعبه ، ورغبتهم في توثيق عرى الصداقة التي تربط مصر بانكلترا بكل وسيلة ” .

وسئل زغلول باشا عن الأقليات الدينية ، فقال :

”إن المصريين على اختلاف مللهم ونحلهم أمانى وطنية واحدة ، وهم يتمتعون
بموجب الدستور بحقوق واحدة ، وعليهم واجبات واحدة . والأقليات المصرية
تعرف ذلك حق المعرفة ، ولم تفكر أية أقلية منها في ابداء أقل ملاحظة على هذه
النقطة . أما الدور الجليل الذى لعبه مواطنونا من غير المسلمين منذ ابتداء الحركة
الوطنية ، فينطق عن نفسه ببلاغة يندر أن يكون لها مثيل . وأخيرا نرى أن النسبة
التمثيلية الكبيرة التى منحها الشعب والحكومة للأقليات فى البرلمان ، أحسن دليل
عمل على أن جميع المصريين فى نظر القانون سواء ، وأن التقدم والرق لا ينالهما إلا
أقدر الرجال الذين يستحقونهما عن جدارة واستحقاق ” .

من الرئيس الى العمال .

احترام الخلاف بين طائفة من العمال فى اسكندرية وبين صاحب عملهم ، حتى احتلوا مكان العمل
وأبوا أن يفارقوه إلا بعد تسوية مشكلاتهم واجابة مطالبهم . فوجه الهم الرئيس الجليل رحمه الله فى الرابع
من شهر مارس سنة ١٩٢٤ هذا النداء :

انكم ان احترمتم ملكية الغير وخرجتم من مكان الشركة طوعا ، فإنكم تُعاملون
معاملة المخلصين للقانون والوطن . وان أبيتم إلا احتلال ملك الغير اغتصابا ، فإنكم
تُعاملون معاملة الغاصبين الخارجين على القانون .

فلما تلى عليهم هذا النداء قرروا من فورهم اخلاء المعمل ، وانصرفوا بهدوء وسكينة . ثم أرسلوا زعماءهم
الى المحافظة للداولة مع أصحاب المعمل وولاة الأمور فى التسوية المطلوبة .

قبل خطبة العرش

نشر البلاغ الأغر في عدد ١٠ مارس سنة ١٩٢٤ تحت عنوان (حول خطبة العرش) هذه الكلمة الآتية :

شاعت في هذه الأيام إشاعة بأن هناك ، أو أنه كانت هناك ، أزمة بشأن خطبة العرش ، لأن الانجليز طلبوا أن يطلعوا على هذه الخطبة ، وأن يقيدوها بما لا يتنافى مع تصريح ٢٨ فبراير ، وأن الوزارة قد تجاريهم حينئذ فتصوغ الخطبة في ألفاظ مبهمه ! فنحن نقول ان هذه الإشاعات غير صحيحة ، ولا وجود لشيء منها على الإطلاق . وقد حدثنا في ذلك صاحب الدولة الرئيس الجليل ، فأظهر دهشته منه ونقاه نفيا باتا : فلا الانجليز طلبوا أن يطلعوا على خطبة العرش ، ولا هنالك أزمة أو شبهة في شيء يختص بخطبة العرش . والوزارة هي المسئولة عن هذه الخطبة ، عملا بالتقاليد الدستورية ، وستتلى على النواب ، وتكون لهم الحرية المطلقة في إبداء آرائهم فيها والرد عليها .

ومن قول الرئيس الجليل لنا في الإشاعة المختلفة عن تدخل الانجليز ، وفي علاقات مصر بالدول الأجنبية على العموم : "انه اذا كان للقضية المصرية أن تستفيد في وقت من الأوقات من حسن العلاقات بين مصر وانجلترا ، وبينها وبين الدول جميعها ، ثم من اجتماع ذلك الى الثقة التامة من صاحب الجلالة الملك في وزارته ، فهذا هو الوقت الذي يجتمع فيه لمصر كل ذلك " .

فعلى الذين يشغلون أنفسهم بالإشاعات الكاذبة ، أن يطردوا هذه الوسائس ، وأن يعتقدوا أن وزارة الأمة لا تعمل إلا للأمة . أما الذين يظنون أن الوزارة قد تفعل مالا يرضى الأمة ، وينتظرون ذلك ، فانهم يستطيعون أن ينتظروا طويلا !

أعضاء مجلس الشيوخ

يكرمون الرئيس الجليل

كان يوم ٢٣ فبراير سنة ١٩٢٤ موعداً للانتخاب العام لأعضاء مجلس الشيوخ ؛ فلما تم انتخابهم دعوا الى حفلة عشاء يقيمونها في فندق الكونتنتال ، مساء الخميس ١٣ مارس سنة ١٩٢٤ ، تكريماً للرئيس الجليل رحمه الله ؛ فكان لهذه الحفلة شأنها السياسي الكبير ، وكان لها وقارها وجلالها . وقد خطب فيها الشيخ المحترم الأستاذ محمد عز العرب بك ، مرحباً ، فتمويل بالاستحسان ؛ ثم تلاه الشيخ المحترم صاحب الدولة محمد توفيق نسيم باشا فألقى الخطبة البليغة الآتية :

خطبة محمد توفيق نسيم باشا

صاحب الدولة الرئيس ، أيها السادة :

وان لم أكن من خطباء هذه الليلة ، غير أنى أرجو أن تسمحوا لي بالقاء كلمة يدفعني اليها ما يكفه صدرى وئتناجى به نفسى من عبارات الاجلال لشخص الرئيس الكريم .

إنكم لا تجدون لدى لسانا يسيل عذوبة ، ولا تسمعون بيانا حسنا ، ولكنكم تسمعون عبارات هي صيب المهج وذوب القلوب . ولو كان لى من فضل البيان والقدرة على القول ما أصف به اجلالى له وثنائى عليه ، لبلغت النفس من ذلك مناها ؛ ولكن عجزى ، وبعدى عن رياضة اللسان وصناعة الكلام ، وان شتمت قات : ان صمتى الطويل أقعدنى الليلة عن القيام والوفاء بهذا الواجب . وحسبى أن أقول اننى اذا نطقت فانما أنطق عن قلب يشعر بما يشعر به قلبه الطاهر ، واذا عبرت فإنى أعبر عن نفس تحس بما تحس به نفسه الزكية ؛ فانا اذن أكل ذلك الى علم قلبه ، فإنه أصدق منى بيانا وأفصح لسانا . بل حسب الرئيس الجليل نفرا وثناء وبشرا واطراء ، أن يتحقق الغرض الأسمى الذى يسعى اليه بهمته التى تضطرم بين جوانحه ، ذلك الغرض الأسمى هو استقلال البلاد وإسعاد أهلها .

أيها السادة :

ان سعد باشا زغلول مثلٌ من تلك النفوس التي استخلصها الله لنصرة الحق ،
واصطفاهها واصطنعها لبث روح الفضيلة والوطنية في القلوب ، فكانت مستقر
الكمال ، ومجمع أشات الفضائل .

لقد رفع سعد باشا صوته عاليا ، رفع صوته حراً نديا ، فإذا أسمعكم ؟ أسمعكم
صيحة الحق ، وأراكم نور اليقين ، حتى انجلي لكم الأمر ، وتبين لكم الرشد . وها هو
ذا سعد باشا يقبض على البناء بيده وقد تعب — نعم لقد تعب ، بل قد كان أمعن
في محنته ، واشتد في أذاه ، بدون أن يوهن ذلك شيئا من عزيمته ، ولا أن يعيث
بشيء من قوة ارادته . فأعينوه ، ساعدوه ، مدوا أيديكم اليه ، حتى يبلغ بكم المقام
الأوفى ، ويصل بكم الى المكان المكين من الاستقلال والرق والاقبال ، للبلاد وأهلها
وصاحب عرشها .

نعم لقد لاقى سعد باشا صحبه من العناء والمتاعب في سبيل خدمة الأمة ، مالا
يتحمله الا كل ذى جأش رابط وصدر فسيح . لاقوا في سبيل خير البلاد شرا ؛
لاقوا ذلك فصبروا ، حتى اذا رأى الله منهم جد الصبر على الأذى ، جعل القدر الحاضر
يزيل أثر ما أنزله بهم القضاء الماضي ، وهيا لهم الوسائل لخدمة أمتهم ، فقاموا
يخدمونها بصدق عزيمة ، وهو على رأسهم ، عامر القلب ، قرير العين ، مرفوع
الرأس ، موفور الكرامة .

أيها الرئيس :

لقد قتت تطلب الحياة سنية لأمتك ، تدفعك عوامل الحب لها والولاء
لصاحب عرشها الى العمل على ما فيه نفع البلاد وخيرها . فاذا نزعنا الى الكمال ،
وهو لله وحده ، فان لأمتك فيه من القدم نسبا عريقا ، وسبيلا بعيد المدى ، وهذه
آمالها فيك ، وبغيتها التي ترجوها منك . حقق الله آمالك وآمالها ، وأحسن توفيقك ،

ورعاك بعنايته ، بقدر ما أنت جدير بشرف نزعتك وسمو مطلبك : «ولمَن انتصر بعد ظلمه ، فأولئك ما عليهم من سبيل » .

أيها السادة :

ان شئنا عظميا من آمالكم المقدسة وأمانيكم المباركة قد تحقق اليوم على ما ترغبون : فخل الأمل محل اليأس ، واليقين محل الشك ، والعزم محل التردد ، وأصبح للبلاد مكان ثابت ونظام قويم ؛ وبعد غد سينعقد البرلمان المصري ، وهو اليوم وبعد اليوم ملاك أمرنا ، ونظام حكمنا ، ان أعوزنا الرأي أوجدنا الأمر استطاعنا رأيكم ورأى النواب ؛ فاحتفظوا به ، واعملوا على استبقائه ، واتزعوا عنه شرك العوائق ، بل ردوا عنه كيد الخطوب .

ان هذه الخطوة الدستورية لها ما بعدها من الخطوات السديدة ، التي مبنها حب البلاد ، وسداها الإخلاص لصاحب العرش . فلنخطها في عزم ، في حزم وإخلاص وبعد نظر ، حتى تكفل لنا بلوغنا ما بعدها من أطوار الحرية الفسيحة والاستقلال الصادق المنشود .

أيها السادة :

انى أمزج تكريم الرئيس الحليل وتهنئته وتهنئتكم بفوزه وفوزكم بثقة الأمة ورضاها — أمزج كل ذلك بالدعاء بالفلاح والنجاح لأبناء مصر البررة الذين شاطروها ما عانته في الأيام السالفة ، وبينهم فريق تحمل في الدفاع عن قضيتها عذاب الإبعاد ، وعناء النفي ، وألم السجن ، وهجرة الوطن ، بل وخسارة المال . فهؤلاء يلقون اليوم جزاء ما تحملوا وما عانوا ، بما نالوا من ثقة الأمة بهم ، وما يشعرون به من ارتياح الضمير في أداء الواجب ؛ ولم يبق مما مضى سوى الذكرى التي يهونها ما هم قادمون عليه من اتساع المجال لإكمال الخدمة في ظروف جديدة . وإذا كان الماضي مفعما بالمتاعب والآلام ، فإن المستقبل مفعم ومثقل بالتعبات العظمى والمسؤوليات الكبرى ، التي يشعر بها كل من يقدر الأمانة قدرها ، ويعترم السهر على الوديعة الثمينة

التي طوقت بها أعناقكم ، تلك الوديعة الثمينة هي النيابة عن الأمة لخدمة الوطن ،
والوطن أئمن ما في الحياة .

الوطن هو حياتكم ، هو روحكم ، وكل ما في الوطن هو لأبناء الوطن جميعا ، وهم
فيه اخوان يتعاضدون ويتناصرون . وأنا موقن بأن صحيفة الشقاق ستطوى ، وتحل
محلها صحيفة الوفاق ، حتى يعلم الناس طراً مبلغ المصرى من قوة النفس وعزة الجانب
وسماحة الفكر ونبل القصد .

يا سعد : ان الله آثرك بوفرة العقل ، وفضلك بطهارة القلب ورجاحة الفكر ،
وجعلك أمينا على حقوق قومك ، وحريصا على أمانهم ، فأى قوة تلك التي أيدك الله
بها ! وأى قلب ذلك الذى أودعه فيك ! بل أية عزيمة تلك التي خفقت في نفسك ،
بفعلت لتعلق بحق بلادك ، حتى أذعت ذكرها ، ونهت قدرها ، ورفعت شأنها ،
وجعلتك تبث في نفوس أبنائها من روحك ومن مبادئك ما أصبح حكما نافذا ،
وعقيدة راسخة ، وبقينا ثابتا ! ... ذلك حكم للحقيقة والتاريخ .

أيها السادة :

ليس سعد باشا زغلول بالرجل العادى الذى لايهتم الناس بأمره ! بل هو ذلك
الزعيم الكبير ، والوزير القدير ، الذى اذا نطق قال ما لا يستطيع غيره أن يغتصب
مكانه ! هو ذلك الرجل الذى لا يمتري اثنان في صدق عزيمته وتعلقه بحق أمته !
هو ذلك الذى لا يختلف أحد في إخلاصه لبلاده ولعرشها .

ومن كان هذا شأنه ، وتلك غايته ، لا يتطلع الى شىء سوى إرضاء الحق ،
وضميره النقي ، ونفسه الطيبة .

وماذا عسى أن أقول ! أقول ان سعد باشا كان الاخلاص مجسما ، والتضحية
ناطقة ، والإقدام حيا ، ومن كانت هذه صفاته ، وذلك حاله ، بلحدير بأن يكون حياة
للقلوب ، وبصرا للعيون ، وسمعا للأذان .

خطبة الرئيس الجليل

ثم وقف الرئيس الجليل ، بين تصفيق يسم الآذان ، فأتى الخطاب الآتي :

أيها السادة ، شيوخنا الكرام :

أشكر حضراتكم على هذه الحفلة المملوءة وقارا ، وعلى هذا التكريم الجامع لأسباب البهجة والسرور ، وأشعر في نفسي بنجل شديد عند ما أتصور أن شخصي الضعيف هو موضوع هذا الاحتفال الشائق ، وأنه المعني بمدح خطباتكم ، والمقصود من شائكم ، اعتقاداً مني أني دون ما تصفون ! . ولا شك في أنكم إنما تعرفون لي من بحار فضلكم ، وأنكم إنما تنظرون إلي بالنظرة العاطفة ، لا بالنظرة الكاشفة . جزاكم الله أحسن الجزاء ، وأقدرني على أن أستحق هذا الشناء .

وبعد ، فإنني أهنيكم من كل قلبي بالثقة التي اكتسبتموها من البلاد ومليكمها المعظم لأن تولفوا مجلس الشيوخ في أول برلمان تشكل في بلادنا على الطراز الحديث . وأعد نفسي سعيدة بأنى أول وزير مصري لحكومة دستورية ، تستمد قوتها من ارادة الشعب ، وتستند في بقائها على ثقة نوابه ، وتستظل في سيرها برعاية ملك دستوري ، يحترم كل الاحترام المبادئ الدستورية ، ويرى في تنفيذها أقوى ضمانا لحقوق الأفراد ، وأقوم طريقة لحكم البلاد .

البرلمان ضمير الأمة

ستصبح هذه المبادئ بعد يوم واحد نافذة المفعول فينا ، ويصبح أمر الكل للكل ، ويشعر كل مصري أن حياته ، وحرية ، وشرفه ، وماله ، وولده ، ... كل ذلك تحت حماية القانون ، وأن على القانون حارسا قويا أميناً من البرلمان ، وأن البرلمان تحت حراسة أمة يقظة ، والكل في ذمة الله وعنايته .

بعد يوم واحد تجدد الوزارة نفسها مسئولة أمام نواب البلاد ، وأن عليها أن تبرر أعمالها العامة أمامكم ، كما تبررها أمام ضمائرها الخاصة ، وتشعر من جهة أخرى بخفة

ثقل المسؤولية الملقاة عليها، لوجود قوة بجانبها تقاسمها هذه المسؤولية، كما تشاظرها النظر في إدارة أمور البلاد .

بعد يوم واحد يحل احترام الحكومة محل الخوف منها، ويشتد القرب منها بعد البعد عنها، إذ يستيقن الكل أنها ليست إلا قسما من الأمة تخصص لخدمتها العامة، حسب القانون والمبادئ الديمقراطية، وأن لكل واحد حصة فيها مباشرة أو بالواسطة، فيبذل الكل جهودهم في معاونتها على القيام بمهامها الخطيرة .

الاستقلال لمصر والسودان

وأكبر هذه المهمات شأنا، وأخطرها قدرا، وأشغلها لعقلي ولي، هي مهمة الاستقلال التام لمصر والسودان (هتاف وتصفيق). وأنجح وسيلة للقيام بها هي اتحاد عناصر الأمة بعضها ببعض، والتفاف الكل حول العرش، وانعطاف العرش على هذا الاتحاد .

اتحاد العناصر وعطف الأجانب

فأما اتحاد العناصر، فهو بحمد الله حاصل بين المسلمين وغير المسلمين من الوطنيين، إذ أصبحوا جميعا مرتبطين أشد ارتباط برباط الوطنية، وأصبح كل فريق يرى أن مصلحة الوطن قبل كل شيء، وفوق كل اعتبار. ويسرنى ويسر كل محب لبلاده أن نزلنا يعطفون كل العطف علينا، ويرحبون بنهضتنا، وينظرون إليها بنظر الإعجاب والإجلال، ويتمنون لها التقدم والنجاح . ولهذا الانعطاف كما لا يخفى عليكم شأن كبير في مساعدتنا على تحقيق آمالنا .

الأمة والعرش

أما الالتفاف حول العرش، فوجود، وفي كل يوم يقوم دليل على قوته ومثابته . وأما انعطاف العرش على هذا الاتحاد، فأمر نراه كل لحظة في مقاصد ملك البلاد وأعماله . ولقد تأكدت ذلك من جلالاته، وكلما حادثته زدت يقينا بسمو مداركه وشرف مقاصده .

وفي هذا الاتحاد والانعطاف قوة كبرى ، يتدلل بها كل صعب ، وتتحل بها كل عقدة ، ونصل به إن شاء الله الى تمام المراد .

لهذا نسير الى الأمام بقلوب ملؤها الرجاء في تحقيق الآمال .

ولم يشعر قلبي بسرور مثل شعوري به عند تصوّري هذا الاتحاد ، حتى تجاسرت أن أقول لحلالته بالأمس ، عند ما تفضل بإهدائي أكبر نيشان : إني لا أهتم برتبة أو نيشان ، فإن انعطافك نحوي ونحو الأمة ، والسير بها الى الغاية التي ننشدها ، أسرّ على قلبي من كل امتياز .

الانجليز لا يتدخلون

يتلو هذه المهمة مهمة القيام بالإصلاحات الداخلية ، وحل ما عقده الماضي من المشكلات ، وتذليل ما أقامته السياسات الغابرة من العقبات في طريقنا ، وما هذا بالهينات الهيئات . نعم أننا لغاية الآن لم نشعر بمدخلة أجنبية ، بل نشعر بأننا أحرار في أعمالنا ، ولكننا لانحاول فك مشكلة إلا بعد أن ندرس حقيقتها تمام الدرس ، ونهيّ الوسائل لحلها ، وذلك يحتاج الى جد وتأن وزمان .

طبيعة الأشياء تأبى الطفرة

فعلى الذين يحملهم فرط الحب للبلاد على تعجلنا أن يترثوا بنا ويتمهلوا ، لأن طبيعة الأشياء تأبى الطفرة ، ولكل شئ وقته ووسائله . وعليهم أن يعتقدوا كل الاعتقاد أن هناك عقولا مشغولة بهذه المهام ، وعزائم معقودة على معالجتها ، وأن التأخير فيها ليس قصورا أو تقصيرا ، ولكنه جرى مع الطبيعة على حكمها . ولينا كدوا أننا نزداد كل يوم قوة في الارادة ، ومضاء في العزم ، وثباتا في الخطة ، وغيره على الصالح العام . فليصبروا ، ان الله مع الصابرين ، وليثقوا بنا إننا لا نقصد إلا خيرهم ، ولا نفتر طرفة عن خدمتهم ، ولا نترك فرصة تمر حتى ننتهزها لبلوغ المراد . حقق الله أملنا ، ووقفنا جميعا لطريق الرشاد .



وكانت كل جملة من خطاب الرئيس الجليل تقاطع بالتصفيق الشديد والهناف .

الدورة البرلمانية الأولى (١٥ مارس - ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)

خطاب العرش

الرئيس يفتتح الحياة البرلمانية ويلقى أول خطاب للعرش بعد الدستور

في الساعة التاسعة من صباح يوم السبت ٩ شعبان سنة ١٣٤٢ (١٥ مارس سنة ١٩٢٤) انعقد أول مؤتمر لأعضاء مجلسي الشيوخ والتواب بعد صدور الدستور، وكانت الجلسة في قاعة مجلس التواب المعدة لعقد جلسات المؤتمر، ورئيسها المرحوم المصري السعدي باشا أكبر أعضاء مجلس الشيوخ سناً، لتغيب حضرة صاحب المعالي أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ.

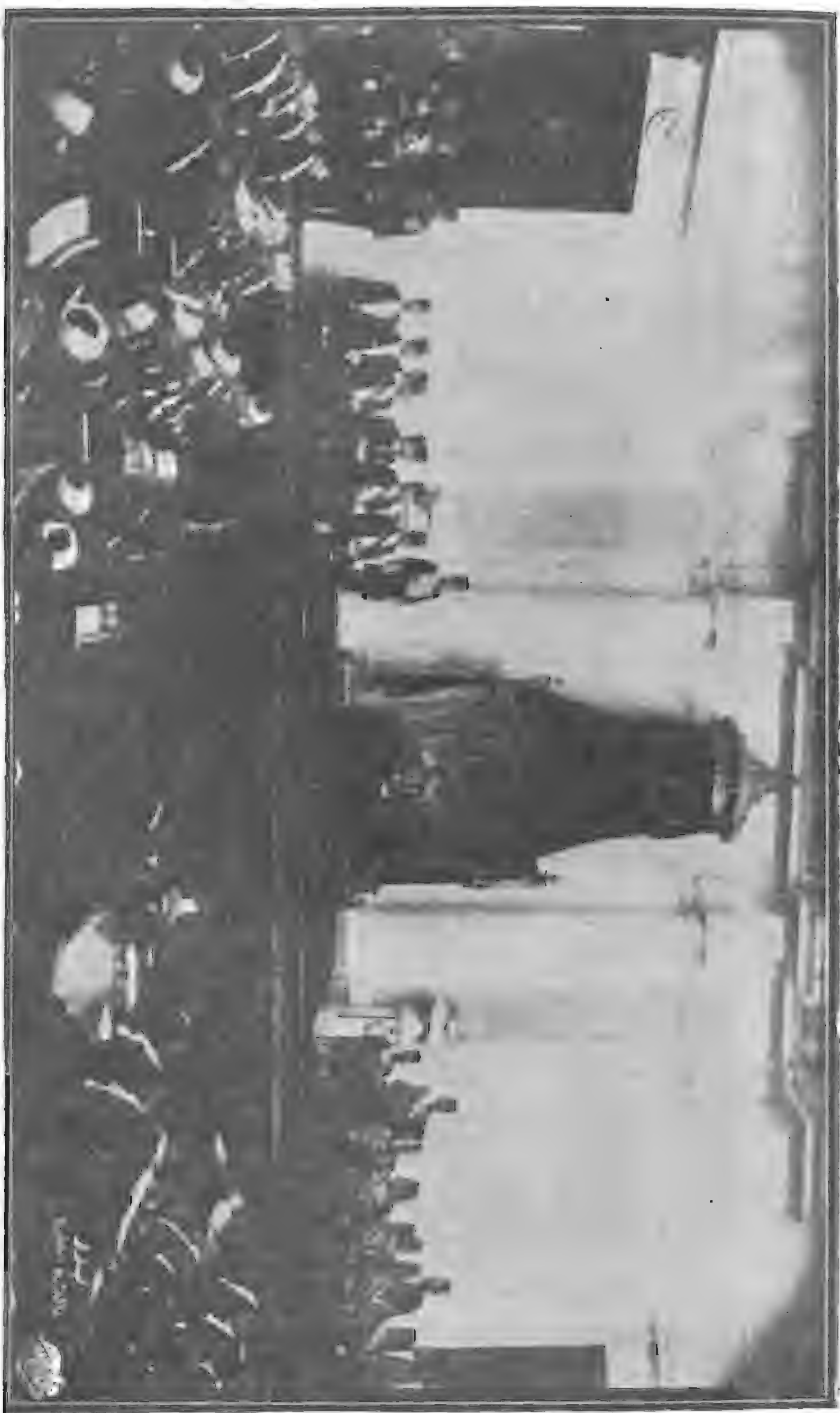
وبعد أن عرف حضرة صاحب الجلالة الملك قاعة المؤتمر، وأقسم اليمين، أعطى بيده خطاب العرش للرئيس الجليل سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء، فألقاه على حضرات الأعضاء، وهذا نصه :

حضرات الشيوخ ، حضرات التواب :

أهديكم أطيب سلامي، وأحيي فيكم ممثلي شعبي الكريم، وأهنيكم، مستخيين ومعينين، بالثقة العظمى التي حازتموها، لتؤلفوا أول برلمان مصري تأسس على المبادئ العصرية، وأحمد الله أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز آماني، وأول رغبة من رغبات أمتي الشريفة.

اليوم تدخل في دور التنفيذ النظمات النيابية التي قررها الدستور، ولا ريب في أنها تبشر بإقبال عصر جديد من القوة والسعادة على بلادنا المحبوبة.

لقد وضعت البلاد فيكم ثقة عظمى، وألقت بها عليكم مسئولية كبرى، فأمامكم مهمة من أدق المهمات وأخطرها، إذ يتعلق بها مستقبل البلاد، وهي مهمة تحقيق استقلالها التام بمعناه الصحيح، ولا شك أنكم ستعالجونها بروح من الحزم والحكمة



[تصوير بهادر]

الرئيس الجليل يلقى خطاب العرش

والروية، وأنكم ستجدون من أهم مسهلاتها الاتحاد المقدس الذي لا انفصام له بين العرش والأمة، والذي توثقت اليوم عراه بالقسم العظيم الذي أقسمناه، وستؤدونه أنتم عما قليل .

لهذا يحق لى أن أصرح علنا باسمى وباسمكم، أن حكومتى مستعدة للدخول مع الحكومة البريطانية فى مفاوضات حرة من كل قيد، لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان، مملوءة من الرجاء فى الوصول إليها بقوة حقنا وعناية الله القدير .

ومن أهم وظائفكم أيضا أن تساعدوا الحكومة، وتشتركوا معها فى إدارة البلاد على الطريقة التى رسمها الدستور، وهى الطريقة المؤسسة على التعاون بين سلطات الدولة، وعلى مبدأ المسئولية الوزارية .

ولقد وضعت هذه الطريقة على الحكومة وعلى البرلمان واجبات : فعليها تنفيذ مبادئ الدستور، وتطبيق أحكامه بروح تامة من الحرية والديمقراطية؛ وعليه أن يتم التشريع بوضع القوانين الناقصة التى أشار الدستور إليها، وأن يعيد النظر فى القوانين المعمول بها، خصوصا ما لم يعرض منها على الجمعية التشريعية بسبب إيقاف أعمالها، وأن ينظر فى قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار .

وستعرض عاجلا على مجلس النواب ميزانية الحكومة للسنة القادمة . ويتبين منها أن الإيرادات والمصروفات متعادلة، وأن المال الاحتياطى زاد زيادة عظيمة سيكون لها أحسن أثر فى سمعة البلاد المالية؛ غير أن هذا لا يعفى من التزام الحزم فى السياسة المالية، بل يجب اجتناب كل ما من شأنه تكليف الخزينة بنفقات لا ضرورة لها ولا يكون من وراء انفاقها تحسين فى الإدارة، ورعاية الاقتصاد فى الوظائف حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة، وفى المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها .

ويجب إصلاح الإدارة الداخلية، بتقسيم المصالح المختلفة، وتوزيع الوظائف المتنوعة، وتحديد اختصاصها على وجه يضمن سهولة العمل وسرعته وانتظامه،

ويبحث في نفوس الموظفين روح الجهد والنشاط والشعور بالمسئولية والحرص على النظام، كما يضمن لهم حقوقهم، ويكفل السير على طريقة عادلة في التعيينات والترقيات .

أما الضرائب الحالية، فيجب تجنب الزيادة فيها، غير أنه ينبغي النظر في مراجعتها، وتكميل نظامها، لا لمجرد زيادة دخلها وتوزيعه توزيعاً عادلاً، بل أيضاً لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة بغير حق من الضرائب في الوقت الحاضر .

وغير خاف أن مراقبة المصروفات العامة بالدقة وحسن الانتباه، وتقوية نظام الضرائب، يضمنان انتظام الميزانية وثباتها، ويسمحان باستئناف مشاريع الأعمال العامة التي أهملت من سنوات .

ومن اللازم حماية ثروة البلاد الزراعية، وتنميتها بنسبة زيادة السكان، وهذا يستلزم المبادرة إلى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الري والصرف وتوسيع نطاقها .

ومن الواجب تحسين طرق المواصلات، وتنمية التجارة على اختلاف أنواعها، واستثمار المناجم، وتشجيع الصناعات المصرية الحديثة العهد، والاستفادة من مركز البلاد الجغرافي، وإصلاح حالة الأمن والصحة العمومية، وترقية المرأة أدبياً واجتماعياً، وحماية الأمومة، والعناية بالأطفال، واتخاذ التدابير الاجتماعية اللازمة لحماية العمال، ونشر التعليم بنوعيه الأولي والراقي .

وعلى مصر أن تتبوأ مكانها بين الدول، بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول، من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام .

والأمل وطيد في أن تتوج حريتنا السياسية بدخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال .

أيها الشيوخ والتواب :

إن مهمة الحكومة والبرلمان كبيرة خطيرة شاقة، منها ما أشرت اليه، ومنها ما هو معروف لكم من كل ما فيه خير البلاد وتقدمها . ولكنني عظيم الثقة في أن هذه المهمة تتم تدريجاً، بفضل الروح القومية التي بعثت في شعبي الكريم قوة جديدة، وملاؤه حمية للعمل، وغيره على خير الوطن .

ويملاً قلبي سرورا أن أفتح الدور الأول للبرلمان، وأدعوكم للبدء في أعمالكم، داعياً الله تعالى أن يسدد خطواتكم، وأن يوفقني وإياكم لما فيه خير البلاد ما



وكان أعضاء البرلمان يقاطعون الرئيس أثناء إلقاء الخطاب بالتصفيق والهتاف بحياة جلالة الملك تارة، وبحياة جلالة ملك مصر والسودان تارة أخرى، وخاصة عند تلاوة العبارات الآتية : (لتحقيق الآمال القومية بالنسبة لمصر والسودان) ، (وأن ينظر في قانون الانتخاب بما تمليه عليه نتيجة الاختبار) ، (ورعاية الاقتصاد في الوظائف، حتى لا يكون منها ما هو فوق الحاجة، وفي المرتبات حتى لا تزيد على قيمة العمل المقررة لها) ، (لتقرير رسوم على الإيرادات المعفاة بغير حق من الضرائب في الوقت الحاضر) ، (المبادرة إلى حل المسائل الخاصة بتحسين طرق الري والصرف وتوسيع نطاقها) ، (وترقية المرأة أدبياً واجتماعياً) ، (ونشر التعليم بنوعيه الأتولى والراقى) ، (بإيجاد علاقات الوداد وتوكيدها مع جميع الدول، من غير تفضيل ولا امتياز يخالف مبدأ استقلالنا التام) ، (دخول مصر في جمعية الأمم كدولة تامة الاستقلال) .

وبعد انتهائه من تلاوته تقدم به إلى جلالة الملك وسلمه إياه، فأعطاه جلالاته لحضرة صاحب المعالي كبير الأمراء ، الذي سلمه لحضرة صاحب السعادة رئيس المؤتمر، وعندها هتف سعادته : ليحيى جلالة الملك ، ثلاثاً، فردد الحاضرون هتافه . ثم نهض جلالة الملك للانصراف ، فقام الحاضرون اجلالاً هاتفين ، بتحيته قائلين : ليحيى جلالة الملك . ليحيى جلالة ملك مصر والسودان .

في الجلسة الأولى لمجلس النواب

انعقدت الجلسة الأولى لمجلس النواب بعد انتهاء جلسة المؤتمر في اليوم نفسه ، وألقى الرئيس الجليل على حضرات الأعضاء بضعة تافراغات وردت للحكومة المصرية من الحكومات الأجنبية تهنيئاً فيها بافتتاح أول برلمان مصري ، ونذكر من بينها تافراغات الحكومة البريطانية ، الذي أرسله مستر رمزي مكدونالد رئيس مجلس وزرائها ، وهذا نصه :

لندن — ١٤ مارس سنة ١٩٢٤ ، وصل ١٥ مارس سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، بالقاهرة :

باسم حكومة جلالة الملك جورج الخامس ، أحيي دولتكم والحكومة المصرية والبرلمان المصري الذي يجتمع اليوم ، وأهني عن طريق دولتكم الأمة المصرية التي منحها صاحب الجلالة ملكها فؤاد دستورا حديثا حرا ، ويمثلها الآن لأول مرة برلمانٌ منتخب على أساس عريض من التصويت العام .

وإني أؤكد لدولتكم حسن النية وروح الصداقة التي نستقبل بها أحدث البرلمانات ، ونعبر عن ثقتنا في أن يكون هذا اليوم خطوة مهمة في طريق تقدم مصر ، وريثة أقدم المدينيات بين جماعة الشعوب الحرة المتقدمة في العالم ، ونأمل أن نتمتع الأمة المصرية تحت حكومتها البرلمانية بعصر من السعادة والسلام في الداخل والخارج . وإني أعتقد أن مصر وبريطانيا العظمى سيرتبطان برباط متين من الصداقة ، وأن رغبتنا هي أن نرى هذه الرابطة قد توثقت عراها على أساس دائم يرضاه البلدان . ولهذا الغاية فإن حكومة جلالة الملك مستعدة الآن وفي كل وقت أن تتفاوض مع الحكومة المصرية .

رمزي مكدونالد

وبعد أن تلا الرئيس تلك التفرافات ألقى الكلمة الآتية :

”هذا ، وإني أيها السادة أهنيكم وأهني نفسي وأهني الأمة المصرية باقبال هذا اليوم السعيد ، الذي أرجو أن يكون فاتحة إقبال ومقدمة لتحقيق الاستقلال التام“ .

فقابل أعضاء المجلس هذه التفرافات وكلمة الرئيس بالتصفيق الشديد ، وحنفوا هنافا متكررا بحياة جلالة الملك فؤاد ملك مصر والسودان وحياة الرئيس . ثم استأذن لتلاوة تلك التفرافات على أعضاء مجلس الشيوخ .

في الجلسة الأولى لمجلس الشيوخ

انعقدت الجلسة الأولى لمجلس الشيوخ بعد انتهاء جلسة المؤتمر أيضا، وبعد أن تلا الرئيس على حضرات أعضائه التلغرافات التي أشرنا إليها، ألقى الكلمة الآتية :

أهنيء حضراتكم وأهنيء نفسي بافتتاح البرلمان ، وأدعو الله أن يكون هذا عصرا جديدا للأمة المصرية ، وأن يكون مقدمة لحصولنا على استقلالنا التام لمصر والسودان .

من الرئيس الجليل

الى المستر مكدونالد

وقد أرسل الرئيس الجليل الى مستر رمسي مكدونالد التلغراف الآتي ردًا على تلغرافه الذي سبق نصه :
أهنيء سعادتكم ، باسم حكومة حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد ، مزيد شكرى على تلغرافكم الرقيق الذي تفضلتم بارساله الينا بمناسبة افتتاح البرلمان .
وان تحيات الترحيب القلبية التي وجهتموها الى أحدث البرلمانات عهدا ، قوبلت بحماسة ، وكان لها أجمل وقع في النفوس ، لاعتبارها تحيات أخوية ، صادرة الى شعب في دور النهوض من بلد عظيم ، كان أقول من قتر مبادئ الحرية السياسية وعمل بها ، وكان مصدرا لانتشار الديمقراطية الصحيحة .

وقد كان لتصريح سعادتكم الخاص بالدخول في المفاوضات ، ايقابله في خطاب العرش ، لأن كلينا يرى في آن واحد أنه من الملائم أن نبحث معا عن حل يرتكز على قواعد متينة ومرضية للبلدين لايجاد علاقات صداقة وثيقة بينهما .

وإنا لوائقون من الوصول الى هذه الغاية ، لأن كلا منا مسترشدٌ بروح العدل وحب الوثام ، متشبعٌ بالثقة المتبادلة على حد سواء .

سعد زغلول

بعد انتخاب مظلوم باشا رئيسا لمجلس النواب

أسفرت نتيجة انتخاب رئيس مجلس النواب (الجلسة الثانية : ١٦ مارس سنة ١٩٢٤) عن انتخاب حضرة صاحب المعالي أحمد مظلوم باشا أحد أعضاء وزارة الشعب ، فألقى الرئيس الجليل رحمه الله في هذه المناسبة كلمته الآتية :

أقدم لحضراتكم أخلص التهاني القلبية على حسن اختياركم لهذا الشيخ الجليل حضرة صاحب المعالي أحمد مظلوم باشا لأن يكون رئيسا لهذه الجمعية الموقرة ، لمجلس النواب المصرى . ولقد اشتغلت تحت رياسته مدة الجمعية التشريعية ، فوجدته خير مثال للرؤساء فى الصداقة والاستقامة وحرية الرأى . لهذا هنأت نفسى وهنأتكم بحسن اختياركم .

وإنى أرجو ، بل أنا متأكد من أنه سيسير فى هذه الجمعية بالعزم الثابت وبالاخلاص الكامل ، كما سار فى الجمعية التشريعية معنا . ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لأحسن الآراء وأصوبها ، حتى تؤدى المهمة الشاقة الملقاة على عواتقنا ، تؤدى كما ينبغى أن تؤدى ، ونصل بها الى الغاية التى يتمناها كل واحد منا ، وهذه الأمنية هى أن يتحقق استقلال بلادنا مصر والسودان (تصفيق حاد) .

وإنى بكل قلبى أهتف مع رئيسنا المحترم بحلالة الملك ملك مصر والسودان (تصفيق حاد) وقولوا معى : ليحى ملك مصر والسودان (هتاف عال : ليحى ملك مصر والسودان . ليحى رئيس الحكومة المصرية . ليحى رئيس الأمة المصرية السودانية) .

تصريح للرئيس الجليل

نشرت الأهرام الغراء في تلغرافاتها الخصوصية تلغرافاً لمراسلها الخاص في لندن بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٢٤ يقول ان مكاتب التيمس في القاهرة أرسل الى جريدته تلغرافاً جاء فيه ما يأتى :

استقبلنى زغلول باشا ، فأبلغته التمنيات الطيبة التى أعربت التيمس عنها فى مقالها الافتتاحى ، وبعد ذلك أعطانى التصريح التالى :

« أرجو أن تبلغ تشكراتى الخالصة على التمنيات الودية التى أعربت عنها جريدة التيمس العظيمة ، فقد كان لعواطفها أثر عظيم فى نفسى . اننى أرى أننا على باب عهد جديد توطد فيه العلائق الطيبة بين انكلترا ومصر على قاعدة ثابتة منيعة دائمة صريحة عادلة . اننا نريد أن نرى فى بريطانيا العظمى صديقا عظيما لنا فى السراء والضراء ، وأن يتنهج كل منا بسعادة الآخر ويسره .

وانى شديد الأمل فى أن أذهب الى انكلترا فى صيف هذا العام . ويلوح لى أن الشعور الموجود فى كلا البلدين هو فى حالة تمكينا من الوصول الى اتفاق ودى يرضى الأمتين . وقد جعلتنى الرغبة فى المفاوضة التى أعرب عنها جلالة الملك فؤاد فى خطابه ، والتلغراف الودى الذى بعث به مستر ماكدونالد ، أعتقد اعتقادا صادقا بأننا سنبلغ هذه الغاية التى ننشدها . »

خطبة العرش وموقف الوزارة

نشر البلاغ الأغر في عدد ٢٠ مارس سنة ١٩٢٤ تحت العنوان السابق ما يأتي :

بعد أن كتبنا كلمتنا التي كتبناها أمس ، وقلنا فيها انه اذا حدث أن النواب قرروا تعديل خطبة العرش فان هذا الطلب يعتبر في التقاليد الدستورية اقتراعا بعدم الثقة ، وحينئذ يجب على الوزارة السعدية أن تستقيل — بعد أن كتبنا تلك الكلمة أردنا أن نستجلي رأى صاحب الدولة الرئيس الجليل في ذلك ، فسألناه : ما هي النتيجة التي ينتجها إقرار النواب تعديل خطبة العرش إذا هم قرروا ذلك ؟ فقال :

” ان التعديل يدل في عرف البلاد الدستورية على عدم الثقة بالوزارة التي هي مسئولة عن الخطبة ، وعدم الثقة بالوزارة يستلزم حتما استعفاءها ، وهذا ما أنا مصمم عليه ، احتراما لإرادة نواب الأمة ، وعملا بالمادة الـ ٦٥ من الدستور التي هي صريحة في وجوب الاستقالة عند عدم الثقة“ .

هذا هو ما أجابنا به الرئيس الجليل ، أما المادة الـ ٦٥ التي أشار اليها فهذا هو نصها :

« اذا قرر مجلس النواب عدم الثقة بالوزارة ، وجب عليها أن تستقيل . فاذا كان القرار خاصا بأحد الوزراء وجب عليه اعتزال الوزارة » .

ونشر البلاغ أيضا في اليوم التالي تحت عنوان (الرئيس الجليل وموقف الوزارة في مسألة خطبة العرش) هذا التصريح الآتي :

نشرنا أمس التصريح الذي صرح لنا به صاحب الدولة الرئيس الجليل في موقف الوزارة اذا حدث أن قرر النواب تعديل خطبة العرش ، ومؤدى هذا التصريح أن الوزارة تستقيل ، احتراما لإرادة النواب ، وعملا بأحكام الدستور .

ونضيف الآن الى ذلك أننا فهمنا من دولته فوق ذلك أن الوزارة تستقيل أيضا اذا كانت الأغلبية التي يصادق بها النواب على خطبة العرش أغلبية قليلة .

في خطبة العرش

الأمانى القومية هي الاستقلال التام لمصر والسودان

امتلات الأندية الخاصة والعامة بالمجاذلات والمناقشات في خطبة العرش ، وانبتت نقرتها وهناك يشككون في معانيها ومبانيها ، ويوقعون الاتهام فيها . وفي مساء اليوم العشرين من شهر مارس ، اجتمع جمهور عظيم من الطلبة من شتى المدارس بحديقة الأزبكية ، ولبثوا زمنا يحطّب بعضهم بعضا ، ثم انصرفوا جمعا الى بيت الأمة ، وكان الرئيس الجليل رحمه الله في مكتبه ، فخرج الى الشرفة لاستقبالهم ، وعرف منهم شاغل بالهم ، ثم ألقى عليهم بين هتاف يصم الآذان وتصفيق كأنه الرعد القاصف ، هذه الخطبة الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

ان للبرلمان الحق التام في بحث خطبة العرش ومناقشتها ، وله الحرية التامة في ادخال ما يريد ادخاله من التعديلات . هذا حق ، وهذه حرية ، لا يمكن أحدا أن ينازعه فيهما . ولكن على الوزارة واجبا بإزاء هذا الحق ، وهو أن تنتجى عن الأعمال عند حصول هذا التعديل ؛ لأن الوزارة ليست إلا قسما من مجلسى البرلمان تخصص لتنفيذ أفكاره والتعبير عنها في خطاب العرش ؛ فاذا أدخل النواب تعديلا عليه ، دل ذلك على أن الوزارة لم تحسن التعبير عن أفكاره ، وأنها عبرت عنها تعبيرا غير صادق ؛ وفي هذا دلالة على سوء الظن بها وعدم الثقة فيها . وبما أن القوة التى ترتكز عليها ، هي هذه الثقة ، فاذا فقدتها أصبحت بغير سند ، فلزمها أن تترك مناصبها .

هذه قاعدة دستورية معروفة في جميع البلاد الدستورية ، التى تقضى دساتيرها بوضع خطبة للعرش ، وبالرد عليها . وقد كان الحاصل عندنا قبل العهد البرلماني الحالى أن الوزارة تبقى في إمرا كرها ، حتى رغم ارادة الأمة ! بل رأينا أن الوزارة كانت تزداد تشبثا بمرا كرها واحتفاظا بها كلما اشتد سخط الأمة عليها ! غير أن الوزارة السعدية ، التى أخذت على نفسها في بيانها الوزارى العهد بأن تبث روح الدستور

في المصالح، وأوضحت أن أحسن وسيلة لهذا هو القدوة الحسنة، أرادت أن تأخذ بتلك القاعدة الدستورية، فتتخلى عن الأعمال اذا قرر النواب تعديل خطبة العرش .
فهذا التخلي ليس تحكما في ضمائر النواب ، ولكنه قيام بواجب دستوري .
والزامها بالبقاء مع حصول التعديل ، هو الذي يصح أن يعتبر تحكما في الضمائر، والزاما بما لا يلزم .

إن خطبة العرش لا يمكن حملها إلا على ما تضمنه برنامج الوزارة والخطب التي تقدمته وصاحبته وتلته ، وفي كل هذا تصريحات جليلة بأن مهمة هذه الوزارة هي السعى في الحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان . ولقد عبرت عن هذا المعنى في خطاب العرش بعبارة، ان لم تكن أوسع وأشمل وأصرح، فهي على الأقل مساوية لها، وهي "الأمان القومي لمصر والسودان"، والذي يقول بغير ذلك : إما جاهل بمدلول هذه العبارة، أو بما يجيش في صدور أمته من الأمانى . والذين يشكون في وطنية الوزارة الحالية واخلاصها لمبادئها، عليهم أن يثبتوا أولا وطنيتهم واخلاصهم للمبادئ الحققة ! إنهم يوهمون بما يقولون ان الوزارة أبهت في تعبيرها ، ميلا للانجليز ! فلماذا تميل لهم ؟ وبأى ثمن يمكن الانجليز أن يستميلوها ؟ ! ان لها في قلوب ١٤ مليوناً من النفوس منزلة رفيعة لم يحلم بها حالم، فهل أعتوا عددا أكثر من هذا العدد من القلوب ؟ وبنوا فيها منزلة أرفع من هذه المنزلة ، حتى تستمال ؟ وهل هذا في مقدور البشر ؟ أظن أن هذا رابع المستحيالات !!

وان زغلولاً، الذي يراى التشكيك فيه ، لا يمكن أن يتترشح عن مبادئه ، ولم يخلق الله لغاية اليوم من يمكنه أن يحوله عن عقيدته أو يتحكم في ضميره . وهو باق على عهده، مخلص لبلاده ، يردد آناء الليل وأطراف النهار ذلك المبدأ الذى بثه في طول البلاد وعرضها، حتى صار شعارا عاما للأمة ، ألا وهو الاستقلال التام لمصر والسودان .



أعن المصور |
الرئيس الحليل فى بعض مواقفه الخطابية بيت الأمة مُطلًا على المتظاهرين
من الشرفة التى أمام مكتبه . ووقف عن يساره النحاس باشا
والغرابلى باشا ، وعن يمينه (الجزيرى) سكرتيره الخاص

اتركوا النواب يعملون في هدوء

واجتمع جمهور كبير من الطلبة أيضا بعد ظهر السبت ٢٢ مارس سنة ١٩٢٤ بحديقة الأزبكية ، وأخذوا يتناوبون الخطابة في شات الدعوة المنشورة ضد خطاب العرش ، ثم ساروا مظاهرة الى دار البرلمان ، فحيا الرئيس الجليل عند اقباله وعند انصرافه ، ثم تبعه فريق كبير منهم الى بيت الأمة هاتفين لتأييد خطاب العرش ، فالتى رحمه الله عليهم هذه الكلمة الآتية :

ان النواب شاعرون بالمسئولية الملقاة على عواتقهم ، ومهتمون كل الاهتمام بالنظر في الشؤون الموكولة الى عهدتهم ، وهم يبحثون فيها بروح الحرية والاخلاص . فلا تهوشوا بالمظاهرات أعمالهم عليهم ، بل اتركوهم يعملون في هدوء وسكون وصفاء ، فان ذلك يؤدى الى أن يصلوا بأبحاثهم الى تقرير مافيه الصالح العام .

الرد على خطاب العرش

١ - في مجلس الشيوخ

جرت مناقشة مجلس الشيوخ في مشروع الرد على خطاب العرش في جلسته الرابعة (٢٤ مارس سنة ١٩٢٤) ، فلى كتاب اللجنة ومشروع الرد الذى أعدته ، وقد تضمن تفسيراً لعبارتين في الخطاب ، وتكلم بعض الأعضاء فيه ، ثم ألقى الرئيس الجليل خطبته الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

أيها السادة :

انى لا أريد من هذا الموقف أن ألقى خطابا سياسيا ، ولا أريد أن أئين غامضا في خطبة العرش ، فان خطبة العرش قد تليت عليكم يوم افتتاح المجلس ، تليت عليكم فصفقتم لها تصفيقا حادا في أكثر من موضع ، وكانت أول جملة صفقتم وهتفتم لها هي الجملة التى يُدعى بأنها مبهمة ، تلك الجملة هي : ” الدخول في مفاوضات حرة من كل قيد بقصد تحقيق الأمانى القومية بالنسبة لمصر والسودان “ ! أليس كذلك ؟ (أصوات كثيرة : نعم) .

المعنى الذى فهمتموه فى ذلك الوقت ، المعنى الذى استفزكم للتصفيق والهناف ،
هو المعنى الذى قصدته الوزارة من تلك الجملة !

أريد أن أقول أننا نحن الوزراء لسنا أجنب عنكم ، نحن قسم منكم ، قسم من
البرلمان تخصص لتنفيذ أفكاره وآرائه والتعبير عنها ، فهو فى خطبة العرش إنما
يعبر عن أفكاركم ، أى أن الوزارة فى خطبة العرش تعبر عن أفكار البرلمان وآرائه :
فإن كانت أحسنت التعبير فيها ونعمت ، وإن لم تكن قد أحسنت التعبير فالبرلمان
يرد بما يدل على أنها لم تحسنه . هذا الرد قد يكون تعديلا ، وقد يكون تفسيراً ،
وقد يكون تأويلاً ، ... كل هذه عبارات معناها أن الوزارة التى تولت وضع هذا
الخطاب ، وتولت التعبير عن أفكار البرلمان ، قد أساءت التعبير عنه ، فإذا كان الأمر
كذلك ، فالوزارة التى تخصصت للتعبير عن أفكار البرلمان وتنفيذ آرائه لا يمكنها
أن تبقى بعد هذا فى سراكرها .

التفسير المراد ادخاله : إما أن يكون مفهوماً من الخطبة ، أو لا يكون مفهوماً
منها . فإن كان مفهوماً منها فهو عبث محض ، لأنه إذا كان كل قارئ للخطبة يفهم
منها ما يفهمه من التفسير ، فاذن لا حاجة للتفسير . وأما إذا كان لا يفهم منها المعنى
الذى يراد تفسيره ، ويراد أن يلقى فى ذهن السامع أو القارئ شيء جديد ، فهذا
ما لا تقبل الوزارة معه البقاء ، لأنه يكون بمثابة لطمة لا تتحملها وزارة أجهدت
نفسها فى وضع المبادئ وتحرير المعانى لخطبة العرش .

نبشونى يا حضرات الأعضاء ، نبشونى ، أخبرونى : ما الذى يراد بالأمانى القومية ؟
هل فهمتم من الأمانى القومية معنى آخر غير الاستقلال التام ؟ كلا ! الأمانى لغة
جمع أمانة ، والأمانة هى ما يمتناه الإنسان ، والقومية نسبة للقوم ، والقوم هم
المصريون ، والمصريون : ما الذى يمتنونه ؟ يمتنون الاستقلال التام ! ! (تصفيق حاد) .

حينئذ فالأمانى القومية هى عبارة عن الاستقلال التام لمصر والسودان .

ان كان للأمانى القومية معنيان : معنى هو الاستقلال التام ، ومعنى هو أقل من هذا الاستقلال ، ... كنت أفهم لهذا التفسير معنى ! ولكن اذا كان ليس هناك تعدد فى المعنى ، والعبارة لا تدل إلا على معنى واحد هو الاستقلال التام ، فأنا لا أفهم مطلقا معنى لتفسير هذه العبارة إلا الرغبة فى إرضاء الخصوم ! أترضون بذلك ؟ أترضون أن وزارة تجهد نفسها ، وتضع خطبة مثل هذه الخطبة ، وتعبّر تعبيرا واضحا غير غامض ، وتصفتقون لهذا المعنى الذى فهمتموه عند ما ألقى عليكم ، ثم يأتى معترض من الخارج ويقول ان هذا المعنى غامض ، ... تلغون عقولكم ، وتقولون : نعم ؟ ! (تصفيق حاد) . لا أقبل على شرفى وشرفكم أن تتطوح الى هذا الحد ، فتجرح كرامتى أنا الواقف بين أيديكم اذا كنت أقبل تفسيراً لكلمة واضحة ، خصوصا على يد مجلس عال كمجلسكم ، أتعشم فيه كل خير ، وأعتمد على ثقته فى ادارة شئون البلاد . كيف يمكننى أن أقبل أن أشارك فى عمل مع مجلس يرض على بلفظة ، ويقول انى رغما عنك وارضاء للخصوم أفسر كلامك مع كونه واضحا ! (أصوات : حاشا ! حاشا !) أنا لا أقبل ذلك مطلقا ! ان الواقف بين أيديكم هو الذى يصيح صباح مساء بالاستقلال التام لمصر والسودان ! (هتاف شديد جدا) .

ماهى خطبة العرش ؟ خطبة العرش هى عبارة عن الخطة السياسية التى تجرى لوزارة عليها . هذه الخطة السياسية أيها السادة معروفة ، خطة الوزارة الحالية ، خطة كتبت بدماء الشهداء ، كتبت على قلب كل مصرى ، وهى ترمى الى السعى للحصول على الاستقلال التام لمصر والسودان . هذه هى الخطة التى جرت الوزارة عليها ، قبل أن تتولى الحكم وبعد أن تولته . خطبة العرش هى خلاصة للخطب التى معتموها ، والمقالات التى قرأتموها ، والبيانات التى نشرت عليكم ، هى خلاصة كل لك . هل يخطر فى بال أحد عند قراءتها أن الوزارة تريد أن تتلاعب بالأفهام ؟ أن تغمض وتبهم لكى ترضى قوما لحساب قوم آخرين ؟ ! ...

(أصوات : كلا ! كلا !) .

كلا! وألف مرة كلا! انى أشكر اللجنة كل الشكر على أنها قالت انها واثقة كل الثقة بالوزارة ، وأشكرها أن قالت ان هذا التفسير فوز للوزارة ، أى أنها لا تشك فى أن تفسيرها موافق كل الموافقة لمقاصد الوزارة ! أشكر اللجنة وحضرة المقرر ، ولكن أرجوه وأرجو حضرات اخوانه أن يلتفتوا الى أن هناك فوزا أجدر منه وأليق ، وهو التصديق على خطبة العرش بغير تفسير ! (تصفيق حاد) .

تقول انك واثق بى ! ولكن تأتيني بما يرضى خصومى وتقول كما يقول الخصوم ! تقول اننى واثق بالوزارة ، ولكنى أطلب التعديل !... الوزارة لا تحمل هذا ! لا يمكننى ، بصفة كونى وطنيا ، وبصفة كونى رئيسا للحكومة ، وبصفة كونى معتقاً للمبادئ الدستورية ، أن ألمح ولو من بعيد أن هناك عدم ثقة ، مهما غُطيت ، ومهما لُفت ، ومهما سُتريت !! لا يمكننى بعد هذا أن أبقي دقيقة واحدة فى منصة الحكم ! وأنا عوضا عن أن أكون محل مراقبة أتولى المراقبة .

حضرة صاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا (مقرر لجنة الرد على خطاب العرش) - أقدم لحضرة صاحب الدولة بجزيل الشكر على الكلمة التى تفضل بأن يلقيها علينا فى موضوع خطبة العرش . وقد قدّمت فى كلمتى السابقة أن النتيجة التى خرجت بها اللجنة كانت فوزا للوزارة ، بمعنى أن المجلس يتفق مع الوزارة فى خطاب العرش لفظا ومعنى . قلت ان الوزارة قد فازت فى هذا الموضوع ، وكان فى هذا القول ما يغنى عن مدح الخطاب واطرائه . وليسمح لى صاحب الدولة أن أقول كلمة :

إنى أرى وأنا أتكلم بلسان اللجنة ، واللجنة تقرنى ~~على~~ ~~بما~~ أقول ، أننا سائرون فى طريق واحد ، وأعتقد أننا سنصل الى ~~النتيجة~~ ~~التي~~ أقول ان اللجنة عند ما فحصت خطاب العرش لترد عليه وجدت أمامها وثيقة واحدة ، هى خطاب العرش . نعم ان للوزارة برنامجا عاهدت البلاد عليه ، قالت فيه انها لنتمسك بالمبادئ التى ترمى الى تمتع البلاد بحقها الطبيعى بالاستقلال الحقيقى لمصر والسودان . هذا برنامج الوزارة ، عاهدت عليه البلاد وعاهدتها البلاد عليه . ولكن ليسمح لى صاحب

الدولة أن أقول ان هذا البرنامج لم يكن للآن وثيقة برلمانية ، لأنه صدر قبل افتتاح البرلمان وتنفيذ الدستور ، فهو لم يكن عهدا بين الوزارة وبين المجلس ، وإنما العهد هو الذى ورد فى خطاب العرش ، فنحن ، أعضاء اللجنة ، معذورون فى ألا نبني حكما إلا عليه . وقد كنا ملزمين بحكم الأمانة التى ألقينموها فى أعناقنا أن نحصر بحثنا فى الوثيقة الرسمية ، وهى خطاب العرش . أما الآن ، وقد تفضل دولة الرئيس وصرح أمام المجلس بأن الأمانى القومية هى الاستقلال التام ، فهذا هو عهدنا مع الوزارة (تصفيق حاد) .

نحن الآن فى مقام تحديد قاعدة للمفاوضة مع الحكومة الانجليزية ، كما جاء بخطاب العرش ، فيجب أن نتفق على هذه القاعدة . وقد جاء خطاب العرش ذا كرا الأمانى القومية ، ويكمله الآن دولة الرئيس بتصريحه بأن هذه الأمانى هى الاستقلال التام لمصر والسودان ، فنحن على هذا العهد . لذلك أرى أن الخطاب الذى ألقاه دولته الآن يعتبر متمما لخطاب العرش . وأتكلم الآن بصفى الشخصية ، فأقول انه يمكن الاستغناء عن التفسير بتفسير دولة الباشا ، ويكون تفسيره أمانا هو العهد .

الرئيس الجليل — ما معنى هذا ؟

أحمد زكى أبو السعود باشا — معناه أن كلمة الأمانى القومية ...

الرئيس الجليل — هل لك أن تقول لى : كم معنى للأمانى القومية ؟

أحمد زكى أبو السعود باشا — يمكن أن يفهم منها الأجنبي معنى الاستقلال التام لمصر والسودان ، أو الاستقلال التام لمصر وبعض الحقوق فى السودان ، ويمكن أن يفهم منها غير ذلك . على أننى قلت ان هذا التفسير أصبح لا محل له بعد التصريح .

الرئيس الجليل — ليس للأمانى القومية غير معنى واحد .

أحمد زكى أبو السعود باشا — أرى أن الرد الذى أعدته اللجنة أكثر وضوحا ، والكلمة التفسيرية يمكن حذفها .

الرئيس الجليل — الحكومة تمسك بالرد الذى اقترحه حضرة على بك عبد الرازق؛ وأظن أن هذا محل اتفاق، خصوصا أن فى خطاب العرش أشياء أهملتها اللجنة، فانها لم تتعرض لما تناوله الخطاب من حماية الأمومة والعناية بالأطفال .

أحمد زكى أبو السعود باشا — قد أشرنا الى ذلك جميعه فى الرد الذى أعدناه .

الرئيس الجليل — أرى أن رد حضرة على عبد الرازق بك أوفق .

أصوات — موافقون .

رئيس المجلس — تمت المناقشة؛ وأمام حضراتكم نصان للرد على خطبة العرش: النص الذى أعدته اللجنة، والنص الذى اقترحه حضرة على عبد الرازق بك .

أصوات — تؤيد حضرة على عبد الرازق بك .

رئيس المجلس — من يوافق على اقتراح حضرة على عبد الرازق بك يقف .

(وقف الأعضاء جميعا) .

(تصفيق حاد) .

رئيس المجلس — هل يوجد بين حضراتكم من يخالف هذا رأى؟ ان كان كذلك فليقف المعارض .

(لم يقف أحد) .

(فأعلن الرئيس أن المجلس قرر بالإجماع الموافقة على الرد الذى اقترحه حضرة على عبد الرازق بك) .

حافظ بك السيد — أرى أن خطاب العرش جدير بأن يكتب بمداد من الذهب .

الرئيس الجليل — لا يسعنى أمام هذا القرار الإجماعى إلا أن أقدم عبارات الشكر لمجلس الشيوخ، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقه وأن يوفق الوزارة مع البرلمان الى أن يشتغلوا لخير البلاد، يشتغلوا لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان .

(تصفيق طويل حاد) .



وهذا هو نص الرد الذي اقترحه حضرة على عبد الرازق بك :

يا صاحب الجلالة :

يتقبل مجلس الشيوخ تحية جلالكم بعظيم الابتهاج ، ويحيي في شخصكم الكريم أول ملك دستوري جلس على عرش مصر ، ويبدى اغتباطه بالتهنئة السامية التي تفضلتم بتوجيهها الى أعضاء أول برلمان مصرى تأسس على المبادئ الدستورية ، ويحمد الله على أن تحققت بتأسيسه أمنية من أعز آماني البلاد . ويرفع المجلس عبارات الشكر الوافر لجلالكم ، على ما تضمنه خطاب عرشكم الجليل من المبادئ النفيسة ، التي يرى في تنفيذها أقوم طريقة لوصول البلاد الى السعادة المادية والأدبية ، وتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان . ويرجو الله أن يمد في عمر جلالكم ، حتى تصل أمتكم تحت ظلالكم الى أن تستعيد مجدها السابق ، وتحل المقام اللائق بها بين الأمم الراقية (تصفيق حاد) .



٢ - في مجلس النواب

وجرت مناقشة مجلس النواب في مشروع الرد على خطاب العرش في جلسته التاسعة (٢٩ مارس سنة ١٩٢٤) ، فتلى كتاب اللجنة ومشروع الرد ، وهو لا يقبل تعديلا أو تفسيراً في الخطاب ، وتكلم أعضاء كثيرون فيه ، ثم ألقى الرئيس الجليل خطبته الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

زملائي الكرام :

أقدم واجبات شكرى وشكر الوزارة : أولا للجنة التي شكلت لوضع الرد على خطاب العرش ، وثانيا لحضرات الخطباء الذين أعلنوا أنهم واثقون تمام الثقة بالوزارة الحالية . أشكرهم من كل قلبي على هذه الثقة التي أعلنوا أنها تامة ، وباسم هذه الثقة وبلاستناد اليها أؤكد لكم أن خطاب العرش واضح ، وأنه معبر عن آماني الأمة جميعها (تصفيق طويل) .

وإني في وضعه مع زملائي حافظت كل المحافظة على الإبانة عن أمانى الأمة كما ينبغي، والدليل على ذلك أنكم استحسنتموه عند ما سمعتموه، وكنتم متروكين لعواطفكم الشريفة . استحسنتموه استحسانا تاما ، ذلك لأنكم رأيتموه معبرا عن آرائكم . وقد قال بعض خطباءكم ان التفسيرات التي تريدونها غير مخالفة لنص الخطاب، أعني أنها داخلة فيه . فان كانت داخلة فيه، فلماذا تلك الإضافات؟ مم تخشون؟ أرجوكم أن نتأكدوا أن الخطاب لا يقيد غير الوزارة الحاضرة، بحيث لو استقالت فالخطاب لا يقيد وزارة أخرى . فما معنى الإضافة التي تريدونها أو يريدونها بعضكم؟

لماذا تطلب؟ ولمن تقيد؟ الشخص الذى تعانون الآن أنكم واثقون به ثقة تامة؟ أليس كذلك؟ ان هذا العاجز المتشرف بخطابكم، لا يستطيع مادام متشرفا بثقتكم التامة أن يقبل شيئا يضعفها أو يشوبها (تصفيق طويل) .
لو قبلتُ ذلك — مهما حسنت نيات القائلين — لكنت غرا! ولا يليق بكم أن يكون زعيمكم غرا، ولا يليق بى أن أكون غرا تخدعنى الأقاويل!

يقولون : نحن مقبلون على مفاوضات . ليست هذه أول مرة تفاوضنا فيها وحفظنا حقوق الأمة كاملة قبل أن يكون للأمة نواب غيرنا ! (تصفيق وهتاف)
فمن يخشى الخاشون؟ ومن يخاف الخائفون؟ وأى عبارة فى الخطاب يمكن لنا أن نتركز عليها ويكون معناها اذا تركت كما هى مضرا بمصلحة البلاد؟ أرونى! فإننى لا أرى أى عبارة اذا تركت وشأنها تكون محلا للتلاعب، أى لتلاعب زعيمكم الذى تثقون به! (أصوات : حاشا! حاشا وكلا!)

أنا نخور بهذه الثقة! نخور كل الفخر! وهذه الثقة ضمانه لأن أكون دائما عندها، لأنه ليس فى الوجود أئمن ولا أنفس ولا أغلى من أن تثق أمة بابنها! (تصفيق حاد)
هنا أريد أن أتحدث لحضرة زميلي صوفانى بك فيما أشار اليه من الأقوال، لأريجه، وان كان ما سأقوله ليس داخلا فى الموضوع .

نحن قلنا في خطاب العرش " ان الدستور تأسس على المبادئ العصرية " . فلم نقل انه تأسس على أحسن المبادئ العصرية ، ولا قلنا ان كل مبادئه طبق المبادئ العصرية . قلنا "تأسس" ولم نقل "جاء طبق المبادئ العصرية" . حقا أن أساسه من المبادئ العصرية ، لأنه حفظ حرية الفكر ، حرية القول ، حرية العمل ، حفظ المساواة ، حفظ للأمة سلطتها ، قرر مبدأ المسؤولية الوزارية . تأسس على هذه المبادئ ، ولكن جاءت فيه أحكام وقيود تضعف من هذه المبادئ وتقيدها ... هذا شيء آخر .

يحق لي أن أقول انه تأسس على المبادئ العصرية ، ويمكن أن أقول بعد ذلك ان فيه عيوباً .

أعتقد بصفة كوني إنساناً ، وزعيماً ، ورئيس حكومة ، أن في الدستور عيوباً . وقد أوافقكم اذا طلبتم التعديل ، وللتعديل طريقة في الدستور ، فاذا كنتم ترون أن هناك أوجهها للتعديل ، فعليكم أن تناقشوها وتقدموا اقتراحاً بها ليتناقش فيه مجلسكم ومجلس الشيوخ ، والحكومة ، بل أنا أعدكم أن أكون معكم في تعديل ما سبق لي أن استنكرته .
أيها الإخوان ، أيها الفضلاء :

هل كان يروقنا في أول يوم انتخابنا فيه مجلس النواب ، واحتفلنا فيه بالدستور ، أن نقول ان الدستور معيب ، ونجعل الملك هو الذي يقول ذلك ؟

ننتقل الآن للنقطة الأخرى الخاصة بتصريح ٢٨ فبراير : اعترضت على هذا التصريح ، وبصفة كوني رئيس الحكومة أقول اننا لسنا مرتبطين به . ولقد أشرت الى هذا المعنى في خطاب العرش ، إذ جاء فيه : "اننا مستعدون للدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات حرة من كل قيد" ، فان كان هذا التصريح قيداً فقد صرحنا بأننا ندخل في المفاوضات أحراراً منه ، وان لم يكن قيداً فلا شأن لنا به .

زيادة الجيش وقوته : ألم نطلب شيئاً يتعلق بذلك ؟

نحن ننادى بالاستقلال التام لمصر والسودان ، ومعنى هذا أننا نسعى لنكون دولة مستقلة ، لا يحمينا حام ، ولا يمنع الاعتداء علينا أجنبي . فإذا كان هذا هو ما نسعى اليه ، فكيف يقال أننا لم نشر إلى الجيش وقوته ؟ أيتحقق الاستقلال إذا تركت حدود البلاد بغير جيش يحميها ؟ !

عندكم طريقة لتقوية الجيش ، ولزيادة البحرية ، بل الطيران أيضا . سيعرض عليكم مشروع الميزانية ، فإن كانت هناك رغبة ومصلحة للبلاد في زيادة الاعتمادات فاطلبوها لتقوية الجيش وغيره ، ولا شيء يمنعكم من ذلك .

إخواني :

أرجوكم أن تلقوا سمعكم لما أقول ، كلامكم هنا ليس كلام رجال غير مسئولين ، بل أنتم مسئولون عن كلامكم وطلباتكم ، فافرضوا أنكم طلبتم من الوزارة طلبا ، وكان القصد منه تعجيزها — لا سمح الله — فهذا التعجيز لا يكون لها وحدها ، بل يكون لكم أيضا ! أما إذا كان الأمر يتعلق بي وحدي ، وكان قصد الطالب تعجيزي ، ولم أفعَل ، فيكون قد أعجزني فعلا .

ولكن هناك طلبات — لا أقول ذلك بمناسبة الجيش — لا تتعلق بي وحدي ، ولا بالوزارة ، بل تتعلق بالأجانب وبالدول الأجنبية ، فأرجوكم أن تستشعروا بما عليكم من مسئولية . إذا طلبتم طلبا ، فعلى أن أنفذه ، ولكن يجب عليكم أن تبصروا في : هل يمكنكم أن تسيروا فيه إلى النهاية ؟ وأن تتحمل البلاد مسئوليته ؟ ... فإذا كنتم بعد إتمام النظر وتدقيق الفكر ، تجدون في تنفيذه مصلحة فأقدموا عليه ، ومرروني بتنفيذه ، وأنا أنفذه وأرى الشرف في تنفيذه ! (تصفيق حاد)

يمكن لكاتب في جريدة أن يكتب ما يريد ، لأنه غير مسئول . يستطيع أن يكتب ما يجعله أشد وطنية مني ومنكم ! وأنه لا يطلب للبلاد السودان وحده ، وإنما يطلب بما وراء السودان ! بل بقطعة من أوروبا أيضا ! ... يمكنه أن يقول ذلك ، لأنه غير مسئول ! ... ولكن نائبا في مجلس النواب المصري ، يدعو إلى أمر ، ويحمل إخوانه

عليه ، يجب أن يذكر أنه مسئول هو وإخوانه إذا قبلوه ، وإذا كان في رأيه خطر على البلاد ، كان هو وإخوانه مصدر ذلك الخطر ، وعليهم تقع نتائجه .

أشير بعد هذا الى قانون التعويضات :

استنكرت أنا وزملائي قانون التعويضات ، ولا زالت الى الآن أستنكره (تصفيق) .

لم تكتف الوزارة السابقة بأن جعلته قانونا ، بل جعلته معاهدة بين مصر وبريطانيا ! فهل يمكننا أن نتقض معاهدة ، مجرد أن زغولوا تسلم الحكومة ، وقال انه استنكر هذا القانون ، فلا ينفذ هذه المعاهدة !

هل تأخذون على عاتقكم مسئولية ذلك ، وأنا في الحال أندر الدولة الانجليزية به ؟ لقد بحثت أنا وزملائي الأمر كما ينبغي ، وحفظنا فيه حقوق البلاد . قلنا ان الوزارة الحالية لا تقر هذا القانون ، وتعتبره مرهقا للخزينة ، مخالفا للدستور ، ولكن ، اجتنابا لسوء التفاهم ، تقبل الوزارة أن تنفذ منه ما اقتضته الضرورة من المحافظة على حقوق الأفراد المكتسبة ، بشرط حفظ الحق لها في مناقشة هذا القانون في المفاوضات المقبلة (تصفيق) .

هذا ما استطعنا فعله ، وقد قمنا به قبل أن يطلبه منا طالب ، لأننا استنكرناه ونستنكره . وهناك ظرف آخر ، يمكن أن يكون في مصلحتي أن أبوح به ، ولكن اعلانه ليس في مصلحة البلاد ، فأرجئه لوقت آخر . وستعلمون منه أننا حافظنا كل المحافظة على حقوق البلاد .

أبشركم ، أيها السادة ، أن الثقة التي وضعتموها في وأعلتموها هي في محلها ، وأسأل الله أن يمد في حياتنا جميعا حتى نحصل على حقوقنا جميعا .
(أصوات : آمين آمين) .



وبعد أن انتهى الرئيس الجليل من خطابه ، أففل باب المناقشة ، وتقررت الموافقة على مشروع الرد الذي عرضته اللجنة ، موافقة من جميع الأعضاء إلا ثلاثة ، هم حضرات : المرحوم عبد اللطيف الصوفاني بك ، ومحمد عبد الجليل أبو سمرة بك ، وعبد الحميد سعيد بك .

ثم وقف الأستاذ وليم مكرم عبيد (مقرر لجنة الرد على خطاب العرش) قائلا :
 "إن لجنة الرد على خطاب العرش تقترح بهذه المناسبة أن يقام أثرنا ريحى لسعد باشا
 داخل البرلمان تخليدا لذكراه ، يقال فيه انه استحق تقدير الأمة وشكر الوطن .
 فمن يوافق على هذا الاقتراح فليقف" . فوقف الأعضاء ، فقال الرئيس الجليل :
 "أنا كل شكر لحضراتكم" .

وهذا نص الرد الذى عرضته اللجنة ووافق عليه المجلس :

يا صاحب الجلالة :

يتشرف مجلس النواب بأن يرفع لجلالتكم أسمى عبارات الولاء لعرشكم ،
 والإخلاص لشخصكم ، ويحمد الله تعالى أن أراد بالأمة خيرا ، فجاها فى إبان نهضتها
 ملكا دستوريا ، يؤيد حريتها ، ويرفع كلمتها ، ويجدد سالف مجدها . وانه لمن
 بواعث غبطتنا ، وعوامل قوتنا ، أن يتوفر ذلك الاتحاد المقدس الذى لا انفصام
 له بين الأمة والعرش ، والذى لن يزيده الزمن إلا توثقا ، والحوادث إلا قوة .

ويتقدم المجلس الى جلالتم بخالص الشكر على ما تفضلتم به من تهنئة نواب
 الأمة بتلك الثقة العظمى ، التى وضعتها البلاد فيهم ، التى ألقى بها عليهم أمام الله
 وأمام ضمائرهم مسئولية خطيرة ، وواجبا مقدسا ، هو أن يتخيروا أقوم السبل وأحكم
 الوسائل لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق) .

وانه لمن دواعى البشر أن يفتتح عهدنا النيابى ، بخطاب العرش الذى تفضلتم
 فأودعتموه من المبادئ وطرائق الإصلاح ما يتفق مع مطالب الأمة ، ويساعد على
 تحقيق الأمن القومية (تصفيق) . وقد زادنا بشرا وطمأنينة على مصير بلادنا ،
 لأن عهدتم جلالتم بتنفيذ تلك الأغراض النبيلة الى وزارة من صميم الأمة وخيرة
 أبنائها ، يرأسها زعيم نهضتها وقائد فكرتها ، صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد باشا
 زغلول (تصفيق) .

وانا لنبتل الى الله تعالى أن يحيط بالعناية عرشكم ، وبالأقبال ملككم ، وأن
 يجعل عهدكم عهد يمن وعز وبركة (تصفيق) .

المرحوم الصوفاني بك

كان المرحوم عبد اللطيف الصوفاني بك كبيرا في الحزب الوطني ، وكان على رأس نقاب هذا الحزب في المعارضة ؛ وقد كثر الحوار والجدل بينه وبين الرئيس الجليل رحمه الله في هذه الدورة البرلمانية . ولهذه المناسبة رأيت أن أقول من مذكراتي هذه الجملة الخاصة به :

الاثنين ٨ يونيه سنة ١٩٢٥

حزن الرئيس حزنا صادقا على المرحوم الصوفاني بك ، وكان نعيه اليه مفاجأة ظاهرة للإعلام . أملى على ، والكدر باد على وجهه ، هذا التلغراف الى ابنه عبدالعزيز الصوفاني بك : ” اشتد أسفى لوفاة والدكم الكريم ، الزميل القديم ؛ فأعزيكم وجميع أفراد بيتكم المحيّد أجمعى العزاء ، وأرجو للراحل العظيم الرحمة الواسعة ولكم الصبر الجميل “ . وكان ذلك في مساء ٢٤ مايو سنة ١٩٢٥ . وفي يوم ٢٦ مايو جاء هذا التلغراف من عبد العزيز الصوفاني بك : ” خففت تعزية دولتكم كثيرا من آلامنا ، وكانت أعظم تسلية لنا في تلك الفاجعة . فنشكر لدولتكم من أعماق قلوبنا وبكل جوارحنا ذلك العطف الأبوى ، ونبتهل الى الله بقلوب مفعمة بالأسى أن يقيكم مصدرا للوفاء ويمتعمكم بالصحة “ .

وفي الساعة السادسة والنصف من مساء اليوم ، زار عبد العزيز الصوفاني بك بيت الأمة ليكرر الشكر بنفسه ، وكان دولة الرئيس خارجا من مكتبه معترضا الركوب للرياضة كعادته ؛ فسار عبد العزيز بك معه من باب المكتب الى باب المنزل ، وكان ملخص الحديث بينهما ما يأتي :

قال الرئيس : ” البقية في حياتكم . لقد تأملت كثيرا لوفاة المرحوم ، فانه كان طيب القلب جدا رغم كل شيء ، وكان لا يتأخر عنا في كل مهمة ؛ رحمه الله رحمة واسعة . وأملى أنك ستسير على سنته واخلاصه ، وفي بيتكم العوض “ .

فأجاب عبد العزيز بك : ” دولتك تعرف مقدار حبه لك . وأرجو الله أن تنزل عندك المكانة التي كان ينزلها والدنا “ .

ثم ترحما على الفقيد طويلا في تأثر شديد .

القوانين التي صدرت بعد تعطيل الجمعية التشريعية (١٩١٤ - ١٩٢٤)

(الجلسة الثالثة عشرة لمجلس النواب : ٥ أبريل سنة ١٩٢٤)

قدّمت الحكومة في هذه الجلسة مجموعة القوانين التي صدرت منذ وقف الجمعية التشريعية في سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ ، وقال المغفور له الرئيس في تقديمها الى المجلس كلمته الآتية :

رئيس الوزراء (الرئيس الجليل) — يتشرف رئيس مجلس الوزراء بأن يعرض على مجلس النواب ، طبقا للمادة ١٦٩ من الدستور ، الأعمال التشريعية التي يمكن اعتبارها من القوانين وكان من الواجب عرضها على الجمعية التشريعية ، عملا بأحكام المادة ٢ من الأمر العالي الصادر في ١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤ ، والمادة ٩ من القانون النظامي نمرة ٢٩ لسنة ١٩١٣ ، ومرافق لهذا المجموعات الرسمية من سنة ١٩١٤ الى سنة ١٩٢٤ ، وهي تحتوي على القوانين المشار اليها ، وتشمل هذه المجموعات أيضا أعمالا تشريعية أخرى ، لا تنطبق عليها النصوص السالفة ، أو يُشك في انطباقها عليها .

غير أن الحكومة رأت من المناسب ، بالنظر الى غموض تلك النصوص ، الالتولى اختيار القوانين التي يجب عرضها بدون أن تشرك البرلمان في هذا العمل ، تجنبنا للوقوع في الخطأ . فضلا عن أن للبرلمان الحق المطلق على أى حال في أن يعدل أو يلغى الأعمال التشريعية السابق صدورها ، بالكيفية المبينة في الدستور ، فالعرض بهذه الطريقة قد أملاه علينا روح الاحترام لميثقة البرلمان .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لاشك في أن الذي أبداه دولة رئيس الوزراء ، هو العمل بالقانون ، والوفاء المنتظر من حكومة هي أول الحكومات الديمقراطية في البلاد ، لأنها حكومة الشعب . انما مجموعة القوانين التي جاءت الحكومة بها مغلفة في محفظة كبيرة ، ولا يعرف منها إلا ما كان له أثر مؤلم في نفوسنا ! فكيف تطلب

منا الحكومة أن ننظر فيها جميعها دفعة واحدة؟ كأنها تريد أن يبقى قائما منها ما لا يمكن أن نطبقه . . . (مقاطعة) هذا رأي ! وبالطبع الحكومة تريد أن تحملنا

رئيس مجلس النواب — القوانين ستحال على اللجان المختصة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا ! لا ! انما أقصد أن أقول بأن البرلمان يجب ألا يتحمل مسئولية قوانين قائمة وبعضها مضر، ولا وقت عنده يمكنه من نظرها . وكان أملنا أن الحكومة تبحث هذه القوانين، وترك الضار منها، وتقدم لنا ما هو ميسور نظره . وكيف يمكن في دورنا هذا أن نبحث كل هذه القوانين، ونبين ما يحسن بقاءه منها، والدستور يجعلها كلها ان لم تقدم لنا في هذا الدور لغوا ؟ !

رئيس مجلس النواب — أتريد رفضها كلها ؟

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا ، يا باشا ! لم أفهم جيدا ، وقولي هو أن الحكومة تريد أن تحملنا مسئولية هذه القوانين ، مع أن نظرها كلها في هذا الدور غير ممكن ، فهي تريد أن تجعلنا نحن المسئولين عن بقاءها قائمة ، وعما يترتب على ذلك من الأثر السيئ .

الرئيس الجليل — نحن لم نهرب من المسئولية ! بل يجب علينا تقديم هذه القوانين للبرلمان، وإلا صارت لاغية . وقد خفنا إذا نحن اخترنا واحدا منها أن نقولوا: لماذا هذا الاختيار؟ فقدّمنا الكل ، فاخترنا المهم ، وقدموه على غيره . وفي المجموعة بعض قوانين قد لا يكون من حقكم نظرها، ولكم أن تفصلوا فيما هو من حقكم، وما ليس من حقكم . ولم أجد غير الصوفاني بك من يشتكى من أن يكون حكما في قضيته ! فهل هو واثق بالحكومة أكثر من ثقته بنفسه ؟ !

احتراما للبرلمان، ومبالغة في هذا الاحترام، أرادت الحكومة أن تشترك مع البرلمان في هذا (تصفيق) . فليأخذ المجلس أى قانون أرادته، وليبحثه، وليقل فيه ما شاء .

عبد اللطيف الصوفاني بك — غرضي هو أن

الرئيس الجليل — المعارضة في هذا ليس لها محل .

عبد اللطيف الصوفاني بك — البرلمان ليس عنده وقت يكفي لكل ذلك .

الرئيس الجليل — وهل استعجلك أحد ؟ أنت غير مقيد بوقت ، فانظر ما شئت ، وما لا يمكنك نظره أجله ؛ لأن كل قانون يصير لاغيا ، اذا لم يقدم للبرلمان في هذا الدور .

عبد اللطيف الصوفاني بك — بعض هذه القوانين ، إلغاؤها أفيد من وجودها .

الرئيس الجليل — هذه معارضة غير مفهومة !

... ..

ابراهيم غزالي بك — أشكر دولة رئيس الوزراء على عرض هذه القوانين ، واحترامه لرأى المجلس . ولكني أود أن يبين لنا دولته هذه القوانين التي قال عنها انها من قسمين ، لأن التنوير عند العرض يفيد في الحكم .

الرئيس الجليل — قد جعلناكم أنتم القضاة .

*
* *

ثم عُرِضَت اقتراحات كثيرة وافقت أغلبية المجلس على أحدها ، وهو يقضى بأن يعرض مكتب المجلس القوانين الواردة واحدا بعد واحد ، مينا رؤوس موضوعاتها ، ليحيلها المجلس على اللجان المختصة . ومقدم هذا الاقتراح هو حضرة النائب المحترم (أحمد محمد خشبة بك) .

الرئيس يستأذن من المجلس في التغيب

(الجلسة الرابعة عشرة : ٦ أبريل سنة ١٩٢٤)

قال رحمه الله ، مخاطبا أعضاء مجلس النواب :

أريد أن أستودعكم الله ، وأن أستأذنكم في التغيب عنكم مدة أسبوع ، لأني تعب ، وقد أشار على أطبائي بالراحة هذه المدة ؛ بحثت لأستأذنكم في ذلك ، وأشكركم .
(أصوات : شفاك الله) .

شكر للرئيس الجليل

قصد الرئيس رحمه الله الى مسجد وصيف ليمضى بها أيام الراحة التي استأذن من مجلس النواب فيها .
وأصدر عقب وصوله اليها هذا الشكر الآتي ، وقد نشرته الصحف في ١٥ أبريل سنة ١٩٢٤ :

يقدم سعد زغلول جزيل شكره لحضرات الذين احتفوا بمرور الباحة في طريقها
الى مسجد وصيف ، ولحضرات الذين تكبدوا المشاق لزيارته ، ويعتذر لهم عن عدم
استطاعته مقابلتهم تنفيذا لأمر الطبيب ؛ ويرجو من حضرات الذين يريدون زيارته
ألا يحملوا أنفسهم مؤونتها ، وأن يقبلوا شكره دونها ؛ ويسأل الله أن يبارك في الجميع ،
وأن يحقق أمانهم .

بين وكيلى مجلس الشيوخ

والرئيس الجليل

على أثر ظهور نتيجة الانتخابات في مجلس الشيوخ لوكل المجلس ، ولتغيب الرئيس الجليل سعد زغلول باشا
في مسجد وصيف ، أرسل وكيلا المجلس المنتخبان حضرة صاحب المعالي أحمد زكى أبو السعود باشا وحضرة
صاحب العزة محمد علوى الجزار بك اليه رحمه الله التلغراف الآتى :

حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل سعد باشا بمسجد وصيف :

بمناسبة انتخابنا وكيلى لمجلس الشيوخ ، نقدم لدولتكم بحيل التحية ، ونتمنى لكم
دوام الصحة ، لتقوموا بمداومة عملكم المحيد في حياتنا الدستورية ، وإتمام مجهوداتكم
الجليلة في خدمة القضية المصرية . ولنا الشرف أن نعلن بهذه المناسبة تأييد ثقتنا
بكم ، ونعمل على تأييدكم لتحقيق الاستقلال التام ٥

أحمد زكى أبو السعود محمد علوى الجزار

فورد على كل من حضرتيهما الرد الآتى :

سرنى انتخابكم وكيلا لمجلس الشيوخ ، فأهنتكم بهذه الثقة الغالية ، وأرجو أن
يحقق المجلس بمعاونتكم أملى وأمل الأمة فيه ٥

سعد زغلول

تأليف الهيئة الوفدية

١ - في مجلس النواب

اجتمعت الآراء على أن تنظيم النواب والشيوخ الوفدين في هيئة تجمع كلمتهم ، واجب ضرورى تدعو المصلحة العامة اليه . فقام بالدعوة الى هذا العمل الجليل في مجلس النواب حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا عضو المجلس ووكيل الوفد المصرى ، فاعد لفريق كبير من زملائه النواب مأدبة أقامها بيته في مساء السبت ٢٦ أبريل سنة ١٩٢٤ ، ليتبادلوا الآراء في وضع نظام ثابت للهيئة الوفدية ، فلبوا دعوته في موعدها ، وبينهم الرئيس الجليل والوزراء . ثم ألقى سعادته الكلمة الآتية :

كلمة حمد الباسل باشا

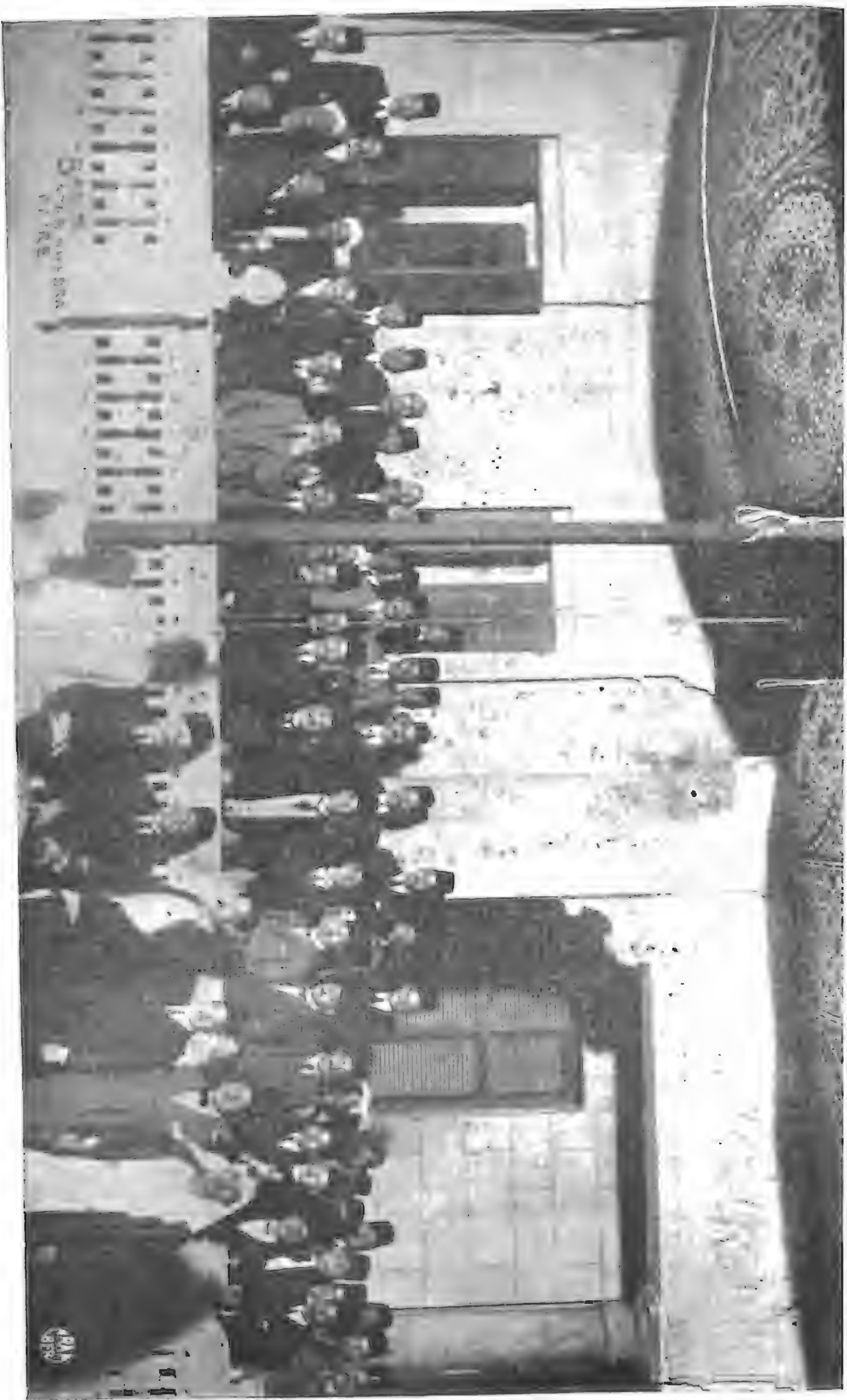
زملائي المحترمين :

اسمحوا لى بأن أشكركم أعظم الشكر لتلييتكم دعوتى ، وليسمح لى رئيسنا الجليل بأن أشكره لحضوره اجتماعنا هذه الليلة . إنكم أبها الإخوان لستم الآن فى بيتى ، وإنما أنتم فى بيت سعد ، فانه اذا كان بيت سعد بيت الأمة فان كل بيوت الأمة بيوت لسعد (تصفيق) .

لقد كانت علينا أيها الإخوان ، ونحن وفد ، مسئولية كبيرة ، فالآن وقد صرنا وفدا كبيرا صارت مسئوليتنا أكبر وأعظم . ولا بد أنكم توافقوننى على أننا ما زلنا فى ميدان الجهاد ، وأن علينا حينئذ أن نتفاهم ونتكاتف على نصرة رئيسنا ورئيس مصر ، أى على نصرة المبادئ الوطنية (تصفيق) .

وتوصلا لهذا الغرض يجب أن نضع لأنفسنا نظاما نسير عليه . إننا كلنا على مبدأ واحد ، ونسعى لغاية واحدة ، ولا ينقصنا إلا شىء واحد ، وهو النظام . فلنضع فى هذه الليلة هذا النظام . وأدعو الله بعد ذلك أن يؤيد رئيسنا بالحق ، وأن يجعل تضامنا مستمرا (تصفيق طويل) .

وحينئذ وقف الأستاذ على أفندى نجيب وقال "ان الوفد يُعتبر لجنة تنفيذية لهذه الجمعية العمومية المجتمعة الليلة ، ان كان قد أمد مشروع نظام فيعرضه علينا الآن" .



أمن المارة الأسيرة

الرئيس المجلس المؤلف أول جبهة وفدية لجاس النزال في منزل حمد الميسل بالما

فوقف الأستاذ مكرم عبيد وقال : "نعم ان هناك مشروعا" ، وأخذ يتلو على الحاضرين هذا المشروع ، ليقروا ما يقرؤونه ، ويعدلوا ما يريدون تعديله فيه . فبعد مناقشات صادق الحاضرون ، الذين اعتبروا جمعية عمومية ، على قواعد أساسية عامة ، توضع على أساسها فيما بعد قواعد اللائحة الداخلية للهيئة .

وتقضى هذه القواعد الأساسية ، بأن يطلق على الوفدين اسم (هيئة الوفدين) ، تحت رئاسة الرئيس الجليل سعد باشا . وقد اقترح بعض النواب أن يكون اسمها (حزب الوفد) ، فأوضح الأستاذ مكرم أن هذا لا يطابق المراد تماما ، وذلك أن الوفدين اعتبروا دائما أنهم هم الممثلون للأمة ، وأن من عداهم أفراد قليلون ، وقد أقرت الأمة دائما هذا الاعتبار ، ولذلك فضل الذين وضعوا كلمة (هيئة الوفدين) هذه الكلمة على كلمة (حزب) لأنها تعطى المعنى المطلوب ، فوافق الحاضرون على ذلك بالإجماع .

ومن هذه القواعد الأساسية أيضا أن ينشأ لهيئة الوفدين ناد يسمى (النابى السعدى) ، وأن تكون للهيئة لجنة تنفيذية تؤلف أولا من أعضاء الوفد الذين هم أعضاء فى مجلس النواب ، وثانيا من ممثلين للإداريات تنتخبهم الجمعية العمومية ، ويكون عددهم على قاعدة نائب واحد لكل مديرية يبلغ عدد نوابها ١٤ نائبا فأقل ، ونائبين لكل مديرية يزيد عدد نوابها على ذلك . وتجتمع هذه اللجنة كل أسبوع مرة . وأعضاء الهيئة مرتبطون بالقرارات التى تصدرها اللجنة ، فلا يحق لهم أن يخالفوها . ويعرض كل عضو على هذه اللجنة ما لديه من الاقتراحات والأسئلة التى يريد أن يقدمها للمجلس ، فتتظر فيها وتقرها قبل تقديمها .

وفي أثناء المناقشة في هذه القواعد وقف الرئيس الجليل سعد باشا ، وألقى الخطبة الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

حضرات التواب :

أنا أوافق على ما اقترح عليكم الليلة ، أى على أن تضعوا نظاما تسير عليه الأغلبية التى تستند اليها الحكومة فى مجلسكم ، فلقد هال خصومكم أن يقوم هذا النظام ، لأنهم ليسوا أصحاب مبادئ يروجونها ، بل هم أصحاب مصالح خاصة يعملون لنيها ، وقد تلمسوا كل باب يلجونه اليكم لينفروكم من هذه الدعوة ، فقالوا ان هذا لا يتفق مع حرية الرأى ، وان هذا تحكم فى إرادتكم !! يريدون بذلك أن يصرفوكم عن المبدأ الذى ارتضيتموه لأنفسكم ، وقبلتموه شعارا لكم ! على أنه كيف لا يتفق النظام مع الحرية ، والأصل أنه لا حرية بلا نظام ، ولا نظام بلا حرية !! والنظام يتطلب من كل منكم أن يتزل عن جزء يسير من حريته ، حتى تجتمع الحرية كاملة من هذه الأجزاء للهئية التى قبلتم العمل تحت لوائها . والحرية متوافرة من قبل ، فى اختيار الهئية التى تتضامنون معها ، واختيار النظام الذى تسيرون عليه ، فلا معنى للقول بأن الحرية تنعدم مع النظام . ان الحكومة منكم ، وأتم عضد الحكومة ، فيجب أن تكون هيئتكم منظمة ، ليمكن أن يكون سير الحكومة منظما .

لقد زرت البلاد فوجدت أن الأهالى غير راضين عن عدم تنظيم هيئتكم فى المجلس ، وأنا أصر على ضرورة تنظيم هيئتكم ، لأن الحكومة أيضا يجب أن تشعر بقوة الهئية التى تسندها ، خصوصا أننا قادمون على مفاوضات يحاول المعارضون بكل الوسائل أن يفسدوا جزؤها ويعكروا عليها ، وهى مفاوضات ندخلها لتحقيق أمانى البلاد ، أى استقلال مصر والسودان . فسواء وفقنا أم لم نوفق ، فسنخرج منها كما دخلناها أعزة كراما .

ان المفاوضات ما هى إلا محادثات ، وأنا مستعد لأن أتحدث مع أى كان فى شئون مصر ، فتنظيمكم يقضى على خصومكم وخصوم البلاد فى الداخل والخارج .

* *

وما أتم الرئيس رحمه الله كلمته حتى دوى المكان بالتصفيق ، ثم صادق المجتمعون على تلك القواعد التي ذكرناها ، على أن تكون كما قلنا قواعد أساسية تبنى عليها اللائحة الداخلية للهيئة . وتنفيذا لذلك شرع الحاضرون في انتخاب ممثلي المديريات لتكملة تأليف اللجنة التنفيذية .

* *

٢ - في مجلس الشيوخ

وقام بالدعوة الى الغرض نفسه في مجلس الشيوخ حضرة صاحب العزة محمد علوى الجزار بك وكيل المجلس وعضو الوفد المصرى ، فأعد لزملائه الشيوخ مأدبة أقامها في ردهة مجلس النواب الكبرى مساء الأربعاء ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤ ، وبعد أن اكتمل جمعهم وبينهم الرئيس الجليل والوزراء ، ألقى حضرة الداعى كلمته الآتية :

خطبة علوى الجزار بك

أيها الزعيم الجليل ، أصحاب الدولة والمعالي ، أيها السادة :

قبلتم دعوتى ، فلكم على فضل المحسنين ، ومنة المتفضلين . وما جمعنا إلا أكرم ما ننوى من جلائل الأعمال ، فان شكرتكم على تلبية الدعوة فإنى سأحمد لكم مغبة تمحيصكم لهذه النية ، فيجرى الخير على يديكم ، وتزداد المنى في جهادكم .

أيها السادة : لقد دخلنا البرلمان على خير مبادئ هام بها المصريون ، ووطنوا النفس على تحقيقها ، فكان علينا أن نكون قوى متضافرة متساندة منظمة ، إن أصدر واحد منها رأيا فعن بحث ناضج وفكر متداول . وليس في الدنيا عمل ينال الفوز والنجاح حتى يكون النظام والتساند والتعاون أساسا له ، وما خير وسيلة لهذا التعاون إلا أن نكون هيئة واضحة الخطى ، هيئة لا يكون كل أمرئ فيها شيعة نفسه وعنوان حزبه ، وإلا تفرقنا شيعا وأحزابا .

علينا أن نجتمع خارج البرلمان في أوقات الفراغ والإجازات ، نتداول الرأي ، ويستئنس بعضنا بفكر بعض ، فما تحضه البحث وأقره الحق كنا جميعا نصراه

وأعوانه ، وما زيفه الرأي نبذناه وأعرضنا عنه ، من غير انقصام لوحدتنا وتفكيك لعروتنا . لا نبغى في عملنا هذا لامرئ أن ينزل عن رأيه ، وإنما نود ألا يرمى عن قوسه حتى يتحقق من إصابة الهدف ، بآئتناسه برأى غيره ، ونطقه عن إرادة زملائه ، وتشاوره معهم من قبل . قد يكون في هذا حدٌ للحرية ، ولكن الحرية المطلقة ليست خيرا ، بل هي شر . أليست البرلمانات واجتماعاتها وأوامرها حداً لحرية الأمة ؟ وان في ذلك الخير كله للأمة ؟ نحن جميعا على أمل واحد ورغبة واحدة ، فعلينا أن يكون رأينا عن وحدة مجتمعة ، لا عن آراء متفرقة وشيع متباينة ، فتتعدد لنا مظاهر مختلفة ، قلوبنا تنكرها ، ومبدؤنا يرفضها .

ولقد سبقنا اخواننا في مجلس النواب في تكوين هيئتهم الوفدية ، وإني لا أقترح على السادة الأجلاء من أعضاء مجلس الشيوخ أن يحذوا حذو إخوانهم ، فيعمل المجلسان على اتفاق لا اختلاف فيه ، وعلى نظام لا ضلال في سبيله ، فنزداد بذلك قوة على قوة . فان تفضلتم بقبول اقتراحى ، اخترنا منا من يعمل على تنفيذ الفكرة وتنظيم أساس العمل ؛ وبذلك تم الوحدة وتنظم الصفوف . وإني لكم شاكر ولفضلكم ذاكر .

هذا ، واننا نبتمل جميعا الى الله تعالى أن يديم عز مولانا جلالة الملك ، وأن يجعل عهده على شعبه عهد يمن وسعادة ؛ كما نضرع اليه أن يوفق زعيم مصر ورمز أمانها في جهاده ، حتى تنال مصر والسودان على يديه استقلالاً تاماً . لا إن شاء الله .

خطبة للرئيس الجليل

وبعد أن أنهى حضرة محمد علوى الحزار بك من كلمته ، تلاه خطباء آخرون تكلموا في تأييد الفكرة التى اجتمعوا من أجلها . ثم قام بينهم الرئيس الجليل رحمه الله ، فألقى خطبة استغرقت أكثر من ساعة ، قال فيها : ” إن تأليف هيئة فى مجلسكم ، تضارع الهيئة الوفدية التى تألفت فى مجلس النواب ، لا ينافى استقلال مجلسكم ، ولا يمنع أعضاءه من أن يؤدوا الأمانة التى تعلقت فى أعناقهم ، كما هى معلقة فى عنق كل

مصرى ، وهى أمانة السعى للاستقلال التام “ . ثم أبان أن فى تأليف هذه الهيئة معنى كبيرا لظهور الاتحاد ، خصوصا فى الوقت الحاضر الذى يجب أن تجتمع فيه قوى الأمة وتصير كتلة واحدة ، حتى تكون كلمتها نافذة وسعيها مستجبا .

ثم تكلم رحمه الله عن المفاوضات وعن أساسها ، وكرر ما فاه به أمام مجلس النواب ، من أنه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، وأنه لا يدخل المفاوضات إلا حرا من كل قيد . واستغرب كل الاستغراب من أنصار هذا التصريح الذين كانوا يجذبونه صباح مساء ، كيف انقلبوا يبدون الخشية من الدخول فى المفاوضات على أساسه ، ويشككون الناس فى نيات المفوضين ، ويوهمون أنهم اذا دخلوها إنما يدخلونها على أساس هذا التصريح ! ! واتخذ الرئيس هذا الانقلاب دليلا على كذبهم فى الماضى بالنسبة لمذح هذا التصريح ، وفى الحاضر بالنسبة لقصد المفوضين الدخول فى المفاوضات على أساسه . وأبان أن الخطر إنما هو فى قبول احتفاظ إنجلترا بالنقط الأربع الميينة فى التصريح المذكور ، وبحق التصرف فيها بالطريقة المطلقة حتى يتم الاتفاق ، لأن قبول الأمة المصرية لهذا الاحتفاظ يصحح مركز إنجلترا فى مصر ، ويجعل لها حقا فى التصرف فى هذه النقط لم يكن لها من قبل . والتوقيت بحصول الاتفاق يساوى التأيد ، لأن الاتفاق لا يكون إلا بين إرادتين : إرادة مصر وإرادة إنجلترا ، وقد لا تريد إنجلترا أن تتفق على ما يكون فيه منفعة لمصر . وبين أن الوزارة الحالية ليست مسئولة عن حالة السودان ، ولا عن كل أثر من آثار السياسات الماضية . وقال ان الوزارة الحالية لا يصح أن تسأل الا عن عملها ، وهى لاتعمل الا ما فيه خير للبلاد .

شكر الرئيس فى عيد الفطر

(١٣٤٢ - ١٩٢٤)

سعد زغلول يشكر جميل الشكر حضرات الذين تفضلوا بالحضور لديه أو بارسال الرسائل اليه ، مهئين بعيد الفطر المبارك ، أعاده الله على حضراتهم وعلى سائر الأمة المصرية بالنجاح الباهر والخير الوافر .

في المفاوضات بين مصر وإنجلترا

(الجلسة الخامسة والعشرون لمجلس النواب : ١٠ مايو سنة ١٩٢٤)

تلى في هذه الجلسة استجواب بخصوص المفاوضات موجه من المرحوم السيد فوده بك الى رئيس الحكومة ، وبعد أن ألقى الرئيس الجليل جوابه عنه جرت مناقشة بينه رحمه الله وبين بعض الأعضاء المحترمين . ونحن ننقل فيما يلي نص الاستجواب فالجواب فاتبهما من مناقشة :

السيد فوده بك — لا يخفى على دولة رئيس الحكومة أن تركيا قد تنازلات عن السيادة التي كانت لها على مصر ، وبذلك أصبحت دولة ذات سيادة في الداخل والخارج ، طبقا لقواعد القانون الدولي . وقد اعترفت إنجلترا بذلك الاستقلال ، وكذلك دول أوربا . فاذا كان الأمر كما ذكر ، فلائى سبب لم تخرج الجيوش الانجليزية من أرض مصر والسودان لغاية الآن ، مع أن إنجلترا وعدت مرارا بجلاء جنودها متى استتب الأمن ، والله الحمد الأمن مستتب ، والأمة المصرية السودانية هادئة مطمئنة ؟

هل توجد حقيقة مبادئ مفاوضة بين دولة الرئيس وحكومة إنجلترا بخصوص جلاء الجنود الانجليزية عن أرض مصر والسودان ؟ فاذا كان الأمر كذلك ، فهل لإنجلترا مطالب من الدولة المصرية نظير جلاء جنودها ؟ وهل يمكن دولة رئيس الحكومة أن يقول لنا ما نوع هذه المطالب ، حتى يتحقق المجلس من أنها لا تمس استقلال البلاد في الداخل والخارج ؟ وعلى هذا أطلب من دولة الرئيس أن يبين خطة الحكومة نحو المفاوضات ، حتى يتناقش المجلس فيها ويكون على بينة من أمرها .

الرئيس الجليل — ليسمح لى حضرة العضو المستجوب أن أشك كثيرا في أن يكون هذا استجوابا ، لأن الاستجواب يرمى في الحقيقة الى نوع من الاتهام ، أعنى أنه عبارة عن تحريك مسؤولية الحكومة أمام مجلس النواب . وما أظن أن هذا الاستجواب ينطبق على حقيقة ما يقصد منه ! ومع هذا أجازى حضرة العضو في اعتباره استجوابا ، وأجيب :

يقول حضرته : بما أن مصر صارت دولة مستقلة ، فما هو السبب في بقاء العساكر الانجليزية ؟ ! وأنا أيضا لا أفهم معنى لذلك ! لأننى أرى أن هناك تناقضا بين الاستقلال ووجود الاحتلال ! إذن فالسبب غير مفهوم ! وهذا جوابى عن السؤال الأول !

أما الجواب عن الجزء الثانى ، الخاص بوجود مبادئ مفاوضة ، فبالسلب . وبناء على ذلك يسقط الجزء الثالث من الاستجواب ، لأنه مبنى على أن يكون الجواب عن القسم الثانى بالإيجاب .

أما طلب إيضاح عن خطة الوزارة في المفاوضات ، فأقول ان خطة الوزارة مبنية بكل وضوح في بيانها الوزارى الذى نشر على الأمة ، وفيما أظن أنه حاز استحسان الأمة جميعا ، كما أن المفاوضة لها غاية معينة تعيينا تاما في خطاب العرش الذى صدقتم عليه ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن ما يمكن أن تؤدى اليه المفاوضات سيعرض على البرلمان ، وله حينئذ الرأى الأعلى في أن يقره أو لا يقره .

ولا أرى هناك فائدة لبيان أزيد من ذلك ، لأن مبدأ الوزارة معلوم ، وهو مبدأكم جميعا : السعى في الاستقلال التام لمصر والسودان ، ولا يختلف في ذلك اثنان ، وغاية المفاوضة هي تحقيق هذا المبدأ . وأزيد على ذلك أننا لا ندرى الى الآن ما اذا كنا سندخل في مفاوضات أم لا ؟ لذلك أرى أن هذا الطلب سابق لأوانه .

السيد فوده بك — أشكر دولة الرئيس ، وأرجوه اذا ما عولت الحكومة على الدخول في المفاوضات أن تحيط المجلس بذلك وبالأساس الذى تدخل عليه .

الرئيس الجليل — اذا أرادت الحكومة أن تدخل في مفاوضات ، فإنها ستخبركم ، ولكنها لا تخبركم باكثر مما قلناه الآن .

السيد فوده بك — ولكننا قرأنا في الجرائد ...

الرئيس الجليل — لا تصدق ما تقرؤه في الجرائد ، وصدق ما أقوله لك !
(تصفيق) .

السيد فوده بك — قرأنا في الصحف أن إنجلترا لا تدخل في المفاوضة إلا على أساس تصريح ٢٨ فبراير (ضجيج) .

الرئيس الجليل — لا محل لسوء الظن ، فكلنا وطنيون ، وعلى أى مبدأ انتُخبت ؟

السيد فوده بك — على مبدأ دولتكم (تصفيق طويل) .

الرئيس الجليل — اذن اتھينا .

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — هل تتوى الحكومة وضع برنامج للمفاوضات وعرضه على البرلمان قبل البدء في المفاوضة ؟ وهل وجود الجنود البريطانية في أية بقعة من وادى النيل لا يتنافى مع الاستقلال ؟

الرئيس الجليل — هل هذا استجواب جديد ؟ !

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — أريد استفسارا بناء على استجواب السيد فوده بك .

الرئيس الجليل — نحن متفقون على أن هذا تناقض ، وأنه لا مناسبة بين الاستقلال والاحتلال .

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — وبرنامج المفاوضات ؟ !

الرئيس الجليل — أريد أن أفهم معنى هذا ! وهل تقصد به : من أى طريق نذهب الى لوندرة ؟ من طريق باريس أم من طريق آخر ؟

محمد عبد الجليل أبو سمرة بك — ان هناك مسائل جدية يريد الانجليز الاحتفاظ بها ، كنقطة عسكرية على قناة السويس للحفاظ على طرق المواصلات (مقاطعة وضجيج) .

أرجو من المجلس أن يسمح لي بالكلام ، لأن هناك مسائل هامة تتناهى مع الاستقلال ، وانجلترا تريد أن نتفاوض معنا على أساسها . لذلك نريد أن نعرف اذا كانت الحكومة ستعرض على البرلمان برنامج المفاوضة أم لا (مقاطعة) .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أعتقد أن ما أثار الكلام فيما يتعلق بالمفاوضات المتظرة — مع احتفاظى برأى بشأن المفاوضات أصلا عند سnoch الفرصة — هو ما نقله البرق الينا من التصريحات الصادرة من مصادر رسمية : كتصريح المستر مكدونالد أخيرا فى البرلمان البريطانى ، الذى قال انه يتمسك بالسياسة التى أقزها البرلمان فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ ، وهى الموافقة على تصريح ٢٨ فبراير . نعم لهم أن يقولوا ما شاءوا ، ولنا أن نقول ما نشاء . فلا حرج علينا اذا أزلنا من نفوسنا ومن نفس من يتأثر بمثل هذا التصريح ما علق بها . لهذا أرجو دولة الرئيس أن يصرح بأن المفاوضة المقبلة لا تكون على هذا الأساس (مقاطعة) .

اخوانى : نحن أولى الناس بالحذر ، وأكثرهم حاجة الى الايضاح .

الرئيس الجليل — قل ما تشاء وأنا أريحك .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أرجو أن يصرح دولة الرئيس بأننا لسنا ملزمين بتصريح ٢٨ فبراير ، وأن أساس أعمالنا الاستقلال التام لمصر والسودان .

الرئيس الجليل — وهل اذا أجبتك لذلك ترضى بالمفاوضة ؟ (ضحك) .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أرجو ألا تشتط على .

الرئيس الجليل — قال رئيس الوفد المصرى انه يستنكر تصريح ٢٨ فبراير ، ويقول رئيس الوفد المصرى ورئيس الحكومة الحالية انه يستنكر هذا التصريح .

(هتاف وتصفيق طويل) .

فليصفق الصوفانى بك أيضا وليترك سوء الظن .

الصوفاني بك — أصفق اذا كانت المفاوضة طبقا لمبدئي ، وهو الجلاء قبل المفاوضة .

الرئيس الحليل — واذا ما دخلت الوزارة الحالية في المفاوضات ، فلا تدخلها مطلقا إلا حرة من كل قيد .

الصوفاني بك — حتى من التحفظات ؟

الرئيس الحليل — أقول لا تدخلها إلا حرة من كل قيد ، وإلا مستنكرة محتجة على أن لانجلترا حقا في الاحتفاظ بالنقط الأربع .

اخواني ! نحن كلنا هنا وطنيون ، ولنا قصد واحد كما قلت في بيان الوزارة وكما جاء في خطاب العرش . وهذه مأموري التي عاهدت الأمة عليها ، وهي السعي في الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق طويل) .

لا أدري ماذا يراد مني ؟ هل يراد أن أقول كل يوم ، وأصبح كل صباح ومساء ، اني أنكر تصريح ٢٨ فبراير ؟ يحسن بنا أن نسير بثقة تامة ، لأنكم انما تثقون بشخص وقف حياته على خدمتكم (تصفيق) .

عبد الرحمن الرافعي بك — أرجو من دولة الرئيس الحليل أن يعتقد تمام الاعتقاد أن كل سؤال أو استجواب ، يوجه الى الوزارة عن المفاوضات أو غيرها ، لا يدل على الشك أو عدم الثقة بالوزارة . انما الغرض من ذلك أن نستثير فيما يتعلق بالمسائل العامة التي تشغل بالنا ، وعلى الأخص اذا أُلقيت في مجلس العموم البريطاني تصريحات تتعلق بالمسألة المصرية وبالمفاوضات ، لأنه لا يجوز أن تلقى هذه التصريحات في برلمان إنجلترا ونمتر عليها ساكتين ، بل يجب أن يكون لها صدى في مجلسنا ، حتى تشعر الحكومة الانجليزية والجمهور البريطاني أننا نتمسك بحقوقنا .

ومن غرائب الصدف أنه بعد أن تقدم هذا الاستجواب بمدة طويلة ، أُلقيت في ٨ مايو سنة ١٩٢٤ تصريحات في مجلس العموم البريطاني ، فاه بها رئيس الوزارة الانجليزية ، وقال صراحة ان المفاوضات التي ستجرى بين الحكومتين الانجليزية

والمصرية ستكون قائمة على السياسة التي أقرها البرلمان الانجليزي في ١٤ مارس
سنة ١٩٢٢

سادتي : لا يصح مطلقا أن نسكت على هذه التصريحات ، لأننا اذا رجعنا الى
السياسة التي أشار اليها رئيس الوزارة الانجليزية نجدها قائمة على تصريح ٢٨ فبراير .
فالحكومة الانجليزية قد دعت الحكومة المصرية رسميا للمفاوضة ، وتلغراف رئيس
الوزارة الانجليزية الذي تلاه دولة الرئيس الحليل يوم افتتاح البرلمان هو دعوة صريحة
للمفاوضة . فهذه الدعوة مقيدة بشروط ، وهذه الشروط هي تصريح ٢٨ فبراير .
فمطلوب منا أن نقول ان كنا نقبل هذه الدعوة أم لا .

يجب ألا يغيب عن الأذهان أن كل المفاوضات التي دارت بين مصر وانجلترا
كانت كلها بناء على دعوة من الحكومة الانجليزية : إذ المفاوضات الأولى مع
الوفد المصري كانت بناء على دعوة من المستر هرست ، وكذلك المفاوضات الثانية
مع الوفد الرسمي كانت بناء على خطاب ورد على جلالة الملك ، والمفاوضات الأخيرة
تطلبها أيضا انجلترا . فاذا ما قبلنا هذه الدعوة ، نكون قد قبلنا ضمنا الشروط التي
يشرطها صاحب الدعوة . لهذا أرجو بكل اخلاص وصدق أن ننتهز هذه الفرصة ،
فنجيب على تصريحات رئيس الحكومة الانجليزية ، حتى تنقل الأسلاك البرقية الى
جميع الأنحاء أن تلك التصريحات تقابلها مصر بالرفض التام .

واسمحوا لي أن أقول لحضراتكم ان تصريحات المستر مكدونالد الأخيرة قاسية
وشديدة جدا ! واذا قارنا بينها وبين التلغراف الذي أرسله المستر ماكدونالد لدولة
الرئيس نجد أن تصريحه الأخير أشد دلالة على سوء نية الحكومة الانجليزية ، لأنه
حينما يقول ان المفاوضة القادمة ستكون على أساس السياسة التي تقررت في ١٤ مارس
سنة ١٩٢٢ ، فمعنى ذلك أن الدعوة الموجهة الى الحكومة المصرية مقيدة بتصريح
٢٨ فبراير . لذلك يجب على البرلمان المصري أن يعرب عن رأيه صراحة ، وإلا عُذ
سكوته اقرارا ضمنا بقبول التعميزات الواردة في هذا التصريح ، وقبول الدعوة المقيدة
بهذه التحفظات .

الرئيس الجليل — أظن بعد الكلام الذى ألقته على حضراتكم أنه لا داعى ولا اقتضاء للمناقشة، لأنى كنت صريحا جدا . وإنى لست مرتبطا بما يقوله رئيس الوزارة الانجليزية فى مجلس النواب البريطانى، ولكنى مرتبط بالدعوة التى ترد الى : فاذا كانت الدعوة مطلقة، وكنت أرى أن أدخل المفاوضة طليقا من كل قيد، دخلتها . ولغاية الآن لم أتقبل دعوة تفيد التقييد، وإنما الذى تقبلته دعوة غير مقيدة؛ فيصح لى أن أقول انى اذا قبلت الدخول فى المفاوضات إنما أدخل فيها حرا من كل قيد . اذا تكلم رئيس الحكومة الانجليزية بأن المفاوضات على أساس تصريح ٢٨ فبراير، فلا يقيدنى هذا اذا كانت دعوته لا تشمل هذا القيد . فأرجو حضراتكم تثقوا كل الثقة بما أبديته من أنى لا أدخل فى المفاوضة إلا على أمل أن نحصل على الاستقلال التام لمصر والسودان، وإن لم يكن هذا موجودا فلا أدخلها، ولا أقرب منها، بل لا أبقى فى الحكومة أيضا .

فهل أتم موافقون على هذه السياسة ؟ (تصفيق جاد متكرر) .

السكرتيرية النيابية — ورد من حضرة حامد افندى الشواربى الاقتراح الآتى، وهو :

”بعد سماع تصريحات دولة رئيس الوزراء، يعلن المجلس عظيم ثقة بالحكومة، وموافقة التامة على سياستها، ويقرر الانتقال الى نظر غير ذلك من الأعمال“ .

رئيس الجلسة — الغير موافق على هذا الاقتراح يقف .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أثق بالوزارة، وأرفض المفاوضات قبل الجلاء .

عبد الرحمن الرافعى بك — مع ثقى بالوزارة تمام الثقة، أرفض دعوة المفاوضات على الأساس الذى بينه رئيس الحكومة الانجليزية .

الرئيس الجليل — اذن اثنان .

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى — اذن المجلس وثق بالإجماع .

كلمة للرئيس الحليل

في حفلة الصيادلة

أقامت نقابة الصيادلة في يوم الخميس ١٥ مايو سنة ١٩٢٤ حفلة تكريم لحضرة محمد بك عبد اللطيف عضو مجلس الشيوخ ، فخطب فيها خطابهم ، ثم ألقى الرئيس رحمه الله كلمته الآتية :

أيها السادة :

أشكركم جزيل الشكر على دعوتكم إياي الى هذه الحفلة الزاهرة ، كما أبدى اغتباطي باتحادكم وباجتماعكم على رفع شأنكم ، وعلى البحث عما يضمن لميثلتكم مستقبلا سعيدا . وأرجو أن تهتم كل طائفة من طوائف القطر المصري اهتمامكم ، حتى يكون من وراء اهتمام كل منا اهتمام واحد : هو السعى لخدمة البلاد (تصفيق) . لست طبيبا حتى أعرف الطب ، ولست صيدليا حتى أدعى معرفة فضل الفن ، ولكني مريض ! (أصوات : شفاك الله) ، والمرضى أعرف الناس بفضل الأطباء والصيادلة ، فأنا أعرف فضلهم . لذا أجد من نفسي ، من حالي ، باعثا قويا يبعثني على أن أساعد الأطباء في طبهم ، والصيادلة في فنهم .

اننى سمعت من خطباتكم أن هناك لجانا مؤلفة في الحكومة تبحث القوانين المتعلقة بكم ، وما هى إلا فترة من الزمن حتى تقدم تلك القوانين الى البرلمان لينظر فيها . واننى أعدكم أنا وزملائي ألا ندخرو سعا في تأييد كل قانون يضمن لكم حقوقكم (أصوات : ليحيي سعد باشا نصير العدل) .

ان سعدا يفتخر بأنه نصير كل طلب عادل (أصوات : ليحيي سعد باشا نصير الحق) . أرجو من الله أن يطيل أعمارنا كلنا حتى نتمتع بما وعدنا به مندوبكم الآن . اننى لا يمكننى أن أعد بتأييد التفاصيل في قانونكم ، لأننى لست اختصاصيا ، ولكننى أعدكم ، أعدكم بتعصيد ما تُجمع عليه طمة العارفين منكم ، والعارفين من

المشرفين على تصحيح هذا القانون . وسيكون لرأى نائبكم حضرة محمد عبد اللطيف بك شأن كبير في البرلمان ، فأوجه اليه أنظاركم من الآن ، لتساعدوه على اقتراحاتكم وتقديم البراهين ، وما علينا نحن إلا اتباعه في ما يطلب ويقدم .

واننى أود من صميم فؤادى أن تعمل كل طائفة دون أن يعتدى الغير على اختصاصها (تصفيق) .

هناك أناس لا يقفون عند حدهم : فأننا مريض والناس كلهم أطباء ! هنالك المجربون وغير المجربين ! وربما كان هذا ما يشكو منه الأطباء .

أعرف كثيرين من الناس لا يقفون عند اختصاصهم : فأرى المهندس يدعى معرفة القانون ! والقانونى معرفة الهندسة ! لذلك أرغب فى أن يقتصر كل منا على اختصاصه .

أشكر الله سبحانه وتعالى على أن وفقنى للحضور الى محفلتكم ، وأرجو أن يمد فى حياتى حتى أنفذ ما وعدتكم به .

الجيش والسودان في مجلس النواب

(الجلسة التاسعة والعشرون : ١٧ مايو سنة ١٩٢٤)

أجاب الرئيس الجليل رحمه الله في هذه الجلسة ، نائبا عن وزير الحربية ، عن أسئلة وجهها أحد النواب الى معاليه . وهذا هو نص الأسئلة والجواب عنها :

الرئيس الجليل — وجه حضرة النائب المحترم حسن عبد الرحمن افندى أسئلة لمعالي وزير الحربية هذا نصها :

- (١) ما عدد الجيش المصرى العامل الآن ؟ وما هى وحداته ؟
- (٢) ما هو العدد المعسكر منه فى مصر ؟ وما هو العدد المعسكر منه فى السودان ؟
- (٣) هل سردار الجيش المصرى موظف مسمى ؟ وهل هو مرءوس لوزير الحربية ، ومسئول أمامه عن أعماله ، ويرجع اليه فيها ؟ وهل يتقاضى مرتبا من خزانة مصر ؟
- (٤) ألا يرى معالى الوزير أنه لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية ، ولا يتشى مع روح استقلالها ، أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، وأن اقامته بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ؟

السؤالان الأول والثانى : سبق أن أجاب عنهما معالى وزير الحربية بجلسة

١٢ مايو .

أما السؤال الثالث بخوابه : نعم أن سردار الجيش المصرى موظف مصرى ، ومرءوس لوزير الحربية المصرية ، ومسئول أمامه قانونا ، ويجب عليه قانونا أن يرجع اليه فى أعماله . أما مرتبه فيتقاضاه من الخزانة المصرية .

والسؤال الرابع جوابه : نعم لا يتفق مع كرامة الدولة المصرية أن يكون الرئيس الأعلى لقواتها أجنبيا ، بل ولا الرئيس الأدنى أيضا . ولكن هكذا كان من قبل ؛ ويجب علينا أن نمحوه . كما أن إقامة السردار بالسودان لا تتفق مع مصلحة العمل ؛ وهذا واقع من قبل أيضا ، ويجب أن نتخذ الوسائل لإزالة ذلك (تصفيق) .

حسن عبد الرحمن افندى — انى مع ارتياحى العظيم لاجابة صاحب الدولة الرئيس الجليل ، يخيل الى أن القوة الغاصبة والضعف الذى استولى على نفوس الحكام السابقين هما اللذان سلبانا مزايانا هذا المركز الذى ترى فيه مصر رمز استقلالها وعنوان سيادتها على جيشها . نعم يخيل الى أن الغاصب عندما عقد الاتفاقية المشثومة — اتفاقية سنة ١٨٩٩ — وضع فى المادة الثالثة منها النص الذى يفوض الرئاسة العليا العسكرية والمدنية فى السودان الى موظف واحد يلقب بالحاكم العام .

رئيس الجلسة — هذه خطبة يا حضرة العضو !

حسن عبد الرحمن افندى — انى أريد أن أقول ان هذه حالة محزنة ، وأرجو الحكومة الحاضرة التى تمثل الشعب أن تعين للجيش رئيسا مصرية . وعلى كل حال فإننى مغتبط بجواب دولة الرئيس ، ونأمل أن تنال آمالنا القومية على يد الوزارة التى تحس بإحساسنا وتشعر بشعورنا .

الرئيس الجليل — كلنا ولا شك متألمون ، بل وتنظر بعين المقت لهذه الحالة ، ولا نحب أن تبقى دقيقة واحدة ، ونريد أن يكون جيشنا ضباطه وجنوده وسلاحه وكل ما يتعلق به مصرية . هذه أمانتنا وهذا ما نسعى اليه (تصفيق) .

حديث للرئيس الجليل

المفاوضات وقاعدتها بشأن مصر والسودان

دار حديث في ٢١ مايو سنة ١٩٢٤ بين الرئيس الجليل سعد باشا رحمه الله ومكاتب جريدة النيس في القاهرة، ننشرها يلي ترجمته الرسمية . قال المكاتب :

تشرفت في صباح هذا اليوم بمقابلة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، فلاقاني بما هو معروف عن دولته من الرقة وحسن المجاملة . وكان يبدو على محياه ما يدل على أنه شاعر بعظم المسئولية الملقاة على عاتقه ، ولكن لم يطل بنا الحديث حتى تجلت الصفات التي امتاز بها الزعيم المصري ، من سرعة الخاطر وحدة الذكاء .

بدأته بالسؤال عن صحته ، فأجاب بأنه مرتاح لانقضاء فصل الشتاء ، وأنه يشعر الآن بتحسن في صحته ، ثم استطرد مبتسما وقال : ” أنا والشتاء ضدان لا يتفقان “ . والواقع أن دولة الرئيس من يوم أمضى بعض أسابيع في الحلاء في ضيعته في مسجد وصيف يشعر بشيء كثير من النشاط .

ثم سألت دولته اذا كان يرغب في أن يصارحني بشيء بمناسبة احتمال سفره الى لندن للمفاوضة مع الحكومة البريطانية ، فأجاب دولة الرئيس : ” بأن ليس لديه مايزيده على التصريح الذي أبداه أخيرا في مجلس النواب ، والذي يظن أنني قرأته . ان الحكومة المصرية مستعدة للدخول في المفاوضات مع الحكومة البريطانية ، بشرط أن تكون المفاوضات مطلقة من كل قيد ، وأن الغرض الذي ترمى اليه انما هو الوصول الى اتفاق يحقق للمطالب المصرية ، مع ضمان ما يكون لبريطانيا العظمى من المصالح المشروعة “ . وقد أكد دواته ” أن دخوله في أية مفاوضة لا يجب أن يفهم منه أى تنازل أو تخل عن حقوق مصر بحال من الأحوال ، ولا أن يؤخذ منه أى قبول بحالة ممتازة لبريطانيا العظمى بالنسبة لمصر . وقد قال مستر مكدونالد في تصريحه الأخير إن المفاوضات المقبلة ستكون وفقا للخطة السياسية التي اعتمدها البرلمان

البريطاني في ١٤ مارس سنة ١٩٢٢ ، ولكن الحكومة المصرية لا تستطيع أن تقبل أن تكون المفاوضات على هذا الأساس .

وقد وجهت نظر دولة رئيس الوزارة بهذه المناسبة الى أن الدعوة التي تلقاها دولته من المستر مكدونالد ليست مقيدة بشرط ما ، من شأنه تضيق نطاق المباحثة ، وأن دولته لا بد أن يكون قد قرأ التصريح الذي فاه به فيما بعد المستر بونسونبي بمجلس النواب بأن أوضح للمجلس فكرة المستر مكدونالد بأكثر جلاء ، وأن هذا الايضاح كاف في نظري لدحض الاعتراض السابق . فتبسم حينئذ زغلول باشا وقال "إنه قرأ فعلا رد المستر بونسونبي ، ولكنه لا يرى فيه ما يزيد أو ينقص كثيرا من تصريح المستر مكدونالد . ان الحكومة المصرية وسعد زغلول باشا نفسه لا يدخلان المفاوضة ، إلا اذا كان مفهوما تماما أن مصر بقبولها طرق هذا الباب لا تتخلى عن أى حق من حقوقها ، وأنها لا تعترف لبريطانيا العظمى بأى حق لم يكن لها حتى الآن" .

وقد أشار دولة زغلول باشا الى "أنه في انتظار بيان جديد في هذه النقطة من قبل الحكومة البريطانية" .

فسألت دولته حينئذ عما اذا كان قد أجاب على دعوة المستر مكدونالد . فقال لى دولته "إنه يأسف لعدم امكانه الرد على هذا السؤال ، لأنه ليس فى وسعه أن يذيع أى شىء مما يتعلق بمخاطبة سياسية ، وأنه لا يستطيع كذلك أن يخبرنى اذا كان قد حصل تبادل مخاطبات بينه وبين المستر مكدونالد فى هذا الشأن" .

ثم سألت دولة رئيس الوزراء اذا كان يرى أنه من المستطاع الوصول الى اتفاق مرضى للمطالب المصرية والمصالح البريطانية معا . فأشار دولته الى "أنه من السهل التوفيق بين المطالب المصرية والمصالح البريطانية المشروعة ، ولكنه يرى أنه من المحال طبعاً الوصول الى اتفاق يكون مرضياً للطامع الاستعمارية" . واستطرد دولته الى ذكر المصالح البريطانية فى هذه البلاد : "ان دولته يعترف بأن حماية التنازل هى ذات أهمية للمواصلات العالمية ، وأن لبريطانيا العظمى مصالح كما لغيرها من المصالح فيه ،

فهو طريق عام للملاحة، والحكومة المصرية تقدر هذه المصالح قدرها، وهي مستعدة لحمايتها، ولكنها لا ترى من الضروري أن يعهد بهذه الحماية الى بريطانيا العظمى.

وقد دار الحديث بعد ذلك على الحالة السياسية في إنجلترا، ولا سيما فيما يتعلق بمركز حكومة المستر مكدونالد إزاء حزب المحافظين وحزب الأحرار، وقد أبدى زغلول باشا موافقته عند ما قلت ان الوزارة الانجليزية الحالية، مهما تكن ميولها فيما يتعلق بمصر، لا تستطيع أن تصل الى التصديق على تسوية يعارض فيها المحافظون والأحرار معا. ولكن لا يرى دولته أن يكون ضعف حكومة المستر مكدونالد سببا للتخلي عن أى حق من حقوق مصر أو الحاق أى ضرر بالمسألة المصرية. وقال دولته مبتسما: "إنك لا تنتظر منى بلا شك أن أقوى مركز المستر مكدونالد على حساب مصر".

واستطرد القول بأنه واقف على الحالة السياسية الحالية بإنجلترا، ولكن الوقوف على حالة شيء، وقبول النتائج المترتبة عليها شيء آخر. ثم عدت بالحديث الى المفاوضات، وسألت دولته اذا كان يظن أنه من المستطاع الوصول الى اتفاق بشأن السودان. فقال: "نعم. إن هذا الاتفاق سهل اذا لم يكن لإنجلترا بشأن السودان مطامع استعمارية لن تستطيع الحكومة المصرية طبعاً أن توافق عليها. ان السودان ليس ضرورياً لبريطانيا العظمى، ولكنه حيوى لمصر".

وقبل أن يأذن لى بالانصراف طلب الى دولته مرة أخرى أن أوقف قراء جريدة التيمس على وجهة النظر المصرية. وقد أعرب عن الرغبة الشديدة لحكومته في الدخول مع الحكومة البريطانية في مفاوضات مطلقة من كل قيد، وقال إنه يهمل كثيرا الوصول الى اتفاق على الأساس الذى سبق أن أشار اليه، ولكنه كرر بتأكيد بأن احتمال قبول الدعوة الى المفاوضة يجب ألا يفهم منه بحال من الأحوال أى تنازل أو تخلى عن حقوق مصر، ولا أن يؤخذ منه أى اعتراف لبريطانيا العظمى بمركز ممتاز إزاء مصر ما

السودان ومشروعات الري

في مجلس النواب

(الجلسة الثانية والثلاثون : ٢٤ مايو سنة ١٩٢٤)

أجاب الرئيس رحمه الله في هذه الجلسة عن أسئلة لأحد النواب بما يلي :

الرئيس الخليل — الأسئلة الموجهة من حضرة النائب المحترم محمد عبد الخليل أبو سمره بك نائب المنصورة هي :

“(١) هل تستطيع الحكومة أن تؤكد للجلس بأننا لا نؤجل النظر في مسألة السودان عند المفاوضات المقبلة، لارتباطها بالمسألة المصرية نفسها ؟”

والجواب عن هذا السؤال هو عين الجواب الذي أجبت به عن سؤال حضرة السيد فوده بك .

“(٢) هل اطلعت الحكومة المصرية على الاتفاقات التي أبرمت بين الحكومة السودانية والشركات الانجليزية التي تعمل في السودان ؟”

والجواب عنه هو أن الحكومة قد اطلعت على بعض الاتفاقات، وتجرى البحث للحصول على البعض الآخر .

“(٣) وإذا كانت الحكومة المصرية تعرف هذه الاتفاقات، فهل لها أن تطلع المجلس عليها ؟”

والجواب عنه أنه عندما تجتمع الاتفاقات كلها عند الحكومة فلا بأس من أن يطلع المجلس عليها .

“(٤) وإذا كانت الحكومة المصرية لا تعرف شيئاً عن هذه الاتفاقات، فهل تطلب الآن من الحكومة السودانية الاطلاع عليها حتى يمكن عرضها على المجلس ؟”

لا أرى محلاً للإجابة عن هذا السؤال بعد جوابي عن السؤال الثالث .

” (٥) هل تقدم الحكومة للمجلس إحصاء ببيان مساحة الأطنان التي تستغل بمعرفة الشركات الانجليزية في السودان ، ومساحة ما يستغله المصريون والسودانيون ، سواء كان هذا الاستغلال آتيا من طريق الملكية أو من طريق الإيجاد لأمد بعيد ؟ “

” (٦) هل يتمتع المصريون القاطنون بالسودان أو الراحلون اليه بنفس الحقوق التي يتمتعون بها في مصر؟ وهل محظور على الأفراد وعلى الصحافة المصرية الدخول في الأقطار السودانية بغير اذن وتصريح خاص؟ وإذا كانت الأمر كذلك ، فما هي الأسباب الداعية الى ذلك ؟ “

الجواب أن الحكومة طلبت البيانات من حكومة السودان ، ونحن في انتظار ورودها ، ومتى وردت سنقدمها للمجلس .

محمد عبد الحليل أبو سمره بك — أمام تصريحات صاحب الدولة رئيس الوزراء في مجلس الشيوخ والنواب ، وبعد حديثه الأخير مع مكاتب جريدة التيمس ، أصبح السؤال الأول لا فائدة منه . أما عن السؤالين (٢) و (٣) ، فكما نريد الاطلاع على رأى الحكومة في أمر هذه الشركات التي استولت على جميع الأراضي المصرية ، وعن الطريقة التي سنتخذها ضدها .

الرئيس الحليل — وما رأيك أنت في الطريقة أو السياسة التي يجب أن نتخذها الحكومة؟ أخبرنا حتى نسترشد منك ، فإن كنت تعرف طريقة فقل لنا عليها .

محمد عبد الحليل أبو سمره بك — بما أنى لم أطلع على هذه الاتفاقات ، فكيف يمكن أن أشير عليكم برأى ! وأنتم وزارة الشعب ، وأدرى من كل واحد منا بمصلحة الأمة .

الرئيس الحليل — هل وزارة الشعب من أولياء الله ! ... (ضحك) .

ما وزارة الشعب إلا منكم ، ورأيها رأيكم ، فأشيروا عليها .



وأجاب وزير الأشغال العمومية في هذه الجلسة أيضا عن أسئلة وجهها اليه حضرة النائب المحترم عبد الرحمن الرافعي بك في موضوع مشروع رى الجزيرة في السودان ؛ فبعد أن أجاب الوزير وعلق على اجابته حضرة النائب ، جرى هذا الحوار بين النائب وبين الرئيس الجليل ربه الله :

عبد الرحمن الرافعي بك — أطلب من الحكومة أن تهتم ، وأطلب أن يكون اهتمامها عظيما . هذا من جهة ، ومن الأخرى فإن الوزير قد صرح بأنه اذا كان المالك واحدا فلا ضرر ؛ وأنا أوافق على رأيه ، وأطلب أن نحرص على أن يكون المالك واحدا .

الرئيس الجليل — قل لنا أنت على الطريقة ، ويمكنك أن تتفق مع وزير الأشغال عليها .

عبد الرحمن الرافعي بك — أطلب تدخل الحكومة .

الرئيس الجليل — كيف يكون التدخل ؟ أبكتابة جواب ! أو تقديم احتجاج ! أو غير ذلك ؟ ان الحكومة على استعداد لإجابة كل ما يشير به المجلس .

عبد الرحمن الرافعي بك — قال معالي الوزير ان موظفى الرى بالسودان تابعون لوزارة الأشغال .

الرئيس الجليل — الحكومة تقول ان المشروعات مضرّة اذا اختلف المالك ، فهلا تدلنا على الطريقة التى بها يكون المالك واحدا ؟ ان ما نريده هو هذه الطريقة ، ولسنا بمقصرين فى شيء ، بل نريد حيازة السودان دون الانجليز ، فما هى الطريقة العملية التى توصلنا الى ذلك ؟

عبد الرحمن الرافعي بك — الوزارة يمكنها وقف هذه الأعمال .

الرئيس الجليل — المسألة ترجع الى أمر واحد ، وهو : من الذى يجب أن يضع يده على السودان ؟ نحن أم الانجليز ؟ ... فما هى الطريقة التى بها نحوز

السودان دون الانجليز؟ (تصفيق) . أما سياسة ونز الإبرفلا أعرفها! ونحن قوم عمليون . نحن نقول ونكرر ونؤكد ونقيم الحجج على أننا مالكون للسودان ، وهم لنا معارضون؛ فما هي الطريقة العملية للتفرد بالسودان؟ إن كنت تعرف هذه الطريقة ، ولا تريد أن تفضي بها علنا ، فتعال وقلها لى سرا! (ضحك وتصفيق) . نحن لا نفرط فى حقوق الأمة، ولا نتهاون فى أمر السودان . انما قوة وزارة الشعب مستمدة من قوة الأمة؛ فما هي الطريقة التى بها نحوز السودان بدون منازع؟ وكلنا يسعى لهذه الغاية!

عبد اللطيف الصوفانى بك — لى كلمة .

رئيس الجلسة — لم آذنك بالكلام .

الرئيس الجليل — كلنا يقول بأن السودان لنا، وهذا حقنا . ففكر وتعال اتفق معنا على أحسن طريقة . أما الكلام، فكل واحد يمكنه أن يتكلم .
عبد الرحمن الرافعى بك — أنا عملي أيضا ، وأطلب من الوزارة وقف المشروعات .

الرئيس الجليل — لقد طلبت الوزارة السابقة وقف الأعمال ، فكان الرد وقف الأعمال النافعة لمصر على النيل الأبيض! واستمر العمل فى مشروعات النيل الأزرق، وسمحت لهم الحكومة بالاستمرار فى العمل على حسابهم وتحت مسئوليتهم!
عبد الرحمن الرافعى بك — هناك فرق بين حكومة الشعب والحكومات السابقة!

الرئيس الجليل — وإذا قلنا لهم: أوقفوا العمل؛ فقالوا لنا: لا! كما سبق؟ دعونا ندبر الأمور كما تقضى به مصلحة البلاد .

عبد الرحمن الرافعى بك — ولكن المهندسين تابعون لوزارة الأشغال .

الرئيس الجليل — تعال نولك الوظيفة التى تعجبك ، ونفوض لك أمر وقف هذه المشروعات .

عبد الرحمن الرافعي بك — أنا لا أريد وظيفة، وأطلب من الوزارة أن تقوم بعملها، لأن معالي الوزير يعلن أن مصلحة الري بالسودان تابعة لوزارة الأشغال، وعملها تابعون لها .

الرئيس الجليل — أتريد سحبهم ؟ أتشير بذلك ؟

عبد الرحمن الرافعي بك — هذه اللهجة لم تكن تنتظرها من دولة الرئيس !
فمنه يُنتظر الأمل لا اليأس .

الرئيس الجليل — لا تقف موقف المعجز، فقوتي من قوتك ! وقل لي ما يمكنني تنفيذه . انك تسأل ! فما هو الغرض ؟ وهل نتوقف نحن عن عمل ما هو في حيز الإمكان ؟ اننا نريد السودان، ومحال أن نتركه غنيمة باردة، وإن ما تراه يا بني ليس تقصيرا .

عبد الرحمن الرافعي بك — واللجنة الفنية، لماذا لم تعين ؟ فهل يُنتظر حتى تنتهى المشروعات فتعين ونصبح أمام الأمر الواقع ؟

الرئيس الجليل — نحن نعرف ونقول بأن المشروعات مضرّة إذا اختلف المالك، فما فائدة اللجنة وهي لن تقرر أكثر مما نعرف !

في تأسيس النادى السعدى

اجتمعت الجمعية العمومية للهيئة الوفدية البرلمانية في مساء الثلاثاء ٢٧ مايو سنة ١٩٢٤ بقاعة مجلس النواب برئاسة الرئيس الجليل رحمه الله، فالتق في افتتاح عملها هذه الكلمة :

”اننى أتهز هذه الفرصة لأهني نفسي أقولا وأهنتكم ثانيا بهذا الاتحاد الذى نظمتموه، وأشكر الله الذى وفقنا له، لأنه يسهل علينا كثيرا من الأعمال فى المجلسين . من أهم الموضوعات التى أشرف بأن أدعو حضراتكم للبحث فيها، هو إنشاء ناد يكون محلا لمداولتنا، ونجاز أعمالنا، ومسامراتنا . وقد وضع مشروع فى الهيئة التنفيذية هو الذى يوزع عليكم، وأردنا أن نحيطكم علما به فى هذه الليلة حتى تبدوا ملاحظاتكم عليه . فهل أنتم موافقون ؟“ .

فقال معالى مظلوم باشا : المخالف يقف . فلم يقف أحد .

المفاوضات بين مصر وإنجلترا

في مجلس النواب

وجه حضرة النائب المحترم أحمد فهمى إبراهيم افندى هذا السؤال الآتى الى الرئيس الجليل (رئيس الوزراء) :

”متى تبدأ المفاوضات بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ؟“ .

فأجاب الرئيس الجليل رحمه الله فى الجلسة الثالثة والثلاثين لمجلس النواب (٢٥ مايو سنة ١٩٢٤) عن هذا السؤال بما يلى :

تبدأ المفاوضات بين الحكومتين حيث ينتهى ما قام حديثا فى طريقها من العقبات ، فإذا ذلت هذه العقبات بما فيه صيانة كرامتنا وحفظ حقوقنا ، كان من السهل حينئذ تحديد موعد المفاوضات وإعلانه للأمة (تصفيق حاد) .



وتقدم استجواب من حضرة النائب المحترم عبد الخالق عطيه افندى الى رئيس مجلس الوزراء بشأن المفاوضات أيضا ، فأجاب عنه الرئيس الجليل رحمه الله فى الجلسة الثامنة والثلاثين لمجلس النواب (٢ يونيو سنة ١٩٢٤) . ونأتى فيما يلى على نص الاستجواب ثم الجواب :

عبد الخالق عطيه افندى — يادولة الرئيس الجليل : إن هذا المجلس هو وليد ارادة الأمة ، فهو الذى يحس بإحساسها ، ويشعر بشعورها ، ويترجم عن مكنونات ضمائرنا . وفى كلمة جامعة مانعة أنه قد أصبح من جسمها بمثابة القصبة الهوائية التى يتنفس منها كلما جدَّ أمرٌ صغير أو كبير .

والشغل الشاغل للأذهان الآن ، بل مسألة المسائل التى أصبح يُعنى بها كل مصرى فى حركاته وفى غدواته وروحاته ، هى المفاوضات المتشطرة بين الأمتين : فتى تبدئ؟ وماذا يعترضها؟ وفى أى مجرى سنسير؟ وعلى أى حال تنتهى؟... والمفاوضات كما يعلم الجميع هى وسيلة لتحقيق أمانى البلاد ، لا غاية . وهى وسيلة شريفة ، يحض عليها العقل ، ويستوجبها المنطق ، ولا تأباها مصالح البلاد ، خصوصا اذا

كان القابض على ناصيتها والمدير لدقتها رجلا موثوقا به منكم ، وخصوصا اذا كان القاضى الأعلى وصاحب الحكم النهائى فى نتيجة المفاوضات هو الأمة التى تقدر كل ما يتعلق بمصيرها .

لهذه الأسباب مجتمعة ، يرى كل مخلص لبلاده ، كل من يزن الأمور بميزانها الصحيح ، كل من يبنى نتائجها على مقدمات صحيحة ، يرى ويتمنى أن تتجح هذه المفاوضات ، لأن فى نجاحها احلال الوئام محل الخصام ، وتسلب مبادئ الإنسانية على الأطماع الجائرة ؛ ولأن فى ذلك رد الحقوق المغتصبة الى ذويها ، ثم قيام سياسة تبادل المنافع على قواعد الصداقة بين النظيرين المتعادلين المتكافئين ، ثم على قواعد العدل والإنصاف .

إننا نرجو أن نتحقق المفاوضات ، لأننا نريد أن ناسى الماضى ، وأن نمحو من الذاكرة المصائب والفظائع التى صُبت على هذه البلاد مدة خمس سنوات ، وكان بكل أسف يعمل ويدبر هذه المصائب أيدي تعرفونها جميعا .

نريد أن نتحقق المفاوضات ، لأن بذلك ، بذلك وحده ، يُطوى نهائيا بساط الصراع بين الحق والباطل ، بين الأمة المصرية التى سرى ماء الحياة فى جسمها فلم يعد فى الإمكان أن ينسى ، نريد أن ينتهى هذا الصراع بيننا وبين دولة بريطانيا العظمى ، وفيها أيضا رجال عقلاء يقدرّون الظروف قدرها .

فاذا كان الأمر كذلك يادولة الرئيس ، فلي أن أصارحك بأمرين :

الأول أن الأمة استقبلت بارتياح تام جوابكم عن سؤال الأستاذ أحمد فهمى ابراهيم أفندى ، لما قلتم إن المفاوضات تبدأ حيث تنتهى العقبات التى استجذت . نعم أن الأمة ارتاحت لهذا الجواب ، لأنه دل على صدق نظرها فيكم ، وعلى أنكم الحريصون المستمسكون بحقوق البلاد والذود عن كرامتها .

والأمر الثاني الذي أصرحكم به ، هو أن هذا الارتياح كان ممزوجا بشيء من القلق ، معاذ الله ! بل بشيء من الثوران في النفوس . وهذا الثوران يفهم سببه من الأسباب التي ذكرت .

ومن هنا أخذ الناس يسألوننا عن علة هذا الثوران . استجداد عقبات لم يتبينوها ولم يعرفوها ! ونحن لا نستطيع أن نجد جوابا ، لأننا لم نتبين هذه العقبات .

من هنا اضطررت أن أطرح هذا الاستجواب ، طمعا في البيان لا متحديا ، لأن التحدي غير لائق برجل ينتسب الى هذه البلاد ، فإننا في هذه المواقف ، المواقف الكبرى التي يتعلق عاينها مصير البلاد ، يجب أن نكون كلاً غير قابل للتجزئة ، وكلنا وراءك متراصين مرتبطين ارتباطا تاما ، لأن أساس النجاح يرجع الى الاتحاد ، والاتحاد قوة كبرى كما تعلمون (تصفيق حاد) . لم أكن متحديا ، لأنه ليس من البر بهذه البلاد أن يتحدك متحد ، بعد أن بلونك واختبرناك خمس سنوات طوال كتبت فيها تاريخك بالحوادث التي لا تقتضي جدلا ولا تاويلا ، بغزت هذا الامتحان بنجاح باهر ، وكنت ابن الأمة البار بحق وصدق !! وإنه مهما فسدت الضمائر ، ومهما كانت الوطنية عند بعض الناس ثوبا أوزيا — جاء وقت قيل عن سعد فيه انه نائم مطرف ، نخلع هؤلاء القوم أثوابهم ، وليثوا ثوبا جديدا أظهروا به أنهم أكثر تطرفا منه — فلا يمكن منافسا ، ينظر الى الورا والى ظروفك الخاصة ، إلا أن يقتنع بأنه لا غاية لك إلا التماس أشرف الغايات لهذه البلاد (تصفيق) ، وفي هذا منتهى شرفك ، وأنت تفهم معنى الشرف .

فيادولة الرئيس : نطلب منك بيانا نطمئن به ، لأننا شركاؤك في شعورك واحساسك وأغراضك ، فيجب أن نشاركك فيما تواجهه من الحوادث . يجب أن نعرفها حتى نرى رأينا فيها ، وإذا كانت الاعتبارات السياسية التي تلامسها وتلامسك ، والتي لا يمكن أن تذلل ، تدعو الى تأجيل الرد ، فلا أقل من أن النواب ، ولهم حق الدالة عليك

بحجة أنك الأب الأكبر، يعرفون ولوفى جلسة سرية ماتم حتى الآن . فان أجبت
طلبي أو لم تجب، فأنت الموثوق بك بلا شك . وإني أدعو الله لك بالتوفيق .

الرئيس الحليل — لايسعنى أمام هذا القول الكريم إلا أن أقدم واجب
شكرى لحضرات القائلين ولحضرات المستحسنين . وانى لتأخذنى هزة من الطرب
عند ما أسمع أن البلاد تهتم كل الاهتمام بمصيرها (تصفيق)، ولا شىء أحب الى قلبى
من أن أعلم الأمة بما يكون موضوع اهتمامها، ولكن للسياسة أحكاما، وللخبارات
آدابا . لهذا عند ما أجبت عن سؤال حضرة العضو المحترم أحمد فهمى ابراهيم افندى
نائب الشهداء لم أستطع، وهذه الظروف نصب عيني، أن أبدى كل ما فى نفسى .
ورعاية لهذا الذوق السياسى، ولتلك الاعتبارات، لم أتمكن إلا من أن أقول انى سأفضى
اليكم بموعد المفاوضات عند ما تذال العقبات التى قامت أخيرا فى طريق المفاوضات
بما يصون كرامة الأمة ويحفظ حقوقها .

هذا كل ما وسعنى أن أجيب به السائل من حضراتكم . وحقبة قامت
صعوبات فى سبيل المفاوضات كادت تقضى عليها، ولكن الوزارة التى وضعت ثقتكم
فيها قابلت هذه الصعوبات بالحزم والعزم، وتمكنت من تذليلها (تصفيق حاد مستمر) .

نعم تذلت هذه الصعوبات بما صان كرامة الأمة وحفظ حقوق البلاد
(تصفيق حاد) . ولم يكن شىء أحب الى قلبى من أن أوقف حضراتكم والجمهور معكم
على مفصلات ما عملنا وما قابلنا، ولكن تلك الاعتبارات تمنعنى من أن أبدى ذلك
فى جلسة علنية . فان دفعكم حب الاستطلاع الى أن تسمعوا تفصيلات أوفى فى جلسة
سرية، فإنى عند ما تريدون (تصفيق حاد) .

رئيس الجلسة — هل توافقون على جعل الجلسة سرية ؟

أصوات — نعم ، الآن ، الليلة .

رئيس الجلسة — ترفع الجلسة عشر دقائق .

فرفعت الجلسة ثم أعيدت وتلا حضرة السكرتير النائب ما يأتي :

انعقد المجلس بصفة سرية الساعة ٦ والدقيقة ٤٥ ، ولم يعارض أحد من الأعضاء في انعقاده بهذه الكيفية ، وقرر المجلس عدم كتابة محضر لهذه الجلسة السرية كما تجيز ذلك المادة ٤٦ من اللائحة الداخلية . وبعد سماع بيانات حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ، وافق المجلس عدا محمد عبد الجليل أبو سمرة بك على اقتراح قدمه بعض أعضائه ، ونصه :

”المجلس ، بعد سماع البيانات التي أبدتها حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس الوزراء ، يرى أن الخطوة التي جرى عليها حققت أمل الأمة في وزارة الشعب ، ويؤكد كمال ثقته بها ، ويعتمد عليها في مواصلة سيرها الحكيم لتحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان ، ويوافق على أن يعود الى الجلسة العلنية لإعلان هذا القرار والنظر في بقية الأعمال“ .

الرئيس الجليل — إزاء هذه الثقة الغالية ، وإزاء هذا الإجماع تقريبا ...

أصوات — هو إجماع ، إجماع .

الأعضاء — (هتاف وتصفيق حاد) .

الرئيس الجليل — أشكر حضراتكم من كل قاي على هذه الثقة التي أوليتموني إياها . وإني أعتبر أن هذه الثقة منكم ضمان كبير لي على أن أواصل السعي الذي أوصيتموني به الى أن أصل بالبلاد الى متمناها من الاستقلال التام لمصر والسودان .

الأعضاء — (هتاف طويل وتصفيق حاد) .



في مجلس الشيوخ

ثم توجه الرئيس الجليل رحمه الله في الليلة نفسها الى مجلس الشيوخ ، حيث كان يعقد جلسته الثانية والعشرين ، فالتقى فيه التصريح الآتي :

عقب تصريح ألقيته في مجلس النواب بخصوص موعد المفاوضات ، كثر الشك وتسرب القلق الى النفوس ، بالنسبة لما أشرت اليه في ذلك التصريح من أن هناك كرامة مُست وأن حقوقا لم تُصن ، فتوجه اليوم الى سؤال أو استجواب يطلب بيان ما أشرت اليه من العقوبات التي قامت في طريق المفاوضات ، وما اعتبر مسا للكرامة واخلالا بالحقوق ، فأبدت تصريحنا علنا في مجلس النواب ، ولكن يظهر أن هذا التصريح لم يكن وافيا بالغرض ، ولذلك طُلب مني زيادة في البيان ، فزدت هذا البيان في جلسة سرية . أما التصريح الذي ألقيته في مجلس النواب ، ورأيت أن أتشرف بإلقائه على حضراتكم أيضا ، فهو :

ان تلك العقوبات التي أشرت الى قيامها أخيرا في طريق المفاوضات ، قد ذلت بما يصون الكرامة القومية ويحفظ حقوق البلاد .

واذا كنتم تريدون ، كما أراد حضرات النواب ، أن أطلعكم على تفاصيل أتم ، فلاني عند اشارتكم ، على شرط أن يكون الأمر سرا بيننا (تصفيق حاد) .

فقرر المجلس أن تكون الجلسة سرية ، ثم أعيدت الجلسة العلنية ، فأعلن معالي الرئيس القرار الآتي الذي صدر في الجلسة السرية ، بناء على اقتراح حضرة محمد محمود خليل بك ، وهو :

”بعد سماع التصريحات التي فاه بها حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء ، يبدى المجلس تمام ارتياحه الى طريقة الحزم التي جرى عليها في صيانة كرامة الأمة وحفظ حقوق البلاد ، ويؤيد ثقته بوزارته واعتماده عليها

في الوصول بالأمة الى غايتها المنشودة، ويرجع الى الجلسة العلنية لإعلان هذا القرار والسير فيما بقي لديه من الأعمال“ .

فألقى الرئيس الجليل على المجلس هذه الكلمة الآتية :

أيها السادة :

أقدم شكرى لحضرات خطبائكم ، ولحضراتكم ايضا ، على تلك العبارات الجميلة التى خصونى بها ، وعلى تلك الثقة الغالية التى أبدىتموها لشخصى ولأشخاص زملائى ، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا بتناصرنا وتعاضدنا الى أن نصل الى ما نتمناه البلاد من تحقيق الاستقلال التام لمصر والسودان (تصفيق حاد) .

سفير مصر فى لندن

(الجلسة الأربعون لمجلس النواب : ٧ يونيه سنة ١٩٢٤)

تلا السكرتير النائب فى هذه الجلسة اقتراحا لحضرة عبد الصادق عبد الحميد افندى نائب الدر ، هذا نصه :

”بما أن تصريحات حضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا ، سفير مصر بانجلترا ، مطابقة لأمانى الشعبين الشقيقين المصرى والسودانى ، أقترح تسجيل ارتياح المجلس لهذه التصريحات ، وارسال تلغراف شكر لسعادته“ .

ثم قال حضرة السكرتير النائب ان لديه اقتراحا آخر بهذا المعنى من حضرة نائب معصرة سمالوط محمد شريعى باشا .

الرئيس الجليل — لما اطلعت الوزارة على هاتين الخطبتين أرسلت الى سعادة عزيز عزت باشا تلغراف تهنئة وشكر منى بصفقى رئيسا للحكومة (تصفيق) .

عبد الستار الباسل بك — أرى أن تكفى هيئة المجلس الموقرة بتصريح دولة رئيس الوزارة ، لأن السفير موظف ، والحكومة هى التى تشكره .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أعتقد يا اخوانى أن هذا الاقتراح صدر من حبة قلب المقترح ، فيجب أن يكون لاقتراحه وقع فى نفوسنا... (مقاطعة) ومن رأى أنه

يجب علينا أن نقر هذا الاقتراح، ونكتب باسم المجلس تاغرافا بالشكر والعطف الى عزيز عزت باشا . وقد رأى دولة رئيس الوزراء أن هذا واجب فقام به بدافع من نفسه، فلا معنى ألا تؤدى واجبتنا نحن بالنيابة عن الأمة . بماذا تعلمون عدم اجابة هذا الطلب نحو أخ لنا وراء البحار قام بواجب كلنا ندرك مبلغ رضائنا عنه ؟ وإلى أؤيد هذين الاقتراحين .

عبد الصادق عبد الحميد أفندى — انى أقدم شكرى الجزيل لصاحب الدولة الرئيس الجليل، ولو كنت أعلم أن دولته أرسل هذا التلغراف لما كنت قدمت هذا الاقتراح، لأن دولته على كل حال هو رئيس الحكومة، ورئيس الأمة، وفى عمله الكفاية . الرئيس الجليل — أرسلت تلغرافا لحضرة صاحب السعادة عزيز عزت باشا بالتهنئة والشكر، وقد رد على تلغرافيا يشكرنى على تهنئتى له ؛ وكلنا مسرورون مما قام به . وما دام أن رئيس الحكومة قد قام بما تطلبون، فأظن أن فى ذلك الكفاية . وانى أود الآن أن ألفت نظر المجلس لمسألة مهمة جدا ، وهى فحص الميزانية ؛ فأرجو من حضرات الأعضاء أن يتركوا جانبا كل المسائل التى ليست لها هذه الأهمية ، ويحصرها همهم فى نظر الميزانية ، وأن يولوها حقها من الاهتمام ، فقد اشتد الحزن ، ولكل منا أعمال يريد انجازها : فمننا من يريد السفر للاستشفاء ، ومن له عمل يود الالتفات اليه . فأرجو أن توجهوا الى الميزانية كل اهتمامكم ؛ أما الأسئلة والاقتراحات وما دون ذلك فى الأهمية فيمكن ارجاء النظر فيها لوقت آخر، إلا ما كان منها مستعجلا جدا ، لأن أعمال الحكومة جميعها متوقفة على تقرير الميزانية . وأظن أنى بطلبي هذا أعبر عن رأى كثير منكم ، ان لم يكن عن رأيكم جميعا .

✱ ✱

وهذا هو نص التلغراف الذى أشار اليه الرئيس الجليل رحمه الله فى كلامه :

مصر فى ٥ يونيه سنة ١٩٢٤

سعادة عزيز عزت باشا وزير مصر المفوض بلندن :

قرأت بسرور الخطبة التى ألقيتها فى ما نشستر، فأهنيكم بالوطنية النيرة والأسلوب الدقيق فى دفاعكم عن قضية مصر .
زغلول



في الميزانية

تلى في هذه الجلسة أيضا الكتاب الوارد من سعادة يوسف قطاوى باشا رئيس لجنة المالية ، وهذا نصه :

حضرة صاحب المعالى رئيس مجلس النواب :

أتشرف بأن أرفع لمعاليكم القسم الثانى من تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٢٤ - ١٩٢٥ المشتمل على المصروفات ، راجيا عرضه على المجلس . وقد انتخبت اللجنة حضرة أحمد ماهر افندى مقتررا عاما لها .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ما

محمد شوق الخطيب افندى - أريد أن أتكلم عن مسألة في الشكل ، وذلك أن ينظر المجلس في المصروفات أولا حتى نعرف مقدارها ، وبعد ذلك ننظر في الإيرادات ونرى ما اذا كانت زائدة أو ناقصة عما تتطلبه المصروفات .

الرئيس الجليل - لقد أصدر المجلس اليوم ...

شوق الخطيب افندى - الكلمة لى ، وكلمتى خاصة بالشكل .

الرئيس الجليل (رئيس الوزراء) - لى الحق في الكلام في أى وقت شئت ، وقد استأذنت رئيس المجلس وأذن لى . لقد أصدر المجلس اليوم قرارين : (الأول) أن تنظر الميزانية الآن ، وأن تنظر بالاهتمام ، (والقرار الثانى) أن يبدأ بنظر القسم الخاص بالإيرادات . ولا يمكن أن تنجز أعمالنا ، اذا كنا كلما اتخذنا قرارا عدنا الى المناقشة فيه ، وكلما أخذ الرأى على أمر طلب بعضنا أخذ الرأى فيه ثانيا ، ناسين أنه تقرر قبل ذلك بقليل ! ! فهذه طريقة يطول شرحها ، ولا تؤدى الى ما نطلبه من النظام . فأرجو من حضراتكم أن تعدلوا عنها ، اذ الواجب علينا أن نظهر بمظهر المحبذ في أعماله ، وأن نلتزم ما تقرره ، ولو كانت هذه القرارات ضد رأى البعض منا .

وانى بصفتي أحدكم ، ويهمنى جدا أن تكون أبحاث مجلسنا الموقر منتجة ، أرجوكم ألا نضيع الوقت فى مناقشات لا طائل تحتها ، فنعيد ما بدأناه ونبدأ ما أتممناه ! وأؤكد لحضراتكم أن كلامى هذا صادر عن إخلاص جزم وحب شديد لإعلاء شأن المجلس الذى يجب أن يتفترغ للنظر فى أهم ما لديه الآن وهى الميزانية . وأرجو أن توافقونى على ذلك ، ففسير فى أعمالنا سيرا حسنا . وأسأل الله تعالى أن يوفقنا الى ما فيه الخير العام (تصفيق حاد) .

ميزانية السودان . المفاوضات

(الجلسة الأربعون لمجلس النواب : ٧ يونيه سنة ١٩٢٤)

عبد اللطيف الصوفانى بك — أنا من رأى زميلى شوقى الخطيب افندى فى احتجاجه على عدم تقديم ميزانية السودان مع ميزانية الحكومة المصرية ، خصوصا وقد لاحظت أثناء مراجعتى لأرقام الميزانية أن هناك مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج.م تقريبا لموظفى حكومة السودان .

أصوات — ليس هذا وقته .

عبد اللطيف الصوفانى بك — انى أقصد المسألة السياسية ، لأن المبلغ المذكور ترك تفصيل انفاقه الى حكومة السودان دون أن نقف على شىء من بيانه ، مع أن العلاقة بيننا وبين السودان لم يطرأ عليها شىء مطلقا من الوجهة القانونية كما هو معلوم . أما من الوجهة العملية فأذكر ، وقد كنت عضوا فى مجلس شورى القوانين والجمعية التشريعية ، أن ميزانية السودان كانت تعرض علينا كل سنة وبها التفصيل الوافى عما يختص بمصروفات السودان وإدارته . فماذا جد حتى أن الأمر المألوف لا يتبع ولا يراعى الآن ! ولا نعلم سببا نعلل به ذلك أو يرجع اليه لمعرفة هذه المخالفة ! فإلى متى نُحرم حق الإشراف على السودان ، ويقال لنا ان حاكم السودان هو الحاكم بأمره هناك ! اذا طلبت منه الحكومة بعض البيانات لا يجيب طلبها ! أو سألته شيئا

لا يرد! مع أنه موظف مصرى يتقاضى راتبه من الخزانة المصرية بدون أن يأخذ قرشا واحدا من لندره! حتى اذا ما طلبنا شيئا أو معلومات سكت، وكان سكوته أبلغ من الجواب!.. أملنا فيكم يا حضرات الوزراء أن تفعلوا هذا، وألا تقولوا لنا: ماذا نصنع؟ فإن الأمة من ورائكم، وهذه قوة عظيمة، فاذا ما قلتم تقدمت. واعلموا أن قوة الحق فوق كل قوة، وما القوة المادية إلا هباء يتلاشى أمام الحق.

الرئيس الجليل — هل تريد أن تتفاوض معهم على ذلك لنقول لهم ان هذه حقوقنا؟

رئيس الجلسة — الأوفق أن تأخذ الصوفانى بك معك! (ضحك).

عبد اللطيف الصوفانى بك — لا أذهب وان أذهب.

الرئيس الجليل — حقنا قوى جدا، ونحن نقول ونكرر دائما ما نقول، ان السودان لنا، ويجب أن نحوزه، ويجب أن نتصرف فيه كما يتصرف المالك فى ملكه. هذه حقيقة يجب أن نسعى جميعا الى تحقيقها، ولكن بأى طريقة؟ واضعوا اليد على السودان أقويا، فهل الطريقة التى نستخلصه بها من يد الغاصبين أن نتكلم هنا ونقول انه لاحق لهم فى ذلك؟ أم هناك طريقة أخرى لإسماعهم صوتنا، وتعريفهم حقنا، والإدلاء لهم بحججنا، وإقامة البراهين على أنهم مغتصبون ونحن المحقون؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — أتريد جوابا؟ انى مستعد للإجابة.

الرئيس الجليل — لا أريد منك تنويرا، انما أريد أن تقر بأن لا طريق للوصول الى غرضنا إلا بالمفاوضة، ما لم يكن لديك طريقة أخرى!

عبد اللطيف الصوفانى بك — لا أقتر، لأن حجتي قائمة.

الرئيس الجليل — انى معك فى أن السودان ملكنا، ويجب أن نحوزه وأن نسعى الى ذلك. وأنا أعرف الطريق التى توصلنا الى أغراضنا، وأود سلوكها، وهذه الطريقة هى المفاوضة، فهل عندك طريقة أخرى؟

الصوفانى بك — هل يثق دولة الرئيس بنتيجتها؟

الرئيس الجليل — ليس عندي طريقة لأدلى بحجتي ولأحافظ على حقوقى، بل لأزحج خصمى عن مكانه، إلا بمناقشة ذلك الخصم وإقناعه بأنه مستولٍ على السودان بغير حق، وأن السودان من حقنا، ولنا على ذلك ألف دليل، هذا طريقى، وهو واضح، فهل هذا يضر بنا؟

الصوفانى بك — هل تود إحراجى؟

الرئيس الجليل — لا أود إحراجك، إنما أنت الذى تريد الإحراج. لما قبلت الوزارة وتوليت الحكم، قلت اننا نسعى للاستقلال التام لمصر والسودان بكل الوسائل المشروعة، والكلام مع القاصيين، المفاوضة، هى إحدى هذه الوسائل، وأنا أؤيدها، فهل أنت معى فى هذا؟

الصوفانى بك — أعتقد أن المفاوضة غير منتجة، لأننا جربناها؟

الرئيس الجليل — قد أسلم لك بذلك جدلا، ولكن ماذا أصنع إذا لم أتكلم معهم ولا أخاطبهم، وهم واضعو اليد على السودان، وهم الذين يضعون ميزانيته، وحاكم السودان ينفذها، وأنت تريدها؟ فكيف أحضرها اليك بدون أن أخاطبهم؟

الصوفانى بك — رجالك هناك، والقوة المصرية أيضا، ولك أن تتصل بالشعب السودانى ... (مقاطعة) لا تخرجونى ولا توجهوا مجهود الأمة الى الخيال، بل وجهوه الى العمل، لأننى أعتقد أن المفاوضة لا فائدة منها.

أصوات — ما هى الطريقة العملية؟

الرئيس الجليل — يا حضرات الأعضاء: يجب أن نعمل بجِد. تريدون منا، أو بعضكم على الأقل، أن نقدم ميزانية السودان، ونحن لم نضع له الميزانية! بل السودان هو الذى يضع ميزانيته، فنحن لانستطيع أن نقدمها، لأنها ليست تحت يدنا ولم نضعها. وأنا أقول بأنه كان يجب أن تكون ميزانية السودان معنا، وأن نكون نحن واضعيها، بل يجب أن تكون واضعى اليد على السودان، ويجب أن نسعى

لذلك، وأنا ساع له، وممكن على قوة الأمة وعلى حقها في هذا، ولدى لأدلة القاطعة والمجج القوية، ولكن لمن أقدمها؟ الحضرتك! بيني وبينك؟ أم لمغتصبي حقوقنا؟ نحن نريد حقوقنا، ونريد الوصول إليها، وأنا أولكم، وفي مقدمتكم، ما وهن عزمي، ولا ضعفت همتي، بل أريد أن أصل إلى هذا الحق بأية طريقة كانت، وأمامي طريق مفتوح أريد سلوكه لأصل إلى غايتي: فإن وصلت إليها ونعمت، وإلا عدت إليكم وقلت لكم: اخواني، فُتحت أمامي طريق سلكتها، ولم أصل إلى غايتي، والذي تريدونه الآن، من تقوية إيمان الأمة، ورفع كلمتها، وشد أصرها، وتقوية عرى الاتحاد بين أفرادها، أنا أعمل معكم عليه. أريد ذلك؟

أنت (مخاطبا الصوفاني بك) لا تريد ذلك، فماذا أصنع والضرورة تقضي بتوجيه هذا السؤال! لأنك تقول بعدم مخاطبة واضعي اليد على السودان، وفي الوقت ذاته تطالب ميزانية السودان!! وأنا أقول إنها ليست تحت يدي، والسودان كله تحت يد قوية! فماذا أصنع؟ إما أن تتبع طريقي، وإلا فدلني على خير منها. إذا تكلمت في مجلس النواب فأنت مسئول عما تقول، وعن الطريقة التي تريد أن تتخذها لتنفيذه، فإن أقرت المجلس على ما تقول، فكلكم مسئولون، أما أنا فمستوليتي تكون على قدر اقرارى وموافقتي على كلامكم.

أنا في مقدمتكم في كل ما فيه خير بلادي، وعلى قدر فكري أرى أن الطريق المفتوحة أمامي لتحقيق غرض الأمة وغايتها هي المفاوضة. فإن كان عندك أو عند غيرك طريق آخر لاستخلاص حقوق الأمة، فوضحه لي، وأنا أكون أول العاملين في هذا السبيل إن كان محققا لأغراض الأمة.

أما أن تطالب مني أن أفعل شيئا، ولا تدعني حرا في أن أسلك الطريق الذي أراه موصلا لما تريد، فذلك فوق مقدوري! وإن أردت أن تطاع فربما يستطيع.

اخواني! المسألة مسألة جد لا هزل، وعمل لا كلام. نحن هنا نتحمل مسؤولية كل أمر تقرره، فيجب علينا قبل أن نصدر قرارا يختص بهذه المسائل الهامة أن ندرسها ونفحصها، وألا نطيع الهوى، بل نستشير العقل والحكمة. فكر

في ذلك جيدا، ولا تسع لإحراجي، لأن إحراجي إحراج للأمة، لأنني أقول وأنا صادق فيما أقول اني لا أريد إلا ما تريده الأمة، فإن أخرجت زغلولاً فقد أخرجت الأمة (تصفيق حاد). أنا لا أسعى في سياسة غير سياسة الأمة، والذي يرشدني ويدفعني الى ذلك هو صوت في ضميري صرخ قبل أن يصرخ في قلب أي إنسان، (تصفيق طويل) وهذا الصوت يناديني دائماً أن أقوم بواجبي، بدون أن يحضني عليه حاض، أو يحثني عليه حاث، ولكن في موقفى هذا، يجب أن ألاحظ اعتبارات كثيرة، ليس منها المحافظة على مركزى، لأن لى مركزاً أعلى من المركز الرسمى (تصفيق حاد). ولكن اذا لم أعمل الآن، فلا اعتبارات ترجع الى رعاية مصلحة الأمة لا الى مصالحتي الشخصية، فإن كنت لم أقدم ميزانية السودان فالأمر بسيط وسهل، لأن الذى يضع ميزانية السودان هى حكومة السودان، ولكك تطلب منى ألا أخاطب حاكم السودان !!

وفما يتعلق بالسودان، فاختر لك أحد أمرين : إما أن تأمرنى بالمفاوضة، أو لا تأمرنى. وفي الحالة الأخيرة يجب عليك أن تترك السودان وتكتفى بأن نتكلم معاً! إنى أعرف الخطابة والألفاظ المنمقة، كتموية إيمان الأمة، وشد أصرها، وعدم توجيه مجهوداتها الى الخيال...!! يمكننى أن أقول كل هذا وزيادة! وأنا أخطب منك !!

الصوفانى بك — بلا شك .

الرئيس الجليل — دعونا من هذا واتركونا نعمل ! نحن فى مراكرنا ، لا ندين بها إلا للأمة، ولا نخشى إلا صوتها (تصفيق) .

فإن رأيتم فينا اعوجاجاً فقوموه، لا بالسنتكم، بل بسيوفكم (تصفيق حاد) .
ناهدتكم، وعاهدت الأمة من قبلكم، وأعاهدكم الآن ألا أحيد مطلقاً عن رعاية مصلحة الأمة على قدر استطاعتى، وليس على المرء أن يكلف إلا ما يستطيعه . فعليكم ما دمتم وطنيين أن تساعدوني، لأن فى ذلك مساعدة للأمة، ووصولاً بها الى الغاية المطلوبة (تصفيق حاد جداً) .

احتفال الشيوخ

بمكريم فتح الله بركات باشا

احتفل حضرات أعضاء مجلس الشيوخ في يوم الاثنين ٩ يونيه سنة ١٩٢٤ بمكريم حضرة صاحب المعالي محمد فتح الله بركات باشا عضو مجلس الشيوخ ووزير الزراعة في وزارة الشعب ، بمناسبة إيلاله من مرض كان ألم به . وقد دعى الى هذا الاحتفال كثير من الأعضاء ، في مقدمتهم الرئيس الجليل وأعضاء وزارته . وبعد أن خطب المحتفلين أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ ، فحمد علوى الخزار بك وكيل المجلس ، وقف الرئيس الجليل رحمه الله بين التصفيق الطويل ، وارتجل الكلمة الآتية :

كلمة الرئيس الجليل

أيها السادة المحتفلون :

أشكركم من كل قلبي على هذا الاحتفال الجليل الذي يمسنى منه بعض الشيء ، بمالى من الصلة بالمحتفل به . أشكركم شكرا جزيلاً بعد أن هنأت نفسي بشفاء ذلك العليل ، ولا أريد أن أقول شيئاً أكثر مما قلتموه وخلصتموه .

ولكننى أوجه أطيب التهاني الى حضرات الأفاضل الأطباء : سعادة حسن ظيفل باشا ، وحضرة على بك ابراهيم ، وحضرة سليمان عزمى بك وحضرة ابراهيم الشورى بك ، وحضرة على رامز بك ، أولئك الأفاضل اللذين اعتنوا بصحة علينا اعتناء كبيراً ، حتى أخذ الله بأيديهم وأثله الشفاء (تصفيق) . وانى لفخور بأن يكون فى أمتنا رجال كهؤلاء ، ماهرون أمينون صادقون ، لهم فى صناعتهم القدم الراسخة . وكل من شاهد العملية التى أجروها ، وكل من شعر بما كانوا يشعرون به ، يقدر مجهوداتهم حق قدرها ، وكل من شاهد كذلك حالة المرض الذى ألم بفتح الله باشا ، والعناية التى بذلها أولئك الأطباء الأفاضل ، يشاركنا فى شكرهم ، وفى تقديرهم حق قدرهم ، وفى الفرح والسرور بأن فى مصر أطباء قادرين ماهرين .

لكم أيها الأطباء الأفاضل شكرى وتهائى ، ولكم شكر الأمة جميعها ، وهى تفخر بكم ، وتسأل الله أن يكثر من أمثالكم ، حتى تبلغ بلادنا من الصحة أكملها ، ومن الاستقلال أوفاه (تصفيق) .

مرتبات الموظفين

(الجلسة الرابعة والأربعون لمجلس النواب : ١١ يونيه سنة ١٩٢٤)

نظر المجلس في هذه الجلسة تقرير لجنة المالية عن أبواب (الماهييات والأجور والمرتبات) في الميزانية . وبعد كلام طويل من بعض الأعضاء في تخفيض مرتبات الموظفين ، قام الرئيس الجليل رحمه الله وألقى التصريح الآتي :

عند ما تسلمت الحكومة مقاليد الأمور ، هالتها حقيقة زيادة المرتبات ، ووجدت أنها خارجة عن كل حد ، وأن الطريقة التي سارت عليها غير عادلة ، وغير مناسبة لروح الاقتصاد . وقد مضت أوقات طويلة لم يعمل فيها عمل مفيد للدولة ، بل كان معظمه منحصرا في زيادة مرتبات أو تعديل درجات ! ... هذا نظام مختلف جدا ، ومعتل للغاية ، تأملت منه أنا وإخواني كل الألم ، ولهذا فإنني أوافق حضرة العضو المحترم على المقدمات التي قالها ، وإنها لمقدمات يؤسف لها . ولكن الزيادات التي حصلت في هذه الفترة ، وإن كان من أثرها تحسين حالة الموظفين ، إلا أنه قد ترتب عليها ضرر كبير حتى بالنسبة للأخلاق . ولكنا وجدنا أمام الأمر الواقع ، وأمام حقوق يجب علينا أن نحترمها ، فلا يمكننا أن نمس هذه المرتبات ، لأننا لو مسسناها بأية كيفية كانت لترتب على ذلك انقلاب عظيم لا يحسن بنا أن نسعى إليه ، لأننا وإن كنا نرى أن الحالة مضرة وغير عادلة ، ولكن من طرف آخرهم منا جدا أن نبقى في الموظفين روح النشاط والجد في العمل . لا يجوز لنا أن نأتي لموظف قد رتب نفسه على صرف ١٠٠٠ جنيه في السنة ونقول له : لا نعطيك إلا ٦٠٠ جنيه ! .. هذا ضرر يجب علينا أن نتوقاه . ولذلك لم نقدم على أي تنقيص في مرتبات الموظفين ، ولن نقدم على هذا ، اللهم إلا إذا وجدت ضرورة قصوى بحيث لا تمكنا المحافظة على هذه الحالة . وكما قدمت لا يمكن أن نقول لموظف يأخذ ١٠٠٠ جنيه : سنعطيك ٩٠٠ جنيه ! ولكن إذا خلت وظيفة راتبها ١٠٠٠ جنيه ، وعيناً موظفاً جديداً فيها بمرتب ٨٠٠ جنيه ، فإن هذا لا يضر بحق الشخص الموجود ولا بحق الحكومة .

لذلك ترى الحكومة أن اللجنة التي اقترحت لجنة المالية تشكيلها لا تنظر في تنقيص مرتبات الموظفين ، لأن هذا يوجب خلافا كبيرا جدا ، وتكون نتيجته الاعتداء على الحقوق المكتسبة ، والآمال المشروعة التي لها الحق أن توجد ولها الحق في أن تُحترم . وعلى هذا تكون القاعدة التي يجب أن تُرسم للجنة ، هي أن تنظر في ترتيب حالة اقتصادية بالنسبة للموظفين ، لا تضر بحقوق اكتسبت ، ولا بآمال مشروعة خلقت ، وتوفر على الدولة المبالغ الطائلة . يجب أن يكون هذا هو الأساس ، لا التنقيص ، لأننا لا نرى هذا أساسا صالحا .

هذا ما يمكن للحكومة أن تعرضه كأساس لعمل اللجنة المطلوبة .

فمع موافقتي على تشكيل هذه اللجنة ، أرى أن يكون موضوع بحثها قائما على إيجاد طريقة تحفظ على الموظف حقه المكتسب ولا تضر بصالح الحكومة من الوجهة الاقتصادية (تصفيق) .

حق الحكومة في الكلام

(الجلسة الخامسة والأربعون لمجلس النواب : ١٢ يونيه سنة ١٩٢٤)

رئيس الجلسة — هل من معترض على إقفال باب المناقشة ؟

أصوات — لا .

وكيل وزارة المعارف العمومية — أطلب الإذن لي بالكلام .

رئيس الجلسة — لقد أقفل باب المناقشة .

الرئيس الجليل — للحكومة الحق دائما في الكلام .

رئيس الجلسة — حتى بعد إقفال باب المناقشة ؟

وزير الأوقاف — نعم ، فإن النص الوارد في الدستور نص عام .^(١)

(١) يشير الوزير إلى المادة ٦٣ من الدستور ، وهذا نصها :

«الوزراء أن يحضروا أي المجلسين ، ويجب أن يسمعوا كلما طلبوا الكلام ، ولا يكون لهم رأي معدود في المداولات إلا إذا كانوا أعضاء . . . ولهم أن يستعينوا بمن يرون من كبار موظفي دوائهم ، أو أن يستنيبهم عنهم . ولكل مجلس أن يحتم على الوزراء حضور جلساته » .



حقوق السلطة التنفيذية

وتلا السكرتير النائب في الجلسة المذكورة أيضا نص اقتراح مقدم من النائب المحترم ولیم مکرم عبيد :

”أقترح أن ينتخب المجلس لجنة من أعضائه اوضع نظام لتنفيذ التعليم الإجبارى للبنين والبنات فى أقرب وقت ، على أن ترفع اللجنة تقريرها الى المجلس فى أوائل الدور العادى المقبل“ .

أصوات — اقتراح حسن نوافق عليه .

أصوات — يجب أن يحول الاقتراح على لجنة المعارف مباشرة .

الرئيس الجليل — نعارض فى هذا الاقتراح ، لأنه تدخل فى أعمال السلطة التنفيذية ، إذ مسألة التعليم ووضع خططها حق من حقوق هذه السلطة ، ولا يصح أن تعين لجنة برلمانية للنظر فى أعمال هى من اختصاص الحكومة .

أصوات — هذا مشروع قانون .

الرئيس الجليل — اذا كان المقصود هو مشروع قانون فلا مانع ، أما الاقتراح بنصه الحالى فيعتبر تدخلا فى أعمال السلطة التنفيذية .

ولیم مکرم عبيد افندى — تلك رغبة ، ولا مانع من أن نضع مشروع قانون .

الرئيس الجليل — الرغبة فى محلها ، ولكن تأليف لجنة برلمانية للنظر فى خطط التعليم ، لا يمكن الموافقة عليه . والواقع أن لديكم أعمالا كثيرة ، ويسرنا أن ينار لنا الطريق بإبداء الآراء .

محمود علام افندى — سيعمل مشروع قانون .

الرئيس الجليل — هذا شئ آخر !

مشروع الجامعة

(الجلسة السادسة والأربعون لمجلس النواب : ١٤ يونيو سنة ١٩٢٤)

أحمد المليحي بك - ألفت نظر سعادة نائب وزارة المعارف الى ضرورة الإسراع في تحضير مشروع الجامعة، لأن هذا المشروع في غاية الأهمية، ونحن في حاجة اليه كحاجتنا الى التعليم الأولي، وسنلفت نظر دولة رئيس الوزراء الى ذلك .

الرئيس الجليل - أنا لا أفهم مشروع الجامعة لغاية الآن! قد سمعت عن هذا المشروع، ولكنني لم أفهم الغرض منه ولا فائدته للبلاد! ورجائي أن نتفضل بتفهيمة لي .

أحمد المليحي بك - أنا أفهم أن مشروع الجامعة يغني المصريين عن أن يقصدوا أوروبا لتكميل الدراسة العالية، وظاهر من ميزانية المعارف أنها تصرف سنويا ١٩٢.٠٠٠ جنيه من أجل ارسالياتها، فالعناية بمشروع الجامعة تغنينا عن صرف هذا المبلغ الذي سيزداد في المستقبل بنسبة احتياجنا الى التعليم الأولي .

الرئيس الجليل - ليس الأمر كذلك .

أحمد المليحي بك - اذن لا معنى لدرج شيء بالميزانية بخصوص مشروع الجامعة .

الرئيس الجليل - على حسب فكرى، الجامعة موجودة وهي وزارة المعارف العمومية .

أحمد المليحي بك - اذن هل في نية الحكومة عمل جامعة تغنينا عن التعليم في أوروبا ؟

الرئيس الجليل - هذه مسألة ترجع الى سياسة التعليم الكبرى .



الأدوات والمصروفات المدرسية

(في الجلسة نفسها)

ويعصا واصف افندى — أريد الكلام عن الأدوات التي تصرف في أول كل سنة دراسية للتلاميذ : فإنه يعطى للتلميذ الواحد أدوات قيمتها قد تبلغ ٢٠ جنيا، وهذا يكلف وزارة المعارف أموالا كثيرة، فأوجه نظرها الى الطريقة المتبعة في فرنسا : فهناك في أول كل سنة دراسية تصرف الكتب للتلاميذ على سبيل الإقراض ، وعلى التلميذ أن يدفع تأمينا قدره جنينان ، وفي آخر العام المدرسي تسترد هذه الأدوات ، وما فقد منها أو تلف يخصم ثمنه من التأمين . وهذه الطريقة عملية قد توفر على وزارة المعارف لو اتبعتها من ٤٠,٠٠٠ جنيه الى ٥٠,٠٠٠ جنيه في العام ... (مقاطعة) أرجو تجربة هذه الطريقة ، واعطاء الأدوات الى التلاميذ كعارية ترد في آخر السنة ، لأننى أعتقد أن التلميذ لا يستفيد من هذه الكتب بعد انتقاله من السنة الدراسية الى غيرها ، والتلميذ يدفع من المصاريف خمسة عشر جنيا سنويا ، وقد تعطى له أطالس جغرافية لا تقل قيمتها عن ثلاثة جنيهات ، وهذا تبذير من الوزارة لا لزوم له ... (مقاطعة) أرجو أن تفكروا في الوفرة العظيم الذى ينجم من وراء هذه الطريقة ، وألفت نظر الوزارة لذلك .

الرئيس الجليل — وهل تريد انقاص المصاريف المدرسية التي يدفعها التلميذ ؟

ويعصا واصف افندى — لا أريد انقاص المصاريف .

الرئيس الجليل — ان المصاريف تدفع أجرة للتعليم ، وثننا للأكل والكتب ، فاذا أبقى المصاريف كما هى وحرمتهم من الكتب تكون قد ظلمتهم ، واذا خصمت ثمن الكتب من المصاريف فلا فائدة من وراء اقتراحك .

ويصا واصف افندى — وماذا يفيد التلاميذ اذا لم تنقص المصاريف المدرسية وأعادوا الكتب التي صرفت لهم بعد أن لم تصبح لهم بها فائدة؟ وخصوصا أن هذه الطريقة توفر لوزارة المعارف العمومية من ثمن الكتب مبلغا عظيما يصرف في رقي التعليم .

الرئيس الجليل — ليس من العدل أن نأخذ من التلاميذ ثمن الكتب ولا نصرفها اليهم .

ويصا واصف افندى — قد لا يكون ذلك عدلا، ولكنه مفيد للمصلحة العامة، وأظن أن المجلس يوافق ... (أصوات : لا لا) .

قوة القرارات

(الجلسة الثامنة والأربعون لمجلس النواب : ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — هل حصل قرار في هذا الموضوع بالأمس؟ فإذا كان قد اتخذ قرار بالأمس فلا يصح العودة اليه .

رئيس الجلسة — هذا اقتراح جديد .

الرئيس الجليل — هل هذا من شأنه أن يعيد المناقشة في القديم أو لا؟ رئيس الجلسة — لا .

الرئيس الجليل — أرجو حينئذ من معاليكم أن تأمروا بتلاوة القرار السابق . موظف السكرتيرية — (يتلوه) .

الرئيس الجليل — اذا كنتم قد اعتمدتم هذا الاقتراح، فكيف لا تسمون طلبكم اليوم تعديلا لما فات؟

أصوات — أقفل باب المناقشة .

في ميزانية السودان أيضا

(الجلسة الخمسون لمجلس النواب : ١٨ يونيو سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — ان كلام حضرة العضو (عبد الرحمن الرافعي بك) عادل، وأرى أنه لا يصح أن تدفع حكومة مصر رسوما لحكومة السودان (تصفيق) .

عبد اللطيف الصوفاني بك — هل ستمنع دفع هذه المبالغ ؟

الرئيس الجليل — نعمل كل ما في وسعنا لمنعها .

أحمد حمدي سيف النصر بك — وضعت في سنة ١٩١٠ آخر اتفاقية مالية بين الحكومتين، موقعا عليها من رجنالد وينجت عن السودان وهارفي باشا المستشار المالي عن مصر، أى أن جورج الخامس يتفق مع جورج الخامس ! وقد جاء في البند الرابع منها أنه يجب على حكومة السودان أن ترسل ميزانيتها كل عام الى وزارة المالية لتعرض على مجلس الوزراء في ٢٠ نوفمبر من السنة السابقة، وهذه الاتفاقية سرية، وموجودة الآن، ولم يصدر ما يلغيها، فهل هي منفذة أو لا ؟

صادق حنين بك (وكيل المالية) — هذا الكلام كله صحيح. البند الرابع هو كما قال العضو المحترم ينص على أن ميزانية السودان يجب أن تعرض على وزارة المالية كل سنة لغاية ٢٠ نوفمبر لعرضها على مجلس الوزراء، ولا يسمح بدرجة اعتمادات خصوصية لها اذا كانت من الإيرادات الدورية أو احتياطي السودان بدون مصادقة سابقة من وزارة المالية، ولكن هذه التعليمات غير معمول بها من سنة ١٩١٣

عبد اللطيف الصوفاني بك — وما السبب ؟

وكيل المالية — لا أعلم السبب .

الرئيس الجليل — السبب هو أن الوزارات الماضية لم تكن وزارات

الشعب .

عبد اللطيف الصوفاني بك — والآن كيف يكون الحال ؟

الرئيس الجليل — الآن يجب أن نعمل كل ما فيه مصلحة الأمة، وعلى الحكومة أن تبحث كيف وضعت هذه الاتفاقية ؟ وكيف نفذت ؟ وكيف وقف تنفيذها ؟ وما سبب ذلك ؟ وما هي الوسيلة لإعادة تنفيذها ؟ ونحن لا يسعنا إلا أن نشكر حمدي بك وكل من يرشدنا الى مثل هذه المسائل .

أحمد حمدي سيف النصر بك — البند ١٥ يقول ان المالية لها الحق في مراقبة كل الإجراءات المالية وميزانية السودان في أى وقت شاءت .
ويكل المالية — لوزارة المالية في كل وقت الحق في الإشراف والمراجعة الحسابية والتفتيش على جميع الإجراءات المالية لحكومة السودان .

المرحوم ابو شادى بك

(الجلسة الحادية والخمسون لمجلس النواب : ١٩ يونيه سنة ١٩٢٤)

حضر المرحوم محمد أبو شادى بك نائب قسم الخليفة في هذه الجلسة ، في صحوة من مرضه الذى توفى به ، فأقسم اليمين القانونية المنصوص عليها في المادة ٩٤ من الدستور ، وبعد أن حياه الأعضاء بالتصفيق ألقى الرئيس الجليل رحمه الله هذه الكلمة :

أرى قبل أن نبدأ أعمالنا أن أقدم خالص التهنية لهيئة المجلس الموقر ولنفسى وللحضرة الأستاذ محمد أبو شادى بك على تماثله للشفاء ، فقد ألمَّ به مرض حرم المجلس منه من أول انعقاده الى اليوم ، والآن وقد رأيت به والسرور يملأ قلبي جالسا بيننا ، فإننى أطلب منكم جميعا أن تشاركوا معي في تهنيئته ، وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يمن عليه بتمام الشفاء حتى يتم اشتراكه معنا في خدمة البلاد (تصفيق) .



تعديل درجات الموظفين

والق الرئيس الجليل رحمه الله في هذه الجلسة ، أثناء نظر ميزانية اخفائية ، كلمته الآتية :

مسألة تعديل الدرجات مهمة جدا ، وما نودّه أن يكون القضاء حائزا على كل لوائمه ، ومستريحا من جهة المعيشة ، ونحن أول من يسعى لأن يصل القضاء الى هذه الغاية ؛ ولكن هناك اعتبارات يجب على الحكومة وعلى حضراتكم أيضا ألا تغفلوها .

يجب على الحكومة أن تأتي نظرة عامة على القضاة والمهندسين والأطباء والمعلمين ، وعلى كل موظفيها ، وأن تضع نظاما عاما لتعديل درجاتهم . وإني آسف جدا لأن الحكومة لما شرعت في تعديل الدرجات لم تنظر نظرة عامة ، بل نظرت نظرة جزئية فقط ، فعدلت الدرجات في بعض المصالح دون الأخرى ، ولم تلاحظ التوازن بين هذه المصالح ، فنشأ عن ذلك اختلال كبير . فاذا عدلنا درجات القضاة اشتكى المهندسون ! فاذا ما نظرنا اليهم اشتكى رجال الإدارة ! وهكذا بلا نهاية ! ... أمر لا ينتهي ، وأنا أول من يتألم لهذا الخلل ! وكان يجب أن يكون تعديل الدرجات على قاعدة واحدة . ولذلك أرجو حضراتكم ألا تقصروا نظركم على القضاء فقط ، بل يجب أن تنظروا الى جميع فروع الحكومة . وهذا ما يجب عليها أن تفعله ، وخصوصا الفئات التي لم تحسن حالتها حتى الآن ، بشرط أن يكون كل هذا على قاعدة عامة للجميع .

لذلك يجب أن نتمهلوا ، لأن الحكومة جادة في تنظيم هذه المسئلة ، ويمكن وراءها كثيرا من المشاغل الهامة ، مما نتصورونه ولا نتصورونه . وأكرر أنه يجب علينا جميعا أن نتأني ، وهذا وأمثاله سيأتي وقته ويكون كما ترغبون . أسأله تعالى أن يحسن أماننا المستقبل ، لتكون أمدنا حرة طليقة ، لنعمل ما نحب لتنظيم ادارتنا ومصالحنا (تصفيق) .

سفر المحمل في عام ١٩٢٤

(الجلسة الحادية والخمسون لمجلس النواب : ١٩ يونيو سنة ١٩١٤)

محمد مغازى البرقوقي افندى — بمناسبة ما ورد في ميزانية الداخلية، صفحتى ١٨٤ و ١٨٥ والفصل الرابع والخامس، بخصوص الكسوة الشريفة، هل للحكومة أن تصرح للمجلس عن الاتفاق الذى حصل بينها وبين حكومة الحجاز، وأدى الى سفر المحمل في هذا العام ؟

الرئيس الجليل — الاتفاق الذى حصل بين الحكومتين هو أن يعود المحمل الى السفر الى الأقطار الحجازية كعادته، وأن تسير معه البعثة الطبية حيثما سار، وإذا تأخر بعض الحجاج المصريين عن المجيء مع المحمل فلا بأس من بقاء بعض الأطباء هناك للاعتناء بهم حين عودتهم . ولا تعارض حكومة الحجاز في بناء صيدلية على أرض تعينها لصرف الأدوية للحجاج المصريين . وسيقابل المحمل بغاية الترحاب والإكرام فى الأقطار الحجازية، وقد نلنا الترضية الجديرة بنا . فهل أنتم موافقون ؟

(تصفيق حاد) .

قانون التعويضات

(الجلسة الخامسة والخمسون لمجلس النواب : ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤)

جرى في هذه الجلسة كلام طويل لبعض النواب في قانون التعويضات ، كان ختامه بيانا شافيا للرئيس
للجليل رحمه الله عن رأى الحكومة في هذا القانون . غير أنه أشار ، قبل القاء هذا البيان ، الى مناقشة قصيرة
(سنأتى بعد) سبقت بينه وبين المرحوم الصوفانى بك في هذه الجلسة عن موضوع الحوادث السودانية ، فقال :

أيها السادة :

قبل أن أبدأ كلامى فيما يختص بموضوع المناقشة الحالى ، أريد أن أقول كلمة
فيما جرى مع صوفانى بك في هذه الجلسة بخصوص مسألة السودان . عندما عرضت
هذه المسألة واستلقت نظر الحكومة اليها ، قلت ان الحكومة ستعمل الواجب وفوق
الواجب فيها ، فكرر الصوفانى بك الرجاء ، وقال : يجب أن تعمل الحكومة في هذه
المسألة ! ... أنا أيها السادة لست محتاجا في سبيل القيام بواجبي أن يأمرنى أمر
أو أن يكلفنى مكلف (تصفيق) ، لأننى أشعر من نفسى باحتقار نفسى اذا كنت
أفصر فى واجب مفروض على أدائه ، ولهذا أنفر كل النفور من شخص يقول لى
بكلمة مجملة : ”قم بالواجب عليك“ ، وانما أرحب بكل شخص يقول لى : أطلب
منك أن تفعل كيت وكيت ، ولكن قوله : ”قم بواجبك“ لا أقبلها مطلقا .
أنا أعرف واجبي ، واذا كنت لا أعرفه فلا أستحق أن أكون في هذا المركز .
ولو جاء لى صوفانى بك أو أى شخص آخر ، ولو من غير النواب ، وقال : أطلب
منك أن تعمل كذا : فإننى أشكره وأرى من الواجب على أن أقوم بهذا العمل شاكرًا ،
ان كان ممكنا وصالحا عمله .

عبد اللطيف الصوفانى بك — ولماذا لا تقبل من الصوفانى ؟

الرئيس الجليل — لا أقبل ذلك من الصوفانى ولا من غيره . ولكن اذا
حضر وقال لى : حدثت مسألة في السودان ، فأرجوك أن تحتج عليها أو تكتب كذا

أو ترسل كذا — فهذا أقبله ، ولكنى لا أقبل منه ولا من أكبر منه أن يقول لى :
 ”قم بالواجب“ ! فكونه يحضنى على واجبى لا أقبله ، لأننى محرض ومن دفع للقيام بواجبى
 بدافع من نفسى . فهل حصل هذا من الصوفانى بك ؟ هل يريد أن يخبرنى بما
 يجب على وأنا أقوم به ؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — جواب دولة الرئيس عن كلامى فى أول الأمر
 ألم سمعه تماما .

الرئيس الجليل — سمعه اخوانك ، وقد قلت : سأعمل الواجب وفوق
 الواجب .

الصوفانى بك — صدقنى لأنى لا أكذب .

الرئيس الجليل — أصدقك .

الصوفانى بك — والباشا يقبل من الصوفانى ، لأنه يعلم أنه لا يريد الإحراج
 بما يقول .

الرئيس الجليل — لم اعتبره إحراجا ، بل حسبته أمرا للمجلس أن يأمرنى
 بأمر خاص ، وعلى أن أفعله أو أتجنى ؛ ولكن كون الصوفانى بك يقول : ”يجب
 أن تفعل كذا“ ، فلا أقبل ذلك ، بل له أن يطلب من المجلس أن يقرر إلزام
 الحكومة بأمر خاص .

الصوفانى بك -- إلى أقصر الطريق وأوجه كلامى لدولة الرئيس بعاطفة الزمالة .

الرئيس الجليل — لا أقبل من زميل أو رئيس أن يأمرنى ، بل اعتبره هذا
 احتقارا لأقبله . فلمجلس أن يقر أمرا خاصا ، فأخضع لأمره ان كان موافقا
 لضميرى . بناء على ذلك أكرر أنى سأعمل واجبى ، بدون احتياج لتنبيه من
 الصوفانى بك .

الصوفاني بك — إني أسأل الله أن يوفقك دائماً الى عمل مافيه الخير، وأتمنى من صميم قلبي أن تكون محلاً للتوفيق والإلهام والنجاح في مصلحة البلاد .

الرئيس الجليل — متشكر للصوفاني بك الآن .

ثم انتقل رحمه الله الى قانون التعويضات الذي تدور فيه المناقشة ، فقال :

وأما فيما يختص بقانون التعويضات ، فلا أقول اني أول شخص انتقده ، ولكنني من الذين انتقدوه بكل شدة واستنكروه ، وقد بينت عيوبه ، ولا أزال أستنكره ، وأعده ضربة على الخزانة ، ونكبة على أموال الأمة ، وأنه سابق لأوانه ، بل أقول أيضاً انه مخالف للدستور . ولم أقل هذا الآن فقط ، بل قلت هذا قبل الآن بزمان طويل ، وقبل خطبة العرش ، قلته رسمياً ، وكتبت به للحكومة الانجليزية . فأنا بصفتي منكم ، وبصفة كوني رئيس الحكومة ، أعتبر هذا القانون باطلاً ، ومخالفاً للدستور ، ومجحفاً بحقوق الخزانة ، وسابقاً لأوانه .

أعتبر كل هذا وأستنكره من كل قلبي وجوارحي . ولكن فرقاً بين ان يستنكر الإنسان شيئاً ويحتج عليه ويعتبره باطلاً ، وبين أن يتوقف عن تنفيذه . مثل ذلك مثل حكم يصدر على نافذ المفعول : قد أستنكره وأحتج عليه ، ولكن أنفذه رغماً مني !... فهذا القانون الذي هذه صفاته ، أعتبره معاهدة واتفاقاً مأذوناً به من السلطة الشرعية في البلاد ، وبهذا انعقد الاتفاق بين الطرفين . واني أوافق حضرة الرافي بك في أن هذا ما كان ينبغي أن يعمل ، ولكنه عمل وارتبطنا به ، فمهما كان في هذا الارتباط من البطلان القانوني فقد انعقد سياسياً ، ولا يمكن لأحد الطرفين أن يتحلل منه إلا باتفاق مع الطرف الآخر . ولا يمكننا أن ننهي الأمر بيننا وبين الطرف الآخر بمجرد القول ببطلان هذا ، بل ينبغي أن نتحدث مع الطرف الآخر ونتفاهم معه حتى نصل الى الاتفاق على بطلانه والامتناع من تنفيذه . هناك دولة ارتبطت معنا ، فإذا تشبثنا بالبطلان وامتنعنا عن التنفيذ وقالت لنا هذه الدولة : ليكن ذلك ولنرجع

الى الحالة التي كنا عليها قبل هذا الارتباط ، فهل يمكن أن نحتمل عودة الموظفين الأجانب الى مصالح الحكومة ؟ هل منكم من يقول هذا ؟
أصوات — حاشا .

الرئيس الجليل — ما كنت أريد أن أقول ذلك ، ولكن الضرورة أُلجأتني اليه . نعم أن المبلغ باهظ ، ولكن العودة الى الحالة الأولى أصعب . لقد اشترينا بهذا المبلغ الباهظ سعادتنا الداخلية ، لأن الموظفين الانجليز كانوا سادة وحكاما . لذلك لما جاءت طريقة أخرى للحكم قالوا : لا يمكننا أن نعيش كحكوميين أو مسودين ، ويجب أن نخرج وتأخذ تعويضا . فهذا منشأ قانون التعويضات .

حقا أن المبلغ يهبط الخيانة ، ولكن مادامنا حصلنا على منفعة فلا يضرنا أننا دفعنا في مقابلها ثمنا كبيرا . قانون التعويضات ألزمتنا بمبالغ باهظة ، لا باعتباره قانونا ، بل لاعتباره اتفاقا بيننا وبين الحكومة الانجليزية . ليس محل البحث بطلان القانون أو صحته ، بل محل البحث هو مناسبة الامتناع عن تنفيذه ، والنتائج التي تترتب على هذا الامتناع . فهل اذا اعتبرنا الاتفاق باطلا ، يمكننا أن نوقف مفعوله من أنفسنا ؟ أو يجب أن تناقش الطرف الآخر في بطلان هذا الاتفاق ؟ وماذا يقول الصوفاني بك في ذلك ؟

اذا قلت ببطلان المعاهدة وأردت إلغائها ، أفلا يجب أن أبين للطرف الثاني الأوجه التي قالها الرافعي بك وباقي الخطباء ؟ وما يريد أن يقوله الصوفاني بك ؟
تقولون انها معاهدة باطلة ، وربما كنت موافقا على ذلك ، ولكن لا يمكن لي وأنا طرف واحد أن أوقف تنفيذ معاهدة سياسية بيني وبين دولة أخرى ، بل يجب للوصول لبطلانها أن أتفق مع الطرف الآخر . فهل نسلك هذا الطريق ؟ أو نتكلم هنا فيما بيننا ثم نمتنع عن الدفع ونقول لهم : اذهبوا للمحاكم ؟؟ أظن أن المعقول أننا نتكلم مع الطرف الآخر . وعلى فرض أن المحاكم لا تحكم للموظفين الأجانب ، فلا يجوز أن تترك المسألة تصل الى المحاكم في هذا الوقت .

يجب علينا ، وان كنا متألمين من هذه المعاهدة ، وإن ألحقت بنا ضررا كبيرا ، وإن تعددت لدينا وجوه بطلانها ، ألا نبطلها من أنفسنا إلا بعد التكلم مع الطرف الآخر والاتفاق معه عليها وعلى غيرها . بهذا نكون قد حفظنا حقوقنا وشرفنا ، وأظهرنا أن لنا حقوقا نطالب بها ، أما التوقف عن الدفع فإنه يعرضنا لتأنيج لا نحمدها . وما كنت أحب أن أتعرض لشرح هذه التأنيج ، ولكن ألقت نظركم الى أن هذا القانون يشترك فيه الانجليز وباقي الأجانب ، فالتوقف عن الدفع يجعل الدول ضدنا ، ونحن في حاجة الى عطفهم .

لسنا في هذا الموقف قضية أو محامين فقط ، بل سياسيين أيضا ، فيجب أن نلاحظ اعتبارات كثيرة . فهل من حسن السياسة أن نكسر كل هذه الصفوف من أجل مبلغ من المال ؟ كلا ! فإني ، بصفتي وطنيا محبا لبلادي ، لا أريد أن أتعرض للسخط العام ، لأتني في حاجة للعطف العام في هذه الظروف الحرجة التي تجتازها البلاد . فلا نضيع حقوقنا احتفاظا بالمال ، فانه خسر المال محافظة على حقوقنا في الاستقلال (تصفيق) .



وبعد إلقاء هذا البيان ، تقدمت جملة اقتراحات بشأن الاعتماد المخصص لتعويض الموظفين الأجانب بناء على هذا القانون ، فوافق المجلس ، بأغلبية ١١٠ أصوات ضد ١٦ صوتا رافضين و ٥ أصوات ممتنعين عن إعطاء الرأي ، على الاقتراح الآتي :

” بعد سماع تصريحات دولة رئيس الوزراء ، يصادق المجلس على اعتماد المبلغ المخصص لتعويض الموظفين الأجانب ، ويوافق على تقرير اللجنة (لجنة المالية) مع جميع التحفظات الواردة به وبيان دولة رئيس الوزراء ، ويعلن في الوقت نفسه استنكاره لقانون التعويضات “ .

شكر الرئيس للجنة المالية

(الجلسة السادسة والخمسون لمجلس النواب : ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الحليمي - قد سمعتم حضراتكم وبجئتم تقرير لجنة المالية أو لجنة الميزانية ، وأمكنكم من تلاوته ومن الأبحاث التي أجرتها هذه اللجنة أن تتحققوا أنها عنت اعتناء عظيمًا بالمأمورية التي كلفتموها بها ، وأنها وفقت في أبحاثها . ولئن كانت قد رأت في كثير من المواضع آراء تخالف آراء الحكومة ، فإن ذلك لا يمنع الحكومة من أن تبدى أمام حضراتكم امتنانها من عمل اللجنة ، والهمة والجهود التي بذلتها للوصول إلى بحث الميزانية وتمحيصها واستخلاص النتائج التي عرضت عليكم .

ولهذا أرجوكم أن تشتركوا معنا في شكر حضرات رئيس وأعضاء اللجنة على الخدمات التي أدوها لهذا المجلس الموقر ، حتى سهلوا عليه بحث الميزانية التي تعتبر من أهم أعمالكم وأكبرها شأنًا .

أصوات - موافقون .

(فوافق المجلس على مشاركة الحكومة في شكر لجنة المالية) .

حوادث السودان . المفاوضات

(الجلسة الحادية والخمسون لمجلس النواب : ١٩ يونيه سنة ١٩٢٤)

تلى في هذه الجلسة تلغراف ورد على رئاسة المجلس من الخرطوم بتاريخ ١٧ يونيه سنة ١٩٢٤
هذا نصه :

” نحتاج باسم الأمة السودانية ، ونسخط مرة السخط على سياسة التطويق التي استعملت لمنع الوفد من السفر لعرض وثائق ولاء السواد الأعظم من الأهالي لمليك البلاد ، ونطالب بإلحاح تدخل الحكومة في الأمر بكل ما أوتيت من إقدام وعطف

لإيقاف ضروب التشكيل ، لأن الأمة المصرية قاطبة مسئولة أمام التاريخ عن كل نازلة تحمل بخدام العرش المصرى أينما كانوا ، وإن سفينة يدير دفتها سعد يستحيل أن تصطدم بصخر مهما كانت الزواجع والظلام “ .

الطيب أبو بكر . الشيخ محمد رفع الله . عز الدين
راسخ . محمد سر الختم . محمد الأمين أبو القاسم .

(تصفيق شديد طويل) .

عبد اللطيف الصوفانى بك — ونحن جميعا نحتج معهم ، وأصواتنا صدى لشعورهم ، ونبادلهم هذا الإحساس ، ونتمنى أن يتخلصوا من كل القيود والعوائق ، ونطلب رفع الظلم عنهم .

أحمد حمدى سيف النصر بك — ورد الى تلغراف وجواب عن هذه الحكاية .
رئيس الجلسة — هذه مسألة خاصة بك .

أصوات — يقرأ .

الرئيس — هل تريدون سماع ذلك .

أصوات — نعم . نعم .

أحمد حمدى سيف النصر بك — التلغراف الذى سأتلوه على حضراتكم يتعلق بضابط كان قادما للقطر المصرى بإجازة اعتيادية ، ومعه وثائق نافعة ، حجز بحلفا بعد أن فتش ، وأعيد الى الخرطوم تحت الحفظ ، واسم هذا الضابط زين العابدين أفندى ، وهذا نصه : ” الخرطوم — ١٦ يونيه سنة ١٩٢٤ — قام الملازم أول زين العابدين أمس مساء — الامضاء : سالم “ .

أصوات — اقرأ المذكرة .

أحمد حمدى سيف النصر بك — المذكرة خصوصية لا داعى لتلاوتها .



(الجلسة الرابعة والخمسون لمجلس النواب : ٢٣ يونيه سنة ١٩٢٤)

عبد اللطيف الصوفاني بك — أيها السادة : قبل أن يصدر الدستور، وقبل أن يشكل البرلمان، كانت الأمة أفرادها وجماعاتها ساهرة على كل شيء، يحرص بمصلحتها، مستيقظة لدفع كل ما كان يعمل ضد صالحها العام .

أما الآن، وقد صدر الدستور، وتشكل البرلمان، فلا شك في أن الأمة قد ألفت علينا تلك المهمة الدقيقة، مهمة السهر على مصالحها . فالآن نسمع ونقرأ ما يدور في السودان، وما تقوم به حكومته من إغراء أقوام هناك بوسائل شتى، بالرغبة تارة وبالرهبة تارة أخرى، على أن يقولوا غير الحق، وأن يفعلوا ويكيدوا للمصلحة المشتركة كيذا كبيرا، نخبوا بذلك ما كنا نرجوه من قيام هذه الحكومة للعمل للمصلحة العامة . كذلك ظهر أن أقواما ممن تربطنا معهم المصلحة، وتربطنا بهم أواصر الدم واللحم، أرادوا أن يأتوا لمصر ليرفعوا إلى جلالة الملك والأمة المصرية ودولة رئيس الوزراء ما تكنه قلوبهم من المحبة والولاء، وما يتمنونه من المحافظة على دوام الوحدة التي لا تفصل . فهل يصح أن يكون هذا ولا تقوم لنا قائمة؟ ولا نظهر رأينا؟ ولا نرفع احتجاجنا على هذا العمل المغاير للحق المعتدى به على مصلحة مصر؟

لهذا أقترح الاحتجاج على هذا العمل الشائن، المخالف لوعود كان يظن بعضنا أنها حق وصدق ! وكان يظن بعضنا أن اللياقة تقضى بإرجاء ذلك، لأن التعرض له من جهتنا مضر بمصلحة مصر . ولكن لنا رجاء عظيم في أن تتخذ حكومتنا ما يستطيع أخذه بحزم إزاء هذه الإجراءات . ومع كل هذا يكون حراما علينا إذا أغفلنا حقا لنا، وإذا ما توانينا عن الدفاع عن صالح أقوامنا هناك .

عبد الرحمن الرافعي بك — سادتي الأجلاء :

إن البرلمان كما قال دولة الرئيس هو ضمير الأمة، وهو قلبها الخفاق . وفي هذه الأيام تدور حوادث خطيرة في السودان، إذ تقوم هناك حركتان متناقضتان :

حركة طبيعية صادرة من أحشاء الشعب السودانى ، وحركة مصطنعة تقوم بها السلطة الانكليزية .

أما الحركة الطبيعية ، فهي التى عرفناها من التلغراف الوارد على المجلس ، من جماعة من رجالات السودان وذوى رأى فيه ، ينادون بأنهم ألقوا وقد اقصوا الحضور لمصر لإظهار ولائهم لمصر ولملك البلاد ، فمنعتهم القوة من اجتياز بلادهم ، ومنعتهم عن أداء هذه المهمة الوطنية .

أما الحركة المصطنعة ، فتدبرها السلطة الانكليزية : فقد أوعزت الى صنائعها وبعض موظفى السودان بعقد اجتماع صورى يتظاهرون فيه بالولاء للحكم الانكليزى .

فهذه حركة لا يمكن السكوت عليها ، لأن الحوادث التى تقع فى السودان الآن إنما يقصد بها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ، وعلى حقوق السيادة المصرية . وإذا قلت السيادة المصرية ، فلا أرمى الى الاستعمار والتحكم ، وإنما أقصد بالسيادة حقوق الولاية العامة التى يشترك فيها المصريون والسودانيون على السواء .

فإزاء هذه الحركة يجب أن نحتج ، ونعلن للعالم أجمع رأينا صراحة بأن الحركة التى يدبرها الانكليز مصطنعة ، وأن الحركة الطبيعية هى التى ظهرت بجلاء فى التلغراف الوارد علينا .

سادتى : يجب أن نعلن العالم أننا أول من يهجه عمران السودان وتقدمه ، وإن التاريخ شاهد عدل على أننا كنا على الدوام عوناً للعمران فى السودان . وما تدعيه السياسة الانكليزية من أن بقاء سيادتها هو لمصاحبة العمران فى تلك البلاد قول مكذوب ، لأن المصريين هم الذين مدوا السكك الحديدية ، وشيدوا القصور والبنيات ، وفتحوا المدارس ، وشقوا الترع ، وأقاموا السدود والجسور على النيل ، وثبتوا كل دعائم العمران فى السودان ، وضخوا فى سبيل ذلك حياتهم وأموالهم . وقد دل الإحصاء على أن الذين قتلوا منا فى أنحاء السودان ١٩٩٠٠٠ رجل ، كما أنفقت مصر عشرات الملايين

من الجنيهاً من يوم أن فتح في عهد محمد علي ، وقد أنفقنا من عهد استرجاعه الى الآن ٢٦ مليون جنيه ، ... كل ذلك لنقيم دعائم العمران في تلك البلدان .

فالذي ينكر أن مصر كانت ولا تزال تعمر السودان ، ينكر الحقيقة الساطعة . على أننا ما فعلنا ذلك لحر مغنم ، بل للقيام بواجب وطني علينا ، وهو تعمير تلك البلاد ، لأننا بذلك إنما نعمر مصر ، إذ لا فرق بين مصر والسودان . وأما العمران الذي يدعيه الانكليز ! فهو عمران مصطنع ، بل هو استغلال محض ! لأن كل الناس يعلمون أن الشركات الانكليزية الاستعمارية في تلك البلاد تنزع الأراضي من أيدي الأهالي ، لتجعل محلهم وتجعل السودان مزرعة قطنية لمعامل لا نكثير . وهذا ولا شك استغلال ! وفرق كبير بين العمران والاستغلال ! فأضم صوتي الى الصوفاني بك وأطلب من حضراتكم أن تحتجوا على هذا العمل ، كما احتجت الأمة المصرية في ابريل سنة ١٩٢٢ عندما أقام الانكليز حركة مصطنعة شبيهة بهذه الحركة ، كان من جرائم محاكمة الضابط السوداني على افندي عبداللطيف : لأنه لما رأى أن الانكليز ساعون للقيام بهذه الحركة ، تظاهروا مع جماعة من إخوانه ، وأعلنوا عن واطفهم ، وأظهروا تمسكهم بمصر وبالولاء لعرش مصر ، وأظهروا علناً أن كل هذه الحركات التي يقوم بها الانكليز حركات مصطنعة . ومما يشجعنا على طلب الاحتجاج ، وعلى رجاء الحكومة بأن تقوم بواجب الاحتجاج ، وأن تضع حداً لهذه المسائل ، أن معالي مرقس حنا باشا وقت أن كان نقيباً للمحاميين تطوع للدفاع عن على افندي عبداللطيف ، وعزم على السفر للخرطوم ، ولم يمنعه إلا أنه فوجيء بتلغراف ينبئه بضده بالحكم على الضابط السوداني . وأظن أن هذا الاحتجاج نشترك فيه جميعاً ، إذ لا يوجد أي خلاف بيننا . ونحن نصرح علناً بأننا تؤيد الوزارة كل التأييد في الدفاع عن حقوق مصر والسودان ، ونؤيدها في ذلك بكل اخلاص (تصفيق) .

حمد الباسل باشا — نحن جميعاً نتفق مع حضرتي الزميلين الفاضلين فيما اقترحاه . هذه هي كلمة المجلس وهذه رغبتنا جميعاً . ولكنني ألقت نظر المجلس الى أن تصرفات

الانجليز لا يمكن أن تدهشنا ولا نعبأ بها ، لأن هذه السياسة الحارية في السودان الآن هي سياسة الإفلاس الانجليزية التي كانت جارية هنا . يجب أن تعرف الحكومة الانجليزية أن سياستنا عملية قائمة على الواقع فعلاً ، فإذا كان الانجليز يريدون أن يتخذوا هذا العمل حجة على مصر والمصريين ، فنحن والعالم أجمع نعلم أن مصر والسودان كتلة واحدة من جميع الوجوه السياسية . فإذا كان الانجليز يمعنون في هذا العمل ، فنحن نتخذ حجة عليهم ، لأنهم كانوا يفعلون هنا في مصر ما يفعلونه الآن في السودان ، حيث كانوا يستدرجون بعض المصريين ليعملوا ضد الحركة الوطنية ، ولكن الحركة كانت جادة ، فلم تقف أمامها أي دسيمة من هذه الدسائس . فهذه الأعمال لاتخيفنا ، لأننا وانقون من أنفسنا ومن السودان . أما الاعتراض والاحتجاج فنحن كلنا متفقون على إبداء استيائنا من هذه التصرفات ، ولكن يجب أن نشق كل الثقة بأن مصر والسودان كتلة واحدة ، وأن هذه السياسة لا قيمة لها ، فلا تخيفنا ، ولا نعبأ بها .

محمود علام افندى — تضامنا أيها السادة بالأمس في المحافظة على كرامتنا . واليوم قد أثرت مسألة أشعر بأنها ماسة بكرامتنا القومية وشرفنا الوطني ، ولا شك أننا جميعا على اختلاف النزعات متضامنون في وجوب المحافظة على تلك الكرامة وذلك الشرف . لا نعرف مطلقا أن السودان منفصل عن مصر ، وإن قيل بضرورة الاحتجاج ، فلا يدل احتجاجنا على أنه منفصل منا ، بل انما نحتج كاحتجاجنا على المظالم التي كانت تقوم بها القوة الغاشمة في بلادنا ، فلا يصح أن تمر علينا هذه المسائل من السحاب من غير أن تستوقف نظرننا أو تثير احتجاجنا . وقد تعلمنا جميعا هذا الدرس من دولة رئيسنا المحبوب ، نعم تعلمنا أن التمسك بالحق هو كل القوة ، وأن الحق يسحق أمامه كل قوة (تصفيق) .

وقفت حتى لا يقال ان فريقا من المجلس فقط يذكر السودان والسودانيين ، بل المجلس بأجمعه ، بل كلنا نذكرهم ونرجو من صميم قوادنا أن نراهم بيننا ممثلين في هذا

المجلس كالمديريات الأخرى . ولا شك أننا عاملون على ذلك ، مؤيدون للوزارة كل التأييد . ولكن هذا لا يمنع أن يثبت على الأقل في مضبطة مجلسنا ، وأن ينقل عن لساننا الى العالم أجمع ، أننا نحتاج بكل قوانا على كل إجراء ظالم مخالف للعدل والشرع والقانون .

وعند هذا الحد أتتهى .

عهد اللطيف الصوفاني بك — الذى أريده هو أن يصدر منا قرار بالاحتجاج .

أصوات — موافقون ، موافقون .

أحمد رمزي بك — الأخبار التى نتوارد علينا من السودان محزنة جدا ، لأنها إنما تفصل جسما لا ينفصل عن جسم مصر . والمحاولة التى يريدون بها تبرأ السودان محاولة عقيمة ، ولكن أننا نسكت على هذه الأعمال ، فهذا ما لا يقتره وطنى على الإطلاق ، ويقول بذلك كل مصرى وكل متكلم فى هذا المجلس .

يقول سعادة حمد الباسل باشا بأن هذه الأعمال غير مشجعة فى السودان ، كما كانت عقيمة فى مصر ، وأنها فوق ذلك لها حل ، وأن هذا الحل قريب ، وأنه ليس فى يدينا دليل على أن الانجليز هم الذين يفعلون ذلك فى السودان ... (أصوات — لا . لا .) يظهر أنى أخطأت السمع ، فأسحب كلامى . انى أقول ان يد الانجليز ظاهرة فى هذه الأعمال : يدل عليها القبض على أحد الضباط وارجاعه الى السودان ، وجمع الجموع فى بيت أحدهم بقصد الموافقة على السيادة الانجليزية ، وسوابق عملهم معنا فى معرض ومبلى ، وقبلها فى مسألة الوفد السودانى الذى أرسل الى بلاد الانكليز ، فيدهم ظاهرة فى كل هذه المسائل . وفى الواقع أن ثقة المصريين بالانجليز قد تلاشت بسبب أكاذيبهم مدة ٤٢ عاما ! فالانجليز لا يفتأون يبنون خزانات على النيل ، ويعملون على فصل السودان عن مصر . وانى أسائل نفسى فى هذه الحالة : هل يجوز أن تبدأ المفاوضات فى جو مضطرب كهذا أولا ... (ضجيج) . ألا يرى دولة

رئيس الحكومة أن هذه الأعمال لو حصلت بين حكومتين متحابتين لأثارت أمورا كثيرة ؟ وانى أترك هذه المسألة لحكمة الرئيس الجليل .

أحمد حمدي سيف النصر بك — تعلمون حضراتكم أنى أخبرتكم عن التنازلات الوارد من الضابط زين العابدين، وقرأتم في بعض الجرائد أن الضابط أوقف، وكان معه مترجم، وكان هذا سببا في القبض عليه وإعادته للخرطوم . وقد علمت من وثائق بيدي الآن أن المترجم هو ابن الخليفة عبدالله التعايشي ، وكنا حاضرين لمصر لتقديم ولائهما للملك البلاد، ويحملان وثائق ممضاة في اجتماع بأم درمان من الأشخاص الذين ألزمهم الانجليز بتوقيع عرائض بالثقة بهم . وقد عرضت هذه الوثائق على بعض اخواني ، وسأعرضها على لجنة السودان لعمل محضر بها وعرضه على المجلس . وكان الضابط زين العابدين حاضرا بالنيابة عن العبيد السود ، وابن التعايشي عن العرب . فالذى أردت أن أخبركم عنه هو أن ما يعمل الانجليز انما هو عمل مصطنع تدل عليه الوثائق الموجودة تحت يدي ، والتي ستقرأ عليكم يوما من الأيام .

أصوات — تطبع وتوزع علينا .

الرئيس الجليل — (قبول بالتصفيق) .

أيها السادة :

تحركت مسألة السودان اليوم ، ولم تكن الحكومة مستعدة لأن تقول رأيها فيها . ولكنى مع ذلك يمكننى أن أصرح لحضراتكم بأن الحكومة تشارككم كل المشاركة في شعوركم بالنسبة للسودان (استحسان وتصفيق طويل) ، بل تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر (تصفيق) .

والإجراءات التي تتم الآن في السودان، كما قال حضرة العضو المحترم عبد الرحمن الراجحي بك ، على نوعين :

(الأول) وثائق تكتب واجتماعات تعقد ، لإظهار الولاء للحكومة الانجليزية والرغبة عن الحكومة المصرية .

(والثاني) منع الذين يريدون أن يقدموا ولاءهم للحكومة بالحضور الى مصر .
فأما القسم الأول ، وهو عقد الاجتماعات أو اختلاس الثقة لأجل إعلان الامتنان من الحكومة الانجليزية ، فإننا نصرح هنا وفي كل مكان بأنه باطل ولا يعتبر حجة علينا (تصفيق) .

إذا قدمت هذه الأوراق أمام أى محكمة أو أى هيئة ، وحصل التمسك بها ، فإسنان مصري يقول انها أوراق باطلة ، لأنها لم تؤخذ بالحرية المطلقة ، وانه يجب قبل التمسك بها أن يكون السودان خاليا من كل حكومة أجنبية (تصفيق واستحسان) .
أنا في تصريحى هذا منضم اليكم ، فيما أعلنتم من أن هذه الوثائق وهذه الأوراق وهذه الاجتماعات لا قيمة لها مطلقا ، وهذا كاف (أصوات بدون شك) .

وأما فيما يتعلق بالقسم الثانى ، ألا وهو منع السودانين المخلصين ، وكلهم فيما أظن مخلصون لنا ، راضون عن حكمنا ، راغبون فى بقائنا بالسودان كإخوان لهم ، معتقدون أن بلادهم جزء لا يتجزأ من مصر ، . . أقول ان هذه الإجراءات مستنكرة ، ونعلن بلجهات الاختصاص ، بصفتنا حكومة ، وبصفتنا مجلس نواب ، استنكارنا لما يكون صحيحا منها ، واحتجاجنا عليها (تصفيق) .

وإنى لمغتبط بأن لكم فى هذه الوزارة ثقة تامة بأن تتخذ جميع ما فى وسعها لحفظ حقوق مصر فى السودان (تصفيق) .

والآن أجيب حضرة العضو المحترم أحمد رمزى بك على قوله : ماذا تفيد المفاوضات فى هذا الحق المضطرب ؟ ... نعم أن المفاوضات فى حق مضطرب ربما لا تفيد ، ولكن يجب علينا ألا نكتفى بالكلام فيما بيننا ، بل يجب أن نعلن أمام كل انسان ، سواء كان انجليزيا أو غير انجليزى ، بأن لنا حقوقا فى السودان نريد

استخلاصها (تصفيق) . فاذا تمكنت من الذهاب الى المفاوضات ، فلا أقول ان السودان غير مملوك لنا، بل أقول إنه ملكنا، وإنه جزء لا يتجزأ من مصر، ويجب أن يرد إلينا (تصفيق)؛ وأقيم الدليل على هذا، والدليل تعلمونه حضراتكم، ويعلمه كل واحد منا، ويحفظه كل مصري . فإن نجحنا فيها ونعمت ، وإلا وإلينا الاحتجاج، وعملنا كل ما يعمل به شعب مهضوم الحقوق لاستخلاصها (تصفيق) .

أنا لا أخشى المفاوضات، فهي محادثات كسائر المحادثات، أبشرها واثقا بنفسى، واثقا بأنى لا أقبل نتيجة من نتائجها إلا اذا كانت متفقة مع حقوقكم وأمانكم (تصفيق) .

وإذا كنت أرى دخولى فيها لا يضيع علينا حقاً، ولا يكسب غيرنا حقاً ضدنا، دخلت فيها ، وكنت قد خدمت بلادى بهذا الدخول ، ولكنى لا أخرج منها إلا ظافراً بحقوقنا كلها (تصفيق) .

ولا أستطيع أن أصرح لكم الآن بأن وقت المفاوضات قد دنا أو لم يدن، لأنه توجد أمور تتوقف عليها المفاوضات ، فاذا تمت هذه الأمور وتحققت دخلت المفاوضات مزودة بثقتكم ومعتمدا على الله فى نجاحها .

السكرتارية النيابية — تقدم اقتراحان : الأول من حضرة عبد الرحمن الرافعى بك ، ونصه ما يأتى :

”على أثر التلغراف الذى ورد الى مجلس النواب من الوفد السودانى الذى عزم على الحضور الى مصر، للإعراب عن ولاء السودانين لمصر وتمسكهم بالارتباط بها، وعلى أثر الأنباء الواردة من السودان عن المناورات المصطنعة التى يقصد منها الاعتداء على حقوق مصر والسودان ؛ يعلن المجلس عطفه على السودانين جميعاً لتمسكهم بارتباطهم الوثيق بمصر، ويعان استنكاره للمناورات المصطنعة التى يقوم بها دعاة الاستعمار فى السودان ، ويعلن تمسك الأمة المصرية بمبدئها الخالد، وهو أن السودان جزء لا يتجزأ من مصر“ .

والاقتراح الثانى مقدم من حضرتى حسين هلال بك وراغب اسكندر افندى ،
ونصه ما يأتى :

”بعد سماع التصريحات الحكيمة التى أبدأها حضرة صاحب الدولة رئيس
الوزراء ، بخصوص الإجراءات غير الشرعية القائمة فى السودان للسعى فى فصل السودان
عن مصر ، يكرر المجلس ثقته التامة بالوزارة ، ويطلب الانتقال لجدول الأعمال “ .

أصوات — موافقون على الاقتراحين معا .

رئيس الجلسة — هل توافقون على الاقتراحين معا ؟

أصوات — نعم ، وبالإجماع .

عبد الحليل أبو سمره بك — أنا لى رأى وأريد الكلام .

رئيس الجلسة — أخذ رأى فعلا وانتهى الكلام .

صوت — من يخالف فى هذا ؟ !



(الجلسة الخامسة والخمسون لمجلس النواب : ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤)

وتلى فى هذه الجلسة تليفاف وارد من الخرطوم الى معالى رئيس مجلس النواب ، وهذا نصه :

”تظاهر الشعب أمس سلميا ، دافعا لمليك البلاد وسعدها ، حاملا صورتيهما ،
فأوسعهما البوليس ضربا بالسيوف ، وجرح أحد عشر وسجن خمسة ضمنهم ضابط ،
وأمس الأول سجن الشيخ رفع الله ، زعيم التجار بأم درمان ، بينما كان يهتف بحياة
ملك مصر والسودان ! فليعلم المملأ وليشهد التاريخ ! “

الامضاء بالنيابة : على عبد اللطيف

عبد اللطيف الصوفانى بك — المجلس يحتج على ذلك ويرجو الحكومة أن

تعمل كل ما فى وسعها

الرئيس الحمايل — الحكومة تعمل كل ما فى وسعها وما فوق وسعها .

أصوات — موافقون .

عبد اللطيف الصوفاني بك — هل لوزير الحربية أن يقول لنا كلمة عن المعلومات التي وصلت اليه ، ورجاؤنا أن نتخذ إجراءات

الرئيس الجليل — ليس أمامي إجراءات أتخذها ، فبين لي الإجراءات التي تراها لأقوم بها .

عبد اللطيف الصوفاني بك — انى أقول ان هذا لا يليق ، بل وليس في محله .
الرئيس الجليل — قلت لحضرتك انه ليس عندى إجراءات ، وقد سمع المجلس قولى .

عبد اللطيف الصوفاني بك — اذن ما الفرق بين وزارة سعد وغيرها من الوزارات السابقة ؟ (مقاطعة وضجة) .



وتلى في آخر هذه الجلسة أيضا التلغراف الآتى المرسل الى رئيس مجلس النواب :

الخرطوم ٢٤ يونيه سنة ١٩٢٤

بينما كان الضابط زين العابدين يرسم صورة المظاهرة قبض عليه وسجن ، فنحتاج على ذلك ، وسجن أربعة مستخدمين ، وضرب الهاتفون بجياة ملك مصر والسودان بالسيوف . (امضاءات : ٣٦ اسما) .

فتقدم اقترح هذا نصه :

”نقترح استنكار حادثة الخرطوم التى جاء عنها تلغراف اليوم ، وما أصاب اخواننا السودانين فيها لإظهار عواطفهم الوطنية ، ونكرر الاحتجاج الشديد على أعمال العسف التى يأتيا الانجليز هناك لإخماد مظاهر العلاقة الأكيدة بين مصر والسودان ، بينما هم يسيغون لأنفسهم العمل على تمزيق هذه الوحدة وحمل أهل السودان على غير ما يريدون “ .

رئيس الجلسة — هل توافقون على هذا الاقتراح ؟

(فوافق المجلس عليه بالإجماع) .

السودان في مجلس اللوردات البريطانى

(عن التفرقات الخصوصية لجريدة الأهرام الغراء)

لندن في ٢٥ يونيه سنة ١٩٢٤

وجه اللورد رجالات الى الحكومة في مجلس اللوردات البريطانى اليوم
السؤال الآتى :

”هل في وسع الحكومة أن تورد بياناً يدل على سياستها العمومية في شأن مصر
والسودان؟ وهل هي عازمة على استشارة البرلمان البريطانى قبل أن تقر إجراء أى
تبدل في نظام السودان ؟“ .

وتكلم اللورد جراى في هذا الموضوع فقال :

”بلغنى أن جميع أعمال الإدارة التى قام بها اللورد كرومر في مصر، وكانت
موضوع افتخارنا ، قد زالت أو هى سائرة الى الزوال . وأعتقد أنه كان من الممكن
وضع تسوية أفضل لنا ولمصر لو عمل بتقرير لجنة مانر، ولكننا تركنا الفرصة تمر،
فتحن الآن أمام ما قد جرى من قبل . وجميعنا نعترف بأن ما جرى هو أن الإدارة
الباهرة التى أنشأها اللورد كرومر قد تهدمت . ولا أعنى بهذا القول أنه من الواجب
إبطال ما عملته الحكومة البريطانية في شأن الادارة المصرية . فمن الأفضل الآن
بعد ما وصلت الأمور الى هذا الحد ألا تسعى الحكومة الى إبطال ما عملته في شأن
الإدارة، ولكن يجب أن يستثنى من ذلك أمر واحد ، وهو قناة السويس التى لم
يعملها المصريون بل رؤوس الأموال الانجليزية والفرنسية ، وهى طريق مائية
دولية . فعسى أن يصرح بكل وضوح في المفاوضات المقبلة بأن حق حماية القناة
وصياتها وإدارتها يجب ألا ينتقل الى أيدي الحكومة المصرية، بل يبقى في أيدينا
(تصفيق) .

ويجب أن تكون الحكومة البريطانية صريحة أيضا في مسألة السودان . فيجب عليها أن تفهم الحكومة المصرية صراحة أننا لن نترك السودان (تصفيق) . فلولا قوة بريطانيا وفنها الحربي ومجهوداتها التي استردت بها السودان ، لما كان لمصر أصبع في السودان . فعسى أن تظهر الحكومة البريطانية بأجلى بيان أن حكومة السودان أمر يتعلق بالحكومة البريطانية والسودانيين ، من دون أن يكون للحكومة المصرية ما تقوله في هذا الشأن . فإذا كان هذا هو رأى الحكومة البريطانية ، نخير لها أن تسرع في إبدائه لرئيس الوزارة المصرية ، لأن الشعور السائد في مصر الآن هو أننا على نقیض ذلك . فلماذا يصل بهم المدى الى حد القول لنا بأننا اذا لم ننسحب من السودان فلن يباحثونا في المسائل المعلقة مطلقا !

وفضلا عن ذلك فإنه يجب علينا أن نقول بأتم وضوح ، في أقرب فرصة ممكنة ، أن سياستنا سياسة نستطيع كل الاستطاعة أن ننفذها .

أما مسألة مياه النيل ، فلا شك أن لمصر مصلحة كبيرة فيها . وقد دارت الأحاديث هنا وهناك عن تأليف لجنة مختلطة تضمن ألا يحرم السودان مصر من المياه ، وألا تحرم مصر السودان منها ، ولعله من المناسب أن يعين لرياسة هذه اللجنة رجل أمريكي .

جواب اللورد بارمور باسم الحكومة البريطانية

فرد المستر بارمور مندوب الحكومة في مجلس اللوردات على هذه الأقوال ، قائلا : "إن الحكومة البريطانية لن تترك السودان بأى معنى كان ، وهى موقنة بأن التعهدات التى قطعتها على نفسها لا يمكن أن نتخلى عنها من دون أن يصاب نفوذها بخسارة كبيرة . وفى وسعى أن أقول بدون تردد انه لن يسمح بوقوع تبدل فى نظام السودان ، أو بإجراء هذا التبدل ، من دون إذن البرلمان البريطانى .

ثم تكلم اللورد كرزون فى هذا الموضوع وقال : إن مجلس اللوردات والبلاد كلها يرحبان بهذا البيان الصادر من الحكومة ، فهو صريح لا يقبل التأويل . "

التظاهر للسودان

ملات القاهرة والأقاليم مظاهرات التأييد لآخواننا السودانيين ، والاحتجاج على استبداد المستعمرين الانجليز ، عقب الحركة الوطنية التي قام بها السودانيون في شهر يونيه سنة ١٩٢٤ وقد ازدحمت شوارع القاهرة في يوم الجمعة ٢٧ يونيه بمظاهرات الطلبة من جميع المدارس والطوائف ، يخطبون ويحتجون ويهتفون لمصر والسودان ، حتى انتهى بهم الطواف الى بيت الأمة ، فلقى الرئيس الجليل على جموعهم الحاشدة هذه الكلمة القصيرة :

كلمة الرئيس

أحبي فيكم هذا الشعور الجميل ، وتلك العواطف الكريمة . وإني بهذا المظهر الاتحادي أسعى جهدي في تحرير مصر والسودان (تصفيق) .
وما دام هذا الاتحاد قائماً بيننا ، فلا بد من أن نحفظ أوطاننا من كل غاصب ، ولا بد من أن نصل الى تحقيق استقلالنا في مصر والسودان ، إن لم يكن اليوم فغدا (تصفيق) .

حول تصريحات الحكومة البريطانية عن السودان

خطاب للرئيس الجليل

الرئيس يعرض على مجلس النواب استقالة الوزارة

(الجلسة الثامنة والخمسون لمجلس النواب : ٢٨ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

لا بد أن تكونوا قد اطلعتم على المناقشات التي دارت في مجلس اللوردات الانجليزي بخصوص السودان والمفاوضات .

اطلعت عليها ، ورأيت أن ما جاء بها فيما يختص بالسودان ليس أمراً جديداً ، ليست خطة جديدة رسمتها السياسة الانجليزية الآن ، ولكنها خطة رسمت من قبل ، رسمها لويد جورج في وزارته ، كما جاء في كلام نائب الحكومة الانجليزية في مجلس

اللوردات، الذى اقتبس من بيان عن السودان فاه به لويد جورج لما كان رئيسا للوزارة فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢، وهذا التاريخ معروف لكم، وقد جاء فى هذا البيان: "ان حكومة جلالة الملك لن تسمح بأن التقدم الذى تم حتى الآن، والآمال الكبيرة المنتظرة فى السنين المقبلة، تصاب بضيق". وزاد اللورد بالمور، نائب الحكومة فى مجلس اللوردات، على ذلك قوله: "وانى أفوه بهذا الأمر وأنبه أن ما جاء فى هذه العبارة هو عينه رأى الوزارة الحالية"، ثم استشهد بقول آخر للستر لويد جورج وهو: "ولا يسع حكومة جلالة الملك أن تسلم بتغيير ما فى مركز تلك البلاد، أى السودان".

فهذه الخطة التى رسمت اليوم ليست خطة جديدة كما قلت، ولكنها خطة قديمة رسمت فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ - هذا التاريخ الذى تذكرونه ويقولون عنه "ان السياسة المصرية كانت فيه فى غاية المرونة والدهاء"! تجدون أن الانجليز صرحوا فيه بمثل هذه التصريحات عينها. كل هذا ليس بجديد، وانما الحديد هنا، الحديد علينا اليوم، هو أن وزارة العمال، أولئك الذين لهم مبادئ غير مبادئ الاستعماريين! عُرفت بالحرية والانتصار للشعوب الضعيفة! أقرت هذه الخطة!!

أقول ان العمال الذين هذه مبادئهم، أقرّوا هذا واتخذوه خطة لهم، وقد كان المنتظر أن وزارتهم لا تقرّها. لقد وقع لدينا هذا التصريح موقع الاستياء، لدينا نحن الذين كان لنا أمل فى وزارة العمال أن تسير على مبدأ مخالف لمبادئ المستعمرين. ولكن مهما يكن من تصريح العمال أو الأحرار أو المحافظين بالنسبة للسودان، فان هذا لا يغير من حقوق مصر الثابتة فيه شيئا (تصفيق متواصل).

وانى بالنيابة عن الشعب المصرى جميعه، وفى حضرتكم الموقرة، أصرّح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حيت وما عاشت (استحسان وتصفيق طويل)؛ فهى تسعى للتمسك بحقوقها ضد كل غاصب، ضد كل معتد؛ تمسك بهذا الحق فى كل فرصة، وفى كل زمن، تسعى بكل طريق مشروع سلكه كل مهضوم

الحق لأجل أن تحفظ هذا الحق وتصل الى التمتع به . وإن كنا في حياتنا لا نصل الى أن نتمتع بحقنا ، فإننا نوصي أبناءنا وذريتنا أن يتمسكوا به ، ولا يفرطوا فيه قيد شعرة ؛ وهكذا يوصون هم أبناءهم ، وأبناء أبنائهم ؛ ولا بد أن يأتي يوم يفوز فيه حقنا على باطل غيرنا (تصفيق) .

إن حقوق الأمم لا تضع ولا تتأثر بمجرد أن يقول الغاصب انى أريد أن أتمتع بها دون أصحابها ! ... كلا ! ليست هذه طبيعة الوجود ، بل كل حق يبقى حيا ولا يموت ما دام وراءه مطالب . ونحن ما دمنا مطالبين بهذا الحق ، وما دمنا نوصي أبناءنا بالتمسك به ، وما دام أبناؤنا يفتفون خطواتنا ، فلا بد أن نتمتع به نحن أو هم إن شاء الله تعالى (تصفيق) .

نعم أيها السادة ، لا يمكننا مطلقا أن نتنازل عن السودان ، لأنه مستعمر ، بل لأنه جزء من كياننا ، بل لأنه منبع حياتنا ، بل لأنه لا يمكن لمصر أن تعيش بدون السودان أصلا (تصفيق) .

نعم اننا كنا أجبرنا بالقوة والقهر على أن نتنازل عن قسم منه ، فانسحبنا منه كرها وبالرغم منا ، ولكننا استعدناه بعد ذلك بالنفيس من أموالنا ، والعزير من دماء أبنائنا ، وبعد أن استعدناه صرفنا عليه مبالغ طائلة ، ولا تزال نصرف عليه ، ولا تزال قوة منا مؤلفة من عدد عديد من أبنائنا ترابط فيه لحفظه وحمايته (تصفيق) . فلا يمكن مطلقا ، وهذه حالتنا بالنسبة الى السودان : أموال بذلناها ، دماء سفكناها ، متاعب تحملناها ، وتحملها من قبلنا آباؤنا ، وحياة نستمددها من ذلك النهر الذى يتدفق من أعالي السودان ؛ . . لا يمكننا بحال من الأحوال ، إلا اذا كنا قوما أمواتا لا حياة لنا ، لا يمكننا أن نترك ذرة من السودان لغيرنا (تصفيق مستمر واستحسان) .

نعم اننا ضعاف ، ولا تجريدة عندنا ، ولا أسطول لنا ! أقول هذا ، لأنه حق ولأنه غير خاف ! نعم اننا ضعاف ، ولكننا أقوياء بضعفنا ، أقوياء بحقنا ! ان

الضعف سلاح قوى اذا كان معه الحق . فنحن ، وان كنا ضعافا ، فان معنا الحق ، والحق تخضع له كل قوة مهما كانت جبارة قاهرة (تصفيق) .

تعلمون أيها الإخوان أنني في مخاطباتي مع الانجليز ومع غيرهم ، لم أدع مطلقا أننا أقوياء ماديا ، ولكننا أقوياء معنويا ، أقوياء بحقنا ، أقوياء باتحادنا (تصفيق) . ونحن قلنا للانجليز ، وقد علمتم رسميا ما قلناه ، قلنا لهم أنه لا يصح لكم أن ترفضوا طلبات عادلة ، لمجرد كونها صادرة من شعب أعزل ، قلنا لهم هذا ، ولم نأت لهم بقوتنا ، لأنه ليس لنا قوة ، وهم يعلمون أنه ليس لنا قوة ، ولكن لنا قوة الحق ، لنا قوة الايمان ، لنا قوة الاتحاد ، وهذا الاتحاد سيدوم ويقوى وينمو في عصرنا ، ومن بعدنا أيضا ، حتى ننال حقوقنا كاملة (تصفيق) .

أما فيما يتعلق بالمفاوضات ، فقد جاء في هذه التصريحات ” أنها ستكون على أساس تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ “ . وقد صرحت غير مرة بأننى أستنكر هذا التصريح ، استنكرته خارج الحكومة ، استنكرته في البيان الوزارى ، استنكرته في كل مناسبة ، ولا أزال أستنكره الى الآن . وأقول انهم وان قالوا اننا نتفاوض على قاعدة تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، فوزارتنا لا تقبل بحال من الأحوال أن نتفاوض على أساس هذا التصريح (استحسان وتصفيق مستمر) .

ولقد سبق أن قلت لكم انى اذا لم أجد طريقة للمفاوضة على غير هذا الأساس ، فإنى لا أدخل في المفاوضات أصلا ، وأنا عند قولى . وقلت لكم أيضا انى اذا لم أصل الى هذا ، فإنى أتخلى عن الحكم ، وأنا مستعد لهذا التخلى .

اصوات — أبدا . حاشا .

اصوات — ليس هذا في مصلحة البلاد .

الرئيس الجليل — هذا ما عزمتم عليه ، والرأى لكم (تصفيق متواصل) .



ثم تكلم أعضاء كثيرون ، محتجين على التصريحات الانجليزية ، مؤيدين للرئيس الجليل ووزارته ، وتقدمت بضعة اقتراحات وافق المجلس بالاجماع على أحدها ، ونصه :

”بعد سماع البيانات الحازمة والتصريحات السياسية الحكيمة التي ألقاها صاحب الدولة رئيس الوزراء بخصوص السودان والمفاوضات ، يعلن المجلس ثقته التامة بدولته وسياسته ، ويطلب اليه أن يستمر مشرفا على أقدار البلاد متوليا لحكومتها حتى تتحقق كل آماني البلاد من استقلال مصر والسودان .“

الرئيس الجليل — أيها السادة :

أقدم لحضراتكم جزيل شكرى على هذه الثقة الغالية . واننى ، مع احترامى كل الاحترام لقراركم ، أرى أن أعرض الأمر على حضرة صاحب الجلالة ملك البلاد ، لأن ذلك من واجبي .

صوت — مع عرض قرارنا .

الرئيس الجليل — وسأعرض قراركم أيضا (تصفيق حاد) .

السودان واستقالة الوزارة

في مجلس الشيوخ

تكلم حضرة الشيخ المحترم محمد علوى الجزار بك في الجلسة الثانية والثلاثين لمجلس الشيوخ (٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤) عن السودان وعن تصريحات الحكومة البريطانية ، ثم اختتم خطابه بالافتراحات الآتية :

- (١) يؤيد المجلس تأييدا كاملا زعيم مصر ورئيس حكومتها في موقفه الجليل وتصريحاته الخطيرة عن السودان ، ويعلن أن السودان جزء من مصر لا ينفصل عنها .
- (٢) ويطلب المجلس بإلحاح من دولة الرئيس أن يبقى في مركزه ، وأن يجاهد في سبيل مصر وهو على رأس الحكومة متقلدا لزمائها .

(٣) أن ينوب معالي رئيس المجلس عنا في إرسال التلغراف الآتى نصه الى
جلالة الملك :

حضرة صاحب الجلالة ملك مصر والسودان :

يعلن مجلس الشيوخ رضاه الكامل عن موقف دولة رئيس الحكومة إزاء
مسألة السودان ، ويشكر المجلس بالإجماع جلالة الملك على عدم قبوله استقالة دولة
الرئيس ، لأن ذلك تستدعيه مصلحة الوطن . فلتحى مصر والسودان . وليحى
جلالة الملك .

(٤) نطلب من معالي رئيس المجلس أن يبلغ نص الاقتراحات الثلاثة الى
دولة سعد باشا رئيس الحكومة .

(فوافق المجلس على هذه الاقتراحات بالإجماع) .

جلالة الملك يرفض استقالة الوزارة

أصدر قلم المطبوعات في يوم ٢٩ يونيه البلاغ الرسمى التالى :

” عرض حضرة صاحب الدولة الرئيس الجليل على حضرة صاحب الجلالة
الملك استعفاء الوزارة ، وأسباب هذا الاستعفاء ، فرفض جلالته قطعيا قبوله ، فالتمس
دولته الإذن له بالتروى ومشاورة زملائه وأصدقائه . وهو عائد اليوم (من الاسكندرية)
لهذه الغاية بقطار المساء الأول ، يصحبه صاحب المعالي وزير الخارجية “ .

عدول الرئيس الجليل عن الاستقالة

في مجلس النواب

(الجلسة الستون : ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل :

قضى على واجبي أن أرفع استقالة الوزارة لحضرة صاحب الجلالة ملك البلاد .
وفاء بالوعد الذي قطعه لحضراتكم ، تلوت على مسامعه الشريفة قراراتكم الإجماعية
بالثقة بالوزارة وطلبكم بقاءها ، فما كدت أتم تلاوتي لذلك القرار ، حتى صدر
نطقه الكريم بالتصديق عليه قائلا : إني موافق لحضراتهم ومصديق على قراراتهم .

محمد الشاملى الفارافندى — فليحى جلالة الملك .

(ردّد الأعضاء هذا الهمّات) .

الرئيس الجليل — وأخذ جلالته يقيم من حكمه البالغة ، وبديته الحاضرة ،
وعنايته الكبرى بمصالح البلاد ، أدلة الإقناع بالبقاء ، فشعرت بضعف حجتي أمام
بياناته الباهرة ، ولم يسعنى إلا أن أستمح جلالته مهلة أتشاور فيها مع زملائي
وأصدقائي ، فتفضل على بمنحها ، مشددا في لزوم البقاء .

وعدت الى القاهرة ، ورأيت في طريقى جموعا حاشدة لا عداد لها من مواطني ،
وكلهم يرفع الصوت عاليا بالرجاء في البقاء ، ويلح إلحاحا شديدا في ذلك .

اجتمعت بزملائي أمس واليوم ، وتشاورنا مليا ، وتمثلنا أثناء تشاورنا إرادة
ملك البلاد ، كما تمثلنا قراراتكم الإجماعية الجليل ، واتحاد الأمة المتين ، وهذه المظاهر
الباهرة التي امتلأت غيرة واكتست جلالا ، مظاهر الوحدة الكاملة والنظام
الشامل ، مظاهر الروية الصادقة والإخلاص الكامل ، مظاهر الثقة المتبادلة تجري
في النفوس ، من الكبير الى الصغير ومن الصغير الى الكبير ، مظاهر التمسك الشديد

بحقوق البلاد والتعلق المتين بخدامها المخلصين ، مظاهر قلوب اتحدت في خفقانها على مصلحة البلاد ، ... حتى شعرت بأن قلب الفلاح الصغير يخفق لهذه المصلحة خفقان قلب الملك الكبير ، فلم يسعنا أمام كل هذه القوى المجتمعة إلا الخضوع لما قضت به .

قد آلينا على أنفسنا أن نخدم بلادنا ، في حياتنا بأعمالنا ، ونخدمها بعد مماتنا بأن نضرب أحسن الأمثال لأبنائنا (تصفيق طويل) .

وقد كنا نظن أننا نخدم أمتنا ومليكنا خارج الحكومة أكثر مما نخدمها داخلها . ولكن يظهر أنه لم يشاركنا أحد من الأمة في هذا الرأي ، فبقيت الوزارة وحدها لا شريك لها في رأيها في الاستعفاء ، وشعرت بأنها أصبحت في هذا الرأي أقلية ! فقدمت استعفاءها من الاستعفاء مراعاة للقواعد الدستورية (تصفيق) . عدلنا حينئذ عن الاستعفاء ، وعولنا على أن نسير كما كنا في الطريق التي ابتدأناها منذ خمسة أشهر على الأسلوب الذي نال استحسانكم واستحسان البلاد جميعا (تصفيق) . وسنسير بعناية الله ، مسترشدين بأرائكم ، ساعين في الوصول الى غايتنا من الاستقلال التام لمصر والسودان ، معتمدين في ذلك بعد الله التقدير على عناية مليكنا ، وعلى قوة حقنا ، وعلى اتحاد البلاد (تصفيق متواصل واستحسان) .



في مجلس الشيوخ

(الجلسة الثانية والثلاثون : ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤)

ثم قصد رحمه الله الى مجلس الشيوخ فالتقى فيه الكلمة الآتية :

الرئيس الحليم - أيها السادة :

لا بد أن تكونوا علمتم باستقالة الوزارة من منصبها ، عقب المناقشات التي جرت في مجلس اللوردات ، والتصريحات التي فاه بها نائب الحكومة الانجليزية في ذلك المجلس . رأيت وفاء بوعد قطعه لنواب الأمة أن أستقيل من المنصب الذي تعطفت

جلالة الملك بإسناده انى إجابة لرغبات الأمة التى تجلت فى انتخاب أعضاء البرلمان ،
فقرّر مجلس النواب بالإجماع الثقة بهذه الوزارة ، وطلب العدول عن الاستعفاء .
ولكن واجبى قضى على أن أرفع الأمر الى وليه .

تشرفت أمس بمقابلة جلالتة ، وعرضت عليه هذا الاستعفاء ، وتلوت على
مسامعه الكريمة قرار مجلس النواب ، إذ كان هذا المجلس قد طلب إلى أن أرفعه
الى سدة السنية . تلوت على المسامع الكريمة هذا القرار ، فلم أكد أتمه حتى قال
حفظه الله : انى مع النواب ومصدق على قرارهم (تصفيق حاد وهتاف : فليحيى
جلالة الملك) .

وأخذ جلالتة يتلو من النجج الباهرة ، والبيانات الساطعة ، ما أضعف حجتي
وأوهن عزيمتى . شعرت بهذا الضعف أمام جلالتة ، فلم يسعنى إلا أن التمس
مهلة أتروى فيها مع أصدقائى وزملائى ، فتعطف جلالتة بهذه المهلة مشددا
بلزوم البقاء .

عدت أمس الى القاهرة ، فوجدت فى طريق آلافا مؤلفة من الجماهير ، كلهم
يرفع الصوت عاليا بالرجاء فى البقاء ، ويأبى إلحاحا شديدا فى هذا الرجاء .

اجتمعت أمس واليوم بزملائى ، وتشاورنا فى الأمر مليا ، تشاورنا طويلا ،
وتمثلت أمامنا رغبة جلالة ملك البلاد ، وإرادة نوابها ، وتمثلت أمامنا أيضا تلك
المظاهر الباهرة ، مظاهر الإخلاص الشامل ، مظاهر الوحدة الكاملة ، مظاهر
الروية الصادقة ، مظاهر التمسك الشديد بحقوق البلاد والتعلق المتين بخدمة
المخلصين ، مظاهر القلوب تخفق لمصلحة البلاد ، ... حتى شعرت أن قلب الفلاح
الصغير يخفق لهذه المصلحة خفقان قلب ملك البلاد الكبير (تصفيق حاد) .

تمثلت أمامنا كل هذه المظاهر ، فخفضنا لحكم الإجماع .

وقد كنا آلينا على أنفسنا أن نخدم بلادنا ، نخدمها فى حياتنا بأعمالنا ، ونخدمها
أيضا بعد مماتنا بما نضربه لأبنائنا من أحسن الأمثال (تصفيق حاد) .

وكنا نظن بأننا باتخاذنا ذلك القرار، وهو الاستعفاء، نخدم بلادنا خارج الحكومة بأكثر مما نخدمها ونحن فيها . ولكن ظهر أننا كنا وحدنا في هذا الرأي ، وأصبحنا لا شريك لنا فيه ، وأصبحت الوزارة في أقلية لا تتجاوز عدد أعضائها ، فطوعا للدستور، ونزولا على حكمه الذي يقضى بأن الوزارة تستعفى إن لم يكن لها أغلبية تسندها، قد استعفينا من هذا الاستعفاء (تصفيق) .

عدلنا عن استعفائنا وبقينا في المراكز، لنعود الى الاشتراك مع البرلمان في إدارة شئون البلاد . وستستمر الوزارة في سيرها الذي بدأته منذ خمسة أشهر على الأسلوب عينه الذي نال استحسانكم واستحسان جميع الأمة . نسير في هذا السبيل وعلى هذا الأسلوب ، معتمدين في الوصول الى تحقيق غايتنا المنشودة ، وهى استقلال البلاد بلاد مصر والسودان، معتمدين في نجاحنا وفي بلوغ غايتنا بعد معونة الله القدير على عناية مايكنا، وعلى قوة حقنا، وعلى اتحاد البلاد (تصفيق حاد) .

وبعد أن فرغ رحمه الله من كلامه خطب أحمد زكى أبو السعود باشا وكيل المجلس وبعض حضرات الشيوخ ، شاكرين للرئيس عدوله عن الاستعفاء، متقدين بسياسة الحكومة الانجليزية وتصريحاتها إزاء السودان ، ثم قام الرئيس الجليل فالتى شكره الآتى :

أقدم لحضرة الفاضل وكيل المجلس ، وحضرات الذين تكلموا من بعده، جزيل شكرى على العبارات الرقيقة التى آتصوني بها . أشكرهم من كل قلبى ، وأشكر حضراتكم جميعا على التحية التى قابلتومنى بها . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا الى خدمة البلاد حق خدمتها، حتى نصل بها الى الغاية التى ننشدها جميعا، وهى الاستقلال التام (تصفيق حاد) .

وعقب ذلك أصدر المجلس القرار الآتى :

”بعد سماع التصريحات الخطيرة التى أبدتها حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء، يكرر المجلس ثقته بالوزارة، وينتقل الى النظر فى باقى الأعمال .

شكر الرئيس الجليل

لجميع أفراد الأمة المصرية

وفي اليوم الأول من شهر يولييه سنة ١٩٢٤ أعلن الرئيس الجليل رحمه الله هذا الشكر الآتي :

يهدي سعد زغلول باشا رئيس الوزراء ، بالأصالة عن نفسه ، وبالنسبة عن زملائه ، فائق الشكر لجميع أفراد الأمة المصرية ، الذين آحتشدوا يوم الأحد الماضي للقاءه في المحطات التي مرت بها ، أثناء ذهابه إلى الاسكندرية ، وعودته منها ، وأظهروا ثقتهم التامة بوزارته ، وشدة تعلقهم بها ، والذين أبدوا مثل هذه العواطف في تلغرافاتهم ورسائلهم ، والذين شرفوه بحضورهم ، والصحافة التي أيدته في سياسته ، ويعان الجميع أنه تنفيذا لإرادة صاحب الجلالة ملك البلاد ، وتحقيقا لرغبة برلمانها ، وإجابة لرجائهم ، عدل عن الاستعفاء ، وعاد إلى العمل مع البرلمان ، لتنفيذ بروجرامه الوزاري على نفس الطريقة التي سار فيها من يوم قيام وزارته ونالت استحسان الجميع .

حديث للرئيس الجليل

تقوية مصر ودفع دعاوى الانجليز . تصريح ٢٨ فبراير وتأكيدات الانجليز

لا تحل المسألة المصرية . يجب ألا يكون النيل نهرا انجليزيا .

مصر وقناة السويس . البرلمان المصري . مسألة الخلافة

نشرت جريدة (فوشيه سايتونج) حديثا دار بين مكاتبا الدكتور ولتر هاجيان والرئيس الجليل رحمه الله في شهر يونيه سنة ١٩٢٤ ، نقل فيما يلي ، عن جريدة البلاغ الصادرة في ١٥ يولييه سنة ١٩٢٤ ، ترجمته عن الألمانية مصحوبا بالمقدمة التي صدره بها المكاتب . قال :

ان الشروح التي فسر بها الانجليز والمصريون تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، قد زادت في العهد الأخير في عناية الناس بحوادث مصر . والتصريح ، فيما يبدو لنا شيئا فشيئا ، لا ينهي ذلك النضال الذي طال أمده سنين ، بل يدل على أن كلا

الفريقين قد وضع للمستقبل برنامجا سياسيا يدور حول كل نقطة من نقطه منذ أشهر، وهو نزاع ينطوي على الحدة انطواءه على العناد .

ولقد حاولت مصر أثناء مفاوضات الصلح أن تنتفع كل الانتفاع بالموقف الغامض الذي زج بها الاحتلال البريطاني فيه وقت استعمار نار الحرب العالمية، فقدّمت الى الدول قائمة بأمانيتها ومطالبها ، وفي جملتها الاستقلال السياسي التام . ولكن مصر اعتُبرت من غير الدول المتحاربة ، وأقصيت لهذا السبب عن المفاوضات ، ثم تلقت — على سبيل الهدية — تأكيداً بالاستقلال الى الأبد استقلالاً تاماً عن السيادة التركية . وبلأت مصر من جانبها الى حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، وولت وجهها شطر عصبة الأمم والدول الأوروبية المحايدة ، ويتولى زعامتها في ذلك وزعامة الوفد المصري سعد زغلول باشا روح الحركة الوطنية .

على أن كل محاولة بالطرق السلمية ، في سبيل الوصول الى الاتفاق ، حبطت بتأثير عناد الانجليز، فلم يكن بد من تنظيم المقاومة العلنية . وانقضى عام ١٩٢١ و١٩٢٢ في اضطرابات وقتن دائمة ، حركت ساكن جيش الاحتلال الانجليزي ، وشغلته كثيرا . ثم أقصى زغلول باشا وطائفة من أنصاره الى سينشيل وجبل طارق... (وهنا تناول الكاتب ما تلا ذلك ، من اعلان تصريح ٢٨ فبراير، فسر د نقطة ، ثم انتقل الى قانون الانتخاب ، فتحديد موعد الانتخاب ، ... الى أن قال) :

ورجع زغلول باشا في شهر أغسطس عائداً من منفاه ، في وقت يسمح له بالاشتراك في المعركة الانتخابية على نحو جليل . وأدخله فرط محبة الشعب له البرلمان بأغلبية ساحقة من أنصاره ، تخدم خطته بإخلاص . ورفع علم الجهاد رئيساً للوزارة ، فسرعان ما دافع الانجليز ، وسرعان ما أخذ — تؤيده كثرة الشعب — في مناهضة الأطماع الانجليزية بكل الوسائل .

ولقد تيسر لي أن أستفسر رئيس الوزارة شخصياً عن خطته ونياته . واليكم خلاصة حديثي :

أعرب لي زغلول باشا عن "اغتيابه بملافاة من يمثل له تلك الدولة، التي ظلت دائماً صديقة للإسلام، معروفة لدى الشعب المصري منذ أمد طويل بمهارتها الصناعية والتجارية معرفة ذائعة الصيت". ثم انتقل الى المسألة السياسية، فصرح لي بأنه "وقف قواه على تقوية مصر، ودفع دعاوى الانجليز: تينك المهمتين اللتين يعتبرهما، من حيث الغاية، مهمة واحدة".

وأبدى دولته أنه "لا يسعه أن يسلم بأن تصريح ٢٨ فبراير، أو تأكيدات انجلترا، مما تحمل به المسألة المصرية حلاً مرضياً. وإن جميع التأكيدات الفخمة لعديمة القيمة، إذا لم يتبعها التنفيذ العملي. وستظل مصر تطالب باستقلال بلادها استقلالاً سياسياً تاماً عن كل دولة أجنبية، سواء أكانت هذه الدولة انجلترا أم تركيا، حتى تفوز بغرضها. وإنه ليجب ألا يكون النيل نهراً انجليزياً، كما يجب أن ترد طرق المواصلات الى السيادة المصرية. وهو لا يفهم: لماذا تكون قناة السويس تحت الإدارة المصرية أسوأ عائدة منها تحت الإدارة الانجليزية؟ أو ليس من معنى السيادة أن تتم السيطرة على أهم طرق الحدود والممرات؟".

قال الباشا: "وليس القول بأن مصر حرة بمستطاع ما لم يرد السودان الى المصريين. ذلك أن امتلاك السودان معناه حكم مصر، والنيل هو ثروة البلاد الوحيدة، وأنفس ما تملكه. وإنه ليكون جنونا من مصر أن تأخذ بالاتفاقات والوعود في هذه المسألة التي يمكن أن تعرض كيانها للخطر!".

"إن لانجلترا بالسودان وسيلة للضغط تستطيع بها أن تحقق كل رأى سياسى يدلى به الشعب المصري. ومبدأ الجذسيات يقضى بتبعية السودان لمصر، إذ كان الأصل المصري راجحاً في سكان تلك البلاد. ويرى رئيس الوزارة أن لا فائدة من استفتاء السودان، ما دامت انجلترا تركز فيه على قوة الجنود، وما دام في استطاعتها أن تخرج نتيجة الاستفتاء حسبما تريد. وقد أظهرت مصر أنها بلاد ديمقراطية، إذ استطاعت في بضعة أشهر أن توجد برلماناً (من تحت الأرض) ! وإن الفضل الأكبر في هذا النجاح ليعود الى الديانة الإسلامية التي تأمر مؤمنها بأن يكونوا إخوة".

وانتقل الحديث الى مسألة الخلافة، فأدلى لي فيها سعد باشا بما يلي: "إن الخليفة هو خلف الرسول ووكيله الأسمى في الأرض، وفي يده يجب أن تجتمع السلطان الزمنية والروحية، ولذلك كان الإسلام منذ قرون مفتقرا الى خليفة حقيقي. وليس للحسين ملك الحجاز، ولا لفیصل ملك العراق، أى حق في هذا اللقب، لأن الخليفة يجب أن يكون مطلق السطة، أما هذان فسيدان في أرض محدودة. وإن محاولة إقامة الخلافة من جديد في الوقت الحاضر، لمحفوفة بمنازعات لا يمكن غض النظر عنها، فضلا عن أن هذا يؤدي الى تفاقم الضائقة الملحة بالعالم الاسلامي من جراء الحرب وعواقبها. ولقد خسر الإسلام بخروج تركيا من حظيرة الدول الإسلامية خسارة أليمة! والآن ليس سوى السياسة الحسية الجريئة ما يحقق الغرض. أما الجري وراء الأغراض الخيالية، فقد يكون عند المسلم التقى مقدسا، ولكنه يقضى على السياسة العملية".

قال المكاتب: والى هنا انتهى حديث الوزير الذي كان يتكلم بهمة وسلامة قلب.

في تكريم الأستاذ النقراشي

خطبة للرئيس الجليل

أقام رجال التعليم في مساء الأربعاء ٢ يولييه سنة ١٩٢٤ حفلة تكريم شائقة في نادي سيروس لحضرة الأستاذ محمود فهمي النقراشي، بمناسبة تعيينه وكيلا لمحافظة القاهرة، وقد دعى الرئيس الجليل رحمه الله عليه الى هذه الحفلة، فحضرها، وارتجل فيها خطابا بليغا بدأه بشكر رجال التعليم لتقديرهم الأكفاء منهم حق قدرهم، ثم قال:

وكان خليقا أن يكرم رجال الإدارة الأستاذ محمود فهمي النقراشي، لأنهم سيستفيدون من علمه وذكائه وإخلاصه، وأما أتم أيها المعلمون فكان يجب عليكم...

(وسكت رحمه الله قليلا، كن يتحقق من أن الجواب معروف للسامعين، ثم قال):

انى مارقيت النقراشي لعلاقة شخصية بيني وبينه، وانما رقيته لعلاقة بينه وبين الوطن، ولعلاقة بينه وبين أداء الواجب والإخلاص في العمل، فهو كفء.

مخلص، رزين، يؤدى الواجب ويخلص فى القيام به . ولم أعينه لينتفع بالوظيفة ومزاياها، وإنما عينته لينتفع الوظيفة بكفاءته ومقدرته وذكائه . وهذا ما راعيناه فى التعيينات وأضدادها، فلم نراع الحزبية، وإنما راعينا مصلحة الوطن، باختيار من يقومون بخدمة خير قيام . فتحن لا نثيب إلا من يستحق الثواب، كما أننا لا ننكل إلا بمن يستحق التنكيل لإجرامه أمام القانون .

يقولون إننا نتلاعب بالدستور! وهم الذين يتلاعبون به! فكأنهم يتوهمون أن الدستور إنما وضع لحماية السبائين الشتامين! وأما الأبرياء المهانون، الذين تنهك حرمتهم، إذا لجأوا الى القضاء كانوا هم المعتدين على الدستور!!

إن حرية كل واحد منكم محدودة بحرية غيره، فكل فرد حر فى أن يفكر ويتكلم ويكتب، بشرط ألا يسب ولا يشتم . وقد نص على ذلك الدستور بقوله « الحرية مكفولة فى حدود القانون » .

أنا لست رئيس حزب، ولكنى وكيل أمة . قلت ذلك مرارا، وكررتة تكرارا . قلته عقب خروجى من منفاه، وقلته بعد عودتى منه، وسأقوله دائما، وأعمل به، فلا أحابى شخصا لمبدئه السياسى، ولا أتعرض لآراءه السياسية، ولكنى أحسن لمن يعمل لمصلحة الوطن، وأنكل بمن يسيئ إليه، فمن عمل صالحا فلنفسه وللأمة، ومن عمل بفساد ذلك فعليه إثم ما عمل به، ولو أجرم ابن سعد لحقت عليه كلمة العقاب .

ثم عاد رحمه الله فكرر شكره لرجال التعليم على حقائقتهم بزميلهم الأستاذ القراشى، إذ أنهم باحترافهم به إنما يحفون بالقدرة والإخلاص للوطن .

الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا

(الجلسة الستون لمجلس النواب : ٣٠ يونيه سنة ١٩٢٤)

تليت في هذه الجلسة المكاتب الآتية الواردة من مجلس الشيوخ الى مجلس النواب :

حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب :

نظر مجلس الشيوخ في جلسة يوم الخميس ٢٣ ذى القعدة سنة ١٣٤٢ (٢٦ يونيه سنة ١٩٢٤) في ميزانية وزارة المعارف العمومية ، وقد حصلت مناقشة فيما قرره مجلس النواب بشأن مكاتب الرقابة على البعثات العلمية بأوروبا ، فلم يرحل الشيوخ رأى مجلس النواب في هذا الشأن : وذلك أن مجلس النواب كان قد وافق على إلغاء مكاتب الرقابة المشار اليها ، والاستعاضة عن كل مكتب منها بموظف مصرى يلحق بالسفارة أو القنصلية المصرية ، وأن يبقى المبلغ المخصص لمكاتب البعثات ، وهو يقرب من عشرة آلاف جنيه ، في ميزانية وزارة المعارف لوضعه في المكان اللائق به ، ولكن مجلس الشيوخ رأى وجوب بقاء مكاتب الرقابة ، وبقاء تخصيص المبلغ المطلوب لها على ما كان عليه في مشروع الميزانية .

فالمرجو من معاليكم تبليغ ذلك الى مجلس النواب ليبدى فيه رأيه .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ما

رئيس مجلس الشيوخ

ختم : أحمد زيور

٢٩ يونيه سنة ١٩٢٤

فدارت مناقشات حول هذا الموضوع ، ثم قام الرئيس الجليل رحمه الله نالق كلمته الآتية :

الرئيس الجليل — أيها السادة :

المسألة صغيرة وبسيطة جدا ، ولا تستوجب هذا الخلاف بينكم وبين مجلس الشيوخ . والحكومة لم تقدم على إنشاء بعثات علمية مستقلة إلا لأنها ترى أن هذا أنفع للطلاب ، وأبعد عن السياسة ومناهجها .

فاذا كنتم ترون إلحاق البعثات العلمية بالسفارات ، فلا تكونون قد حققتم غرضاً اقتصادياً ، لأن هذا الإلحاق يستلزم تعيين مراقب بالقنصلية لملاحظة الطلبة وتسهيل مهمتهم . ولا إخالكم تقصدون إلغاء المراقبة بتاتا .

أصوات — نريد المراقبة .

الرئيس الجليل — اذا كنتم تريدون المراقبة ، فسواء كانت تابعة للقنصليات أم لوزارة المعارف فلا يترتب على هذا التغيير أو النقل من وزارة الى وزارة اقتصاد شيء كبير من النفقات . ومن الجائز أن تقتصد ألقا أو ألفين من الجنيهات ، ولكن التغيير لا يؤدى الى توفير كل المبلغ . ومن جهة أخرى فإن هذا النظام من شأنه أن يحدث صعوبة كبرى فى العمل ، لأن القنصل الذى يكلف بالمراقبة يجب أن يلاحظ عند تعيينه أن يكون عالماً بأساليب التعليم والتجارة ، وأن يسبق تعيينه اتفاق بين وزير الخارجية ووزير المعارف ، ورضاء جلالة الملك فوق ذلك . أتريدون كل هذا من أجل اقتصاد أربعة أو خمسة آلاف جنيه ؟

أصوات — عشرة آلاف جنيه .

الرئيس الجليل — كلا ! لأنكم لا تريدون إلغاء المراقبة كلها ، بل تريدون إحالتها على القناصل . وهل لم تقرؤوا تقرير اللورد ملر عن وظيفة القنصل ؟

إنى أرى أن المسألة أبسط من أن تثير جدلاً أو خلافاً . والأوفق أن تترك المسألة كما هى . والذى يهمنا أن يراقب الطلبة من جهة التعليم ، فنحن نصرف عليهم ، ويجب أن نعرف نتيجة ما نصرفه ، وهذا لا يتأتى إلا اذا كان المراقب عالماً بأصول التعليم . فلا تشددوا فى هذه المسألة ، ولنتبع رأى شيوخوا .

ثم تقرر اقبال باب المناقشة ، وأخذ الرأى ، فوافق المجلس بالأغلبية على رأى مجلس الشيوخ .

عرض القوانين على البرلمان في دور انعقاده الأول

القوانين والمراسيم

(الجلسة الحادية والستون لمجلس النواب : أول يولييه سنة ١٩٢٤)

مصطفى الخادم بك (مقرر لجنة الشؤون الصحية) — عملاً بالمادة ٧٨ من اللائحة الداخلية التي تنص على أنه "لا يصح قرار المجلس في مشروعات واقتراحات القوانين التي تتكون من مادتين فأكثر إلا بعد المداولة فيها مداولتين منفصلتين" نتلو على حضراتكم للمرة الثانية تقرير اللجنة بالتصديق على المرسوم الصادر في ٥ يناير سنة ١٩١٥ بخصوص جبانة المسلمين بناحية "شبرا صورية".

الرئيس الجليل — يظهر أن هناك سوء تفاهم في مسألة عرض القوانين على المجلس في دور انعقاده الأول .

نص الدستور على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية يجب أن تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول، وإلا بطل العمل بها .

ولا يخلو حال هذه القوانين من أحد أمرين : إما أن المجلس لا يرى فيها شيئاً يستدعي التعديل أو الإلغاء، فتصبح هذه القوانين نافذة سارية بمجرد ترك المجلس لها، فتنتج مفعولها بدون احتياج لعمل إيجابي من المجلس . أما إذا رأى المجلس تعديل قانون من القوانين المعروضة عليه أو إلغائه، فيجب عليه أن يصدر قراراً بما يراه من التعديل أو الإلغاء، ويكون هذا القرار قانوناً معمولاً به بعد استيفائه الإجراءات المنصوص عنها في الدستور . وإلى حضراتكم نص المادة ١٦٩ من الدستور : "القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالي الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول، فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل".

فالحكم الذى يترتب على عدم العرض فى الدور الأول هو البطلان ، أما إذا عرضت فى دور الانعقاد الأول فقد حفظت قوتها .

والقوانين التى تنطبق عليها هذه المادة هى القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية . ولكن الأوامر والقوانين الأخرى التى لم يكن يجب عرضها ، تبقى حافظة لقوتها بدون أن يتعرض لها المجلس . ولكى تتفادى الحكومة أى خلاف مع المجلس على القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، عرضت جميع القوانين والأوامر التى صدرت من يوم تعطيلها ، وتركت لحضراتكم الخيار فى تحديد القوانين التى كان يجب أن تعرض على الجمعية التشريعية . وهذه هى القوانين التى لكم أن تنظروا فيها ، فإذا رأيتم الموافقة على واحد منها انتهى الأمر بسكوتكم عنه ، وبذلك يأخذ مجراه الطبيعى . أما إذا تراءى لكم أن بعض هذه القوانين يحتاج للتعديل أو الإلغاء ، فلحضراتكم أن تعدلوا أو تلغوا كما تريدون ، والقرار الذى تصدرونه بالتعديل أو الإلغاء يصبح قانونا ، بعد استيفائه للشروط المنصوص عنها بالدستور .

اذن ليست كل القوانين والأوامر التى قدمتها الحكومة للمجلس مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية ، ولكن بعضها فقط ، ولحضراتكم الفصل فى هذه فقط . أما المسألة المطروحة الآن خاصة بالمرسوم الصادر فى ٥ يناير سنة ١٩١٥ ، والمتعلق ببيان مسلمى ناحية "شبرا صورة" . ومثل هذا المرسوم ليس قانونا ، بل هو أمر إدارى صرف . وعلى أى حال فلا داعى للبحث فيما إذا كان قانونا أولا ، مادمتم ترونه فى محله .

عبد الرحمن الرافعى بك — لا تنفذ القوانين إلا إذا صادقنا عليها .

الرئيس الجليل — أنا لا أعطى للقوانين قوة غير التى لها ، وقد عرضنا القوانين على حضراتكم طبقا لنص المادة ١٦٩ من الدستور ، واسمحوا لى أن أعيد نصها وهو :

”القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثانية من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسى البرلمان فى دور الانعقاد الأول، فإن لم تعرض عليهما فى هذا الدور بطل العمل بها فى المستقبل“ .

فيجب إذن، لكى يعرض القانون على البرلمان، أن يكون أولا من القوانين التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية، وثانيا أن يعرض فى دور الانعقاد الأول، فإذا تكون النتيجة إذا لم يعرض فى الدور الأول؟ يبطل مفعوله، أما إذا عرض فى دور الانعقاد الأول فيبقى حافظا لقوته .

أصوات — ولكن

الرئيس الحليل — سنتفق على النتيجة إذا أصغيتم الى .

إذا رأيتم أن قانونا من القوانين التى عرضت عليكم هو مما كان يجب عرضه على الجمعية التشريعية، ورأيتم أنه قانون نافع، وأردتم الإبقاء عليه، فإذا يجب عمله؟ المقصود أن يبقى هذا القانون نافذ المفعول، فلا نتعبوا إذن أنفسكم فى إصدار قرار بالتصديق عليه، لأنه نافذ المفعول بدون احتياج لإصدار ذلك القرار .

عبد اللطيف الصوفانى بك — إتنا نخشى

الرئيس الحليل — ما الداعى لإتعب أنفسكم بإصدار قرار بالتصديق ما دام القانون يصبح نافذ المفعول بمجرد تقديمه للبرلمان فى دور الانعقاد الأول؟ هذا فضلا عن أن المادة ١٦٧ من الدستور تنص على أن كل ما قرره القوانين والمراسيم والأوامر واللوائح والقرارات من الأحكام، وكل ما سن أو اتخذ من قبل من الأعمال والإجراءات طبقا للأصول والأوضاع المتبعة، يبقى نافذا، بشرط أن يكون نفاذه متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور .

فبالطبع لا يمكنكم التصديق على أحد هذه القوانين إذا كان مخالفا لما تلوته الآن . ثم تقول نفس المادة ” وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها في حدود سلطتها ، على ألا يمس ذلك بالمبدأ المقرر بالمادة السابعة والعشرين بشأن عدم سريان القوانين على الماضي “ .

فما أقوله هو حكم الدستور ، الذى يقضى بأن كل قانون يعرض على البرلمان يكون نافذ المفعول إلا اذا عدلتموه أو ألغيتموه . فكل قانون مطابق لأحكام الدستور يجب أن يكون نافذا بدون التصديق عليه ، وكل قانون مخالف للدستور أو مطابق له يكون باطلا اذا لم يعرض على البرلمان فى دور الانعقاد الأول . فالحكومة تفاديا من الاختلاف مع المجلس ، كما قلت أولا ، عرضت عليكم جميع القوانين والأوامر ، ولكم أن تعدلوا أو تلغوا كما تريدون . أما القانون الذى يعجبكم ، فما عليكم إلا أن تسكتوا عنه ، لأنه يصبح نافذ المفعول .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أريد الاستفهام .

الرئيس الجليل — المسألة واضحة ، وليس هذا رأى وحدى ، ولكنه رأى الأصوليين ، لأننا بحثنا المسألة بحثا دقيقا ، ونتيجة البحث هو الرأى الذى شرحته لحضراتكم . وأرجو أن تتأكدوا أنى لا أتكلم بصفتى رئيس الحكومة ، بل بصفتى عضوا منكم ، ولى بعض العلم بالقوانين ، ولا يهم الحكومة مطلقا إلغاء أو تعديل أى قانون ، وإنما أردت تعزيز نقطة قانونية .

عبد اللطيف الصوفانى بك — أريد التكلم .

الرئيس الجليل — أرجو أن تبين لى الفائدة التى تترتب على تصديقكم على قانون أنتم قبلونه ؟ لماذا تتعبون أنفسكم بإصدار قرار بشأنه ؟

المقرر — القوانين المعروضة علينا ، عرضت بالكيفية التى تعلمونها ، ثم وزعت على اللجان المختلفة التى كلفت من المجلس بتقديم تقرير بما يترأى لها .

الرئيس الحليم — هذا خارج عن الموضوع .

المقرر — ليس هذا خروجاً عن الموضوع ، لأن اللجنة مكلفة بأن تعرض نتيجة بحثها على المجلس ، طبقاً للأئحة الداخلية التي تنص صراحة على أن عمل اللجنة يجب عرضه على المجلس ، ولا يكتسب مشروع القانون قوة إلا إذا تلى مرتين .

الرئيس الحليم — هذه مسألة أخرى ؛ لأننا نقول ان المرسوم الذي نتكلم عنه ليس قانوناً ، وإنما هو أمر عال في مسألة خاصة . وعلى فرض أنه قانون ، ورأيتم إبقاءه ، فيكفى أن تتركوه في مجراه ، لأنه حافظ قوته ونافذ المفعول . فإن كان حضرة المقرر مخالفاً في الرأي ، فيجب عليه أن يثبت أولاً أنه قانون ، وثانياً أنه يجب التصديق عليه ليكون نافذ المفعول .

محمد عبد الرحمن الصباحى افندى — ما الداعى للمناقشة في مسألة بديهية ؟

الرئيس الحليم — افعلوا ما تريدون . انى أتكلم بصفى عضواً من المجلس ، لا رئيس حكومة .

عبد اللطيف الصوفانى بك — يادولة الرئيس الحليم ...

الرئيس الحليم — بل نائب السيدة زينب !

عبد اللطيف الصوفانى بك — رأى حضرة الزميل فيما يتعلق بالقوانين المعروضة على البرلمان في دور انعقاده الأول طبقاً لنصوص الدستور أنها تصبح نافذة اذا سكت عنها المجلس ، وأنا أخالف دولته في ذلك ، لأن العرض يجب ... (مقاطعة) .

اسماعيل سليمان حمزه افندى — انتهينا من مسألة عرض القوانين على البرلمان ، فأرجو أن نتكلم في وجوب التصديق على القوانين التي نوافق عليها .

عبد اللطيف الصوفانى بك — دعونى أتكلم . ليس المقصود من العرض أن يمر القانون علينا ليصبح نافذاً ، بل المراد أن يكون لنا رأى فيه ... (مقاطعة) .

يا سبحان الله ! هل لغير المتكلم أن يعرف ما في نفسه ؟ لا يعلم ما في نفسى إلا الله !
الغرض من عرض القوانين أن نبحثها ونعطى فيها رأيا ، تكميلا للنقطة الذى
لحقها من عدم عرضها على الجمعية التشريعية ، التى كان من حقها أن تعرض عليها
القوانين حتى يكمل التشريع ، طبقا للنظام المعمول به . فإذا كانت هناك قوانين من
التى كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، فيجب عرضها على البرلمان فى دور
انعقاده الأول ، وإلا بطلت .

فليس الغرض أن يمر القانون علينا بلا بحث ، بل يجب أن نبدى فيه رأيا ،
تفاديا من أن تمر قوانين بدون أن يدرسها المجلس ويكون الدور الأول قد انتهى .
وقد يكون فى هذه القوانين ضرر بصالح البلاد ، فهل مجرد العرض كما يقول دولة
الرئيس يكسبها قوة ويجعلها نافذة سارية علينا ؟ مع أنها وضعت فى ظروف استثنائية
كانت فيها الهيئة التشريعية معطلة ؟

توفيق حموده بك — لنا الحق فى إلغاء ما نريد من القوانين .

عبد اللطيف الصوفانى بك — ولماذا لا يكون للمجلس رأى فى الإقرار ، كما له
أن يبدى رأيه فى حالة الرفض ؟

المقرر — السكوت فى حد ذاته يعتبر تصديقا ، فهو بمثابة إبداء رأى بالموافقة .
عبد اللطيف الصوفانى بك — أردت من قولى ألا يعتبر السكوت إقرارا ،
وأرجو ألا تحوجونى لزيادة التفصيل ، لأن بين أيدينا قوانين اذا قيل اننا سكتنا
عنها ، وكانت نتيجة هذا السكوت أن تستمر نافذة المفعول ، فيكون فى بقائها ضرر
لا يقدر .

رئيس الجلسة — ما هو غرضك ؟

عبد اللطيف الصوفانى بك — غرضى ألا يعتبر السكوت إجازة ، لأن رأى
دولة الباشا أنه اذا انتهى دور الانعقاد الأول ولم تنظر القوانين أصبحت نافذة .

الرئيس الجليل — يريد اليك إلغاء كل قانون فيه ضرر بمصلحة البلاد . ونحن لم نتعرض لهذه النقطة ، بل تركناها للبرلمان . ولا يهم الحكومة إلا تنفيذ نصوص الدستور في هذا الموضوع ، وهو ينص على أن القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية ، يجب أن تعرض على المجلس في دور انعقاده الأول ، وإلا بطل العمل بها في المستقبل .

فما معنى العرض ؟ معناه أن تقدمها ، وقد قدمناها فعلا وأودعناها مجلس النواب . وكما قلت أولا إن الحكومة لم تشأ أن تحدد القوانين الواجب عرضها على المجلس ، ولكنها قدمت المجموعة التي عندها ، وهي تشمل جميع ما صدر من القوانين والأوامر العالية والمراسيم . وتركت لحضراتكم خيار التحديد تفاديا من الخلاف كما قلت ، فالمجلس أن يلغي ما يريد منها أو يعدله أو يبقيه ، فالإلغاء والتعديل يحتاجان لعمل إيجابي منكم ، وأما التصديق فلا يحتاج لعمل إيجابي مطلقا طبقا لنص المادة ١٢٧ من الدستور ، التي تقضى بأن يبقى القانون نافذ المفعول ما لم يعدله المجلس أو يلغيه . فإذا لم تمسوا أي قانون بأي نوع من أنواع التعديل ، فهذا القانون يستمر نافذ المفعول بدون احتياج لعمل تشريعي جديد . أما إذا صمتم على ضرورة التصديق ، فلنكن ماتريدون . وكل ما أسعى إليه هو عدم تحميلكم تعباً لا ضرورة له ، لأن إصدار قرار بالتصديق يكون من باب تحصيل الحاصل ، إذ أن القانون يستمر نافذ المفعول إذا لم تعدلوه أو تلغوه ، ولا داعي لإتعاب اللجان ما دتم موافقين على القانون .

المقرر — ماذا تقول اللجنة إذا رأت التصديق على أحد القوانين ؟ ألا تكتب تقريراً بما تراه ؟

الرئيس الجليل — لا داعي لذلك ، ويكفي أن تقول اللجنة إنها ترى أن القانون لا يحتاج لتعديل أو إلغاء ، لأنه ما المعنى من أن قانوننا صدر بأمر جلالة

الملك، ورأت اللجنة الموافقة عليه، ورأى المجلس ذلك أيضا، فيصدر قرارا بالتصديق على هذا القانون، ثم يصدر أمر ملكي به مرة أخرى؟ ! أليس هذا تحصيل حاصل؟ حكم الدستور أن يستمر القانون نافذ المفعول إذا لم تعدلوه أو تلغوه .

عبد الرحمن الرافعي بك — ان القوانين معروضة علينا طبقا للمادة ١٦٩ من الدستور؛ ولكن ما يجب البحث فيه هو طبيعة عرضها، أي هل هي معروضة علينا بصفة قوانين نهائية؟ أو بصفة مشروعات قوانين؟

الرئيس الجليل — بصفة قوانين نهائية، لأن لحضراتكم الحق في إلغائها أو تعديلها، ولكن إذا لم يفعل لا هذا ولا ذاك فهي نافذة .

عبد الرحمن الرافعي بك — أرى غير ذلك، أي أنها معروضة علينا باعتبارها مشروعات قوانين؛ والدليل على ذلك أنها تعرض علينا، لأنها لم تعرض على الجمعية التشريعية، والقوانين كانت تعرض عليها باعتبار أنها مشروعات قوانين، فإذا لم تعرض عليها كانت باطلة . وواضع الدستور قضى بأن كل القوانين التي كان يجب عرضها على الجمعية التشريعية، ولم تعرض عليها لتعطيلها، يجب أن تعرض على البرلمان في دور انعقاده الأول . فعرض هذه القوانين على المجلس لا يكسبها قوة أكثر مما كان لها، بمعنى أنه إذا كانت الجمعية التشريعية موجودة كان من المحتم أن تعرض عليها مشروعات تلك القوانين . وكل الفرق أنها إذا كانت قد عرضت على الجمعية التشريعية يكون رأيها فيها غير قطعي، ولكن رأي البرلمان قطعي . والفارق بين رأيي والرأي الآخر، أنه إذا عرضت علينا بصفة مشروعات قوانين يكفيننا ألا نصدق عليها فيبطل العمل، ولكن لو اعتبرت قوانين نهائية لأتقصنا من سلطتنا، إذ يجب فيما لو أردنا إلغائها ألا نكتفى بعدم التصديق عليها، بل نصدر قوانين بإلغاء تلك القوانين ويجب أن يصدق عليها مجلس الشيوخ .

الرئيس الجليل — عند ما يقال إنه يجب عرض القوانين على البرلمان، ليس معنى ذلك أن تعرض على مجلس النواب فقط، بل عليه وعلى مجلس الشيوخ

أيضا، والمادة ١٦٩ من الدستور تقول "القوانين"، فإذا اعتبرتها حضرتك "مشروعات قوانين" تكون النتيجة أن كل ما انبنى عليها باطل .

عبد الرحمن الرافعي بك — لا تصبح باطلة، وإنما يتوقف نفاذها على إرادة البرلمان .

الرئيس الجليل — إذن فهي ليست "مشروعات قوانين" وإنما هي "قوانين" وقد تكون "قوانين مؤقتة" والتوقيت يضيع أثره بعرضها على البرلمان، فإذا لم تعدل أو تلغ تصبح قائمة نافذة المفعول لأنها قوانين صدرت بالفعل، فإذا ما عملتم بخلاف الدستور، فالوزارة تكون مضطرة لعدم تنفيذ ما يخالفه . والمادة ١٦٩ تقول أن القوانين التي يجب عرضها على الجمعية التشريعية بمقتضى المادة الثامنة من الأمر العالى الصادر بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٣٢ (١٨ أكتوبر سنة ١٩١٤) تعرض على مجلسي البرلمان في دور الانعقاد الأول، فإن لم تعرض عليهما في هذا الدور بطل العمل بها في المستقبل .

عبد الرحمن الرافعي بك — إذن ما فائدة عرضها علينا ؟

الرئيس الجليل — الفائدة حفظ قوتها .

عبد الرحمن الرافعي بك — ولكن لنا الحق في أن نلغى أى قانون .

الرئيس الجليل — لك هذا الحق، ولكن القانون يأمر السلطة التنفيذية بعرض القوانين كلها، فإذا لم تعرضها بطل العمل بها . هذا هو حكم الدستور، ويجب احترامه، ونحن لا نريد أن تلغى القوانين، ولذلك فقد قدمنا للمجلس جميع القوانين، وهو حر في أن يعدل فيها أو يلغىها .

عبد الرحمن الرافعي بك — لنا حق التصديق عليها .

الرئيس الجليل — هل تريدون التصديق للتصديق فقط؟ وما فائدته؟ أقول لحضراتكم إذا لم تصدقوا عليها فهي نافذة .

عبد الرحمن الرافعي بك — إن لم نصدق عليها تسقط .

الرئيس الجليل — هذا خطأ ، لأن هناك نصين : الأول أن
 ”كل قانون نافذ“، والثاني ”لا يبطل القانون إلا إذا لم يعرض على البرلمان في دور
 انعقاده الأول“ ، فلا يمكن اذن الأخذ برأى حضرتك ، والنص ظاهر لا يحتاج
 الى تأويل .

أصوات — يقفل باب المناقشة .

أحمد رمزي بك — أؤيد رأى حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء . لقد
 أثبت هذه المناقشة بمناسبة عرض تقرير لجنة الشؤون الصحية بخصوص جبانة
 ”شوبرا صورة“ ، ويظهر أن بعض زملائي يخلطون بين ”المرسوم“ و ”القانون“ .

أصوات — نعرف الفرق .

أحمد رمزي بك — لا تقاطعوني . ان من يعرف الفرق بين ”القانون“
 و ”المرسوم“ لا يقول ما قد سمعناه ، اذ هناك فرق كبير بينهما .

أصوات — نعرف ذلك .

أحمد رمزي بك — لفظة ”قانون“ تشمل كل تقنين ذي صفة عامة : فمثلا
 قانون ”مجالس المديریات“ هو ”قانون“ ، لأنه ذو صفة عامة ، اذ المادة ٣٥ منه
 تقول ان مجالس المديریات حق تقرير ”ضرائب“ فوق ٥٠ / ٠ لأجل صرفها
 في مرافق المديریات ، فإذا ما صدر أمر منفذ للمادة المذكورة فهذا الأمر يسمى
 ”مرسوما“ ، وقد كان يسمى سابقا ”ديكریتو“ وهو يصدر من السلطة التنفيذية
 لا من السلطة التشريعية . كذلك اذا صدر أمر بإنشاء جبانة ، فهذا الأمر إنما
 يصدر تنفيذا لقانون الجبانات العام ، فأمر إنشاء جبانة ”شوبرا صورة“ لا يقال له
 ”قانون“ ، وإنما هو ”مرسوم“ ، لأنه أمر ملكي صدر تنفيذا لقانون عام في جزء
 من جزئياته . وهذا المرسوم لم يكن واجب العرض على الجمعية التشريعية ، فلا يمكن

عرضه على البرلمان، لأنه ليس قانونا . ولذلك ترون حضراتكم أن المناقشة الدائرة الآن في غير محلها .

عبد اللطيف الصوفاني بك — على هذا الاعتبار نوافق جميعا .

أحمد رمزي بك — أرجو حضراتكم ملاحظة أن لجنة الداخلية عند نظرها في بعض "المراسيم"، كالتى قررت ضرائب إضافية على ضرائب الأتبان، وكالتى قضت بتوسيع اختصاص بعض البنادر، رأت أن كل هذه إن هى إلا مراسيم صادرة تنفيذا لقوانين عامة، ولذلك قررت لجنة الداخلية بإجماع الآراء عدم نظرها، وإحالتها على المجلس ليرى رأيه فيها، إما بنظرها أو عدمه . والخلاصة أن "المرسوم" غير "القانون"، وليس من اختصاص المجلس النظر فيه . وهذا لا يمنع من أنه إذا وصف "قانون" بوصف "مرسوم" واعتدى على حق المجلس بهذه الطريقة، يكون للمجلس في هذه الحالة النظر فيه .

اسماعيل حمزه افندى — ان القاعدة التى سمعتموها حضراتكم من دولة زميلنا الجليل، قاعدة صحيحة، لو أن الأمر قاصر على اللجنة فقط . حقيقة أن لنا حق الإلغاء والتعديل، ويستنتج من ذلك أن لنا حق التصديق أيضا . والقاعدة التى قالها دولة زميلنا المحترم، تكون منطبقة لو أن الأمر قاصر على اللجنة كما قلت، ولكن اللجنة باعتبار أن القانون معروض عليها يجب أن تقدم نتيجة بحثها للمجلس، وهو الذى ينظر فى تلك النتيجة ويرى ان كان رأيها فى القانون مصيبا أم لا ؟ وهذا العمل ما هو إلا التصديق نفسه . حقيقة أن السكوت قد يكفى ويعتبر رضا، ومع ذلك فإنى أرى ضرورة إصدار قرار، أما اذا رأى المجلس تعديلا أو إلغاء فله ذلك . وهذا لا يتناقض مع المادة ١٦٧ من الدستور، لأنكم تجدون فى آخرها العبارة الآتية: "يبقى نافذا بشرط أن يكون نفاذها متفقا مع مبادئ الحرية والمساواة التى يكفلها هذا الدستور، وكل ذلك بدون إخلال بما للسلطة التشريعية من حق إلغائها وتعديلها

في حدود سلطتها". فما دام لكم حق الإلغاء والتعديل، فإن لكم بلا شك حق التصديق، ولا بد أن يكون رأيكم في ذلك بشكل واضح وطريقة ظاهرة .

المقرر - يا حضرات السادة : ان كل ماسمعه اليوم من المبادئ التي قررها دولة الرئيس، انما تنطبق في حالة ما اذا كان المعروض علينا "قانونا"، وقد تبين أن المعروض على حضراتكم اليوم هو "مرسوم"، والمرسوم ليس قانونا، فالمجلس ليس مختصا بالنظر في هذا المرسوم، وليس له إذن حق التصديق عليه .

رئيس الجلسة - الموافق على ذلك يقف .

(فوقفت الأغلبية، وقرر المجلس ذلك) .



جداول الأعمال الباقية

(في الجلسة نفسها)

السكرتير - بعض حضرات الأعضاء طلب تغيير أيام انعقاد المجلس، ولكن المكتب يرى أن يعرض على حضراتكم الأعمال التي يجب نظرها قبل انتهاء هذا الدور، وهي :

قانون الاجتماعات ، قانون الانتخاب ، القروض العثمانية ، ميزانية البرلمان ، قانون شركات التعاون .

نخري عبد النور بك - وقانون العمد ؟

السكرتير - هذا القانون لم يرد للمكتب، والمكتب يرى تحديد العمل بالطريقة الآتية :

يوم الأربعاء ٢ يولييه الحالي لنظر "قانون الاجتماعات" ، يوم الخميس والسبت لنظر "قانون الانتخابات" .

نخري عبد النور بك — إن قانون الاجتماعات لا يستغرق بحثه زمنا طويلا .

محمود لطيف بك — لا داعي لتحديد أيام .

رئيس الجلسة — أرى أن يبدأ بقانون الاجتماعات ، ثم بقانون الانتخابات ،
فالقروض العثمانية ، فميزانية البرلمان ، وقانون العمد اذا وصل الى المكتب .

عبد اللطيف أبو زيد الحناوى بك — أرى أن نظرقانون العمد ضرورى جدا .

الرئيس الجليل — الغرض تحديد جداول الأعمال بالترتيب الذى ذكره
معالي الرئيس ، فإذا لم يستغرق بحث قانون الاجتماعات نصف ساعة مثلا ينظر
المجلس فيما بعده بالترتيب ؛ وكل ما نريده أن نعلم وقت انتهاء دور الانعقاد الحالى .
رئيس الجلسة — ينتهى قبل العيد .

الرئيس الجليل — أما قانون العمد فهو هام جدا ، ويجب درسه جيدا ،
وهذا يقتضى سعة فى الوقت ؛ ولذلك فلا يجوز نظره فى آخر الدور ، والحز شديد ،
والكل محتاج للراحة .

عبد اللطيف الصوفانى بك — والله ان قول دولة الرئيس لفى محله .

عبد اللطيف أبو زيد الحناوى بك — لقد قتلنا "قانون العمد" بحثا .

الرئيس الجليل — قلت انه يحسن إرجاء النظر فى هذا القانون الهام للدور
المقبل ، حتى يفحصه المجلس بروية وإمعان ، لأننا نخشى أن ينظر باستعجال ويرسل
للحكومة فترده ثانية لنقص فيه مثلا .

رئيس الجلسة — سيوزع على حضراتكم قانون الانتخابات هذه الليلة .

الرئيس الجليل — ويحسن أن يشتغل المجلس باستمرار ، كما كان يشتغل
أيام نظر الميزانية ، أى يوميا ، حتى ينتهى من نظر الأعمال قريبا .

قرارات البرلمان في غيبة الحكومة

بمناسبة قانون الاجتماعات والمظاهرات

(الجلسة الثانية والستون لمجلس النواب : ٢ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — لي ملاحظة يا معالي الرئيس ، وهي أن المجلس نظر أمس قانون الاجتماعات في غيبة الحكومة ، ولم يكن هذا القانون مدرجا في جدول الأعمال ؛ فهل يمكن أن يتناقش المجلس في موضوع لم تكن الحكومة معلنة به ؟ وهل يمكن أن يتخذ قرارا فيه في غيبة الحكومة ؟

أصوات — لم نسمع .

الرئيس الجليل — المسألة التي أريد عرضها على حضراتكم هي أنكم نظرتم قانون الاجتماعات ، مع أنه غير وارد بجدول الأعمال ، ولم تكن الحكومة حاضرة ، فهل يجوز أن يتخذ مثل هذا القرار في غيبة الحكومة ؟ هذا ما أردت طرحه على حضراتكم لإبداء الرأي فيه .

عبد السلام فهمي جمعه بك — ولكن القرار قد صدر .

الرئيس الجليل — هذه مسألة هامة من حيث المبدأ في ذاته ؛ لأنه إذا كانت الحكومة علمت بطرح موضوع للبحث ولم تحضر ، فعنى هذا أنه سيان عندها القرار الذي يصدر فيه . ولكن إذا لم تكن عالمة بأن المسألة ستبحث ، وأنها غير واردة بجدول الأعمال ، وكانت الحكومة غائبة ، فأظن أن هذا لا يكون عملا قانونيا . وإني أستبعد كثيرا أن تعتبروا هذا العمل صحيحا من الوجهة القانونية .

عبد السلام فهمي جمعه بك — على كل حال مفروض أن الحكومة قدمت القوانين وأنها تعرفها .

الرئيس الجليل — الحكومة قدمت القوانين ، ولكنها لا تعرف رأي المجلس فيها .

عبد السلام فهمى جمعه بك — على كل حال يراعى ذلك فى المستقبل ، أما العدول عن قرار أمس فأمر صعب حصوله .

الرئيس الجليل — المسألة خطيرة! وإنى أعتبر الحكومة جزءا من المجلس ، يحق لها أن تشترك فى مناقشتكم . والمسألة هى : هل يجوز للمجلس أن ينظر مسألة غير واردة بمجدول الأعمال ؟ وأن يتخذ فيها قرارا فى غيبة الحكومة التى لا تعلم بعرضها على المجلس ؟

شفيق منصور افندى — لا أرى ما يمنع ذلك ، والقانون مع تقرير اللجنة قد وزع علينا كما وزع على الحكومة ، وإذا كان هناك خطأ فيكون مكتب المجلس هو المتسبب فيه .

الرئيس الجليل — المكتب خاص بالمجلس . وهل يريد حضرة العضو أن يقول انه لا داعى لحضور الحكومة بالمجلس ؟ أما كون المكتب هو مصدر الخطأ فالحكومة غير ملزمة بنتائج هذا الخطأ .

عبد الحليم البيللى افندى — المجلس صاحب الحق المطلق فى جدول أعماله : (maitre de son ordre de jour) ، فموضوع البحث هو : هل للمجلس اذا لم تكن الحكومة ممثلة أن يغير جدول أعماله قبل أن يخطر بها بذلك أم لا ؟ فيجب أن نقرر أولا أن الحكومة تعمل على تمثيل نفسها دائما فى المجلس لتتولى مثل هذه المسائل . والذي أفهمه أن مكتب المجلس كان يحذر به أن يخطر الحكومة ، من باب المجاملة ، بأن قانونا خطيرا يتعلق بالأمن العام سينظر فى المجلس ، حتى ترسل الحكومة من يمثلها ، ولا أرى وجها للاعتراض على ما وقع من الوجهة القانونية ، وإذا راعينا ذلك فى المستقبل فإنما يكون ذلك من باب المجاملة .

الرئيس الجليل — ليست المسألة مسألة مجاملة ! إنى لا أقبل المجاملة فى هذا ! ومحل ذلك فى المسائل الشخصية ! ولكنى أعرض المسألة الآن رسميا ، وليس هذا حق الحكومة فقط ، بل حق كل عضو علم بمجدول الأعمال ولم يحضر

الجلسة ثم عدل جدول الأعمال ، فله أن يعترض ، فأولى بالحكومة أن تعترض على ذلك باعتبارها الطرف الآخر (طرفا مهما) . وإن مصلحة المجلس تقضى بإعلانها ، لأنها إذا كانت لا تقبل قرارا صدر في غيبتها فلها أن تردّه للمجلس ، لا من باب المجاملة ! بل من باب الإلزام .

عبد اللطيف الصوفاني بك — وما الدليل على ذلك ؟

الرئيس الجليل — لأن المجلس اتخذ قرارا في غيبتنا ، وهذا قانون يجب أن تشترك الحكومة في بحثه . وأقول انى لم أحضر لأن المسائل التى كانت يجدول الأعمال الذى قرأته لا يهمنى ما يتخذ بشأنها من القرارات . وما كان فى مقدورى أن أتنبأ بأن مسألة معينة ستعرض على المجلس حتى كنت أحضر المناقشة فيها ! وبما أن هذا القرار قد صدر بالكيفية التى بينتها ، فلا يسع الحكومة إلا ردّ القانون للمجلس ليعيد النظر فيه مرة أخرى . (أصوات : نتركة يأخذ دوره) .

الرئيس الجليل — هل تعنون بذلك أن تناقش الحكومة هذا القانون بمجلس الشيوخ بأمل تعديله حتى يعاد لكم ؟ وهل يرتاح المجلس لذلك ؟

وإنى ألفت نظر حضراتكم الى المادة ٢٠ من الدستور التى تقول : ”للمصريين حق الاجتماع فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا“ . إذن يجب أن يجتمع الناس فى هدوء وسكينة غير حاملين سلاحا . فمن الذى يدرينا أن هناك اجتماعا مباحا ، أو اجتماعا غير مباح ؟ فيتفرع عن هذا الحكم الدستورى أن الاجتماعات يجب أن تشعر بها الحكومة ، وأن تعلم ساعة وقوعها ومكانها ، حتى يتخذ البوليس الإجراءات اللازمة لمعرفة ما إذا كان الاجتماع مباحا أو غير مباح ، لأن بعض المجتمعين يحمل سلاحا .

على نجيب أفندى — يوجد قانون خاص بمنع حمل السلاح .

الرئيس الجليل — يوجد فرق بين حمل السلاح وقت الاجتماع وحمله فى غير الاجتماع ، ففى الحالة الأولى فضلا عن عقاب حامله فإنه مبطل للاجتماع ، وفى الحالة الثانية يعاقب حامل السلاح فقط .

تقول المادة ٢٠ من الدستور بعد ذلك : " لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة ، فإنها خاضعة لأحكام القانون " .

حينئذ هناك قانون يشير إليه الدستور ، وهذا القانون هو الذى ألغيتموه أمس .
أصوات — يرجع للقانون العام .

أحمد المليحي بك — أرى أن دولة الرئيس قد تدرج من التكلم فى مسألة شكلية الى الدخول فى موضوع القانون قبل أن يقرر المجلس إعادة النظر فيه .
رئيس الجلسة — لا تقاطع .

الرئيس الجليل — المسألة كبيرة وتحتاج لإمعان النظر . ويوجد نوعان من الاجتماع : عام وخاص . أما الخاص فله أحكام مخصوصة ، وأما العام فإنه خاضع لأحكام القانون الذى أوجبه الدستور . فإذا لم يكن هذا القانون موجودا وجب وضعه ، وقد كان القانون موجودا بالفعل ، وهو الذى قررتم إلغائه ، وكان الواجب يقضى بإلغاء النصوص التى لا تروكم فيه والتى لا تتفق مع ما ننشده من الحرية ، ولكن إلغاء هذا القانون من غير أن تقيموا آخر محله أمر لا ينطبق على النص الدستورى الذى تلوته على حضراتكم .

أما الجزء الأخير من المادة ٢٠ من الدستور فهو كما يأتى : " كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى " .

فمن هذه المادة ترون ضرورة وجود قانون للاجتماعات . ويجب على البوليس أن يشعر على الأقل بهذه الاجتماعات ، ليعلم ان كانت منطبقة على القانون أو لا . وعلى كل حال أرى أن قرار أمس قد أخذ على عجل . ولو كانت الحكومة عالمة بهذه المسألة الخطيرة للفتت نظر المجلس الى ما يقضى به الدستور .

كما أن المادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص على أنه قبل انتهاء كل جلسة يعلن الرئيس يوم انعقاد الجلسة المقبلة والأعمال التى تنظر فيها ، ولم يكن هذا القانون فى هذا الجدول ، ولكن تدرجه فى جدول الجلسة التالية .

فبناء على ذلك أرى إما أن تعيدوا النظر في هذا القانون ... (مقاطعة) .

أصوات — مقرر اللجنة يتكلم .

الرئيس الجليل — المسألة التي عرضتها عليكم ليست مسألة اللجنة أو مقررها، ولكن المسألة هي : هل يجوز للمجلس في غياب الحكومة أن ينظر مسألة غير واردة بجدول الأعمال ويصدر قرارا فيها ؟

وقد دعاني ذلك لأن أئين لحضراتكم أنه لو كانت الحكومة حاضرة للفتت نظركم الى ما يوجبه الدستور من ضرورة وضع قانون للاجتماعات، ولما وقع ذلك السهو الذي ترتب عليه فوات منفعة دستورية . وإن إلغاء القانون يضطر الحكومة الى تقديم مشروع قانون آخر، أو أنها لا تنفذ قراراتكم وتعيد القانون للمجلس مرة أخرى .

أصوات — يقدم مشروع قانون .

الرئيس الجليل — لا حق لكم في إلزامنا بتقديم مشروع قانون، وقد عرض عليكم القانون، وكان في وسعكم أن تعدّوه حسب ما ترونه متفقا مع المصلحة العامة والحرية التامة .

عبد اللطيف الصوفاني بك — القانون كان سيئا في أوضاعه ومصدره (ضجيج) .

ويصا واصف افندى — لم يلتفت أحد نظير المجلس أمس للمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية التي تقول الفقرة الأخيرة منها : ” يعلن جدول الأعمال على اللوحة المعدة لهذا الغرض بمقر المجلس وبالجريدة الرسمية، ويخطر الرئيس الأعضاء الغائبين بميعاد الجلسة الآتية وبيان أعمالها “ . وجدت هذه الفقرة ليتمكن العضو الغائب من الحضور ليشارك في المناقشة اذا كان يهيمه الحضور وقت بحث الموضوع . ولقد صدر قرار المجلس أمس، وهو ولا شك قرار يجب احترامه، ولكن الحكومة لم تكن حاضرة ولم تبد ملاحظاتها على القانون الذي أصدرنا القرار فيه ؛ ويمكن للحكومة

الآن أن تعرض نظريتها على مجلس الشيوخ ، فإذا قبلها وعدل القانون وأعادها إلينا ، فننظر حينئذ في هذه الملاحظات التي أبدتها الحكومة ، فإن كانت وجهة وافقنا عليها . حقيقة أننا أصدرنا القرار في موضوع لم يكن مدرجا بجدول الأعمال ، وهذا خطأ أستلفت نظرا للمجلس الى عدم الوقوع فيه في المستقبل .

الرئيس الجليل — أنا لا أوافق على هذه النظرية . وحكم القانون يلزمكم بأن تعلنوا الغائبين بجدول الأعمال ، والحكومة لم تعلن .

عبد الحليم البيلي أفندى — عمليا هذا الحكم لم يطبق ، ودوليس مبطلا للقرار .
الرئيس الجليل — إهمالك لا يكون حجة على غيرك . وهذه النصوص أتم الذين وضعتموها في لائحتم الداخلية ، فيجب احترامها . وقد أعلن رئيس المجلس جدول أعمال اليوم ، وكان مدرجا به قانون الاجتماعات ؛ فكان لي ولكل عضو أن ينتظر بحثه اليوم ، ولكنكم قررتم نظره أمس ، وهذا ليس من حقكم ، إذ ما معنى وضع أحكام في اللائحة الداخلية ومخالفتها ؟ افرضوا أنه غاب خمسون عضوا ، وتناقش المجلس في موضوع هام ، وكانت لهم آراء خاصة فيه ؛ فهل إذا حضروا وطلبوا إعادة فتح باب المناقشة يقال لهم : لا ! !

نعم ان المسألة فيها عزة وكرامة ، ولكن يجب ألا تدخل في التشريع العزة والكرامة ! على أن العدول عن الخطأ أجدر بالأكرمين من الاستمرار فيه ! وعلينا أن نحافظ على الدستور ، ولا مانع يمنعكم من رجوعكم عن الخطأ (أصوات : لا ! لا !) .
إذن بصفتنا حكومة ستمسك بحقوقنا . وما معنى هذا الإصرار إلا القول أنك أخطأت ولكك لا ترجع عن خطئك ! فأنا عرضت المسألة عليكم ، ولكم الرأي . إنما نحن أيضا ستصرف كما نشاء بصفة كوننا حكومة . وماذا يمنعكم من طرح الموضوع على بساط المناقشة مرة أخرى ؟

حسين هلال بك — بالأمس حقيقة تلى جدول الأعمال ، وذكر فيه أن المجلس سينظر في قانون الاجتماعات غدا ، ولكن نظرا لانهاء الأعمال قبل ميعاد انتهاء

الجلسة طلب معالى الرئيس النظر فى قانون الاجتماعات ، فقبل المجلس ذلك ، والحكومة لم تكن حاضرة ، والمسألة تهمها جدا ، لأنها خاصة بالأمن العام ، وهى المسئولة عنه . وقد قرر المجلس بالإجماع إلغاء هذا القانون ، وكان الواجب عليه أن يسمع أقوال الحكومة فى هذا الموضوع ، باعتبار أن الأمن العام من أهم المسائل لديها .

إنه يمكننا أن نلغى أو نعدل أو نقرر أى قانون شئنا ، بما لنا من السلطة العليا التشريعية ، ولكن يجب أن نسمع رأى الحكومة ، فربما يكون بعضه واجب التنفيذ . ولست أرى أن هناك ما يمنعنا من نظر القانون مرة أخرى ، فهو غير خاص باجتماعاتنا ، ولكنه خاص باجتماع الجمهور ، وبعد سماع رأى الحكومة يمكننا أن نعدله أو نلغيه .

أصوات — ولماذا لم تطلب رأى الحكومة أمس؟ .

محمد توفيق خليل افندى — إن الاعتراضات التى وجهت الى القرار الذى أصدره المجلس أمس ليست فى الواقع وجيهة ، والمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية تنص حقيقة على أن الرئيس يعلن عن أعمال الجلسة المقبلة ، ولكن هذه اللائحة لم يأت فيها نص يمنع تغييرها فى أى وقت شاء المجلس ، فإذا ما رأى فى ظرف أو لحظة أن يعدل نصا من نصوصها فله أن يفعل ذلك ، ومسألة أمس لم تطرح على بساط المناقشة إلا بعد أن انتهى جدول أعمال أمس وطلب الرئيس من المجلس أن ينظر فى قانون الاجتماعات فوافق المجلس على ذلك ، وهذا قرار أصدره المجلس معدّل لنص المادة ٥٢ من اللائحة . على أن الحكومة كانت حاضرة قبيل ذلك الوقت ، وكان حقا عليها ألا تتصرف حتى ينصرف المجلس ، ولو كانت مشغولة فكان عليها أن تبقى واحدا على الأقل من أعضائها علّا أمرا هاما كهذا يعرض .

لذلك أرى أنه لا غبار على قرار المجلس أمس ، وللحكومة أن تطعن فى هذا القرار بالرجوع لمجلس الشيوخ . أما إعادة النظر بعد قرار صدر فلا .

الرئيس الجليل — نحن لانتكر على المجلس حقه في تعديل اللائحة الداخلية .
ولكن أسئلكم : هل ورد بخاطركم هذا التعديل أمس ؟ وهل تليت عليكم
المادة ٥٢ ؟ وهل تناقشتم في التعديل ؟ وهل كان مدرجا بمجدول الأعمال تعديل
تلك المادة ؟ .. لا ! ..

ان لنا لائحة داخلية ، فكيف يتخذ المجلس قرارات مخالفة لنصوصها قبل تعديلها ؟
ان هذا هو سوء النظام بعينه . فيجب احترام النص ما دام موجودا . وقد يقال
إننا قررنا وانهينا ! فإن كان لكم رأى فعندكم مجلس الشيوخ ! .. ولكن افرضوا أن
مجلس الشيوخ يخطئ أيضا ، فماذا يكون العمل ؟ ان الأحسن والأفضل ، بل
الأشجع ، هو الرجوع عن الخطأ ، ويجب علينا أن نرجع دائما الى الحق بصفتنا
مشرعين . ان لدى الحكومة طريقا آخر ، ولكنها لا تريد أن تستعمله ، ولم تستعمله
في بعض المواقف التي تعرفونها أنتم .

محمد ثابت ثروت افندى — ان المسألة لا تحتاج لكثير من المناقشة ، لأن عمل
الأمس باطل شكلا ، وذلك لأن الإجراءات لم تتخذ بالطريق القانوني ، ومثلها كمثل
قضية أمام المحكمة لإجراءاتها باطلة ، فهل ينظر القاضى فيها باعتبار أنها عرضت
في الجدول أم يرفضها ؟ .. (مقاطعة) هناك فارق بسيط في هذا القياس ، لأن
القاضى لا يستطيع الرجوع فى حكمه ، ولو اعتقد الخطأ ، بل يترك الأمر للاستئناف ،
ولكن نحن يمكننا أن نعيد النظر اذا اعتقدنا الخطأ . وبما أن إجراءات أمس
باطلة ، فعلينا أن نعيد النظر . . (مقاطعة) ، (أصوات : لا تريد إعادة النظر) .

محمد كامل حسن الأسيوطى افندى — انى أعتقد أن هناك حلا وسطا يوفق
بين قرار أمس ورغبة دولة الرئيس اليوم ، وهو سهل ، لأن قرارنا قد ألغى قانونا هو
مكون من أكثر من مادتين ، وتقضى اللائحة الداخلية بقراءته مرة ثانية (أصوات :
هو من مادة واحدة فقط) . لا ! فإن قانون الاجتماعات يشتمل على أكثر من مادة .
ونحن بطبيعة الحال معذورون ، لأننا كنا مندفعين بالرغبة الوطنية ، وهى رغبة

شديدة، وكان المجلس متأثراً أيضاً برأى الحكومة، لأن المجلس يعلم رأيها فيه، وهو أنه قانون جائر ولا بد من إلغائه. إن دولة الرئيس أراد لفتنا اليوم الى أن هذا الإلغاء مخالف للدستور الذى يقضى بوجوب وجود قانون خاص بالاجتماعات. كان القانون فظيماً وجائراً، وكان يصح أن نقدم مشروع قانون يحل محله ويكون متفقاً مع عواطفنا وميولنا، ولكن إلغائه بهذا الشكل غير جائز. (مقاطعة)، (أصوات: كان القرار بالإجماع) ... إني أسلم بأنه يعز علينا الرجوع فى قرار أصدرناه، وكذلك يعز على الحكومة أن تقبل مرغمة قراراً لم يسمع فيه دفاعها!

عرض علينا قانون الاجتماعات والمظاهرات، وهو مكون من أكثر من عشر مواد. تنص المادة ٧٨ من اللائحة الداخلية على أنه لا يصح قرار المجلس فى مشروعات واقتراحات القوانين التى تكون من مادتين فأكثر إلا بعد المداولة فيها مداولتين منفصلتين؛ فبناء على ذلك لا مانع من قراءته مرة ثانية للمداولة فيه، وبهذا نكون قد خرجنا من المأزق الذى نحن فيه الآن.

محمود علام افندى — إذن نكون بذلك قد خرجنا من خطأ لنقع فى خطأ آخر!

محمد يوسف بك — سمعتم حضراتكم مادار من المناقشة فى هذا الموضوع الذى يراد به الرجوع الى المناقشة فى قانون الاجتماعات والمظاهرات. والذى يلوح لى أن بعض الأعضاء يحدون فى ذلك غضاضة على أنفسهم، ولكنى لا أرى ذلك، وهو ليس بدعة، لأن المادة ٥١ من اللائحة الداخلية تقول:

”العودة للمناقشة فى موضوع أخذت الآراء عنه لا تكون إلا بقرار من المجلس؛ وعلى من يريد العودة للمناقشة أن يقدم طلباً كتابياً بذلك للرياسة فى الجلسة التى حصلت فيها المناقشة الأولى، مبيناً به الأسباب، فيعرضه الرئيس على المجلس ليقرر فيه ما يراه فى نفس الجلسة بعد الانتهاء من جدول الأعمال“.

محمود علام افندى — بمقتضى هذا النص كان يجب تقديم طلب إعادة المناقشة فى جلسة أمس.

محمد يوسف بك - أنا معكم في هذا، ولكن هل ترون من الحق ان تؤاخذوا بمقتضى هذه المادة أحد الأعضاء أو الحكومة في الحالة التي نحن بصدددها؟ إننا استعجلنا في نظر القانون دون أن يكون مدرجا بجدول الأعمال، فاتباع مثل هذه الإجراءات في نظر القانون أثناء غياب الحكومة مما يجعل لها الحق في طلب إعادة النظر فيه اليوم. ومثل ذلك كمثل محكمة حكمت حكما نهائيا في أمر من الأمور، ثم تبين لها أن الخصم لم يعلن إعلانا صحيحا،.. ألا ترون أن هذا وجه من أوجه التماس إعادة النظر والمرافعة بحضور هذا الخصم من جديد؟ فإذا سلمنا جدلا بأن قانون الاجتماعات كان مدرجا بجدول الأعمال، وأن الحكومة لم تحضر، أو أنها حضرت وانصرفت دون أن تبقى أحد أعضائها وقت نظره، أفلا تقبلون منها طلب إعادة المناقشة فيه؟.. (مقاطعة) ألا فاقبلوا عذر الحكومة لأنها لم تعلن ولم تكن حاضرة، ونظر القانون في غير الوقت المحدد له. لذلك أقترح أن تقرروا العودة للمناقشة في قرار أمس.

محمود علام افندى - بناء على أى مادة نرتكن؟

محمد يوسف بك - لقد ذكرت لكم كل الأسباب.

الرئيس الجليل - ربما يكون قد خطر على بالكم أن الحكومة راغبة في استبقاء القانون، ولكنها لا ترغب في ذلك مطلقا، إنما ترغب في تعديله تعديلا يتناسب مع الحرية والنظام العام. فلا يدخل في وهم أحد أننا نريد تقييد حرية الاجتماع. كلا! وألف مرة كلا!.. إنما نحن نريد تشريعا عادلا، يحفظ للحرية سعتها، وللنظام كيانه؛ أما إلغاء القانون بدون وجود قانون عادل يقوم مقامه، فذلك مالا يليق بنا، لأن فيه إخلالا بالدستور. وقد كان قراركم في غيبة الحكومة، ولم يكن مدرجا بجدول الأعمال، لذلك لا أرى عليكم أية غضاضة من إعادة المناقشة فيه، وأي غضاضة في وضع نظام يحفظ لنا الحرية التي ننشدها؟

هارون سليم أبو سحلى افندى — إنه لا نزاع فى أن نظر القانون كان بقرار من المجلس ، ولا نزاع أيضا فى أن فى هذا القرار مخالفة للمادة ٥٢ من اللائحة الداخلية . ولكن قرار أمس ليس تعديلا لللائحة على إطلاقها ، ولا تعديلا للمادة ٥٢ ، ولكنه قرار رآه المجلس فى حالة معينة لينظر به هذا القانون بالذات ، وهذا لا يعتبر إلغاء ولا تعديلا للمادة ٥٢ . ان القانون كان مدرجا بجدول الأعمال ، ورئى تقديم النظر فيه عن موعده . وبما أن اللائحة هى من وضع المجلس ، فله تغييرها ، وله تقرير النظر بصفة استثنائية . وليس فى اللائحة ما يجعل القرارات التى تصدر مخالفة لنصوصها باطلة ، وكثيرا ما أصدر المجلس قرارات مخالفة لللائحة ولم يطعن أحد فيها . لذلك أرى أن قرار أمس قرار قانونى صدر فى مسألة خاصة ، أما طلب الحكومة العودة للمناقشة فليس سببه غيابها ، ولكن سببه أن رأى المجلس مخالف لرأى الحكومة .

الرئيس الجليل — وكيف عرفت ذلك ؟

هارون سليم افندى — أريد أن أقول ان الحكومة ، سواء أكانت حاضرة أم غائبة ، يمكنها أن تناقش فى الموضوع مع مجلس الشيوخ ، ويمكنها ان لم تتفق مع مجلس الشيوخ أن تستعمل حقها فى عدم التصديق ، وللمجلس أن يقرر من القوانين ما يراه ، سواء أكانت الحكومة حاضرة أم غائبة . أما من جهة عدم إلغاء القانون ، بسبب كون الأمن العام يستلزم بقاءه ، فمسألة أخرى يجب قبل المناقشة فيها أن يقرر المجلس العودة للمناقشة فى الموضوع . وأما القول أن القانون مكون من عشر مواد ، فقول لا ينطبق على الواقع ، لأن القرار الذى أصدرناه نحن هو من مادة واحدة .

الرئيس الجليل — يظهر لى أن المجلس مستغن عن سماع رأى الحكومة فيما يتعلق بالموضوعات الهامة ! فإذا كان الأمر كذلك ، فإن الحكومة تكون مضطرة لاستعمال حقوقها الدستورية كاملة .

أصوات — نطلب إقفال المناقشات .

رئيس الجلسة — من يرد إقفال المناقشة فليقف . (وقفت الأغلبية) .

رئيس الجلسة — استراحة عشر دقائق .

(ثم أعيدت الجلسة بعد الاستراحة) :

الرئيس الجليل — يظهر لي أن المسألة أصبحت واضحة وضوحاً تاماً ، وقد بينت لحضراتكم أن ليس في نية الحكومة مطلقاً أن تحتفظ بهذا القانون كما هو ، ولكنها تود أن يتعدل بما يكفل الحرية التامة والمحافظة على النظام ، وذلك لأن المادة ٢٠ من الدستور تنص على أن "للصريين حق الاجتماع في هدوء وسكينة غير حاملين سلاحاً ، وليس لأحد من رجال البوليس أن يحضر اجتماعهم ، ولا حاجة بهم إلى إشعاره . لكن هذا الحكم لا يجرى على الاجتماعات العامة ، فإنها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لا يقيد أو يمنع أى تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعى " .

وقد فهم بعض الأعضاء أن المقصود بهذا القانون هو القانون العام ، ولكن ليس فى القانون العام ما يختص بالفصل فى هذه المسائل .

عبد الرحمن الرافعى بك — هناك قانون التجمهر .

الرئيس الجليل — إن قانون التجمهر غير قانون الاجتماعات . وإنى أكرر لحضراتكم أنه لمصلحتكم وللمصلحة العامة ولمصلحة الحكومة أن يسن قانون للمحافظة على أحكام الدستور . وليس للحكومة فى ذلك مصلحة خاصة ، وإنها لا تتوخى غير المصلحة العامة ، والمحافظة على أن تكون قراراتكم قانونية لا غبار عليها ولا تشوبها أية شائبة ، لأنكم أول برلمان مصرى ، والحكومة تغار على سمعتكم . فإذا قلت أن هناك خطأ يمكن إصلاحه ، فإنما أريد بهذا الإصلاح الخير لكم ولنا وللبلاد جميعاً .

عرضت عليكم أن تشترك معكم الحكومة فى مناقشة هذا القانون ، وهذا أيضاً للمصلحة العامة ، فربما كان للحكومة اعتبارات أو ملاحظات يحسن بكم النظر فيها

أو الأخذ بها . وقد احتاط الدستور لمثل هذا الأمر ، نخول لحضراتكم أن تجربوا الوزارة وتلزموها بالحضور أثناء نظركم في أمور البلاد ، وهذا الإلزام من الدستور يدل على أن لاشتراك الحكومة معكم فائدة كبرى للمصلحة العامة .

فإذا عرضت الحكومة على حضراتكم أنها ترى إعادة النظر في هذا القانون ، لمساسه بالأمن العام ، ولمساسه بالحرية التي هي عندنا أغلى الأشياء جميعا ، فإنما عرضت ذلك لكي تكونوا على بينة من الأمر قبل أن تبتوا رأيا قاطعا فيه .

أما إذا أردتم أن تنتظروا لإصلاح هذا الخطأ أن يعيد مجلس الشيوخ القانون إليكم ، فلا أظن أنكم ترضون أن يصلح غيركم خطأكم وفي مقدوركم إصلاحه بأنفسكم ! والخطأ جائز على كل انسان . واني أؤكد لكم أن الحكومة لو أخطأت في أمر ، لأتيت إليكم وصرحت جهارا بأن الحكومة قد أخطأت ، وأنها ترجع عن خطئها وتقرر الصواب في حضرتكم ؛ وليس في ذلك مساس بكرامتها على الإطلاق . واني واثق أنه لا يدور في خلدكم أني أريد إعلاء شأن الحكومة عليكم ! كلا ! لآني أرى أن مجلس النواب هو شخص الأمة ، وأن للأمة سلطانا لا يعلو عليه سلطان ، وقد كنت أول من أعلن هذا المبدأ (تصفيق) . فلا يمكن إذن أن يخطر ببالى إعلاء سلطة مهما كانت على سلطة الأمة ، فإنى عضو فى هذا المجلس قبل أن أكون وزيرا ، وكل حقوقى بصفتى عضوا فى هذا المجلس المحترم لى أثبت بكثير من حقوقى بصفتى وزيرا .

وأعود فأؤكد لحضراتكم أنى أبغض هذا القانون وأمقته ، لكونه قيذا من قيود الحرية ؛ ولكن من اللازم أن نوفق بين الاحتفاظ بالحرية وبين مراعاة النظام العام . ومع ذلك فلكم أن تقرروا ما تشاءون ، ولنا أن نفعل ما نريد تحت مراقبتكم على الدوام .

ويضا واصف افندى — ان ما قاله حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء معقول جدا ، وكلنا نوافق عليه ، وليس علينا من غضاضة إذا اعترفنا بخطئنا ... (مقاطعة) فليس أمامنا مشروع مقدم من أحد الأعضاء ولا من الحكومة ، حتى

يمكننا أن نتناقش فيه . حقا أن وجود قانون للاجتماعات العامة أمر ضروري ، ولكن ذلك يستلزم وجود مشروع قانون خاص بدلا من القانون الذي ألغيناه ، فأرجو من حضراتكم أن تؤجلوا المسألة يومين أو ثلاثة ريثما تقدم لنا الحكومة المرشدة لنا — لأن حكومة الأغلبية في جميع مجالس النواب هي المرشدة للأغلبية — مشروع قانون معتدلا لقانون الاجتماعات ، وفي هذه الأثناء يكون قد رجع إلينا من مجلس الشيوخ القانون القديم وملاحظات ذلك المجلس عليه ، فربما أمكننا أن نستفيد من تلك الملاحظات ، وبذلك نكون قد اتبعنا أحسن الطرق في المحافظة على حقوقنا ، مع القيام بما تتطلبه نصوص الدستور .

هارون سليم افندى — يجب قبل النظر في اقتراح حضرة العضو المحترم ويصا واصف افندى أن نعلم اذا كان المجلس قد قرر العودة في قرار أمس الخاص بقانون الاجتماعات أم لا ... (ضجة) .

السكرتير النائب — هذا هو اقتراح حضرة ويصا واصف افندى :

” حيث ان قرار المجلس أمس بإلغاء قانون الاجتماعات قد عرض على مجلس الشيوخ ، فأقترح تأجيل المناقشة حتى يقدم مشروع بقانون اجتماع آخر “ .
عبد اللطيف الصوفاني بك — نحن الآن إزاء قرار صدر منا بالأمس ويجب علينا احترامه .

رئيس الجلسة — قد أقفل باب المناقشة .

راغب اسكندر افندى — يجب دائما أخذ رأى اذا طلب أحد الأعضاء التأجيل .

محمود علام افندى — التأجيل هو لنظر المشروع الجديد كاقترح حضرة ويصا بك .

رئيس الجلسة — أتوافقون حضراتكم على الاقتراح؟ (فوافق المجلس على ذلك) .

حفلة العمال

لتكريم عبد الرحمن فهمى بك والأستاذ حسن نافع

أقامت نقابة عمال شركة السكك الحديدية وواحات عين شمس ، يوم الجمعة ٤ يوليو سنة ١٩٢٤ ، بنادى السباق فى مصر الجديدة ، حفلة شاي تكريما لحضرة صاحب العزة عبد الرحمن فهمى بك "زعيم العمال" وحضرة الأستاذ حسن نافع "مستشار نقابتهم" بمناسبة انتخابهما عضوين فى مجلس النواب . وقد حضرها الرئيس الجليل وكثير من الوزراء والنواب وعلية القوم ، فبعد أن خطب خطباء الحفلة تعالت الأصوات طالبة الى الرئيس إلقاء كلمة فيهم ، فألقى رحمه الله هذا الخطاب :

خطبة الرئيس الجليل

أيها العمال المجتدون، أيها السادة :

ليس لى أن أسمعكم صوتى الضعيف، بعد أن سمعتم أصواتا شابة ! ليس لى أن أسمعكم كلام شيخ متقدم فى السن ، بعد أن سمعتم كلمات رجال أقوياء ، أقوياء بسنهم وبإيمانهم ، أقوياء بكل ما يحيط بهم ! ولكننى شيخ ضعيف ، لا يمكننى أن أتكلم كثيرا ، خصوصا بعد أن صعدت هذا المكان الرفيع . أشكركم ، وأشكر شعراءكم وخطباءكم وزجاليتكم ، أشكرهم جميعا على ما خصونى به من عبارات الشناء . وأقول ان ما جاء فى عباراتهم من أننى شرفتم بحضورى ، أو أنكم حسبتم حضورى شرفا لكم ، أقول وأؤكد لكم أننى لو شعرت بأنى شرفتم بهذا الحضور لآخذت نفسى كثيرا على هذا الشعور . والحق أقول لكم أننى تشرفت بالحضور بينكم ، وفرحت كثيرا لأننى رأيت قوة من القوى التى عملت على إنماء النهضة الوطنية ، والتى كان لها فضل كبير فى الوصول بالحركة القومية الى الحد الذى وصلت اليه .

أفرح كثيرا ، وأسر كثيرا ، كلما شعرت أن هذه الحركة ليست فيما يسمونه بالطبقة العالية فقط ، بل هى منبثة أيضا وعلى الأخص فى الطبقة التى سماها حسادنا "طبقة الرعاع" ! وأفتخر بأنى من الرعاع مثلكم . لو كانت هذه الحركة قاصرة على

الطبقة العليا، لما قامت لها قائمة، ولما انتشرت هذا الانتشار، ولما انتصر المبدأ الوطنى بالطبقة التى يسمونها "طبقة الرعاى"، وهى الطبقة الأكثر عددا فى الأمة، والتى ليس لها صالح خاص، والتى مبدؤها ثابت على الدوام، مبدؤها الاستقلال التام لمصر والسودان. هذه الطبقة لا تسعى وراء وظيفة تنالها، ولا منصب تحل فيه، ولا مصلحة تقضيها، ولكنها تريد أن تعيش ليكون الوطن عزيزا! ... ولا يهر نظرى ولا يطرب سمعى أكثر من أن أرى رجلا فقيرا لا قوت عنده ينادى: « يحى الوطن »، وليس يطمع فى شىء إلا أن يعيش كما هو! ولكن ذلك الرجل صاحب الأموال، وذلك الموظف فى المنصب العالى، اذا قال: « يحى الوطن »، فإنما يقول « تحى وظيفتى أو مصلحتى »! ولذلك رأيت كثيرا من أرباب تلك المصالح، ومن ذوى الوظائف، تقلبوا وتغيروا، ولكن "الرعاى" أمثالكم ما تغيروا ولا بدلوا عقائدهم. لذلك فإنى معتقد موقن مؤمن أن حركتنا حركة طبيعية قوية، سينبت نباتها، وستؤتى أكلها بإذن الله ان لم يكن اليوم فغدا.

لقد شعرت بأن عبد الرحمن بك فهمى خدام وطنه، فكتر متهمه، لأنكم تشعرون بأنه خدام المبدأ الذى تخدمونه، وأعز القضية التى تقفون عليها، وتحمل الآلام فى سبيلها. أردتم أن تعلموا من شأنه، وأن تكرموه، وأن تعرفوا له هذه التضحية الغالية! فنعم ما فعلتم! ولكن هناك نفرا يرون أنه لا ينبغى تكريم الأشخاص! يقولون ان تكريم الأشخاص غير مرغوب فيه، ولا ينبغى أن يسند الى رجل شىء من أعماله المجيدة، خصوصا صفة البطولة، فلا يصح أن تقولوا: "فلان بطل" لمن تحمل فى سبيل الوطن آلاما! ... يقولون هذا! ولكنهم مخطئون، أو هو "قصر ديل! ... " يقولون: انما تكرم المبادئ! قول خطأ، فإن المبادئ لا وجود لها إلا فى الأشخاص. واذا كرمنا انسانا، فإنما نكرمه لأن هذا الإنسان نفذ ذلك المبدأ، كما أننا اذا ذمنا شخصا، فإنما نذمه لأنه اعتنق مبدأ رذيل. هكذا جرى الناس من القدم، وجاءت به الأديان. فإنما يعذب الشخص لأنه ضل، ويثاب لأنه أطاع ربه ولم يعصه. فلم تخلق الجنة لمثوبة المبدأ! ولم تخلق النار لتعذيب المبدأ! ولو أن المبادئ هى التى

تكرم وهى التى تعذب ، لرأينا جهنم مملوءة بالمبادئ ، ولرأينا الجنة مملوءة بالمبادئ كذلك ! ولما كنا نقيم ماتما لراحل كريم ! فالشخص يفنى والمبدأ باق !

لماذا نبكى وننوح على موت الكرام ، والكرم باق من بعدهم ! ذلك لأننا نكرم الأشخاص الكرام ، ولا معنى لتكريم المعانى المجردة عن الأشخاص .

فإذا ارتكب مجرم من المجرمين ، وأتم تعرفونهم ، جرما ، فهل يزج فى السجن المبدأ ؟ أو يقاد شخص معتنقه الى السجن ؟

كل هذا سقته لأبين لكم أن تكريمكم لزعيمكم عبد الرحمن فهمى بك ، إنما هو تكريم لشخص يستحق التكريم . وقد أحسنتم فى اختياره زعيما لكم ، وأرجو أن يوفقه الله فى قيادتكم . وكذلك أحسنتم فى اختيار حضرة الأستاذ حسن نافع افندى مرشدا لكم ، وإننى لأثنى عليه وعلى زعيمكم ثناء جميلا ، لما ألقياه عليكم من النصائح الغالية ، وما أوصياكم به من التمسك بالصدق وحسن المعاملة والوفاء والطاعة وحسن النظام . نعم أن تلك الصفات لازمة لكم لزوما أكيدا ، فإذا جريتم على المنوال الذى رسم لكم ، فإن الحكومة التى هى حكومة الشعب تساعدكم .

سمعت من بعض خطباءكم ، أو تخيلت أنى سمعت امتعاض العمال فى مصر من العمال فى إنجلترا ، وهو حق لكم ، ذلك لأنهم أخلفوا ظنكم ! ولكنى أعرف الكثير منهم ، وأعرف أن فيهم رجالا ذوى مبادئ عالية . ولى عشم أن حكومة العمال بتأثير هؤلاء الأفاضل ستعدل من خطتها ، ولا بد أن يكون هذا قريبا . فلا تبالغوا فى الامتعاض ، فلا بد من أن ننال بفضل الله سبحانه وتعالى وبقوة اتحادنا ماننشده من الاستقلال التام لمصر والسودان .

أسرة الرئيس ومولده ونشأته الأولى

بمناسبة خطبته في حفلة العمال وانتسابه الى "الرعاع"

"سعد زغلول" الذى ملاء الأسماع ذكرا، والأفواه شاء، وشغلت سيرته مشارق الأرض ومغاربها، وسطعت عظمته وبطولته فى آفاق العالمين، ... هو الرجل الذى لا يعرف إلا قليل من الناس : فى أى بيت ولد ؟ وكيف كانت نشأته ؟ ... وكذلك العظماء يبهرون الأنظار بآثارهم ، فيشغلونها بحاضرهم عن غابرهم ! حتى اذا قضى الله أوبتهم الى أنحراه الخالدة ، تلمس الناس من بعدهم مصادر مجدهم ، واحتفوا بتمتدح أخبارهم وتقفى آثارهم ، ليجدوا مكان القدوة الحسنة فيهم ، والطريق السوى فى سيرتهم .

وهذا الرئيس سعد : قد عاش عمرا طويلا، وذكرا عريضا، وهو فى كل فم نداء ودعاء، وفى كل قلب محبة وولاء، فما لفتت أحدا رجعة الى أبيه ! وإلى البيت الذى درج فيه ! بل استنشأوه فى العظمة عصاميا، وأسلموه راية المجد عرابيا، وقالوا : هو فلاح خرج من غمار الفلاحين ! !

وقد ساعد الناس على هذا الظن الذى جرى مجرى الأعراف فيهم، أن الرئيس الجليل رحمه الله كان حين يتحدث عن نفسه يتواضع حتى ينتسب الى "الرعاع" و"الفلاحين" ! فكانت حياته كلها ديموقراطية ضربها أمثالا للناس، ووطنية خالصة ترى فى الوطن وأبنائه جميعا أسى العزة وأنبه الفخار .

على أن الأمة، وقد مات سعد، ستعلم اليوم أنه لم يتلق المجد محدثا، بل ورثه مؤثلا، فبنى على قواعده، وزينه، ورفع أعلامه، فكان مجدا راسخ البناء، أصله ثابت وفرعه فى السماء !

وانك لتقرأ سيرة هذا البطل في منبته، فزهيك أن سعدا سرأبيه، وأن حسبه
سليل نسه ! واليك ما تفضل حضرة صاحب المعالي محمد فتح الله بركات باشا
بقصصه على من أخبار بطلنا العظيم، يوم ولد، ويوم استهلّت شمس مجده وعظمته .



والد الرئيس :

هو المرحوم الشيخ ابراهيم زغلول، من بلدة ابيانه بمديرية الغربية، وكان رئيس
مشيختها (عمدتها)، ووجيها في قومه، ومثريا، وشجاعا .

أما وجاهته، فكانت تتجلى في المظهر العظيم الذي كان ليته بين قومه، فكان
صاحب دار فسيحة، هي متدى أهل بلده، ومطاف اللاجئين العافين من الغرباء
والفقراء . وكان غاوريا في السلاح، يتقلد السيف الهندي، ويتردى بالحرام الحريري،
ويركب الخيول الصافات . ولأن أولاده في ذلك الحين صغار غير صالحين
للاستظهار على الحصوم، كان يشري العيد الأشداء لهذا الاستظهار . وقد اشترى
في صفقة واحدة سبعة عشر عبدا ليكونوا أتباعا في ركابه، كانوا يأكلون وينامون
في بيته هم وزوجاتهم وأولادهم .

وكان ذا هبة وجلال يأخذان بالأنظار . وكان الرجال الذين يقومون في المديرية
بأعمال المراسلات (الطوائف)، يستقبلونه خارج الدبوان، ويسايرونه في ركابه حتى
يدخل على المدير من غير استئذان في احتفاء كبير، وذلك بما كان يتعهدهم به من
العناية والإكرام حين يزورون بلده . وكان المديرون، حتى الذين لا يعرفونه،
يؤخذون بمهابته وأبهته .

أما عن ثرائه، فكان مزارعا واسع الإدارة يجيد فنون الزراعة . وكان يقنى
النقود في آنية من الفخار ويغطيها بطبقات من المسلى خشية اللصوص، ويدفع عن
أهل بلده وعن أتباعه أموال الحكومة، وهي في ذلك الوقت لا تدخل تحت حصر،
يدفعها عنهم من ماله، ليقمهم شر الحكام الظالمين، وليكون محترما بين رجال الحكومة
وسيدا في قومه .

وأما عن شجاعته، فإن البلاد في ذلك الحين كانت نهبه الأتراك، لا يسألون فيها عما يفعلون؛ وكان العنف والاستبداد مظهر سلطانهم ودستور حكومتهم . فحدث أن عمدة في مديرية الغربية تعدى على موظف في رتبة مأمور مركز - واسمه يومئذ : ناظر القسم - فصدر الحكم على العمدة بالإعدام شنقا وبتعليقه ثلاثة أيام في ساحة المديرية عبرة لمن يعتبر، وكانت عاصمة المديرية في المحلة الكبرى . فشنع العمدة، وأخطرت المديرية عمده بلادها بذلك ليتعظوا ، وانتفخت أوداج الموظفين غيرة وكبرياء ! .

مر في ذلك الحين "ناظر القسم" على زراعة الشيخ ابراهيم زغلول، الواقعة على شاطئ النيل في أراضي ابيانه، فلقى الشيخ مصادفة، فتحدثا، ولكن الناظر التركي كان يحادثه مستكبرا متعظما، مظهرا أمارات السخرية والزراية على غير عادته معه، فما هو أن اشتد اللجاج بينهما حتى اجتذب الشيخ ابراهيم هذا الناظر من فوق جواده، وألقاه على الأرض، وأثخنه ضربا موجعا، ثم تركه يذهب الى حال سبيله . غير أن الحادث نما سريعا الى صهره عبد الله افندى بركات (والد فتح الله بركات باشا) ، وكان شابا في الثامنة عشرة من عمره، وعمدة لمنية المرشد، فامتطى جواده قاصدا الى ابيانه، وهى على أمد قريب، فقابل الشيخ ولامه على تصرفه، وحذره العاقبة السيئة، وذكره بمحادثة العمدة المشنوق؛ فلم يحفل بهذا اللوم، وقال انه كان يدافع عن كرامته . فركض عبد الله افندى بركات بجواده ينهب الأرض ، حتى أدرك الناظر المضروب قبل أن يصل الى الديوان؛ فما زال يحايله الى أن استرضاه بمائة مجر من ماله الخاص، وانتهى الحادث .

والذى يقرأ هذا الحادث بين الأبوين يعجب أشد العجب من تصويره لطبائعهما أتم تصوير، ويؤمن بصحة المثل القائل : "الولد سر أبيه" ! فإن الغضبة المصرية، والدفاع عن الكرامة، والحماسة، والشدة، ... كل أولئك صفات عرفها المصريون في سعد زغلول بن ابراهيم زغلول . وكذلك الدهاء، واللين، والمصانعة،

وأخذ الأمور بالرفق واللاطف ، ... كل أولئك صفات عرفها المصريون في فتح الله بركات بن عبد الله بركات .

على أن عبد الله افندى بركات كان يجمع الى هذا الصنف الوداع من الأخلاق ، صنف الشدة البالغة والطبع القوى الصلب الذى كان عند الشيخ ابراهيم جماع خلقه وعنوان طبعه ؛ فكان المرحوم محمد عاطف بركات باشا وارث هذا الصنف وحده ، كما أن فتح الله باشا وارث الصنف الأول .

أما الرئيس بجمع بين هذين الصنفين جمع قدرة قاهرة ، فورث أباه وورث خاله في طبعهما جميعا ، وكان فيه لكل زمان ومقام الشخصية التى تناسبه ، والروحية التى تلائمه .

واللاسم " ابراهيم زغلول " علاقة بالإمضاء الذى كان يذيل به الرئيس الجليل مقالاته « ثورة الوزارة على الدستور » ؛ فإني أذكره رحمه الله وهو يملأ على أولى هذه المقالات ، فسألنى بأى إمضاء يذيلها ، فقلت : « س . ز » ، فقال : لا ! ان الناس يفتنون سريعا . ثم قال : أنت اسمك « ابراهيم » نأخذ أول هذا الاسم ونضعه الى جانب الحرف الأول من « سعد » واكتب : « س . ا » ؛ ثم ضحك رحمه الله وقال : لا تظن أنه اسمك ! ولكنه اسم أبى .

* *

والدة الرئيس :

هى المرحومة السيدة مريم ، بنت المرحوم الشيخ عبده بركات الذى يتصل نسبه بأبى بكر الصديق رضى الله عنه . وكان الشيخ عبده من مشاهير الأغنياء فى القطر ، وانبسطت يده الزراعية على أراض كثيرة جدا ، وشارك المغفور له محمد على باشا رأس العائلة المالكة فى زراعة الأرز بالبلاد الشمالية لمديرية الغربية ، وكانت تسمى تلك البلاد عرفا بدهليز الملك .

وقد تزوجت السيدة مريم بالشيخ ابراهيم زغلول فى نحو عام ١٢٧٠ أو ٧١ هـ .

وللسيدة مريم إخوة وأخوات عدة، كلهم فروع أدركت شأوا الأصل في المجد:
فأخوها المرحوم عبد الله بركات افندى (والد فتح الله بركات باشا): كان مأمورا
لمركز دسوق منذ سنة ١٢٨٧ هـ. وكان الترك في ذلك الزمن يحكمون البلاد أولا وآخر،
وليس فيهم من الموظفين المصريين إلا عدد قليل جدا كان الحكام يختارونهم من
الأسر الكبيرة في القطر .

وأختها السيدة فاتي : تزيد سنها عنها نحو ثلاثين سنة ، وتزوجت في الرحمانية
بالمرحوم الشيخ علي محمود . وبين الرحمانية ومنية المرشد نحو الأربعين كيلومترا ، ولعدم
المواصلات في ذلك الزمن لم يكن يتصاهر في الجهات المتباعدة إلا أعظم القوم القادرون .

وللشيخ علي محمود أثر عظيم في الوقائع الكبرى التي حدثت بين الفرنسيين وأهالي
الرحمانية عند دخول الفرنسيين إلى مصر . وقد أنجب من زوجته المرحوم
الشيخ أحمد علي محمود والد أحمد محمود باشا . وكان الشيخ أحمد علي محمود عضوا
في مجلس النواب قبل الثورة العرابية وأثناءها ، ومن أساطين ذلك الزمان الذين يشار
اليهم بالبنان ، وله مواقف كبرى وآثار هامة في الحركة العرابية ، وحكم عليه عقب
ثورتها من السلطة العسكرية . وكان صعب المراس ، شديدا في الحق ، لا تأخذه فيه
سطوة حاكم أو أمير ، ومثريا نابغا نابها يلقي الاحترام من كل مصري ومن جميع الجاليات
الأجنبية ، لما اشتهر به من سمو المدارك الفكرية ، والمآثر الوطنية ، ولوجاهته وثرائه .

وأختها السيدة زليخاء : تزوجت بالمرحوم شيخ العرب ناجي البرقوقي ، عميد
عائلة البرقوقي الشهيرة في منية جناح بمديرية الغربية . وولداها المرحومان الشيخ عبد الله
البرقوقي العالم المعروف ، ومحمد بك ناجي البرقوقي ، وحفيدها الأستاذ عبده البرقوقي
المدرس بكلية الحقوق ، وهو ابن الشيخ عبد الله المذكور .

وأختها السيدة زمزم : تزوجت بالمرحوم الشيخ محمد شعت ، من أسرة شعت
المعروفة بناحية القنى بجوار ابيانه ، وهي أسرة شريفة النسب ، شهيرة في البلاد الشمالية

لمديرية الغربية . والمرحوم سعيد زغلول ، والسيدة رتيبة حرم الأستاذ محمد أمين يوسف ، هما حفيدا السيدة زمزم ، ابنا ابنها .

وأختها السيدة عائشة : تزوجت بالمرحوم الشناوى افندى زغلول ، وولداها المرحومان عبد الرحمن افندى زغلول الذى كان مدرسا بمدرسة القضاء الشرعى ، وعبد الله بك زغلول الذى كان عضواً لمجلس مديرية الغربية وتوفى فى العام الماضى . وهى جدة بهى الدين بركات بك وإخوته ، أم أمهم .

وجميع إخوة السيدة مريم وأخواتها توفوا الى رحمة الله .

* *

إخوة الرئيس :

هم عبد الرحمن ، ومحمد ، وأحمد ، وشلبى ، وستهم (والدة فتح الله بركات باشا) ، وفرحانة ، وستهم (أخرى ، هى والدة المرحوم سعيد زغلول والسيدة رتيبة) ، وفتحى زغلول ، والشناوى .

وكلهم توفوا الى رحمة الله ، إلا فرحانة فإنها على قيد الحياة ، وتبلغ من العمر التسعين . وكانت زوجة للمرحوم الشيخ محمد أبو النضر الذى كان عمدة لقبريط التابعة لمركز فقه ، ولا تزال الى الآن فى قبريط ، وهى ترث الرئيس الجليل .

وكان الشناوى افندى زغلول أخو المغفور له الرئيس رئيسا لمجلس القضاء فى مركز دسوق ، ابتداء من سنة ١٢٨٨ هـ . ثم انتقل رئيسا لمجلس القضاء فى مركز زقى . ومن أسرة زغلول فى ابيانه عدد كبير جدا يصعب تحديد صلاتهم بالرئيس .

* *

ميلاد الرئيس :

ولد سعد زغلول فى شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٣ هـ . كما يؤكد معالى فتح الله بركات باشا . وقد حقق معاليه هذا التاريخ قياسا على تاريخ ميلاد الشيخ ابراهيم

عبد الرحمن زغلول بن عبد الرحمن زغلول أنحى الرئيس الجليل . وقد ولد الشيخ ابراهيم مع الرئيس في أسبوع واحد ، وهو حي معروف تاريخ ميلاده ، ووارث له . وقد كنت أعرض على الرئيس ، فيما أعرض من بريده ، خطابا لأحد الطلبة بالمنصورة يسأل فيه عن تاريخ ميلاده ليدعو الأمة الى الاحتفال بذكراه ، فقال رحمه الله انه يظن على ما سمع ممن شهدوا مولده أن تاريخه ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ هـ . وقد قدر رحمه الله عمره في الإحصاء العام الذى تم في العام الماضى بتسعة وستين سنة ميلادية .

* *

نشأة سعد الصغير :

توفى الشيخ ابراهيم زغلول الى رحمة الله فى الخمسين من عمره ، وسن سعد لا يتجاوز الخامسة . وكانت والدته فى الثانية والعشرين ، وأولادها ثلاثة : ستهم (أم سعيد ورتيبة) ، ثم سعد ، ثم فتحى . ومع أنها كانت على درجة غير قليلة من الجمال ، رفضت بشم وإباء أن تتزوج من كثير من عظماء البلاد وأكابرها الذين تقدموا لخطبتها ونثروا الورود تحت أرجلها .

فتكفل بتربية سعد وفتحى إختوما الأبنكار ، وكانوا يشتغلون فى الزراعة ، فظلا منهم موضع عناية تامة واهتمام كبير . وكان الانعطاف والاختلاط والتواء بين أسرتى زغلول وبركات فى أحسن صلاته ، تضامنا فى معونة السيدة مريم — التى مات زوجها وهى فى مقتبل شبابها — على تربية أولادها القاصرين . وساعد على دوام هذا الاتصال تقارب البلدين ابياه ومنية المرشد .

دخل سعد زغلول مكتب القرية ، وبقي فيه نحو خمس سنين تعلم فيها القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم . ولما بلغت سنه الثالثة عشرة ، قصد الى الأزهر فى عام ١٢٩٠ هـ . مع عبده بركات ابن خاله ، وكان مجاورا فى الأزهر ، ويقارب

سعدا في سنة . وأُرفق سعد وعبدّه بتابعين : أحدهما للخدمة وإعداد الطعام ، والآخر ليكون حفيظا عليها من غارات ” الصعايدة المجاورين “ . وكان هذا التابع الثانى فقيها من فقهاء منية المرشد ، اسمه الشيخ حسن أبو علام ، وهو والد الشيخ محمد أبو علام مدير مدارس صدق الوفاء ، والشيخ عبد الفتاح أبو علام المدرّس بمدارس مديرية البحيرة . وكان الشيخ حسن يتلقى الدروس في الأزهر مع سعد زغلول وعبدّه بركات .

بعد سنة أو أكثر منها قليلا ، توفى الى رحمة الله عبدّه بركات ، فتابع سعد دراسته في الأزهر وحده .

كان سعد زغلول يسكن في ذلك الحين سكا مستقلا على خلاف عادة المجاورين ، فكان له في ربع العناني بجهة سيدنا الحسين دور كبير هو متدى أصدقائه وقصاده كما كان بيت أبيه في ابيانه . وخالطه في ذلك التاريخ نفر كثير ممن برزوا بعد في ميدان الحياة ، نذكر منهم الشيخ محمد عبدّه والشيخ عبد الكريم سليمان وإبراهيم اللقاني بك والسيد وفا والهللأوى بك ... الخ .

وكان الطالب محمد فتح الله بركات يتناول طعام الإفطار عند سعد صباح كل جمعة . ومنذ أن جاء سعد الى المجاورة في الأزهر ، لبس الجبة والقفطان والعمامة ، وكان حسن الهندام ، غالى الثياب ، ممتازا في ملبسه بين إخوانه جميعا . وغيرزى العمامة حينما عين فيما بعد باشمعاونًا لمديرية البحيرة . ومات الى رحمة الله وفي تركته عبادة من الصوف الأحمر الدقيق كان يلبسها أيام المجاورة ، ولم يكن يقنى مثلها في تلك الأيام إلا الأغنياء العظماء . ورئى رحمه الله يلبسها مرات كثيرة في سنه الأخيرة ، شديد الاحتفاظ والعناية بها ، مزهوا بما تبعته في نفسه من ذكريات الفتوة والقوة .

وبدأ في ذلك العهد يشرب الدخان ، وظل يشربه كثيرا ويقدمه الى أصدقائه وزائريه ، الى أن مرض بالربو في عام ١٩٠٤ م . — وكان مستشارا — فمنعه

أطباؤه منه ، فامتنع ثم عاد اليه ثم امتنع مرة واحدة لم يشربه بعدها أبدا . ولم يكن في سفيه الأخيرة يطبق أن يشم رائحة الدخان ، فلا يشرب في مجلسه ، ولا يشرب مطلقا في غرفة مكتبه .

أتم الطالب سعد دراسة أربع سنين أو ما يقاربها في الأزهر ، ثم غنى عن الدراسة فيه بمخالطة السيد جمال الدين والتلقى عنه . وعاد الشيخ حسن أبو علام الى منية المرشد ، فعين ماذونا بها ، ولبث في الماذونية الى أن مات رحمه الله منذ سبع سنين . أما الذين خدموا سعدا في بيته وفي إعداد الطعام له ، الى ذلك الحين ، فكانوا ثلاثة متعاقبين : هم المرحومان محمد المستكاوى من منية المرشد ، وابراهيم رجب ، ثم على طلحة ويعيش الآن بناحية ابيانه .

كانت محاضرات المرحوم السيد جمال الدين تدور حول هدم الاستبداد ونشر الحرية ، وكانت الجمعيات السرية تعقد كثيرا ما بين سنة ١٨٧٠ و ١٨٨٠ م . للبحث في تخليص البلاد من مظالم الخديو وإرهاقه الناس بالضرائب وفي سير القطر نحو الإفلاس . وكانت الحركة العربية على وشك ثورتها ، وغرضها أن يحل العنصر الوطنى المصرى محل الأتراك والشركس فى حكم مصر .

التحق سعد فى سنة ١٨٨١ م . بالتحزير فى الوقائع المصرية ، وكان يرأس تحريرها الإمام الشيخ محمد عبده ، فكتب فيها عدة مقالات تدل بموضوعها وبأسلوبها على أنها من روح سعد . فلا يدهشك ، وقد عاش سعد فى ذلك الوسط المنفعل الثائر ، أنه كان طلق العنان فيما يكتب ، حر التفكير فيما يرسل ، على رغم أنه موظف حكومى يحترق فى جريدة رسمية ! ! بل كان رحمه الله ينعى فى بعض مقالاته على نظام الحكم الفردى بالقول الصريح الزاجر ، ويبرهن على أن الشورى وإنشاء مجلس نواب من أسلوب الحكم الاسلامى ، ويبشر بالمبادئ الوطنية التى أعلنتها الثورة العربية بعد قليل من ذلك الحين ! !

لم تطل مدة سعد في التحرير بالوقائع ، فنقل منها الى وظيفة "باشمعاون" مديرية الخيزة .

وبدأت الحركة العرابية ، فكان سعد في الحقيقة من أركانها وذوى رأى فيها ، على حداثة سنه وقلة تجاربه . واتصل في أثناء اتصاله وثيقا بابن خاله المرحوم الشيخ أحمد على محمود ، فكان كل منها عضدا للآخر .

نسبت الثورة العرابية ، فأشار سعد على أخيه فتحى (وهو أصغر منه بأربع سنين تقريبا) وعلى ابن خاله وأخته فتح الله بركات بالعودة الى البلد ، فعارضا ، ولكنه صمم على أن يعودا ، قائلا انه لا يريد أن يجعلهما هدفا معه لطوارئ الأيام . ولما دعياه للعودة معهما أبى ، وأشار فى غير تصريح الى أن القبض عليه فى مصر أهون منه فى بلده ، وأنه منتظر بمصر ما ينزل به القضاء . ثم أرسلهما مع الخدم لشراء تذاكر السفر ، فكان الأمر قد صدر بوقف قطارات السكة الحديد ، فسافرا على مركب شراعى استوجرا لهما وحدهما .

بقى سعد بمصر ، وبعد أيام قبض عليه (سنة ١٨٨٢ م .) بتهمة أنه عضو فى جمعية سرية تسعى لقلب نظام الحكومة . وبقى فى السجن شهورا ، ثم أفرج عنه بريئا ، فاشتغل بالمحاماة فى عام ١٨٨٤ أى فى أول عهد نشأة المحاكم .

نبّه الأستاذ سعد زغلول فى المحاماة نباهة لا يبلغها وهم ، وكان فيها مثال الصدق والفضيلة والعطف على المظلومين . ولم يكن يقبل من القضايا إلا التى ثبت عنده أن الحق فى جانبها ، فلا يزال بها يكشف بقوة حجته وبراعة مهنته أستارها حتى يشع نور الحقيقة عليها ويكون الحكم لها .

واشتهر فى ذلك الزمان أن سعدا لا يقبل إلا القضية العادلة ، وأن القضية الراجحة هى التى يدافع عنها سعد . ولست هنا فى مقام الكلام عن سعد محاميا ، ولكنى أسوق الى القراء قصة صغيرة يتبينون منها ذلك الجاه العظيم الذى أدركه سعد فى المحاماة :

عرضت عليه قضية جنائية ، فأبى قبولها ، لأن الأدلة على التهمة قوية ثابتة ، فألح عليه أصحابها فى القبول ، وعرضوا مبالغ كبيرة ، ولكنه أصر على الرفض ، فما زالوا

يتشفعون اليه بأصدقائه العديدين ، يأخذون في رجائه بكل سبيل ، حتى قبل ...
غير أن سعدا الذى لا يقول إلا الحق ، أبى ضميره أن يدافع عن قضية يعتقد أن الحق
في غير جانبها ، فذهب الى المحكمة ، وكانت محكمة بنها ، فقال : ليس عندى ما أقوله
دفاعا في هذه القضية ، فإن أمرها أظهر من أن يفتقر الى دفاع ! ... ثم سكت ، وهو
يريد أن التهمة فيها ظاهرة . ولكن المحكمة التى عرف قضاتها ، كما عرف سائر القضاة ،
أن سعدا لا يدافع إلا عن الحق ، لم تستطع إلا أن تحكم بالبراءة استنادا الى هذا
الدفاع البارع !!

* *

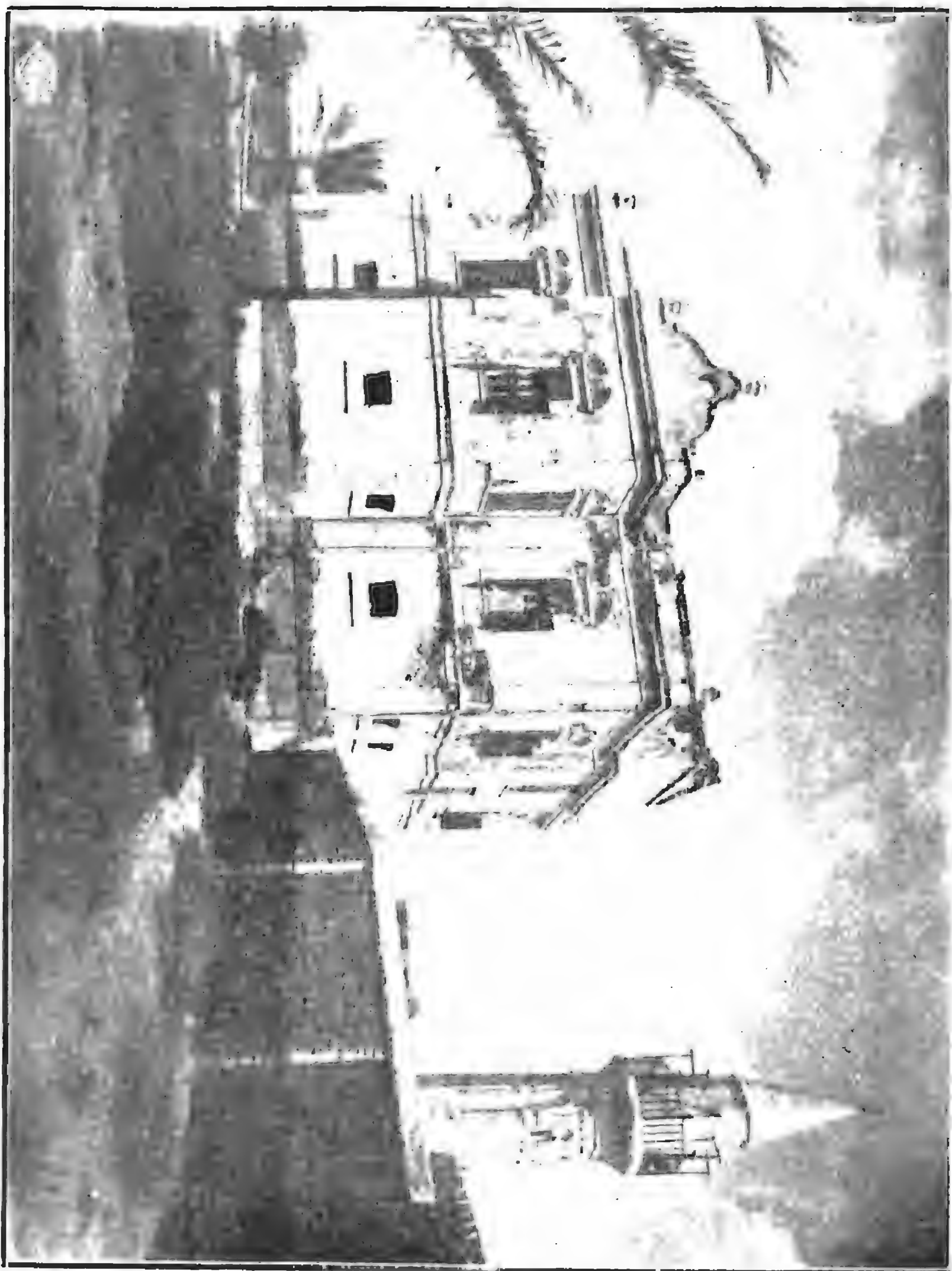
ثراء الرئيس :

كان ثراء الرئيس عظيما ، ولكن كرمه به وزهده فيه كان أعظم منه : فقد كان
المرحوم عبدالله بك زغلول ابن أخيه صغيرا ، وكان الرئيس مستشارا فى الاستئناف ،
فأراد أن يحفظ بيت زغلول فى إبيانه بابن أخيه الصغير ، فوهبه باسم البيع أكثر من
ستين فدانا بناحية إبيانه هى ميراثه عن أبيه ، وللك مجدّد ، ثم شفّعها بنحو . . . فدان
بناحية مطوبس كان اشتراها لنفسه . وكان قد اشترى لنفسه فى أيام المحاماة أيضا
عزيتين بالبحيرة تباغان . . . فدان ، فتصرف فى إحداها قبل الحركة الوطنية ،
وتصرف فى الأخرى فى بدء قيامها . ولم يحتفظ إلا بالبيت الذى ولد فيه بإبيانه ، وقد
أقام بنفسه على تجديد بنائه وزينته وزخرفته فى سنة ١٩٠٤ م . وظل يسكنه المرحوم
عبد الله بك زغلول الى آخر أيامه ، ويسكنه الآن أولاده من بعده .

* *

ذلك طرف قصير من حياة الرئيس الأولى ، نذكره تكملة لما تعرفه الأمة من
سائر حياته العظيمة المجيدة .

وقد مضت كل تلك الأدوار وبيت سعد زغلول مفتوح على الرحب والسعة
لزائريه ، من المجاورين أولا ومن قواب البلاد آخرا ، الى أن ظفر بهذا العنوان
الحال "بيت الأمة" .



البيت الذي ولد فيه الرئيس الجليل ياسر، في حائله الجديدة .



مدخل البيت الذي ولد فيه الرئيس الجليل بانيانه

في قانون الانتخاب

تحديد سن الناخبين

(الجلسة الثانية الستون لمجلس النواب : ٢ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — لقد اقترحنا ووافقتم على أن يكون الانتخاب من درجة واحدة لا من درجتين كما كان أولا . فهل تريدون أيضا جعل السن ٢٠ سنة ؟ أظن أن هذا كثيرا؛ فبالأمس والانتخاب من درجتين كان لا يجوز لمن كان عمره ٢٠ سنة أن ينتخب مندوبا ، فهل تريدون اليوم أن تعطوه الحق في انتخاب عضو مجلس النواب ؟ أرى أن تكون السن ٢١ سنة ميلادية كاملة للشخص الذي يعطى حق انتخاب عضو مجلس النواب ، و ٢٥ سنة ميلادية كاملة لمن يعطى حق انتخاب عضو مجلس الشيوخ . (فوافق المجلس على ذلك)

تأمين الترشيح في دوائر أسوان

(الجلسة الرابعة والستون لمجلس النواب : ٥ يولييه سنة ١٩٢٤)

محمود علام افندى — ننظر الآن اقتراح حضرات نواب مديرية أسوان الخاص بمبلغ ١٥٠ جنيها ، وذلك نظرا لحالة الأهالي وثروتهم .

مقرر لجنة الحقانية — يلاحظ هذا الاستثناء في قيمة العوائد التي تدفع ، لأن الثروة العقارية بها أقل منها في سائر القطر .

الرئيس الجليل — ليس هذا الاستثناء في صالحهم ؛ لأنه إذا جعل المبلغ الذي يودع تأمينا عند الترشيح ٥٠ جنيها فقط بالنسبة لمرشحي مديرية أسوان ، فإن كثيرا من المرشحين في الجهات الأخرى قد يذهبون إلى أسوان ويأخمون المرشحين من أهلها .

(١) جرت هذه المناقشات أثناء نظر المجلس في تقرير لجنة الحقانية عن مشروع قانون بتعديل قانون

الانتخاب رقم ١١ لسنة ١٩٢٣

نخري عبد النور بك — فضلا عن هذا، لا أرى أن هذا الوصف ينطبق إلا على مركز الدر .

عبد الصادق عبد الحميد افندى — انى موافق لهيئة المجلس على إيداع مبلغ ١٥٠ جنيها، لأن حالة القطر جيدة من الوجهة المالية؛ ولكن حالة مركز الدر كما تعلمون ليست كما ينبغي، وقد أصبح لا إراد له ولا زرع ولا نخيل يسمح للمرشح فيه أن يدفع ١٥٠ جنيها . فاقترح أن من يقدم نفسه في دائرة الدر يدفع ٧٥ جنيها إذا كان من أهالي الدر، أعني نصف المبلغ المطلوب، وأما إذا كان من غير أهل الدر ويرشح نفسه لها فإنه يدفع المبلغ كاملا أى ١٥٠ جنيها .

أصوات — موافقون .

الترشيح في الدوائر

المقرر — المادة (٣٥) ألغيت، وتوافق اللجنة على إلغائها، وهذا نصها :
 ” لا يجوز لمندوب أن يرشح أكثر من واحد، وإلا فالترشيح الأسبق هو الصحيح “
 والمادة (٣٦) تطلب الحكومة جعل الميعاد عشرة أيام، واللجنة مع موافقتها على ذلك رأت أن تضيف الى هذه المادة الفقرة الأخيرة من المادة (٣٧) فتكون المادة هكذا : ” يقدم الترشيح كتابة للمديرية أو المحافظة في مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما في المادة الثانية والثلاثين، وإلا كان باطلا .
 وتفيد الترشيحات بحسب تاريخ ورودها في دفتر خاص، وتعطى عنها إيصالات “ .
 الرئيس الجليل — يجب أن ينص في المادة على تقديم طلب الترشيح مرافقا للإيصال الدال على دفع مبلغ المائة والخمسين جنيها .

المقرر — كنت أريد لفت النظر لذلك .

هارون سليم افندى — معنى الترشيح أن يكون مستوفيا للشرائط، فالنص الموجود الآن يكفي لتحقيق الغرض المطلوب .

المقرر - المادة ٣١ نصت على ضرورة إيداع مبلغ ١٥٠ جنيها ليكون الترشيح صحيحا؛ لهذا يجب تقديم الإيصال الدال على دفع المبلغ، وأرى أن النص على ذلك ضروري في المادة ٣٦، وعلى ذلك تكون المادة هكذا: "يقدم طلب الترشيح مصحوبا بإيصال إيداع المبلغ للمديرية أو المحافظة في مدى عشرة أيام من يوم نشر المرسوم أو القرار المنصوص عليهما في المادة الثانية والثلاثين، والا كان باطلا . وتقيد الترشيحات بحسب تواريخ ورودها في دفتر خاص، وتعطى عنها إيصالات".

نخري عبد النور بك - ما هي الحكمة في جعل المدة ١٠ أيام؟

نائب وزير الداخلية - لعدم ضياع الوقت، ولو جعلتموها ثمانية لكان خيرا. أحمد رمزي بك - اذا كان كل من يرشح نفسه في دائرة يدفع ١٥٠ جنيها، فماذا يكون حكم شخص خالف القانون ورشح نفسه في ثلاث دوائر مختلفة ودفع في كل دائرة ١٥٠ جنيها، هل تبطل الترشيحات الثلاثة؟ أو تكون العبرة بالاثنتين السابقتين منها تاريخا؟

الرئيس الجليل - القاعدة أن الإنسان لا يستفيد من مخالفة للقانون، فإذا سقط المرشح في الثلاث الدوائر ضاع عليه المبلغ .

أصوات - واذا نجح في الثلاث الدوائر؟

الرئيس الجليل - لا يضيع شيء عليه .

أحمد رمزي بك - واذا نجح في البعض وسقط في البعض الآخر؟

الرئيس الجليل - كل دائرة لها حسابها الخاص .

أحمد رمزي بك - قد حرمتنا الترشيح لأكثر من دائرتين؛ فإذا ما رشح شخص نفسه في ثلاث دوائر، فإني أقترح: إما أن يكون الأسبق منها هو الصحيح، أو إبطال الثلاثة .

عبد السلام فهمي محمد جمعه بك - المادة ٤٠ قد وصفت العلاج لهذه الحالة .

محمود علام افندى — المسألة بسيطة، فإذا رشح شخص نفسه فى ثلاث دوائر يصح أن يطلب منه قبل يوم الانتخاب اختيار دائرتين فقط .

الرئيس الجليل — هل الاعتراض على هذه المادة بسبب ال ١٥٠ جنيها أو بسبب آخر؟

عبد الحليم البيلى افندى — القانون قال ” لا يجوز “، وفى حالة النص على عدم الجواز يجب النص على تعيين جزاء عند المخالفة .

المقرر — المادة ٤٠ فيها العلاج الكافى .



أحمد رمزى بك — اذا تقدم شخص للانتخاب، وجرت العملية فعلا، ولم تتوفر فى المرشح شروط الانتخاب، فعدم وجود لجنة تثبت حيازة المرشح للصفات المطلوبة قانونا ينتج عنه أن عملية الانتخاب عرضة للبطلان أمام المجلس .

الرئيس الجليل — بفرض وجود هذه اللجنة، وبالرغم من قراراتها، فإن المجلس له حق إلغاء أى انتخاب .

أحمد رمزى بك — أرى أن الأوفق أن تراجع اللجنة حالة المرشحين، كهيئة ابتدائية، وأن تستأنف قراراتها أمام المحكمة، وللمجلس الإشراف على كل ذلك .

الرئيس الجليل — عملية الترشيح الآن بسيطة جدا، لأن من يريد ترشيح نفسه يدفع ١٥٠ جنيها مصريا، فلا حاجة لاشتراط شىء آخر، واذا وقع خطأ قانونى ينظر فيه المجلس .

أحمد رمزى بك — كأنتا بعد كل هذا التعب يأتى المجلس ويأبى عملية الانتخاب !

الرئيس الجليل — قد وقع ذلك فعلا، فالمجلس له الحق فى نظر عملية الانتخاب من أولها الى آخرها .



يوسف أحمد الجندى افندى - المادة ٣٩ لم تنص على حالة ما اذا أهمل المحافظ أو المدير إدراج اسم المرشح أو طلبه ، كما أنه لم ينص على حالة ما اذا طلب المرشح إدراج اسمه ورفض ذلك ، كما أن المادة ٤١ التى كانت تنص على رفع أوراق الترشيح للجنة المنصوص عنها فى المادة ١٣ ، مطلوبٌ إلغاؤها ، فكأنه لا توجد هيئة يمكن التظلم اليها من قرارات المحافظين والمديرين الصادرة بشأن طلبات المرشحين .

نائب وزير الداخلية - المسألة بسيطة لا تحتاج لكل هذا ، واذا وقع شئ من ذلك فلا يكون إلا نتيجة خطأ مادمى من أحد الكتاب .

يوسف أحمد الجندى افندى - لنفرض أن المدير تشبث برأيه لأغراض حزبية .

نائب وزير الداخلية - لا أفهم أى مدير يعرض نفسه لمثل هذه المسئولية ، وفى هذه الحالة يمكن التظلم لوزير الداخلية ، فضلا عن أن المجلس له حق إبطال الإجراءات .

عبد اللطيف الصوفانى بك - أليس من المحتمل أن نكل أمر الفصل فى عمليات الانتخاب لهيئة أخرى غير المجلس ؟ لهذا لا أرى محلا للاعتماد على المجلس فى تلافى ما يقع مخالفا للقانون ، ويجب من الآن أن نضع الضمانات الأولية التى تصون هذه الحقوق .

الرئيس الجايل - المجلس له الآن حق الفصل ، ولا أظن أن أحدا يميل الى التنازل عن هذا الحق ، لأنه من الطبيعى أن نسعى لتوسيع سلطتنا . والمسألة بسيطة ، لأنه اذا تقدم المرشح للمدير بالإيصال الدال على إيداع المبلغ ، فليس له وجه للرفض ، لأنه يعرض نفسه للرفض وللعقوبات التأديبية . والواقع أن العمل ضامن لنفسه ، ووجود وزير الداخلية تحت مراقبة المجلس ضمان كبير ، سواء

احتفظ المجلس بحق الفصل في عملية الانتخاب أم أحالها على سلطة أخرى ، وفضلا عن ذلك فإن للسلطة الأخرى حق إلغاء عملية الانتخاب لنقص في الإجراءات . وقد كانت هذه الضمانات لازمة عند وضع القانون أولا لأن المجلس لم يكن موجودا ، أما الآن ، فمع وجود المجلس ومراقبة أعمال الحكام الإداريين ، فلا محل للنص على ضمان آخر .

محمد كامل حسن الأسبوطى افندى — أرى ضرورة النص على ما يضمن سير الإجراءات بطريقة قانونية ، لأنه مع أن المدير في المدة الماضية كانت تشترك معه لجنة فيها أحد القضاة ، أراد أن يخلط بين اختصاصه كلجنة تنظر في مسائل الترشيح وبين اختصاصه بمراقبة الجداول وتحريرها ، فبعدما تقييد اسمى واسم حضرة زميلي ابراهيم ممتاز افندى بجداول الانتخاب ، واستلم كل منا تذكرة مندوب ثلاثينى ، وبعد أن قدمنا أوراق التزكية التى هى فى الواقع أبسط من إيداع المبلغ ، . . بعد كل هذا أراد المدير لغرض سياسى أن يتشبت فى أمر يتعلق بقيد أسمائنا بالجداول ، ليصل بذلك الى شطب أسمائنا ! والواقع أنه لولا وجود القاضى فى اللجنة لقضى المدير على كل مجهوداتنا !

عبد السلام فهمى بك — يجب النص على ضمان أولى ، ولا يصح أن ننظر حتى يعقد المجلس ويستجوب الوزير .

الرئيس الجليل — نعلم لوزير الداخلية .

عبد السلام فهمى بك — ماذا يكون الحال اذا رفعت شكايتى اليه وأهملها ؟

الرئيس الجليل — مثل ذلك كتقديم طلبك للجنة تهمله ، وحضرة العضو يعلم أن اللجنة ليست ضمنا كافيا ، لأن بعض اللجان قد حكم أحكاما لا تنطبق على القانون .

عبد السلام فهمى بك — يجب أن نعمل على إيجاد ضمان .

الرئيس الجليل — اذا رأى المجلس أن المدير خالف القانون في عملية الترشيح ، فله أن يلغى الانتخاب ويعيده مرة أخرى ، وتوجد عدة ضمانات : الأولى وزير الداخلية الواقع تحت مراقبة المجلس ، ثم رئيس الوزراء ، ومن وراء ذلك المجلس أو الجهة التي ستفصل في صحة عملية الانتخابات . والضمانات التي تشيرون إليها لا تفي بالغرض المقصود ، ولا تكون نتيجةها إلا إطالة إجراءات الانتخاب وتعطيل أعمال الناس ومصالحهم ، مع أننا نرى في البلاد الأخرى إتمام إجراءات الانتخاب بعد ثلاثة أسابيع من تاريخ حل المجلس ، فلا لزوم لضياع الوقت في المطاعن والاستئنافات وغير ذلك .

عبد الرحمن الرافعي بك — لا أرى ما يمنع من وجود ضمان وقفي .

عبد الحليم البيلي أفندي — المناقشات التي تدور الآن تعتبر أعمالاً تحضيرية يرجع إليها عند تغيير القانون ، فبناء على رغبتنا جميعاً نقول من الآن ان اختصاص المدير في قبول أوراق الترشيح يعتبر مجرد مراجعة مادية ، والواجب عليه فقط في هذه الحالة أن يتحقق من قيد اسم المرشح وإيداعه المبلغ وتقديم الطلب في الميعاد ، فإذا كان المراد هو حصر اختصاص المدير في هذه الحدود ، فلا مانع من الموافقة على المادة .

نائب وزير الداخلية — الواقع هو ذلك .

الرئيس الجليل — أنا لا أمانع في أن ينص على رفع الأمر لمحكمة الاستئناف العليا .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أوافق على رأى دولة رئيس الوزراء .

الرئيس الجليل — الواقع أن الحكومة ليس لها مصالح مطلقة ، فلنكن أن نتخذوا ما تشاءون من الضمانات ، ولكني لا أرى محلاً للنص على شيء لا ضرورة له ، وإذا كان لا بد من اتخاذ ضمان ، فلنكل الأمر لمحكمة الاستئناف



الفصل في الطعون . المعارضة

(الجلسة الخامسة والستون لمجلس النواب : ٦ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — توافق الحكومة على رأى اللجنة، وهو أن يكون الفصل في الطعون للبرلمان، أخذاً بمبدأ فصل السلطات بعضها عن بعض، ولا ينبغي مطلقاً أن يعطى هذا الحق للمحاكم، للأسباب التى أبداهها حضرتنا صبرى افندى ووليم افندى .

يقول حضرة الأستاذ هرون سليم افندى اننا نعطى للمحاكم هذا الحق كله، أى نعطيها حق الفصل في الطعون وفي صحة النيابة أيضاً . ولكن فات حضرته أن المحاكم لا تحكم إلا في المخاصمات، أى يجب أن يكون هناك خصمان يتنازعا والمحكمة تفصل بينهما، فإذا لم يكن هناك قضايا فما الذى تفصل فيه المحاكم ؟

نعم إذا لم تكن قضية فلا قضاء . إن القاضى إنما ينظر في قضية، اذ وظيفته الفصل في نزاع قائم بعد أن يسمع خصمين أحدهما يدعى والآخر يدافع . وفي حالتنا هذه، حالة الفصل في صحة النيابة، إذا لم يكن هناك طعن فلا توجد خصومة ولا قضاء . وأنا حقيقة كنت أوافق على أن المجلس يندب القضاء لتولى هذه السلطة، لو كانت هناك أسباب حقيقة تسوغ ذلك، نتجت من الاختبار، ودلت على أن المجلس لم ينصف أو لم يجد من نفسه أهلية للإنصاف ! ولكن مجلسنا لم يحصل فيه ذلك، وكلكم تقرّون بهذا، وكلكم قد حكمتم وتعرفون أنكم حكمتم بلا تحيز . فما معنى أن يقوم البعض منكم، بدون أن تحدث حوادث تلجئ الى تغيير الحالة الحاضرة التى عملنا بها والتي جربناها، ويقول . نقل هذا الاختصاص منا الى غيرنا ؟ ما هى الأسباب ؟ صحيح أنكم إذا تنازلتم، فتنازلكم بمحض اختياركم من تلقاء أنفسكم، بدون إجبار ولا إرهاب ولا إكراه . ولكن، لماذا التنازل ؟ ما الذى يحملنى على أن أحقأ أعطى لى واستعملته كما ينبغي، أن أتركه أو أن أتنازل عنه ؟ ألمجرد أن واحداً أو اثنين طلبا

ذلك ؟ لا ! لا ! يجب أن يكون هناك أسباب حقيقية تحملني على أن أتنازل عن حق وأعطيته لغيري ، فإن لم توجد هذه الأسباب كان هذا في غير محله . حقيقة إذا أتم تنازلتكم عن هذا الحق اليوم ، فهذا معناه أنه ليس لكم ثقة في عدالة أنفسكم ! وفي هذا ضرر كبير . نحن محتاجون لأن تثق الأمة بأعمالنا ، فإن كنا نقدم لها برهاناً مادياً على أننا نشك في عدالة أنفسنا ، فإننا نفرى الأمة بالتشكك في قراراتنا أيضاً (تصفيق) ، مع أننا في حاجة إلى أن نضاعف ثقة الأمة بنا : أولاً بأن نعدل في أحكامنا كما فعلنا ، وثانياً بأن نحترم الدستور في قراراتنا ، وثالثاً بأن نحترم أنفسنا . ولكننا نأتي عقب أن جربنا أنفسنا ، وعقب أن أصدرنا قرارات في الطعون ، قرارات عادلة بحسب اعتقادنا ، ونقول : بما أن القانون أعطى لنا حق التنازل عن هذه السلطة إلى غيرنا فإننا نتنازل عنها ! لماذا ! ؟

بناء على هذا ، وأخذنا بالأسباب التي أبداها كل من حضرات صبرى أبو علم أفندي (مقرر لجنة الحقانية) والأستاذ مكرم وغيرهما ممن تكلموا في الموضوع وأخذوا بهذا الرأي ، أرى أن تبقى الحالة كما هي إلى أن تكثر الأحزاب في البلاد ، وحينئذ يمكن إذا جدت أسباب تحمل على سوء الظن ، في وقتها فقط يمكن هذه الهيئة أن تنظر في تلك المسألة . ولكنني أرى أن ليس هناك حاجة لذلك ، اذ كلنا على رأى واحد . وعند ما تسأل واحداً من حضرات المعارضين قائلًا له : "في أي شيء تعارض ؟" يكون جوابه : "ليس هناك معارضة" .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا ! يا باشا ! المعارضة موجودة .

الرئيس الجليل — ما الذي تعارض فيه حضرتك ؟ هل يمكنك بيان ذلك ؟ . .

عبد اللطيف الصوفاني بك — لا يمكن أن يكون الرأى تقليدياً .

الرئيس الجليل — لا يصح أن تقاطعني ، بل احترم المجلس .

عبد اللطيف الصوفاني بك — إنني أحترمه .

الرئيس الجليل — أقول انه لا توجد معارضة، لأننا كلنا من رأى واحد .
عبد اللطيف الصوفاني بك — عند وجود ما يدعو للاختلاف فى رأى توجد
المعارضة .

الرئيس الجليل — هذا طبيعة كل عضو، ولا يوجد قسمان فى المجلس :
قسم يقول بالاستقلال، والثانى يقول بالحماية .

عبد اللطيف الصوفاني بك — حسن، لأن المعارضة وجدت لذلك وتعمل
لذلك .

الرئيس الجليل — هذا هو الذى قلته . انى أطلب الاستقلال التام لمصر
والسودان، وأنت كذلك .

عبد اللطيف الصوفاني بك — هذا كلام حسن .

الرئيس الجليل — اننى أقول كلاما حسنا وأنت تناقضنى ! أقول ليس
هناك معارضة، لأن جميع الموجودين بالمجلس على مبدأ واحد، وهو مبدأ الاستقلال
التام لمصر والسودان .

عبد اللطيف الصوفاني بك — من غير شك .

الرئيس الجليل — أما تعدد الأحزاب فيكون عند الاختلاف فى المسائل
الداخلية : فمثلا هذا يقول بالتعليم الإجبارى، وغيره يقول بغير ذلك . فريق يرى
أخذ رسوم الجمارك على الخمر، وغيره يرى خلاف ذلك الخ، من المسائل التى تكون
بسببها الأحزاب . ولكننى اليوم أصرح بأن ليس لدينا حزب يطلب الاستقلال التام
وحزب لا يطالبه (تصفيق حاد) . ولذلك فالجالسون هنا فى مكان المعارضة، وغيرهم
الجالسون هناك، ليس بينهم اختلاف مطلقا .

عبد اللطيف الصوفاني بك — أبدا .

الرئيس الجليل — نعم ليس هناك خلاف ! أنت تريد أن تسمى نفسك معارضا ! فلك ذلك ! ولكك معارض بلا معارضة أو بلا موضوع، فأنت زولاك الحرية المطلقة في ذلك .

بناء على هذه الأسباب أرى في الحالة الحاضرة أنه ليس هناك محل مطلقا للتنازل عن حقكم وإعطائه لغيركم (تصفيق حاد) .

أصوات — نوافق على ذلك .



الجمع بين عضوية البرلمان وعضوية مجالس المديريات

(الجلسة السادسة والبستون لمجلس النواب : ٧ يولييه سنة ١٩٢٤)

المقرر — ... ننقل بعد ذلك للفقرة الأخيرة من المادة ٧١ وهذا نصها :
” وكذلك لا يصح الجمع بين عضوية أحد المجلسين وعضوية مجالس المديريات والمجالس البلدية والمحلية “ .

أصوات — والشيخات .

نخري عبد النور بك — أرى أنه لا يصح الجمع بين عضوية النواب والشيخات ، لأن البعض يتخذ عضوية الشيخات آلة للتأثير والتغريب .

المقرر — اللجنة لا تقترح هذا ، ولكنها لا تعارض فيه .

أحمد رمزي بك — أوافق على ما رآته اللجنة من عدم الجمع بين عضوية مجالس المديريات والنيابة ، لا لأنها لا تتأثر برئيسها ، إذ أن الحوادث دلت على غير ذلك ؛ ولكن ألفت نظر حضراتكم الى أن مجالس المديريات لم ينتخب أعضاء لها من ديسمبر سنة ١٩١٣ ، نخلت فيها مراكز عديدة بسبب وفاة البعض أو بسبب انتخابهم

في مجلس النواب أو الشيوخ ، فأصبحت هذه المجالس لا تكاد تجتمع إلا بصعوبة كبرى ، وتعطلت وظيفتها .

المقرر — قد احتطنا لذلك وقلنا ان حكم هذا النص لا يتمشى على الماضي .

أحمد رمزي بك — اذا نفذ هذا النص من وقت صدوره .

المقرر — اللجنة متفقة مع حضرتك .

أحمد رمزي بك — أريد أن يضاف على النص الذي وضع في هذا المشروع أن العمل بهذا القانون لا يكون إلا بعد الانتخابات المقبلة لمجالس المديرية .

المقرر — قوانين الانتخاب هي قوانين إجراءات ، والأصل في هذه القوانين أنها لا تتمشى على الماضي ، بمعنى أن من جمع في الماضي بين عضوية مجلس النواب ومجلس المديرية على أساس قانون الانتخاب القديم لا تسرى عليه الأحكام الجديدة . وقد قررت اللجنة فيما قررته من المبادئ أن هذا التعديل الجديد لا يسرى على الأعضاء الذين انتخبوا طبقا لقانون الانتخاب الحالي ، فإن هؤلاء قد اكتسبوا حق الجمع بين الاثنين .

أحمد رمزي بك — لم تذكروا أعضاء مجالس المديرية .

الرئيس الجليل — السبب الذي أبداه حضرة العضو المحترم يرجع الى أن عدد أعضاء مجالس المديرية الآن لا يكفي لانعقادها ، فهذا النقص الطارئ الذي يمكن تكميله بالانتخاب ، لا يصح أن يبنى عليه قانون ، اذ القانون يقصد به الدوام والاستمرار . فإذا كانت مجالس المديرية ينقصها بعض الأعضاء اليوم ، فيمكن تكملة هذا النقص ، ولا يصح أن يكون إصدار القانون نتيجة لهذا النقص ، فإما أن يكمل النقص الحالي أو يحصل انتخاب جديد .

قانون شركات التعاون

(الجلسة السابعة والستون لمجلس النواب : ٨ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — من ضمن أعمال المجلس اليوم النظر في قانون شركات التعاون، ولكن الحكومة غير مستعدة للمناقشة فيه، نظرا لغياب معالي وزير الزراعة ولأن وكيل الوزارة الذي كانت له يد في وضع هذا القانون قد عزل، ولا يوجد في وزارة الزراعة موظف كبير يستطيع أن يمثل الوزارة أمام حضراتكم، وأنا وإن كنت قائما بأعمال وزارة الزراعة إلا أنه لا يمكن أن أتناقش في هذا القانون، لأنه ليس لدى متسع من الوقت لدرسه ولو إجماليا .

فلهذه الأسباب، ونظرا لأننا في آخر دور العمل، ولأن قانون شركات التعاون مهم ويحتاج لبحث دقيق، أرجو تأجيل النظر فيه الى دور الانعقاد المقبل .
أصوات — موافقون .

عبد الرحمن الرافعي بك — هذا القانون من اختصاص قسم التعاون، ولهذا القسم مدير ومفتش، فيستطيع أحدهما أن يمدنا بما نحتاجه من المعلومات .

الرئيس الجليل — كنا نود أن ينظر هذا القانون في الدور الحالي، ولكن لا يوجد في قسم التعاون الموظف الكبير الذي يعنيه الدستور لأجل أن يمثل الوزارة أمام المجلس، لأن الدستور يقضى بالآي يمثل الوزارات أمام المجلس إلا كبار الموظفين .
عبد اللطيف الصوفاني بك — بما أن قوام المشروع هو المال، وبما أن الميزانية ستوضع في إبان عطلة المجلس، فرجاؤنا من الحكومة ومن دولة الرئيس أن يفكروا في إيجاد شيء من المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع .

الرئيس الجليل — نعد بأن نعمل كل ما في وسعنا لأي مشروع نافع للبلاد .

رئيس الجلسة — هل توافقون حضراتكم على تأجيل النظر في قانون شركات التعاون الى الدور المقبل؟

أصوات — موافقون .

(فقرر المجلس تأجيل النظر في قانون التعاون الى الدور المقبل) .

قانون الاجتماعات والمظاهرات

(الجلسة السابعة والثلاثون لمجلس الشيوخ : ٨ يولييه سنة ١٩٢٤)

شرع مجلس الشيوخ في هذه الجلسة في القراءة الثانية لمشروع القانون الذي أعدته لجنة الأمور الداخلية بتعديل القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ الخاص بالاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية . وقد اشترك الرئيس الحليل رحمه الله في مناقشات المواد ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ من هذا القانون ، فنُتبت هذه المناقشات فيما يلي :

المادة ٧

تليت المادة ٧ من القانون أصلا وتعديلا وهذا نصها :

نص القانون الأصلي	التعديل الذي اقترحتة اللجنة
المادة ٧ - للبوليس دائما الحق في حضور الاجتماع لحفظ النظام والأمن ولمنع كل انتهاك لحرمة القانون ، ويكون من حقه أن يختار المكان الذي يستقر فيه . ويجوز له حل الاجتماع في الأحوال الآتية :	مادة ٧ - يجوز دائما لمندوب من رجال الإدارة أو أحد ضباط البوليس أن يحضر الاجتماع ويكون من حقه أن يختار المكان الذي يستقر فيه . ولا يجوز له حل الاجتماع إلا في الأحوال الآتية :
(١) اذا لم تؤلف لجنة للاجتماع أو اذا لم تقم اللجنة بوظيفتها ؛	أولا - اذا طلبت ذلك منه اللجنة المنصوص عنها في المادة ٦ ، أو عند عدم وجودها الموقعون على الإخطار ؛
(٢) اذا خرج الاجتماع عن الصفة المعينة له في الإخطار ؛	ثانيا - في حالة حدوث تصادم أو ضرب .
(٣) اذا أُلقيت في الاجتماع خطب أو حدث صياح أو أنشدت أناشيد مما يتضمن الدعوة الى الفتنة أو وقعت فيه أعمال أخرى من الجرائم المنصوص عليها في قانون العقوبات أو في غيره من القوانين ؛	
(٤) اذا وقعت جرائم أخرى أثناء الاجتماع ؛	
(٥) اذا وقع اضطراب شديد .	

على عبد الرازق بك — أتلو على حضراتكم الاقتراح المقدم من حضرة لويس أخنوخ فانوس افندى وهو : "أقترح أن تحذف الفقرة (ثانيا) بأكملها" .

لويس أخنوخ فانوس افندى — ان سبب اقتراحي هذا هو أنه لو أقيمت هذه الفقرة لوجدت الأحزاب مجالا واسعا لتنظيم وتدير الحوادث حتى يصلوا الى منع الاجتماعات ، فالأولى حذف هذه الفقرة تلافيا لما عساه أن يحدث من هذا القليل .

المقرر — هذا النص موجود في القوانين الأجنبية ، وليس فيه أى تضيق على حرية الاجتماعات ، ومع ذلك فإن الحكومة عند حسن ظنكم بها وثقتكم فيها ، لأنها منكم وأنتم منها ، ولا تعمل إلا ما فيه المصلحة العامة .

الشيخ محمد عز العرب بك — أرى أن تستبدل عبارة (أو عند عدم وجودها الموقعون على الإخطار) من الفقرة (أولا) من هذه المادة بالعبارة الآتية : (أو الموقعون على الإخطار عند عدمها) .

محمد علوى الجزار بك — اذا استتب النظام فهلا يحسن أن يستمر الاجتماع ؟
المقرر — يعود الاجتماع ما دام هناك حسن نية وما دامت الحكومة قائمة على ثقتكم .

الشيخ حسن عبد القادر — اثنى فى هذا الموقف لا نكون أمام الحكومة ، ولكننا نواجه عساكر وضباط البوليس ، وهم لا يتأخرون عن التدخل فى الاجتماع لمجرد وقوع حوادث يدبرها الخصوم بعضهم لبعض .

الرئيس الجليل — ان فض الاجتماع لا يكون إلا فى حالة ما إذا كان هناك تضارب من شأنه الإخلال بالنظام .

محمد علوى الجزار بك — إذن لا بأس من إبقاء الفقرة الخامسة من المادة ٧ من القانون الأصيل على أصلها ، وهى : (اذا وقع اضطراب شديد) .

الشيخ حسين والى — ماذا علينا لو قيدنا هذا النص بما قاله دولة الرئيس ، فيكون هكذا ” في حالة حدوث تصادم أو ضرب من شأنه أن يخل بنظام الاجتماع “ ؟ محمود بسيونى افندى — أرى أن يضاف الى هذا التعديل عبارة ” بحيث يجعل استمرار الاجتماع مستحيلا “ .

الشيخ حسين والى — هذا التعديل أدق .

المقرر — اللجنة بحثت ودققت ونقبت حتى توصلت الى هذا النص الذى وضعته فى تقريرها ، فما وجدت بابا للتضييق على الحرية إلا أغلقته ، ولا وجدت بابا للتوسيع فى الحرية إلا فتحته على مصراعيه ، فالتعديل ليس فيه شئ يقيد الحرية ، وليس فيه ما يخالف القوانين الموجودة فى الأمم التى تضارعنا فى الحضارة والمدنية . لكم الرقابة العامة على الحكومة ، لكم أن تسألوها ، لكم أن تستجوبوها ، لكم أن تحاسبوها ، كل هذه ضمانات كافية لمراقبة السلطة الضئيلة التى منحتموها للحكومة فى هذا الموضوع . وعليه أرى أنه لا يمكن ادخال تغيير على تعديل اللجنة .

رزق شعبان شعيره بك — لا بد للمجلس أن يناقش كل نقطة من تقرير اللجنة ، والا اذا كان الغرض أن رأى اللجنة ينفذ على كل حال فلا لزوم اعرضه علينا .

لويس أخنوخ فانوس افندى — أريد أن أوضح للمجلس وجه الخطر من بقاء هذا النص ، لأننا لا نضمن فى المستقبل تطبيق هذا القانون بأمانة وذمة ، فقد يقع طارئ ينبئ عليه حل المجلس ، فإذا حصل ذلك لا قدر الله ، وسقطت وزارة الشعب وحلت محلها وزارة رجعية ، يمكن لهذه الوزارة أن ترسل أناسا من قبلها لاجداث مشاغبات يترتب عليها فض الاجتماع ، فأرى من اللازم اتخاذ كل احتياطات لمنع وقوع مثل ذلك فى المستقبل . ولهذا أقترح إلغاء الفقرة الثانية من تعديل اللجنة ، ويمكن للحكومة اتقاء لوقوع المشاغبات فى الاجتماعات أن توجد فيها عددا كافيا من رجال البوليس لمنع أى طارئ يكون من شأنه الإخلال بالنظام ، ومهما كانت قوة المشاغبين فى هذا الاجتماع فإنها لا تكون أقوى من قوة البوليس .

أحمد أبو سيف راضى أفندى — لى ملاحظة على الفقرة الأولى من المادة السابعة، وهى أنه ما دامت وظيفة البوليس هى حفظ النظام فقط فلا يجوز أن يتحول له حق اختيار المكان الذى يتعقد فيه الاجتماع .

المقرر — هذه الفقرة لا يفهم منها ما تقول ، وليس الغرض منها أن البوليس يختار المكان الذى يعقد فيه الاجتماع ، بل يختار الموضع الذى يستقر فيه من مكان الاجتماع ليتمكن من الإشراف على ما يجرى فيه .

على عبدالرازق بك — المقصود بكلمة "المكان" المكان الذى يتمكن فيه البوليس من الإشراف على الاجتماع .

المقرر — ردًا على حضرة لويس فانوس أفندى، أقول انه لا تضيق ولا ضرر ولا خطر فى النص الذى أوردته اللجنة مع وجود حكومة دستورية موثوق بها ومع وجود الدستور. أما الصورة التى يفرضها حضرته فهى صورة مستحيلة، وعلى فرض حصولها فلا يكون هناك دستور ولا حكومة شرعية ، ويكون الأمر فوضى والاستبداد مخيمًا .

الشيخ محمد عز العرب بك — الفروض التى فرضها حضرة لويس فانوس أفندى فروض بعيدة، وإذا حصل ما قاله لا سمح الله فتكون الحالة استبدادية لا يبقى معها ضمان، لا لهذا القانون ولا لغيره من القوانين . ومع ذلك فهناك محل لأن تزداد كلمة "شديد" بعد كلمة "ضرب" .

الرئيس الجليل — من الذى يقدر درجة الشدة والضعف ؟ أليس هو البوليس ؟ وما دام البوليس هو الذى يقدر ذلك، فلا فائدة من الاقتراح الذى تطالبه، والأفضل بقاء تعديل اللجنة كما هو .

أحمد على باشا — راجعت اللجنة عند نظر هذه المادة القانون الفرنسى الذى لا يزال معمولًا به الى الآن، فوجدت أن رجل البوليس أو رجل الإدارة له أن يحل الاجتماع فى الحالتين المذكورتين فى المادة ٧، واللجنة لم تعمل شيئًا سوى أنها ترجمت

النص الفرنسي كما هو . ولما ترجمنا عبارة (التصادم أو الضرب) ، تناقش أعضاء اللجنة فيما يمكن أن يفهم من هذا التعبير ، وما يمكن أن يقال في تفسيره أو تأويله ، وهل المراد بالضرب الضرب الخفيف أو الشديد ؟ فأنتهت اللجنة بوضع النص الفرنسي كما هو ، وتوقعنا أن يكون هذا مثار مناقشة بين حضراتكم كما حصل . وعلى كل حال فالرأى لحضراتكم : فإذا رأيتم التضييق على تصرفات البوليس ، حتى لا يتذرع ببعض الأسباب الواهية لفض الاجتماع ، أقترح أن يكون نص الفقرة الثانية هكذا : ” في حالة حدوث تصادم شديد أو ضرب ، اذا وجد المندوب أن في استمرار الاجتماع خطرا على الأمن العام “ .

الشيخ حسين والى — على كل حال يكون التقدير موكولا للبوليس .

أحمد على باشا — هو له التقدير حتما ، ولكن يجب أن نضع له بعض القيود . منعا لتلاعبه في التقدير ، فإذا حاول أن يتوسع في هذا الحق يمكننا محاسبته ، وتكون مسئوليته ظاهرة أمامنا .

الشيخ حسين والى — أقترح أن يكون نص الفقرة هكذا : ” في حالة حدوث تصادم شديد أو ضرب “ .

الرئيس الجليل — اذا قيدت كلمة ” التصادم “ وأطلقت كلمة ” الضرب “ ، فيكون أى ضرب كافيا لفض الاجتماع ، فالأولى التقييد في الحالين أو الإطلاق فيهما . الشيخ حسين والى — اذن يقال ” تصادم أو ضرب شديدين “ .

على عبد الرازق بك — اقترح حضرة علوى الجزار بك تعديل هذه الفقرة كما يأتى : ” في حالة حدوث تصادم أو ضرب على أن يعاد الاجتماع متى استتب النظام “ .

الرئيس الجليل — هل يعاد الاجتماع بإذن أو بغير إذن ؟

محمد علوى الجزار بك — بدون إذن .

الرئيس الجليل — متى انفض الاجتماع فأعادته تحتاج الى إخطار جديد .

محمد علوى الحزار بك - أقصد باقتراحى أنه اذا حصل تصادم بين ثلاثة أو أربعة من المجتمعين مثلاً، فلرجال البوليس أن يخرجوهم، ويستمر الاجتماع كما كان.

المقرر - الغرض الذى ترمى اليه اللجنة هو أن يقع تصادم عظيم، كعراك بين حزين، لا مضاربة بسيطة بين شخصين أو ثلاثة .

لويس أخنوخ فانوس افندى - عندما كنت فى أوروبا، شاهدت حادثة موضوعها أنه فى أثناء اجتماع من الاجتماعات حصل تصادم بين جماعة من الشيوعيين وبين آخرين من خصومهم، فطلب رئيس الاجتماع تدخل البوليس لإخراج المتشاجرين، فلما تعذر إخراجهم طلب منه فض الاجتماع، وهذا هو الشيء المعقول.

وحرية الاجتماع حق طبيعى لكل انسان، ولذلك أرى أنه لا يجوز للبوليس أن يتدخل من تلقاء نفسه، بل يجب أن يكون ذلك بناء على طلب أصحاب الاجتماع

المقرر - افرض أنه حصل تصادم وتضارب، وأصحاب الاجتماع لم يطلبوا من البوليس التدخل، فهل يقف البوليس مكتوف اليدين لا يحرك ساكناً ؟

لويس أخنوخ فانوس افندى - حرية الاجتماع حق طبيعى لكل انسان، فإذا تعدى أحد على آخر وجب على البوليس أن يتدخل فى الأمر ويمنع هذا التعدى بمقتضى القانون العام .

على عبد الرازق بك - قدم حضرة محمد عز العرب بك اقتراحاً هذا نصه :

” فى حالة حدوث تصادم أو تضارب لا يمكن تجنبهما فخير حل الاجتماع “

المقرر - هذه زيادة لفظية لا لزوم لها مادام التقدير موكولا للبوليس، والأولى ترك المسألة على حالها .

رئيس الجلسة - انتهت المناقشة، فليؤخذ رأى على الاقتراحات المقدمة عن هذه المسألة .

(ثم أخذ رأى فلم يوافق المجلس على شيء من هذه الاقتراحات ، فأخذ رأى على المسألة السابعة كما وضعتها اللجنة ، فقرر المجلس الموافقة عليها) .

المادة ٨

تليت المادة الثامنة من القانون أصلا وتعديلا وهذا نصها :

نص القانون الأصلي	التعديل الذي اقترحه اللجنة
المادة ٨ - يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .	المادة ٨ - يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية .
ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوفر فيه الشروط الآتية :	ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع تتوفر فيه الشروط الآتية :
(١) أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف العامة أو سماع أقوالهم ؛	أولا - أن يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم .
(٢) أن يكون قاصرا على الناخبين وعلى المرشحين أو وكلائهم ؛	ثانيا - أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخابات .
(٣) أن يقام الاجتماع في الفترة الواقعة بين تاريخ دعوة الناخبين وبين اليوم المحدد لإجراء الانتخاب .	

الرئيس الجليل - الفقرة الثانية من هذه المادة فيها تضيق ، وما المانع

[من أن يقع الاجتماع قبل الدعوة للانتخاب ؟]

الشيخ محمد عز العرب بك — أرى أن يكون نص الفقرة الثانية من هذه المادة كما يأتي : ”ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم“ .

(ووافق المجلس على ذلك وعلى بقاء الفقرة الأولى من هذه المادة كما وضعتها اللجنة ، فأصبح نصها هكذا : ”يعتبر من الاجتماعات العامة فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية ، ويعتبر من الاجتماعات الانتخابية فيما يتعلق بتطبيق هذا القانون كل اجتماع يكون الغرض منه اختيار مرشح أو مرشحين للوظائف الانتخابية العامة أو سماع أقوالهم“) .

المادة ١٠

تلى النص الأصلي للمادة العاشرة التي رأت اللجنة إلغائها ، وهو :

رأى اللجنة

ألغيت .

نص القانون الأصلي

المادة ١٠ — لا يترتب على أي نص من نصوص هذا القانون تقييد مالبوليس من الحق في تفريق كل احتشاد أو تجمع من شأنه أن يجعل الأمن العام في خطر ، أو تقييد حقه في تأمين حرية المرور في الطرق والميادين العامة .

الرئيس الجليل — لو ألغيت هذه المادة لا يكون للبوليس حق منع التجمهر .

المقرر — اللجنة ألغت هذه المادة اكتفاء بما هو موجود في القانون العام ، وهو قانون العقوبات .

الرئيس الجليل — إن إلغاء النص الأصلي معناه أن البوليس لا يجوز له استعمال حقه المخول له بمقتضى القانون العام .

المقرر — كنا فهمنا أن بقاء هذه المادة يكسب البوليس حقا جديدا غير الحق الذى يخوله له القانون العام ، ولذلك ألغيناها ، ولكنا الآن فهمنا أنها لا تكسبه حقا جديدا ، ولذا لا أرى ضررا من بقائها .

أحمد على باشا — اللجنة حذفت هذا النص اكتفاء بما هو موجود فى القانون العام ، ورأت أن وجود هذا النص تحصيل حاصل .

الرئيس الجليل — نحن نقول ذلك حتى لا يتوهم متوهم أن حذف هذه المادة يمس ما للبوليس من الحق بمقتضى القانون العام . ومع ذلك فإذا أثبت فى المحضر أن إلغاء هذه المادة سببه أن هذا الحق طبيعى للحكومة طبقا للقانون العام ، وأن إثباته تحصيل حاصل ، فالحكومة تكفى بذلك .

الشيخ حسين والى — الأمور التشريعية يجب أن يكون النص فيها واضحا ، فدفعنا للوهم أرى ألا تلغى المادة .

رئيس الجلسة — هل توافقون حضراتكم على إلغاء المادة ، على أن يثبت فى المحضر "أن سبب إلغائها أن هذا الحق طبيعى للبوليس طبقا للقانون العام ، وإثباته تحصيل حاصل" ؟ ... (وافق المجلس على ذلك) .

على عبد الرازق بك — قدم حضرة لويس أخنوخ فانوس أفندى اقتراحا هذا نصه : أقترح أن تبقى المادة العاشرة وأن يكون نصها هكذا : "لا يترتب على أى نص من نصوص هذا القانون تقييد ما للبوليس من واجب المحافظة على الأمن العلم (أو تقييد حقه فى تأمين حرية المرور)" .

أصوات — غير موافقين .

المادة ١٠٢

تليت المادة الحادية عشرة أصلا وتعديلا وهذا نصها :

نص القانون الأصلي

الفصل الثالث

في العقوبات والأحكام العامة

المادة ١١ - الاجتماعات أو الموكب أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير إخطار عنها أو رغم الأمر الصادر بمنعها، يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها، وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات، بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور، وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه مصري، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو موكب أو مظاهرة لم يخطر عنها أو صدر الأمر بمنعها أو يعصى الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفرق، يعاقب بالحبس لمدة لا تزيد على شهر، وبغرامة لا تزيد على عشرين جنيتها مصريا، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون، فيعاقب عليها بالحبس لمدة لا تزيد على سبعة أيام، وبغرامة لا تزيد على مائة قرش، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ولا يجوز تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصا عليه في قانون العقوبات أو في القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ الخاص بالجمهر أو في أي قانون آخر من القوانين المعمول بها .

التعديل الذي اقترحه اللجنة

المادة ١١ - الاجتماعات العامة أو المظاهرات التي تقام أو تسير بغير إخطار عنها، يعاقب الداعون إليها والمنظمون لها، وكذلك أعضاء لجان الاجتماعات، بالحبس لمدة لا تزيد على أسبوع، وبغرامة لا تتجاوز مائة قرش، أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويعاقب بالعقوبات المذكورة في الفقرة السابقة، كل شخص يشترك رغم تحذير البوليس في اجتماع أو مظاهرة لم يخطر عنها أو يعصى الأمر الصادر إلى المجتمعين بالتفرق .

أما المخالفات الأخرى لهذا القانون، فيعاقب عليها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

ولا يحول تطبيق أحكام الفقرات الثلاث الأولى من هذه المادة دون توقيع عقوبة أشد عن الأعمال ذاتها مما يكون منصوصا عليه في قانون العقوبات .

الرئيس الجليل — العقوبة إما أن تكون رادعة زاجرة، وإلا فلا معنى لها، فإذا حصلت مظاهره، وكانت مخلة بالأمن العام، ورأى البوليس منعها، وأبى المتظاهرون إلا أن يستمروا في تظاهريهم رغم تنبيهه وتحذيره، فإن عقوبة الحبس لمدة أسبوع أو الغرامة بمائة قرش غير كافية مطلقاً، وهي تبعث على احتقار السلطة والاستخفاف بها. فإما أن تجعلوا الاجتماع مباحاً ولا عقاب عليه، أو أن تجعلوه غير مباح وحينئذ يجب أن تضعوا له عقوبة تتناسب معه.

المقرر — أردنا أن نجعلها مخالفة بدلاً من جنحة.

الرئيس الجليل — إذا فرضنا أن هناك مظاهره، وأن هذه المظاهره حصلت مخالفة للقانون، وأراد البوليس أن يتدخل لمنعها، فوقف المتظاهرون في وجهه، فهل مثل هذا العمل يعتبر عملاً بسيطاً؟ وهل العقوبة المفروضة عليه تعتبر عقوبة كافية؟ مع العلم بأن المخالفات لا تعتبر من السوابق! ... أنا أرى أن هذه العقوبة لا تصلح أن تكون رادعة مطلقاً، فإما أن تليحوا الاجتماعات كيفما كان شكلها، وأما أن تضعوا لها عقوبة تتناسب مع الذنب. أنا لا أحب الشدة، ولكني أحب أن يوضع الشيء في موضعه، وأن تكون لكل جريمة عقوبة مناسبة لها.

الشيخ محمد عن العرب بك — أقترح أن يكون النص هكذا: "بالحبس لمدة لا تزيد على شهر".

أحمد علي باشا — الحكمة الأصلية في وضع هذا المشروع هي تنظيم الاجتماعات، وأن تتمكن الحكومة من حراستها حتى لا يحصل فيها ما يخل بالأمن العام. فإذا كانت الحكمة الأصلية أن تكون الاجتماعات حرة بشرط أن تكون الحكومة على علم بها، فليس من الرأي أن نعاقب الأشخاص الذين يخالفون هذا القانون بعقوبات شديدة. كنا نرد دائماً على القائلين بالاكْتفاء بأن القانون العام بأن هذا المشروع لم يوضع إلا لتنظيم الاجتماعات، وأن الغرض منه فقط إخطار الحكومة لإرسال مندوب لحضور الاجتماع. فما دامت هذه هي الحكمة التي حدثت باللجنة

لوضع هذا المشروع ، فوجب أن تكون العقوبة مناسبة ، وإذا وقعت جريمة فأمامنا القانون العام ، وهو كفيل بتوقيع العقوبة اللازمة . وقد ألغت اللجنة مادة التجمهر التي كانت موجودة في أصل القانون ، بناء على فكرة المحافظة على الحرية ، فليس من الصواب أن تلغى هذه المادة ونضع في الوقت نفسه عقوبة شديدة لتقييد الحرية .

الرئيس الجليل — أنا موافق لمعالكم على أن الحكمة في وضع المشروع هي تنظيم الاجتماعات ، ولكن الوسيلة التي اتخذتموها لهذا التنظيم غير متبعة ، لأنها وسيلة بسيطة غير رادعة ولا كافية لحفظ النظام . فإن كنتم تريدون التنظيم الحقيقي للاجتماعات ، يجب أن تضعوا عقوبة كفيلة بذلك . أما العقوبة التي وضعتموها ، فهي لا تجدى شيئا ، ولا تمنع المتظاهرين من المقاومة والعصيان ، ولا توجب الطاعة ، لأنها لا توجب الخشية ، ولذلك أرى أن اعتبار هذه الجريمة مخالفة غير كاف مطلقا .

الأبنا اغناطيوس برزى — نحن الآن بين أمرين : إما إلغاء القانون ، أو وضع قانون آخر . فإذا أردتم وضع قانون لتنظيم الاجتماعات والمظاهرات ، وجب أن ينص فيه على عقوبة رادعة . أما وضع قانون خلو من العقوبة الرادعة ، فهو بمثابة إلغاء للقانون ، وفي هذه الحالة نكون قد ألغيناه دون أن نضع قانونا آخر يحل محله في تنظيم الاجتماعات والمظاهرات . وعندى أن جعل العقوبة قاصرة على غرامة مائة قرش أو الحبس لمدة أسبوع لا يكفي ، ولا سيما أن الاجتماعات والمظاهرات أمر مرغوب يهون في سبيله تحمل مثل هذه العقوبة ، إذ متى علم المجتمعون أو المتظاهرون أن العقوبة هينة بهذا الشكل ، لم يترددوا في الاستخفاف بسلطة الحكومة ، ولم يحسبوا لها حسابا ، وآستمروا في مخالفة القانون . فوجود القانون الرادع يمنع الاجتماعات والمظاهرات التي لم يسبق عنها إخطار . ورأى أن تكون العقوبة أشد حتى تكون رادعة ، والرأى لحضراتكم .

أحمد حلمى باشا — لقد فرض القانون الايطالى عقوبة مائة جنيه في مثل هذه الحالة ، ولكن لم ينص على الحبس ، وهذه عقوبة شديدة جدا .

الشيخ محمد عز العرب بك — الأنسب أن تكون العقوبة الحبس لمدة لا تزيد على شهر، أو غرامة لا تتجاوز ألفى قرش، لأن الغرض الزجر . . (صجة) .

محمد توفيق نسيم باشا (وزير الداخلية بالنيابة) — اقترح حضرة الشيخ محمد عز العرب بك يجعل العقوبة الحبس لمدة شهر أو غرامة عشرين جنيها لا يكفى . ولا يخفى على حضراتكم أن النص في القانون على عقوبة شديدة لا يلزم القاضى بأن يوقع هذه العقوبة بحدها الأقصى المنصوص عليه في القانون، بل له أن ينزل عن هذا الحد الأقصى ويوقع عقوبة تتناسب مع ظروف الجريمة . فإذا كانت النهاية القصوى للعقوبة الحبس ستة أشهر أو الغرامة مائة جنيه، فليس ثمة ما يجمع القاضى من أن يحكم بشهر واحد، أو بخمسة عشر يوما، أو بأخف من ذلك، تبعا للظروف، إذ مرجع ذلك الى تقديره . ولكن النص على مثل هذه العقوبة الشديدة في القانون زاجر بذاته عن ارتكاب الجريمة .

رئيس الجلسة — ما رأى الحكومة في تقدير العقوبة ؟

الرئيس الجليل — ليس للحكومة رأى في تقدير العقوبة ؛ وغاية ما نريده أن يكون في العقوبة نوع من الردع كما قال نياقة الأنبا أغناطيوس برزى ؛ أما جعل العقوبة كما تقترح اللجنة، ففيه إغراء للناس بمخالفة النظام، واستخفاف برجال الحفظ . ان ما أعرضه الآن على حضراتكم هو أن تكون العقوبة متناسبة مع الجرم . يجب التفكير بروية في الأمر، لأننا لم ننته من الحالة التي يجب أن ننتهي منها، وهي حالة صعبة تحتم علينا أن نتدرع بالحكمة، وأن نتساح بكل الأسلحة، حتى لا نتعرض للأخطار ونقع في الارتباكات .

أنا أقول من يجب الحرية، حرية الاجتماعات والمظاهرات، وأؤكد لكم وأعدكم أنه ما دامت الحكومة الحاضرة باقية فإنها لا تطبق هذا القانون إلا عند الضرورة القصوى . ولكننا مهتدون بأمور كثيرة يجب علينا أن نعد العدة لها، فإن لم نفعل

ذلك نندم ولات حين مندم . هذا هو رأي ، وليس عندي ما يثبت على هذا القول إلا الحقائق . حسن أن نكون أحراراً ، ولكن هناك بلاداً سبقتنا في الحرية ، وهي مع ذلك قد اضطرت إلى اتخاذ الاحتياطات حتى لا يساء استعمال الحرية . وجدير بنا أن نقسدي بتلك البلاد الحرة ، ونتخذ الحيلة لما عساه أن يقع من الحوادث المكثرة .

محمود بسيوني افندى — الحقيقة أنه لا محل للخوف مطلقاً ، لأن الاجتماعات ليست مقيدة بغير وجوب الإخطار عنها ، والعقوبة إنما هي على عدم الإخطار فقط .

الرئيس الجليل — إن مسألة عدم الإخطار لا تهمني كثيراً ، ولكن ماذا يكون الحال لو قام البعض بمظاهرة أو عقد اجتماع ، ولم يكونوا قد أخطروا عنهما ، ثم حدث ما يدعو إلى تدخل البوليس محافظة على النظام ، وأمر البوليس بفض الاجتماع أو صرف المظاهرة ، فلم يطع المتظاهرون أو المجتمعون أمر البوليس ؟ ! انهم لا يطيعون أمر البوليس استخفافاً بالعقوبة ! وعقوبة بغرامة ١٠٠ قرش مدعاة للاستخفاف ، وخير منها ألا تقرر عقوبة مطلقاً ! .

قامت أول أمس مظاهرة حدث فيها ما لم نكن نود ، لأنه لا يتفق مع مصلحتنا . فإذا تكرر هذا ، وقد جردتم الحكومة من سلاحها ، فماذا تصنع ؟ هل تريدون بذلك أن تبقى مكتوفة الأيدي حتى يتدخل الغير ؟

أحمد أبو سيف راضى افندى — لا يخفى على دولتكم أن القانون لا يوضع لزمان خاص ، وقد تأتي حكومة أخرى فتطبقه ضد مصلحة البلاد . وبما أن هذه الجرائم سياسية ، وقد يشترك فيها بعض كبار القوم ، فأرى الاكتفاء بغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات .

الرئيس الجليل — لو تدبر حضرة العضو ما قلته لما رد على بمثل هذا . هناك ظروف أعلمها تحتم على أن أمنع ابني أو أخى من أن يتظاهر ، وقد أقسو

عليه من أجل ذلك . افعلوا ما شئتم ، وسأكون معكم . وإنما أردت أن أنبهكم الى ما قد يكون لقراركم من النتائج .

رئيس الجلسة — ما هو رأى الحكومة فيما يختص بالعقوبة ؟

الرئيس الجليل — رأينا هو أن تبقى المادة على ما كانت عليه فى القانون الأصيل ، ولحضراتكم الرأى .

رئيس الجلسة — من يوافق على إبقاء المادة الأصلية كما هى فليتفضل بالوقوف .
أصوات — اقرأ المادة أولا .

محمود بسيونى افندى — (قرأ المادة) .

(أخذ الرأى على أصل المادة بالقيام والجلوس ، فوقفت أقلية) .

رئيس الجلسة — يقرأ التعديل الذى اقترحه حضرة الشيخ محمد عز العرب بك
(تلى الاقتراح وهذا نصه) :

”لمدة لا تتجاوز شهرا وبغرامة لا تتجاوز ألفى قرش ، أو بإحدى هاتين العقوبتين“

رئيس الجلسة — من يوافق على هذا الاقتراح يتفضل بالوقوف .
(وقفت أقلية) .

رئيس الجلسة — من يوافق على تعديل اللجنة يتفضل بالوقوف .
(وقفت أغلبية) .

رئيس الجلسة — المجلس يقرّر الموافقة على المادة المذكورة كما عدلتها اللجنة .

الديون العثمانية المترتبة على الويركو

(الجلسة الثامنة والستون لمجلس النواب : ٩ يوليو سنة ١٩٢٤)

تلى في هذه الجلسة تقرير لجنة المالية عن الاعتمادات المخصصة في الميزانية لحذف القروض العثمانية .
وقد ختمت اللجنة تقريرها بأن اقترحت على المجلس أربعة اقتراحات هذا نصها :

(أولاً) أن يقرر عدم إلزام مصر بأى نوع من الديون العثمانية المترتبة على الويركو الذى أصبح لا وجود له بعد زوال السيادة العثمانية .

(ثانياً) أن مصر لها الحق في المطالبة بما دفعته من تاريخ زوال السيادة، وهى تحفظ لنفسها الحق في ذلك أمام الجهات المختصة .

(ثالثاً) أن الدولة المصرية، لى لا تنهم بالتسويق في دفع الحقوق، تودع كل المبالغ التى تطالب بدفعها في أى بنك تريده، بشرط حفظ هذه المبالغ مع فوائدها حتى يفصل في هذا الموضوع أمام الجهات المختصة .

(رابعاً) وبما أن قسط ١٢ يوليو سنة ١٩٢٤ يستحق حالا، فاللجنة ترى منعاً لمفاجأة الدائنين بعدم الدفع ومحافظة على سمعة البلاد المالية أن تترك للحكومة التصرف في امر هذا القسط .

سكلم بعض النواب في هذا التقرير طويلاً، ثم قام الرئيس الجليل رحمه الله فألقى البيان التالى :

الرئيس الجليل — ان المسألة المطروحة أمام حضراتكم تنقسم الى قسمين :
(الأول) هو هل مصر ملزمة بالديون التى كانت مترتبة على الويركو أولاً؟ (والثانى) هو هل اذا كانت مصر غير ملزمة بهذه الديون يجب عليها أن تتوقف عن الدفع حالا أولاً؟ وهاتان مسألتان منفصلة إحداهما عن الأخرى . أما المسألة الأولى، فمن المذكرة التى قدمتها الحكومة، ومن الخطب التى ألقىت على مسامع حضراتكم، يتبين أن مصر غير ملزمة بدفع هذه الديون على اختلاف أنواعها . هذه قضية لاشك فيها عندنا ،

وقد بحثناها بحثا دقيقا، ووجدنا حقيقة أن مصر لم تكن ملزمة بها، وإني أتأسف على أن الحكومة لم تلاحظ هذا عند تحرير الميزانية، والسبب في ذلك هو أن الميزانية حُررت على عجل، وعلى مثال الميزانيات السابقة، ولم يكن عندنا الوقت الكافي للتدقيق في كل المسائل. فالملاحظة التي أبدت ضد الحكومة أتقبلها، وآسف لأننا لم نلاحظ ذلك من قبل، ولكن لكم أن تعذرونا، لأننا تولينا الحكم حديثا، وتراكت علينا الأشغال من كل الجهات، فاستغرقت أوقاتنا مسائل كبيرة خطيرة شغلت بالنا كثيرا، فإذا كنا لم نلتفت إلى مسألة فالعذر واضح جدا.

إذن لسنا ملزمين بالقروض العثمانية، وهذا محل اتفاق بيننا جميعا.

ولكن المسألة الثانية هي هل يجب على مصر أن تتوقف دفعة واحدة عن دفع تلك الديون أولا؟

إني بصفتي رئيسا للحكومة، وواجب على ملاحظة اعتبارات كثيرة، لا أنصحكم بذلك، لأننا محتاجون للعطف العام في مركزنا الحالي. نحن دولة شابة، ويجب علينا أن نتذرع بالحكمة في سيرنا، وأن نظهر للعالم أننا لسنا طائشين، ولا مغرورين، ولا يرفعنا التمسك بالحق إلى التهور وعدم ملاحظة الاعتبارات التي يجب علينا أن نلاحظها.

هذه الديون تقررت في مؤتمر لوزان بالطريقة الآتية: قرر المؤتمر سقوط سيادة تركيا عن مصر، وإلزام مصر بالديون التي لتركيا على مصر. وهذا قرار واحد أمضت عليه الدول جميعا، وقد سبق هذا القرار أن حرمت مصر ظلمها وعدوانا من أن تمثل في مؤتمر لوزان للدفاع عن حقوقها، وهذا ما آسف عليه جدا! آسف لأن الوفد المصري الذي أرسل من هنا لم يقبل في هذا المؤتمر، وأن الحكومة وقتئذ لم تهمل مساعدته فقط، بل سعت في عدم قبوله! وعندنا أوراق تثبت أن الحكومة وقتئذ كانت تشتغل في عدم قبول الوفد! وكانت تتراح لقول مندوبها هناك: ان الوفد صار مهزأة في نظر المؤتمرين (أصوات: نعوذ بالله!).

(ثم قال رحمه الله انه كان مقررا أن ترسل الوزارة المصرية في ذلك الحين مندوبا يمثل مصر في المؤتمر، وعلق على هذا بقوله) :

ولكن من حسن حظ مصر أنه لم يتم لها هذا التمثيل في ذلك الوقت، اذ لو حصل لتم الأمر كما تم، وسقطت الحجّة التي نتمسك الآن بها، لأن الذين كانوا معينين في المؤتمر ليدافعوا عن حقوق مصر، سبق لهم أن تعهدوا لانجلترا تعهدا خفيا شخصيا بأنهم يحترمون ديون تركيا بأنواعها الثلاثة ! وهنا يجب على، وقد عرفت الحقيقة، واطلعت على الأوراق، أن أؤدى احتراما عظيما لحضرة صاحب الدولة توفيق نسيم باشا في هذا الخصوص (تصفيق حاد)؛ فإنه لما حصلت المخابرة بخصوص انتداب مندوب للمؤتمر، وضع برنامجا للسير عليه، وهو أن تنازل تركيا عن حقوقها يكون لمصر، لا تنازلا مطلقا كما قبلت الوزارة التي كانت قبله، وأنه اذا سجل تصريح ٢٨ فبراير في المؤتمر فيجب أن يقرر بأن البرلمان المصري الحق التام في بحث النقط الأربع المحتفظ بها. فرفض طلب نسيم باشا، ولم يدع للمؤتمر، لأن برنامجه لم يكن متفقا مع برامج من قبله من الوزراء الذين قبلوا أن يكون التنازل تاما، ولم يذكر فيه حق الاحتفاظ بالنقط الأربع لنظر البرلمان.

... ..

فقرّر المؤتمر أن سيادة تركيا سقطت عن مصر، وقرّر في الآن ذاته أن مصر ملزمة بأن تدفع ديون الويركو ! قراو ظالم ! ولكن هل يمكننا، ونحن دولة شابة، بيدنا وبقوتنا أن نقول : "لا ! لا نخضع لهذا !" ... لا ! أنا لا أوافق على هذا القول، ويجب أن نتوسط في الأمر. وانا مع تمسكنا بحقنا ملاحظون للاعتبارات السياسية، حتى لا نجعل الدول ضدنا. ولكن نقول لهؤلاء الدول : اننا نعتقد اعتقادا جازما أننا لسنا ملزمين بهذه الديون، ولذلك يصح ألا ندفعها؛ وان قولنا هذا ليس مصدره التعنت والزهو، وليس من قبيل المماحكة، ولكنه اعتقاد جازم بأنه لا يصح أن نلزم بدفعها؛ واشباتا لحسن قصدنا لا نتمسك الذين عندنا، بل نعطيهم لبثك حتى

يفصل في النزاع ، وهذا لا يضرنا في شيء مطلقا . ومثل ذلك مثل شخص ينازع آخر في دين ، فيقول له : ادفع ما عليك ، فيجيبه : ليس على دين ، والدليل على حسن قصدي أنني أودع هذا المبلغ تحت يد أمين حتى ينتهي النزاع : فإن ثبت لك أخذته ، وإن ثبت لي استردده . هذه معاملة لطيفة وجميلة ، من شأنها أن تخفف من حدة غضب الخصم ، وتظهر له أنني لست خصما عنيدا ، وإنما أردت أن أتمسك بحقي ، وهذا ما يجعل بنا .

أيها الزملاء :

نحن في مركز حرج ، ونحتاج لأن نكون أقوياء بحقنا ، وبحسن تصرفنا ، وحسن سياستنا .

ليست المسألة مسألة كرامة ، ولكنها مسألة نقود ، فيجب ألا نتشدد فيها كل التشدد . أنا نتمسك بحقنا كل التمسك ، ولكن الأشكال والصور مما يصح أن نتساهل فيه ، حتى نثبت للعالم أننا لسنا متعنتين ولا ملدين في الخصام . فإيداع المبالغ في بنك لا يضرنا ، فإننا نقول : إن النقود في البنك ، ولكن لا ندفع إلا بعد الاتفاق أو حكم الجهة المختصة . إنا بذلك نكون قد أرضينا خصمنا ولم نغضبه من جهة ، ومن الأخرى نكون قد حفظنا حقوقنا . هذا رأي فيما يتعلق بالمبالغ التي للدائن ، أما فيما يتعلق بقسط ١٢ يوليه فيجب أن ندفعه في موعده ، وحكمه كحكم المبالغ التي دفعناها من قبل ، ونستردّه متى استرددنا هذا المبالغ .

عبد الحميد سعيد افندى — ان دفعه الآن يضيع غيره .

الرئيس الجليل — لست متفقا معك في هذا ، ولقد استشرت أهل الذكر فاتفقوا على ما قلت . ان الحقوق لا يقامر بها ، ولا يكتفى فيها بأرائنا الخاصة ، بل يجب أن نرجع لأولى الخبرة فنستشيرهم ، وكلنا أمناء على حق الأمة ، ولو كان هذا الرأي يؤدي لخسارة أموالها لامتنعنا عنه ، وما كان شيء أحب إلينا من ألا ندفع ،

ولكن لا يصح أن نضع أنفسنا موضع الخصم والحكم في آن واحد، بل الحكمة والصواب يقضيان علينا أن نسلك طريقا وسطا، نحفظ بها على حقنا ولا تضر بغيرنا . وهذا الاقتراح الذي عرضته اللجنة يحفظ الحقوق، لأنه يقرر عدم إلزام مصر بأي نوع من أنواع الديون العثمانية المترتبة على الويركو الذي أصبح لا وجود له بعد زوال السيادة العثمانية . لحفظا للثقة المالية بالبلاد، يجب دفع القسط الذي يحل قريبا .

عبد اللطيف الصوفاني بك — هل نعمل هذا العمل بناء على اتفاق ؟

الرئيس الجليل — لا يوجد أى اتفاق مطلقا . أيها الاخوان : ان مصر غير ملزمة بأي شيء، ولا بدوهم واحد، من الوجهة القانونية؛ ولكن التوقف عن الدفع مرة واحدة لا يكفي فيه ذلك، وليس من حسن السياسة . لقد توقفنا عن دفع المبلغ المطلوب لجيش الاحتلال، لأن دفعنا له قبول للاحتلال وللهمانة التي يسببها وجوده؛ وقد تحملنا مسؤولية التوقف عن الدفع . أما التوقف عن الدفع في هذه المسألة ففيه ضرر يجب علينا تجنبه .

عبد الجليل أبو سمرة بك — ولم لا نودع القسط المستحق في ١٢ يولييه في البنك أيضا ؟

الرئيس الجليل — معنى هذا المعارضة لمجرد المعارضة !

عبد اللطيف الصوفاني بك — ولكن يترتب على الدفع أثر سياسي، وهو اننا ننفذ القرار .

الرئيس الجليل — أى قرار ؟

عبد اللطيف الصوفاني بك — قرار مؤتمر لوزان .

الرئيس الجليل — نحن لا ننفذ قرار لوزان؛ وانما نقول للذين أمضوه، تفاديا من أن نوصم بالتعنت، وحفظا للثقة المالية بنا، اننا ندفع القسط الحال مع

احتفاظنا بحقنا في استرداده مع جميع الأقساط التي دفعتها مصر ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ الى وقتنا هذا، وأما الأقساط المقبلة فإننا لا ندفعها لهم، بل نودعها أحد البنوك اثباتاً لحسن نيتنا . وليس في هذا أى خطر على حقوقنا ، بل فيه لطف ومجاملة ، ولو كان فيه أدنى خطر لما عرضناه عليكم (تصفيق) ...

والذى أقوله وأكرره أن مصر ليست ملزمة بأى وجه ، قضائياً ، بدفع أى شئ من هذه النقود ، ولكنه لا يحسن أن نقاجئ بالامتناع عن دفع القسط الحالى مرة واحدة ، وهذا القسط إن هو إلا مبلغ ضئيل بالنسبة الى المبالغ التى يطلبون منا دفعها . لذلك ، أرى أن ندفعه مع حفظ الحق في استرداده (تصفيق حاد) .

أصوات — نطلب إقفال باب المناقشة .

رئيس الجلسة — المعارض فى إقفال باب المناقشة يقف .

عبد الرحمن الرافعى بك — أعارض فى إقفال باب المناقشة ، لأن لدى أسباباً واعتبارات لم ترد فى كلام دولة الرئيس الجليل والأعضاء الذين تكلموا فى هذا الموضوع . وأظن أنكم توسعون صدوركم لسماع كلامى .

الرئيس — الموافق على استمرار المناقشة يقف .

أصوات — لا أحد .

(ثم وافق المجلس على اقتراح قدمته الحكومة ، وهذا نصه) :

«المجلس ، بعد سماع تصريحات الحكومة بشأن القروض العثمانية المضمونة بالخزينة المصرية ، يوافق على رأى الحكومة من زوال التزام مصر بدفع الجزية ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ ، ويقرر :

(أولاً) أن مصر لم تعد ملزمة من هذا التاريخ بالاستمرار فى دفع الأموال اللازمة للوفاء بهذه القروض .

(ثانياً) بقاء الاعتمادات المخصصة لها فى ميزانية سنة ١٩٢٤ — ١٩٢٥ بالشروط الآتية :

(١) أن تكف الحكومة عن دفع أى قسط للدائنين أصحاب القروض بعد القسط المستحق يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ ؛

(٢) أن المبالغ المستحقة الدفع بعد ١٢ يوليه سنة ١٩٢٤ تودع بالبنك الأهلي باسم الحكومة المصرية الى أن يفصل نهائيا فى الأمر ، إما باتفاق يتم بالطرق السياسية ، أو بقرار يصدر من سلطة تعترف بها الحكومة المصرية .

ويعتبر حق مصر محفوظا حفظا صريحا فى استرداد مادفع من المبالغ للوفاء بالقروض المذكورة ابتداء من ٥ نوفمبر سنة ١٩١٤ .“

القراءة الثالثة لمشروعات القوانين

(الجلسة التاسعة والثلاثون لمجلس الشيوخ : ١٠ يوليه سنة ١٩٢٤)

المقرر — أما وقد انتهينا الآن من قراءة المشروع للمرة الثانية (مشروع تعديل قانون الانتخاب) ، فهل توافقون على قراءته للمرة الثالثة فى هذه الليلة بصفة استثنائية ؟ أم ترون تأجيله للغد ؟

الشيخ حسين والى — بما أن اللائحة الداخلية تقضى بأن تكون القراءة الثالثة لمشروعات القوانين فى جلسة أخرى ، فأقترح أن يحصل تعديل اللائحة أولا ليكون مبدأ يتبع فيما بعد .

رئيس الجلسة — ان قراءة المشروع للمرة الثالثة فى هذه الليلة هو بصفة استثنائية .

الرئيس الجليل — ان مجلس النواب سينتهى من دور الانعقاد فى هذه الليلة ، فإذا استصوبتم أن تنتهوا من عملكم فى هذه الليلة أيضا ، فلا بأس من أن تقرروا قراءة المشروع للمرة الثالثة الآن بطريق الاستثناء ، وهذا حق لكم .

(وافق المجلس على قراءة المشروع للمرة الثالثة فى هذه الليلة بصفة استثنائية) .

في ميزانية مجلس النواب

(الجلسة التاسعة والستون لمجلس النواب : ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — مسألة الترجمة ضرورية جدا لأعمال المجلس ، فإن هناك مسائل كثيرة تحتاج للترجمة ، سواء للمستشارين أو لغيرهم أو للنشر في الجرائد الفرنسية أو الانجليزية . والواقع أن هذه مسألة تهمنا جدا ، ونحن نكابذ صعوبات حينما نريد استشارة فيما يختص بالقوانين أو اللوائح ، إذ لا بد من مراجعة الأعمال التحضيرية ، فيجب أن تكون مدونة باللغة الأجنبية حتى يتمكن المشتغلون معنا من الأجانب من الاطلاع عليها . هذا أمر ضروري جدا .

على حسين أفندي — موافقون .

الرئيس الجليل — ان قلم الترجمة مهم جدا ، ويهمنا جميعا أن يطلع الأجانب على أعمالنا .

المقرر — في هذا القلم سبع وظائف خالية .

الرئيس الجليل — أنا لا أتكلم عن مقدار العمل ، بل عن الأصل ، فأقول انه يجب أن يكون هناك قلم ترجمة . أما أن يشتمل هذا القلم على ٢٠ أو ١٥ موظفا ، فذلك مالا أتعرض له .

(قرر المجلس ابقاء قلم الترجمة مع إلغاء السبع الوظائف الخالية فيه) .

ختم الدورة البرلمانية

١ - في مجلس النواب

(الجلسة التاسعة والستون لمجلس النواب : ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)

رئيس مجلس النواب - يا صاحب الدولة، حضرات الأعضاء :

نحمد الله أن وفقنا جميعا في هذا الدور الذي انتهى في هذه الليلة ، وقد انتهت معظم الأعمال التي أحيلت على المجلس . واني لهذه المناسبة أشكر صاحب الدولة رئيس الحكومة ، وجميع وزرائه الذين عاونونا في مهمتنا ، ونرجو الله أن يوفقه في مهمته التي يرتبط بها مستقبل بلادنا العزيزة . واني أستودعكم الله ، وأرجو لكم جميعا الراحة التي تجعلكم على أحسن استعداد للعمل في الدور المقبل .

الرئيس الجليل - أيها السادة :

أبدأ كلامي بشكر الله تعالى على أن وفقنا جميعا لفتح هذا البرلمان الذي هو أول برلمان مصري في العصر الحاضر، وأشكركم جميعا على أنكم كرستم أوقاتكم لخدمة البلاد، وعاونتم الحكومة معاونة صادقة فعالة في القيام بالمهمة الشاقة التي أخذتها على عاتقها . حقيقة أنكم عاونتموها، وكنتم خير سند لها في تصرفاتها التي قصدت بها مصلحة البلاد .

أشكركم من كل قلبي على هذه المعاونة . واني أحمد الله سبحانه وتعالى على أن هذا الدور الأول لحياتنا البرلمانية قد انتهى ، وتغلب الحق فيه على الباطل ، وتغلبنا على صعوبة البداية بالمجهودات التي بذلناها ، لأنه لا يخفى على حضراتكم أن البداية صعبة، صعبة جدا، ولكننا خرجنا من هذه البداية متصرين على تلك الصعوبات . وسيأتي الدور الثاني إن شاء الله تعالى ، فتكون السبل قد مهدت أمامنا، ونكون قد اكتسبنا تجربة من المدة التي قضيناها . ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يكون افتتاح الدور الثاني في ظل استقلالنا التام .

سادتي :

قلت انكم اشركتم اشتراكا فعليا . وأؤكد لكم أن الأسئلة التي كنتم توجهونها ، والاستجابات التي كنتم تضعونها ، والاقتراحات التي كنتم تبدونها وتؤيدونها ، ... كل هذه كانت الحكومة لتقبلها بانشرح صدر وطيب خاطر ، لأنها كانت تشعر شعورا صادقا بأن كل هذا يعاونها على القيام بمهمتها كل المعاونة .

ولا يمكنكم أتم ، أيها السائلين أو أيها المستجوبين أو المقترحين ، لا يمكنكم أن تتركوا مقدار ما لهذه الأعمال من الأثر في نفوسنا . نعم ، لقد كان لها أثر حسن جدا شعرنا به شعورا تاما ، وهذا الشعور يدفعنا أو كان يدفعنا من وقت لآخر أن نشكر الله سبحانه وتعالى على أن وهبنا نعمة البرلمان ونعمة الدستور (تصفيق) .

حقيقة يجب علينا أن نفهم جيدا أن هذا الدستور هو نعمة من الله تعالى ، وأن نشكر لهذه المناسبة حضرة صاحب الجلالة مليكنا المعظم ، لأنني ، وأقول لكم عن خبرة ، رأيت منه ملكا دستوريا احترام الدستور غاية الاحترام ... (تصفيق) ، وكثيرا ما كان يساعدني بإرشاداته الحكيمة ونصائحه الغالية على احترام نصوص الدستور . فأنا بهفة كوني منكم ، ورئيسا للحكومة جلالته ، أبدي لحضراتكم أن جلالته كان أكبر معين للحكومة على احترام الدستور . فليحي جلالة الملك ، فليحي جلالته الملك ، فليحي جلالته الملك .

جميع الأعضاء — (رددوا هذا الهتاف) .

الرئيس الجليل — ولتحيا أتم عضدا للدستور ونصيرا له .

حقيقة أنكم احترمتم الدستور ، وعلمتم على تنفيذه ، وبكم سار الى الحد الذي سار اليه ، وسيسير أيضا الى حد أبعد من ذلك ، حتى تشهد العالم جميعا على أننا أهل للدستور ، وعلى أننا أهل لأن نعده تعديلا يوافق درجة تقدمنا (تصفيق) .

لم يبق عليّ إلا أن أهدي واجب شكرى ، بالأصالة عن نفسى وبالنيابة عن زملائى ، لحضراتكم جميعا ، المعارضين والموافقين (تصفيق) .

ويسرنى أن أؤكد لحضراتكم أننى الآن ، وأنا متشرف بخطابكم ، أشعر شعورا حقيقيا بأننا كلنا متضامنون متساعدون على العمل لمصلحة البلاد (تصفيق) ، وأن ليس فى نفسى لأحد منكم حقد ولا حسد ولا ضغينة ؛ فإن كان قد أخطأ مخطئ منكم فى حقى فإنى مسامحه ، وإذا كنت قد أخطأت فى قول أو إشارة أو أى عمل من شأنه أن يغضب فأرجو الغاضب أن يسامحنى أيضا (تصفيق) . أوديان تنصرف من هذا المكان وقلوبنا نقية من كل شائبة ، وألا نتحدث الى متخبيتنا إلا بما كان يديه كل منا للآخر من المعونة والمساعدة .

أود أن نتعرفوا حقيقة شعور الناخبين وميولهم ، حتى اذا انعقد الدور الثانى أمكنكم أن تعبروا عن ذلك الشعور بأصدق تعبير ؛ فإنا لا نريد إلا أن نكون دائما وأبدا مترجمين عن شعور الأمة وميولها (تصفيق) .

وانى أرجو الله سبحانه وتعالى أن يعيننا جميعا على القيام بالخدمة العامة .

ولقد قلت لكم فيما يختص بالمفاوضات ، اننى اذا كنت أرى أن دخولى فيها لا يضيع على مصر حقا ، ولا يكسب غيرها حقا عليها ، فانى أدخلها ، معتمدا فى النجاح على الله ، ومتزوذا بثقتكم العالية . وهناك مخابرات تجرى بين الحكومة الانجليزية وبيننا ، فإذا انتهت بأن ندخل المفاوضات أحرارا غير مقيدين بأى قيد ، وألا يكون فى دخولنا ضرر على حقوقنا ، دخلناها وعلى الله التوفيق .

وانى أتشرف بأن أتلو على سامع حضراتكم ، وقد انتهت أعمالنا ، المرسوم الملكى الصادر بانتهاء الدور الأول : (فوق جميع الأعضاء إجلالا واحتراما) .

الرئيس الجليل - " نحن فؤاد الأول ملك مصر :

بعد الاطلاع على المادة ٩٦ من الدستور ؛

وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء ، وموافقة رأى ذلك المجلس ؛

رسمنا بما هو آت :

المادة الأولى

يفض الدور العادى الأول لانعقاد البرلمان .

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء تنفيذ مرسومنا هذا ، ويعمل به من وقت تبليغه

للبرلمان . "

فؤاد

صدر فى ٧ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ (١٠ يوليه سنة ١٩٢٤)

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء

سعد زغلول

(تصفيق حاد وهتاف بحياة جلالة الملك ورئيس الوزراء ومصر والسودان

ورئيس المجلس) .

٢ - في مجلس الشيوخ

(الجلسة التاسعة والثلاثون لمجلس الشيوخ : ١٠ يولييه سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل - حضرات السادة :

الآن، وقد انتهت أعمال البرلمان، لا يسعني إلا أن أبدي لحضراتكم واجب شكرى وشكر زملائي على الخدمات التي أديتموها للبلاد مدة هذا الدور . واني لسعيد بأن اشتركت معكم في هذه الأعمال التي ساعدتنا مساعدة كبرى في القيام بواجباتنا نحو بلادنا، وكنت أسركثيرا بمناقشاتكم، وبالأسئلة التي توجهونها، وبالاستجابات التي تبدونها، وبالاقتراحات التي كنتم تقدمونها وتقررونها، فإن هذا كله مما يساعد كثيرا على تقدم البلاد ونجاحها. وأما نحن الذين كنا نطالب بتنفيذ هذه الاقتراحات، وكانت توجه إلينا هذه الأسئلة وهذه الاستجابات، فقد كنا نقدر قيمتها وحسن تأثيرها في إدارة شؤون البلاد . ولذلك فإننا شعرنا في هذه المدة بقيمة الدستور وبفائدة البرلمان أكثر مما كنا نشعر به من قبل .

ان شعورنا الذي قام بنا في مدة أعمالنا، كان شعورا صادقا منبعثا عن الاختبار . لم يكن شعورا صادرا عن العمل العقلى أو عن النظر الفكرى ، ولكنه صادر عن الإحساس التام، كما يشعر الإنسان بالشىء اللذيذ يتناوله، أو بالشىء الشهىء يأكله . هذا الشعور ناتج عن الذوق الذى تذوقنا به أعمالكم ، وكان لها أثر حسن فى أنفسنا وفى أعمالنا . لذلك نعد أنفسنا سعداء بأن لنا برلمانا يحمى الدستور، ويحمى الحرية، والشرف، والحقوق العامة، والحقوق الخاصة (تصفيق) .

ويسرنى أن هذا الدور قد انتهى بكل سلام، وكان مملوءا بالجد والنشاط من جهتكم، سواء فى ذلك حضرة صاحب المعالى رئيسكم، أو حضرات وكيليه، أو رجال مكتبه، أو حضرات الأعضاء جميعا . شاهدنا من كل منكم على اختلاف عمله الهمة، والنشاط، والإقبال على العمل، والاعتدال فى الرأى .

نعم ، اننا مبتدئون في حياتنا الدستورية ، والابتداء صعب ، ولكننا بحمد الله سبحانه وتعالى قد اجتزنا هذه البداية الصعبة . اجتزناها ظافرين متصرين ، وستكون خبرتنا التي استفدناها من العمل في هذا الدور نافعة لنا في الدور الثاني الذي نرجو أن نفتحه تحت ظل الاستقلال التام (تصفيق) .

لقد أخبرتكم من قبل في بعض خطباتي فيكم أنني مستعد لأن أدخل المفاوضات ، إذا ما كدت بأنى إذا دخلتها أدخلها حراً من كل قيد ، وأن دخولي فيها لا يترتب عليه ضياع حق لمصر أو كسب حق لغيرها . ونحن الآن في محادثات مع الحكومة الانجليزية عن هذه المفاوضات ، فإن انتهت هذه المحادثات ، وتأكدت كل التأكد مما قلته لحضراتكم ، دخلت المفاوضات مستعينا بالله سبحانه وتعالى على نجاحها ، ومستعينا بعد ذلك بثقتكم الغالية .

اننى أعرض على حضراتكم بكل نخار أننا في المدة التي اشتغلنا فيها قد رأينا عضداً كبيراً ونصيراً جليلاً . رأينا ملك البلاد يعاوننا معاونة فعلية على احترام الدستور . وأؤكد لكم أن هذا القول الذى أقوله ليس قولاً من طريق المجاملة ، ولكنه حق يجب على أن أقوله لحضراتكم ، لأننى شعرت به وتأكدته من جلالاته (تصفيق) . (أصوات : يحيى جلالة الملك) . لذلك أصبح فيكم قائلاً : يحيى جلالة الملك ، يحيى جلالة الملك ، يحيى جلالة الملك (ردد الحضور هذا النداء ثلاث مرات وقوفاً) . وقد شرفنى بأن أمرنى أن أتلو على حضراتكم أمره السامى بانتهاء الدور الأول ، وهذا هو نص المرسوم السامى : (ثم تلا المرسوم الذى سبق نصه) .

رئيس مجلس الشيوخ — يشكر المجلس دولتكم ، ويتمنى لكم ولحضرات زملائكم الصحة التامة . وإن شاء الله منستمر في عملنا في الدور المقبل مخلصين في خدمة الأمة وجلالة ملكنا المعظم .

الاعتداء الفظيع على الرئيس الجليل

أقام مصر وأقعدتها ذلك الاعتداء الفظيع الذي وقع على الرئيس الجليل رحمة الله عليه بمحطة مصر في صباح السبت ٩ ذى الحجة سنة ١٣٤٢ (١٢ يولييه سنة ١٩٢٤) من يد آثمة شاء نكد الدنيا أن تكون مصرية .

وقد تأثر حضرة صاحب الجلالة الملك تأثرا عظيما حينما سمع خبر الحادث ، وأمر بإبطال تشريفات عيد الأضحى ، وأوفد صاحب المعالي سعيد ذو الفقار باشا كبير الأمراء وصاحب السعادة الدكتور محمد شاهين باشا طبيب جلالته الخاص ليزورا الرئيس الجليل من قبله ويبلغاه تحيات جلالته وأطيب تمنياته ، ثم أمر جلالته فوق ذلك بأن ترسل الأخبار اليه ، في مصيفه باسكندرية ، عن صحة الرئيس من وقت لآخر . وقد كانت هذه الرعاية الكريمة في حينها مظهرا جليلا للتضامن والثقة بين العرش والأمة ، وكان لها أثرها العظيم في الداخل وفي الخارج .

ولما رأى الرئيس الجليل رحمه الله هذا العطف الذي غمره به جلالة الملك ، أرسل الى جلالته بتاريخ ١٤ يولييه رسالة تلغرافية هذا نصها :

من الرئيس الى جلالة الملك

حضرة صاحب الجلالة الملك :

أتشرف بأن أرفع الى مدّتك العلية عبارات تشكراتي الخالصة على التعطفات السامية التي غمرتني بها ، خصوصا في المحنة الحاضرة ، فلطفت كثيرا من آلامي ، وقربت موعد شفائي . كما أني أتشرف بأن أرفع آيات التبريك بإقبال هذا العيد الكبير ، الذي أرجو أن يعيده الله على الذات الكريمة بالعز والإقبال ، وعلى الدولة بالسعادة والهناء . لا زالت أيام حكمكم أيام أعياد لشعبكم ، المخلص لذاتكم ، الملتف

خادم مدّتك
سعد زغلول

حول عرشكم ما

من الرئيس الى صاحبة الجلالة الملكة

وأرسل رحمه الله أيضا الى باش أغا السراى الملكية التلغراف الآتى :

حضرة باشا أغا السراى الملكية بسراى المنتزه العامر :

أرجو أن ترفعوا الى مقام صاحبة الجلالة الملكة عبارات التبريك بحلول العيد الكبير، أعاده الله على جلالتها باليمن والإسعاد . وأدعو أن يحفظ ذاتها الكريمة، وصاحب السمو الملكى ولى العهد الأمير فاروق، وصاحبتي السمو الملكى شقيقتيه، فى ظل مليكنا المحبوب .

سعد زغلول

بين جلالة الملك والوزراء

وقد رفع حضرات أصحاب الدولة والمعالى الوزراء فى هذه المناسبة الى جلالة الملك هذه البرقية الآتية :

القاهرة فى ١٣ يولييه سنة ١٩٢٤

حضرة صاحب الجلالة الملك :

يتشرف وزراء جلالتم المخلصون بتقديم فرائض تهانيهم بالعيد . أعز الله بكم البلاد، وجعل ملككم عهد يمن وهناء . وسندكم لجلالتم ما عشنا عطفكم الأبوى، ورعايتكم السامية، فى تلك الظروف الأليمة التى أقلقتم البلاد على صحة زعيمها العظيم . ونسأله تعالى أن يكلا بعين رعايته حضرة صاحب السمو الملكى الأمير فاروق ولى عهدكم الكريم .

محمد سعيد . محمد توفيق نسيم . حسن حسيب . مرقص حنا
مصطفى النحاس . واصف غالى . محمد نجيب الغرابلى

فأمر جلالة الملك بإرسال الرد الكريم الآتى نصه :

حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا وزير الحفانية، مصر :

أشكر لكم ولحضرات الوزراء حسن تهانيكم، وأرجو الله أن يتم الشفاء لصاحب الدولة سعد زغلول باشا، لتظلوا متعاضدين معا فى خدمة البلاد وتحقيق ما نبتغيه لها من خير وسؤدد .

فسؤاد

كلمات عظيمة خالدة

نذكر فيما يلي تلك الكلمات العظيمة الخالدة التي فاه بها الرئيس ابا المليل رحمه الله ، عقب ذلك الحادث الفظيع ، ودمه الطاهر يسيل من جراحه .

فقد نقل بعد الإصابة الى قاعة الاستراحة في المحطة ، فنظر الى الوزراء وهم حوله وقوف ، والحزن العميق ظاهر في وجوههم ، وقد سالت الدموع من مآقي بعضهم ، فقال :

لا تحزنوا . اذا مات سعد ، فإن مبدأه لا يموت . أتم من بعدى ، فاستمروا في تنفيذ برنامجكم الوطني .

فقال الوزراء :

لا . لا . لا . لا يكتب الله أن تصاب بسوء . فقال رحمه الله :

وماذا في ذلك؟ لمت في سبيل الوطن . نموت نحن وليحي الوطن .

وكان وهو يقول ذلك قوى الصوت ، رابط الجأش ، تظهر الحرارة في كلماته كما تظهر في لهجته .

وكانت الجماهير قد ازدحمت أمام باب القاعة ، تدافع رجال البوليس ، ورجال البوليس يدافعونهم ، فهب واقفا متجها اليهم ، وقال بصوت ممتلئ قوة وحرارة :

لا تكتئبوا ، ولا تهتموا . الى الامام دائما ، الى الامام .

وقد لاحظ رحمه الله أن بين الجماهير كثيرا من الأجانب قد لا يفهمون ماذا

يقول ، فقال باللغة الفرنسية : "EN AVANT"

شفاء الرئيس الجليل

تم علاج الرئيس الجليل رحمه الله في مستشفى الدكتور على إبراهيم رامز بك ، وقدر الله للرئيس النجاة من ذلك الخطر الشنيع ، فأقام الدكتور رامز بك والدكتور محمود ماهر بك اللذان باسرا مع بعض زملائهما معالجة الرئيس ، حفلة شاي بديعة ، احتفاء بشفائه ، قيل خروجه من المستشفى في يوم الخميس ١٧ يولييه سنة ١٩٢٤ ؛ وبعد أن خطب فيها الخطباء ، ذاكرين ما يعانيه الرئيس وما يضحى به في سبيل خدمة البلاد ، تكلم رحمه الله بين المحتفلين جالسا ، فقال :

أحمد الله على أنى نجوت ، وأشكر للأطباء تمام عنايتهم بأمرى واهتمامهم بشأن صحتى ، وخصوصا حضرات الدكتور : حسن بك كامل ، وعلى بك رامز ، ومحمود بك ماهر ، وظيفل باشا حسن ، وبهجت بك وهبى ، وسليمان بك عزمى ، ونجيب بك أسكندر .

(ثم التفت رحمه الله الى أحد الأطباء الذين عادوه ، ولم يكن يعرف اسمه ، فسأله عنه ، فأجاب انه الدكتور عمارة ، فقال الرئيس الجليل :

إنى ، وإن كنت لم أذكر أسمائكم ، فإن صوركم منقوشة على صفحات قلبى ، وهى تحوط الرصاصة التى فى صدرى ، وتحفظنى منها .

ثم شكر الرئيس موظفى المستشفى ، وأطرى العناية بالترريض والإسعاف .

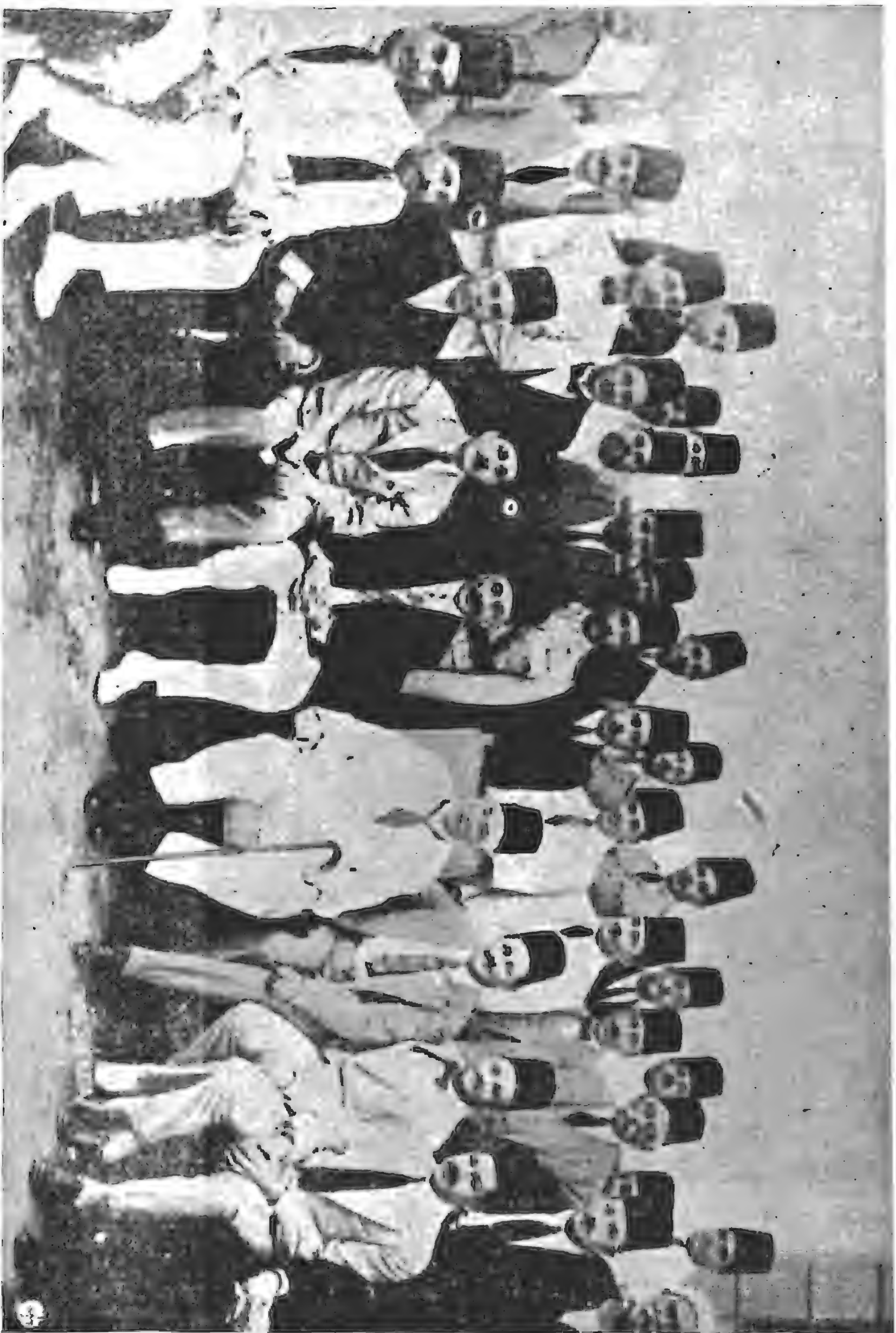
بعد خروج الرئيس من المستشفى

فى السراى الكبير

أقيم سراى كبير فى جوار بيت الأمة لاستقبال الجماهير الوفدة من شتى الجهات ، تعرب عن استنكارها لجرمته الاعتداء وابتهاجها بما كتب الله للرئيس من النجاة والشفاء . وقد استقبل رحمه الله جموعهم فى السراى بالبشر والمؤانسة ، ساء ما لكلماتهم المؤثرة ، شاكرًا لشعورهم الشريف .

وفد القضاء والنيابة

وكان من بين هذه الوفود وفد نائب عن رجال القضاء والنيابة ، فاستقبلهم الرئيس الجليل صباح ٢٠ يولييه سنة ١٩٢٤ ، فخطب بين يديه خطابًا لهم ، ثم همّ رحمه الله ، بين تصفيق المصفقين وإجهاش الباكين من فرط الفرح والسرور ، فألقى الكلمة الآتية :

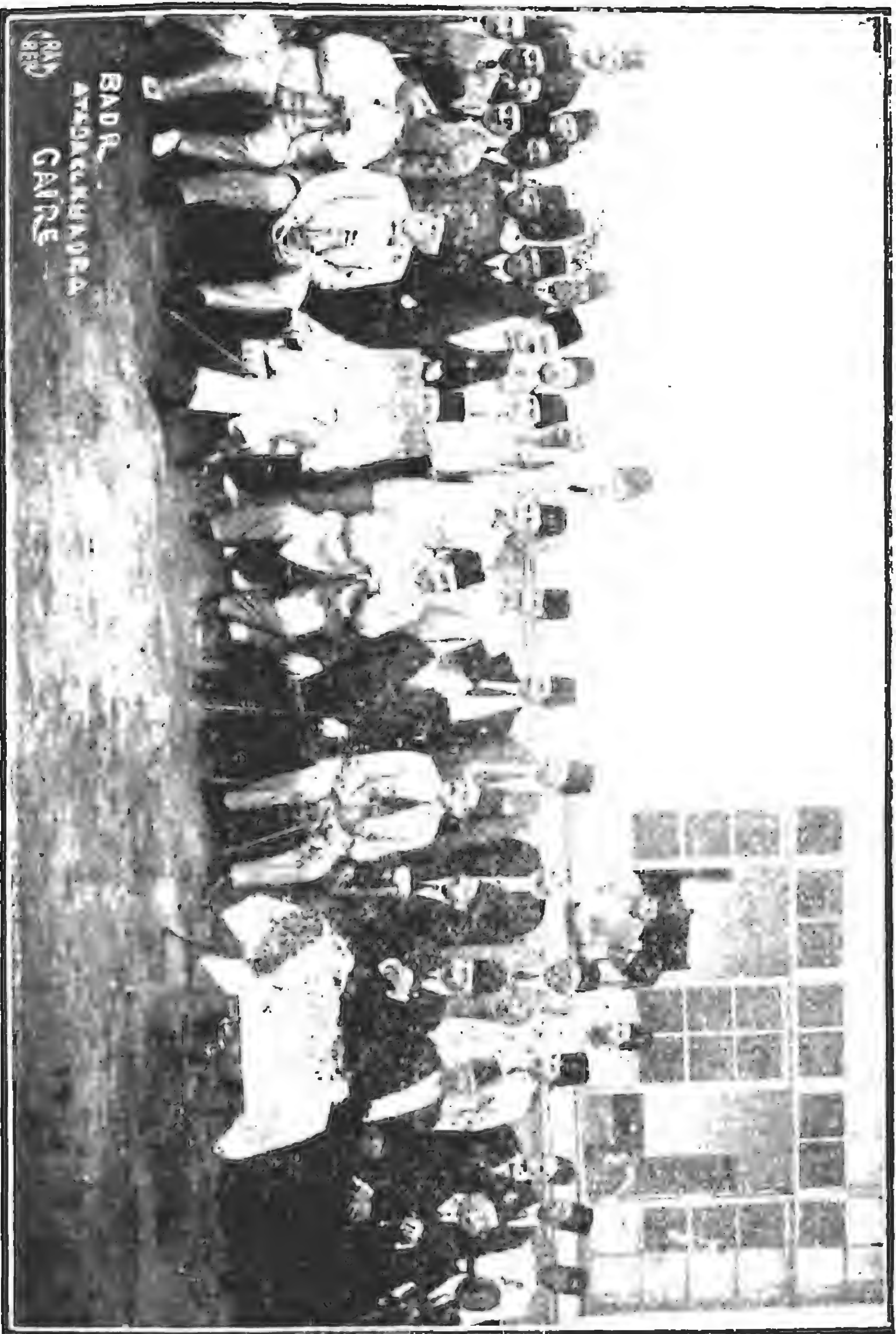


الرئيس الجليل في مستشفى الدكتور راضى بك بين أطبائه الذين عاجوه
| عن البلاغ الأسيرى |



[عن البلاغ الأسبوعي]

الرئيس الجليل في المستشفى عقب شفائه من حادث الاعتداء . وقد وضعت
أم المصريين يدها على كتفه رحمه الله . وإلى يساره مدموازيل فريدا



الرئيس جمال عبد الناصر في مستشفى عقب شفائه من حادث الاعتداء . وجلس إلى جانبه أعضاء وزارته .



[عن الساحة الأسبوعي]

الرئيس الجليل في المستشفى عقب شفائه من حادث الاعتداء، وحوله أعضاء وزارة الشعب وعدد من الشيوخ والنواب وغيرهم

كلمة الرئيس الجليل

أيها السادة النبلاء :

أشكر حضراتكم شكرا جزيلا على تهنيتي واختصاصي بهذا العطف . أشكركم ، وأشكر الأمة كلها على ما أوتيت من عطف . وإني أؤكد لكم أن ذلك الدم المهرق ، لم يزدني إلا ثباتا وإقداما ، ومثابرة على خدمة الحق الذي آليت على نفسي أن أخدمه وأتأبر عليها حتى تنال استقلالنا التام . بل إني أؤكد لكم أن ذلك الدم المسفوك ، لم يكن إلا مدادا للعهد الذي قطعته على نفسي بأن أخدم أمتي وبلادي بكل ما أستطيع من قوة . وإني أؤكد لكم كل التأكيد أننا سنصل قريبا أو بعيدا إلى أمنيته إن شاء الله .

عما قليل سأسافر للاستشفاء ، وإني في حاجة إليه ، في حاجة لأن أستشفى بمياه بلاد كثيرة . فأرجو الله أن أستعيد قوتي (أصوات : قواك الله) ، وأن أعود إليكم لأجاهد مع المجاهدين منكم ، وكلكم مجاهدون ، في سبيل الوطن . فاستودعكم الله إلى أن أراكم إن شاء الله في عز وإقبال (تصفيق طويل وهتاف حاد) .

* * *

وفد النواب والشيوخ

وقد تلا وفد القضاء والنيابة وفد من حضرات الشيوخ والنواب ، يتقدمهم رئيسا المجلدين . وبعد أن خطب خطبائهم ، ألقى الرئيس الجليل رحمه الله فيهم هذه الخطبة الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

لا يسعني أمام هذه المظاهر ، وأمام هذا الشعور السامي ، إلا أن أبدى وافر الشكر لحضرتي صاحبي المعالي رئيسي مجلدي النواب والشيوخ ، ولحضرات الشيوخ والنواب ، ولحضرات رؤساء الوفود وأعضائها الذين قدموا من الأقاليم المختلفة لأجل تهنيتي بالسلامة من ذلك الخطر العظيم . أشكركم من كل قاي ، وأقول لكم جميعا ، كما قلت لمن سبقوكم ممن شرفوني بالسؤال عني وبالاهتمام بأمرى ، أن هذا الحادث

لم يزدنى إلا تمسكا بالمبادئ القويمة التى تشرفت بنشرها فى البلاد، والتى يسرنى أنها أنبتت نباتها الحسن فى جميع القلوب ، وأصبحت شعار كل مصرى . وأؤكد لحضراتكم أنى فى الوقت الذى كان الموت يساورنى فيه ، ما افكرت أن النهضة تنجو، وأن الحركة تسكن ؛ بل تصورت واعتقدت أن الله الذى غرس بذور الوطنية فى قلوب المصريين ، سيتعهدنا فى المستقبل كما تعهدنا فى الماضى ، حتى تثمر ثمرا طيبا . وإن فيكم لسعودا كثيرين ، وهما كافية لأن تقود الحركة الى ما قامت من أجله ، وهو الاستقلال التام لمصر والسودان . قلت لمن قبلكم أيضا ان ذلك الدم المسفوك غدرا وظلما (نسيج ووجوم وبكاء) هو مداد تكتب به وثيقة عهدي لكم ، بأن أكون دائما متمسكا بذلك المبدأ القومى الشريف ، حتى أنال الاستقلال التام أو الموت الزؤام (هتاف شديد : ليحى سعد باشا، ليحى رمز التضحية) .

بعد غد سأسافر الى الاسكندرية ، وأقوم برفع آيات الشكر الى جلالة الملك الذى حبانى بعطفه فى هذه المحنة الحاضرة ، وكان عطف جلالته مخففا كثيرا من آلامى ، ومساعدة قويا على إبلالى . أرفع لصدته عبارات الشكر، وأنوب عنكم أيضا فى ذلك .

فى يوم ٢٥ الجارى سأبحر من الاسكندرية إن شاء الله (أصوات : الحمد لله على وفاء الوعد) الى أوروبا للاستشفاء بالمياه . وليس فى نيتى اغاية الآن مفاوضات ، ولكن النية معقودة على الاستشفاء ؛ فإذا عادت الى قوتى (أصوات : قوة الثبات) ووجدت أنى متأكد ، كما قلت لكم فى الجلسة الأخيرة ، أنه اذا كان الدخول فى المفاوضات لا يضيع حقا لمصر ولا يكسب أحدا حقا عليها ، دخلت معتمدا فى نجاحى على الله سبحانه وتعالى ، وعلى الثقة العالية التى منحتمنى إياها أتم والأمة جميعا . وإنى لأرجو الله لهذه البلاد طمأنينة وسكينة ، وأن يبعد عنها شر الأشرار ، أولئك الذين لا يحسبون للعواقب حسابا ! هداهم الله الى الصواب ، وكلل مساعينا بالنجاح (هتاف لجلالة الملك وللرئيس) .

* * *

كلمة أخرى للرئيس الجليل

وألقى رحمة الله عليه في وفود أخرى. ملأت السراشق مساء اليوم نفسه هذه الكلمة الآتية :

على كل حال لا يمكنني التكلم ، إذ ليس في إمكاني الكلام ، لأن قواي لا تساعدني على ذكر ما يجيش في صدري ، كما أن صحتي لا تساعدني على أن أخطبكم كما ترون . ولذلك أكتفي بأن أبدى لحضراتكم جميل شكرى على هذه الإحساسات العالية ، وأن أتضرع الى الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا جميعا لما فيه سعادة البلاد وتحقيق آمالها ، وهو الاستقلال التام لمصر والسودان . انى مسافر بعد غد الى الاسكندرية إن شاء الله تعالى ، حيث أقوم بواجبي نحو ملك البلاد ، ويوم الجمعة أبحر الى الخارج للاستشفاء . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يتم الشفاء ، وأعود فأراكم جميعا متمتعين بالصحة والعافية . وليس أسر إلى من أن أراكم جميعا في غاية السرور .

وفد البرلمان

في حضرة جلالة الملك

قرر حضرات الشيوخ والنواب المحترمين أن ينتدبوا وفدا ينوب عنهم في رفع الشكر الواجب الى حضرة صاحب الجلالة الملك ، بمناسبة العطف الثمين الذى أسبغه على الأمة في شخص زعيمها الجليل . وقد تشرف هذا الوفد بالمشول بين يدي جلالته في يوم ٢٣ يولييه سنة ١٩٢٤ ، فكان موضع عطفه ورعايته زمنا غير قصير ، تفضل بحفظه الله فيه فأعرب عن تعطفاته الشريفة على الرئيس الجليل ، وعن تقديره لجهاده العظيم في خدمة وطنه وملكه . ونصح جلالته ألا يطيل الرئيس خطابه ، في الحفلة التى أعدت لتكريمه قبل سفره الى أوروبا ، لأن الكلام يتعبه . وقال جلالته :

”إنى سأوفد كبير أمنائى لكى يرجو منه ألا يطيل الكلام ، لأن الكلام يتعبه ، وصحته أغلى شىء فى الدولة“ .

توديع الرئيس الجليل

قبل سفره الى أوروبا

أقام حضرات أعضاء البرلمان في مساء الخميس ٢٤ يولييه سنة ١٩٢٤ حفلة شاي كبرى بكازينوسان اسفانوباسكندرية ، تكريما للرئيس الجليل ، وابتهاجا بشفاائه ، واحتفالا بوداعه قبل سفره الى أوروبا . وقد كانت حفلة باهرة زاهرة خطب فيها كثير من الشيوخ والتواب ، مهتئين ومودعين . ثم وقف الرئيس الجليل وألقى بين الهمات العالي والتصفيق الشديد هذه الكلمة الآتية :

كلمة الرئيس الجليل

سادتي :

جزى الله الشدائد كل خير عرفت بها عدوى من صديق جزى الله هذا الحادث الأخير كل خير! فقد علمنى أن الناس جميعا أصدقائي ، وأن الأمة المصرية الكريمة محبة لى ، وأن الأجانب النازلين بيننا أحياء أوفياء لنا . وعلمنا فوق ذلك أن فى أوروبا أقواما كراما يعطفون على مصر والمصريين . وإن الرسائل التى لا عداد لها ، والتى وردتنى من يوم أن وقع هذا المصاب ، لدليل فصيح على ما لأولئك الأجانب من سامى الشعور وشريف النفوس وحسن الولاء . ولا يسعنى فى هذا المقام إلا أن أقدم خالص شكرى لمصادر هذه الرسائل ؛ كما أقدم وافر الشكر لجميع التلاء فى مصر ، وجميع ممثلى الدول الأجنبية ؛ وكما أشكر الأمة المصرية الكريمة جمعاء على صادق شعورها ، وجميل عطفها ، وأسأل الله أن يكافئها خيرا .

سأسافر غدا بإذن الله سبحانه وتعالى ، وأشعر فى أعماق قلبي بأنى لا أكون غريبا فى تلك البلاد الأجنبية ، بل سأكون بين أهلها كما يكون الصديق بين أصدقائه وأحبائه . وسيكون أول همى الاستشفاء فى بلاد المياه المعدنية ، وبعد أن أستعيد صحتى إن شاء الله أعود الى وطنى .



| عن البلاغ الأسبوعي |

الرئيس الجليل، ولا يزال جريحا، في حفلة التوديع التي أقامها له أعضاء البرلمان المصري قبل سفره إلى أوروبا في شهر يوليو سنة ١٩٢٤، وهو وقف إلى يساره محمد توفيق نسيم باشا

أما المفاوضات فقد قلت في مواقف عديدة ، وأقول اليوم انى سأدخلها اذا كانت لا تضيع حقا لمصر ، ولا تكسب غيرها حقا عليها . أدخلها معتمدا في نجاحها على معونة الله ، ومزودا بثقتكم الغالية وتعزيد ملك البلاد .

وفي الختام أسأل الله أن يرني وجوهكم جميعا ، من وطنيين ونزلاء كرام ، في عز وسلام .

شكر الرئيس لأهالى الاسكندرية

أرسل الرئيس الجليل رحمه الله في يوم ٢٨ يولييه ، وهو على سطح البحر ، رسالة لاسلكية الى محافظ الاسكندرية ، هذا نصها :

أرجوكم إبلاغ تشكراتى لبلدية الاسكندرية ، ولجميع سكان المدينة الذين أحفظ لهم في فؤادى أجمل ذكرى لا تمحى ، لما أظهروه من الحفاوة العظيمة والعطف الشديد ، سواء فى استقبالهم الفخم لى ، وعند وداعهم إياى . وإنى أسافر سفرا هادئا ، مزودا بتمنياتهم الطيبة ، مغمورا بمحبتهم الخالصة . شكرا وتحية للجميع ،

سعد زغلول



وأرسل التلفزيون الآى كذلك الى حضرة صاحب العزة السيد مرسى بك رئيس لجنة الوفد بالاسكندرية ، ردا على تلغراف أرسله اليه بالنيابة عن الاسكندريين :

أشكر من صميم قلبى أهالى الاسكندرية الكرام على تمنياتهم الطيبة . وأرجوكم أن تقوموا عني فى القيام بواجب الشكر نحوهم على حفاوتهم العظيمة ووطنيتهم الصادقة ،

زغلول

حديث للرئيس الحليل

مصر للمصريين . الإدارة الحالية والإدارة السابقة . ديون الجزية

ورد على جريدة الأهرام القراء من مراسلها الخاص في لندن التلغراف الآتي نصه :

لندن في ٩ أغسطس سنة ١٩٢٤ — نشرت جريدة «دايلي اكسبريس» اليوم حديثا مع زغلول باشا لمكاتبها الخاص (وأعتقد أن هذا المكاتب هو اللادى دورمندهاى) جاء فيه ما يأتى :

حدثت زغلول باشا المقيم الآن في باريس ريثما تجرى المفاوضات مع الحكومة البريطانية، على أنه قد امتنع الآن عن محادثة أى كان في الأمور السياسية، وعلى الأخص في مسألة الاحتلال، ولكنه خاطبنى بحرية تامة، وأفضى الى بأقوال تهم الشعب البريطانى كثيرا، هذا نصها :

مصر للمصريين

« — عند ما يدرك الذين يعارضوننا معارضة شديدة وجهة نظرنا، ويسمعون حججنا، لا يستطيعون أن يجمعوا عن تقدير ما نبديه من التعليل والتدليل، بل يوافقون على أن الحق في جانبنا، لأننا لا ننوى سوى المطالبة بحقوقنا المشروعة. لقد منحت مصر الاجانب منذ قرون عديدة مزايا ثمينة، وأكرمت وفادتهم، فنحن لا نبدأ الآن باسترجاع ما منحناه .

إن ما لبريطانيا ومصر من المصالح، يحملهما على أن تكونا صديقتين وحليفين، وأن تؤسسا صداقتهما على أساس سليم دائم . ويجب ألا يخطر في بال هذا الفريق أن الفريق الآخر معاد له . ويجب أن يكون من المفهوم جيدا لدى بريطانيا أن مصر للمصريين لا لبريطانيا! وعلينا أن نعالج جميع المسائل المتعلقة بمستقبل مصر والسودان بهذا الروح . »

الإدارة الحالية والإدارة السابقة

قال المكاتب : فسألت زغلول باشا عن صحة ما قيل عن الخلل الذى أصاب الإدارة المصرية بعد انسحاب اليد البريطانية ، أخصها بالذكر السكك الحديدية المصرية . فأجاب : « — ان هذه الشكاوى لا ظل لها من الصحة ، فإذا كان فى الإدارة الحالية نقص ، فهو من نتائج الإدارة السابقة السيئة ، وعلى الأخص فى السكك الحديدية ، التى ظلت إدارتها تستعمل من دون إجراء ما يلزم من الإصلاح والترميم الى أن أصبح معظمها غير صالح للعمل . وقد ظهر ذلك جليا فى الآونة الأخيرة ، فى بعض الجسور والأدوات المتحركة والمتحركة . فإدارة السكك الحديدية الحالية ، تلاقى مصاعب جسيمة فى إجراء الترميم اللازم . وأضرب مثلا واحدا على عيوب الإدارة السابقة بمحطة الاسكندرية : فهذه المحطة التى ليست محطة رئيسية ، ولا ملتقى خطوط أخرى ، مثال للإسراف لا نظيره ! فقد قدرت أكلافها فى التصميم الذى وضع لها بستين ألف جنيه ، ولكن أتفق عليها حتى الآن نصف مليون جنيه ! ولم تكمل بعد ! ... وخذ لك مثلا آخر على الإسراف ، وهو زيادة مرتبات موظفى الحكومة زيادة فاحشة ، حتى أصبحت تستهلك الآن أكثر من أربعين فى المئة من الميزانية !

فما على الذين يرفعون عقيرتهم بالشكاوى من الإدارة الحالية ، سوى أن يلزموا الصمت ، لأن هنالك مكتوبات لو رفع عنها الستار لما كان رفعه فى مصلحة الإدارة السابقة وحسن سمعتها !

وقد تسنح لى فرصة أوضع فيها كل شىء مع من يهمهم الأمر ، وأقدم على صحة أقوالى أدلة لا نزاع فيها . فالقضية التى أدافع عنها قوية واضحة بسيطة ، لأن البدهة والإنصاف فى جانبى ، والمسألة كلها تعالج بإخلاص وعدالة .

مسألة ديون الجزية

قال المكاتب : وأشار زغلول باشا الى مقال نشر أخيرا وانتقد فيه كاتبه ماعملته مصر من توقيف دفع أقساط الدين العثماني ، فقال : « ان مصر لم تتعهد أى تعهد مباشر أو غير مباشر تجاه حملة أسهم الدين العثماني . وكل ما فعلته هو أنها قبلت ديننا حولته عليها الحكومة العثمانية للتسديد من مال الجزية ، فإذا زالت الجزية زال الغرض المقصود من تبعية الدين . وعلى كل حال لم يكن وقف الدفع فجائيا ، لأن الحكومة المصرية سددت جميع الأقساط الأخيرة حتى ١٢ يولييه الماضي ، وأعلنت أن الأقساط الأخرى أودعت في البنك الأهلي على اسم الدائنين ، ريثما يوضع قرار ودى أو تجرى تسوية بطريقة التحكيم . ففي هذه الأحوال لا يخطر لي في بال أنه من الممكن أن تعد الحكومة المصرية متمنعة أو غير مكترثة بالواجبات الأدبية ، لأنها اتخذت تدابير لم تتخذها إلا لوقاية مصالحها الخاصة ومصالح جميع ذوى العلاقة بها » .

اضطرابات جديدة في السودان

بلاغ رسمي عنها

أصدرت وزارة الشعب يوم الجمعة ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ البلاغ الآتي :

في يوم ١١ أغسطس والأيام التالية ، أبلغت الحكومة أنه في صباح يوم السبت ٩ الجاري خرج تلاميذ المدرسة الحربية في الخرطوم من المدرسة ، حاملين البنادق والحرايب والعلم الأخضر ، واخترقوا المدينة بنظام ، ووقفوا أمام السجن هاتفين للضابط عبد اللطيف ؛ وفي أثناء ذلك أخذت الذخائر من المدرسة ، فلما عاد التلاميذ اليها امتنعوا عن تسليم أسلحتهم ما لم ترد اليهم الذخائر ، وهددوا باستعمال هذه الأسلحة اذا استعملت معهم القوة ؛ وأن قوة بريطانية أحاطت بالمدرسة ، وانتهى الأمر بانتهاء المقاومة وتسليم الأسلحة في المساء ؛ وأنه ألقى القبض على رؤساء الحركة ؛

وقيل ان هذه المظاهرة وقعت احتجاجا على طريقة اعطاء الشهادات النهائية، وعلى مشروع الجزيرة .

وأبلغت الحكومة أيضا أن أورطة السكة الحديدية بالعطبرة خرجت في اليوم نفسه بمظاهرة غير منظمة، وأحدثت إتلافا، وأن فصيلتين من الجيش البريطاني قامتا لقمع هذه المظاهرة، وأن المظاهرة استؤنفت في اليوم الثاني، ولما حاصرتها الجنود استعمل رجال الأورطة الحجارة واخترقوا خط الحصار دفعتين، وكانوا مسلحين بالنبايت وقضبان الحديد، وأتلفوا السيارات والآلات الميكانيكية ومركبات سكة الحديد، وأشعلوا النار في مكاتب السكة الحديدية، فأطلق الجنود النار لقمع المظاهرة، وأسفر ذلك عن قتل اثنين وإصابة اثنين مائتا متاثرين بجراحهما، وإصابة أحد عشر بإصابات خطيرة، وخمسة بجراح خفيفة، وإصابة غلامين كانا بالشكنة بإصابات خفيفة . فاجتمع مجلس الوزراء وبحث في الأمر واتخذ الإجراءات الآتية :

(أولا) الاستعلام من حاكم السودان العام، طالبا منه البيانات التفصيلية عن هذه الحوادث، وما وقع فيها، وأسبابها، والدافع إليها، والإجراءات التي اتخذت في شأنها، وإخطار الحكومة أولا فأولا بما يحصل فيها .

(ثانيا) أبلغت الحكومة الأمر لوزير مصر المفوض بلندن، وكلفته تبليغ احتجاجها للحكومة البريطانية على هذه التصرفات، وضمنت كتاب الاحتجاج وجوب إيقاف المحاكمات، والمبادرة الى تشكيل لجنة مصرية سودانية، لفحص الحالة، وتحديد المسؤوليات، والعمل على تهدئة الخواطر، حقنا للدماء .

وإن الحكومة لتشعر بشعور الأمة تلقاء هذه الحوادث المشؤمة، وهي ساهرة على معالجتها بما يحفظ كرامة البلاد ويصون حقوقها .

موافقة الرئيس الخليل

على خطة الوزارة

أرسل صاحب الدولة نائب رئيس الوزراء الى الرئيس الخليل في باريس بالتلغراف يوم الخميس ١٤ أغسطس صورة البلاغ السابق الذى تنوى الحكومة إصداره ، وصورة الاحتجاج الذى تريد إرساله الى الحكومة البريطانية ، بفناء الى دولته من الرئيس رحمه الله تلغرافه الآتى :

أوافق كل الموافقة على خطتكم الحكيمة جدا (Très sage) ، واحتجاجكم الذى تبرره الحوادث ،
زغلول

بيان الوفد المصرى

الوفد المصرى ، المعبر عن مشيئة وادى النيل ، يتبع بمزيد القلق ما يجرى فى السودان من الاعتداء على أرواح أهله الأبرياء المسلمين ، من ملكيين وعسكريين ، لا لذنوب جنوه ، سوى إظهارهم ما تكنه صدورهم من الشعور لوطنهم ، والولاء للملكهم ، ويأسف اذ يرى فى هذه التصرفات توسيعا للخلاف بيننا وبين الدولة الانجليزية ، وقضاء على كل مسعى يبذل لتوثيق عرى الصداقة والتعاون بين مصر وانجلترا . كل ذلك حاصل ، بالرغم مما تظهره الأمة المصرية الكريمة من ضبط النفس وشريف الموقف ، وبالرغم من أن الآونة الحاضرة تستدعى من الجانبين ، وهما مقبلان على مفاوضات هامة ، أن يسود بينهما حسن التفاهم ، فيتجنب كل فريق ما عساه يحدث فى نفس الآخر من سوء الأثر ، وما يبعثه فى ظنه من المخاوف والشكوك . ولقد لبث الوفد ينظر الى ما تقوم به حكومة الشعب من التصرفات الحكيمة فى هذه الأزمة العصبية ، وانقا تمام الوثوق من قيامها فى هذا الظرف ، كما فى غيره من الظروف ، بواجبها الوطنى خير قيام ، متقبلا سرعة انفراج الأزمة على ما يرضى الحق والعدالة ، ويبدد الشبهات التى تلقىها مثل هذه التصرفات فى طريق

التفاهم والاتفاق ؛ حتى انتهى الحال بأن نشرت الحكومة على الملأ ذلك البلاغ الذى يتضمن احتجاجها على تلك التصرفات .

فإزاء هذه الحالة يعلن الوفد المصرى شديد استنكاره إياها ، واحتجاجه عليها ، كما أنه يحذر ساسة الانجليز سوء مغبتها ، ويحملهم وحدهم عبء تبعتها .

وكيل الوفد المصرى

حمد الباسل

احتجاج الوفد المصرى

ننقل فيما يلى ترجمة الاحتجاج الذى أرسله الوفد المصرى الى الحكومة الانجليزية بشأن حوادث السودان المذكورة :

الوفد المصرى ، المعبر عن مشيئة سكان وادى النيل ، يتبع بمزيد القلق مايجرى فى السودان ، من الاعتداء على أرواح أهله الأبرياء المسلمين ، من ملكيين وعسكريين ، لإظهارهم ما تكنه ضمائرهم ، من التعلق بوطنهم ، والولاء لملكهم .

ومن العجب أن فى الوقت الذى توجه فيه الحكومة الانجليزية الى الحكومة المصرية دعوة الدخول فى مفاوضات هامة ، تخلق فى السودان هذه الحالة التى ليس من شأنها إلا أن تجعل سوء التفاهم يسود بين البلدين ! !

فالوفد المصرى ، إزاء مايجرى الآن بالسودان ، وبالنظر الى الخطة الشريفة التى تسلكها الأمة المصرية ، يعلن استياءه التام من هذه الحالة ، ويستنكر هذه الاعتداءات كل الاستنكار ، ويحتج عليها أشد الاحتجاج ، كما أنه يدعو الساسة الانجليز الى تدبر عواقبها الوخيمة ، ويحملهم وحدهم تبعتها الثقيلة .

بلاغ رسمي آخر

الوزارة تردّ على دار المندوب السامي البريطاني

أعلنت وزارة الشعب في مساء ١٧ أغسطس بلاغا آخر عن حوادث السودان هذا نصه :

رأى حضرة صاحب السعادة نائب المندوب السامي أن يحتج بكتاب مؤرخ في ١٥ أغسطس سنة ١٩٢٤ على خطأ زعم أنه وقع في الفقرة الثانية من البلاغ الرسمي الخاص بحوادث السودان الأخيرة، ويجعل لهذا الخطأ أهمية كبرى، لأنه قد يكسب — على ظنه — ذكر الحوادث مغزى غير متزه عن الغرض قد يفضي الى عرقلة المهمة المشتركة بين الحكومتين .

فأجاب حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة في اليوم التالي محتجا على إسناد مثل هذه النيات الى البلاغ الرسمي، وأضاف دولته أن الحكومة، رغبة في تأييد حسن نياتها على الوجه الأتم، ومنع كل لبس، ستشرع في تنشر جميع المعلومات الخاصة بهذه الحوادث الداعية الى الأسف التي وصلت اليها عن طريق دار المندوب السامي أو من معالي السردار، فإن ذلك كما قال دولته دليل جديد على رغبة الحكومة الخالصة في سرد الأخبار كما وصلت الى علمها .

وقد اختتم دولته خطابه قائلا : " ليست الحكومة المصرية هي التي يصدر عنها أى عمل من شأنه أن يعرقل المهمة المشتركة بين الحكومتين " .

وفيا لى بيان الوثائق الخاصة بالحوادث المذكورة بحسب تواريخها :

(ثم جاء البلاغ تفصيلا بهذه الوثائق ، والمرجع اليها في صحف ذلك التاريخ) .

قرار الهيئة الوفدية

اجتمعت الهيئة الوفدية لمجلس الشيوخ والنواب في يوم الخميس ٢١ أغسطس سنة ١٩٢٤ بدار حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب ، وبعد ما أستعرضت تلك الحالة الناشئة عن حوادث السودان ، دارت المناقشة فيما يأتي :

(أولا) هل هناك ما يستوجب طلب عقد البرلمان بصفة رسمية ؟

(ثانيا) هل توافق الهيئة على سياسة الحكومة التي انتهجتها إزاء الحوادث المذكورة وأعلنتها ؟

(ثالثا) النظر فيما قد يتقدم من حضرات الأعضاء من الاقتراحات الخاصة بهذه الحالة .

وبعد تناول الآراء والمناقشة في هذه المسائل ، أصدرت الهيئة بالإجماع القرارات الآتية :

(أولا) لا ضرورة الآن تدعو لطلب عقد البرلمان بصفة رسمية ، لأن المصلحة تتحقق بترك العمل في الأزمات السياسية للهيئة التنفيذية ، حتى يتسنى لها أن تفرغ لتتبع تطوراتها ومعالجتها ، وهذا ما تجرى عليه البلاد الدستورية في أمثال هذه الأزمات ، خصوصا اذا كانت الهيئة التنفيذية متمتعة بثقة البرلمان .

(ثانيا) أن الهيئة تؤيد الحكومة في الإجراءات التي اتخذتها وأعلنتها وجرت عليها في سياستها إزاء هذه الحوادث .

(ثالثا) أن تقدم الاقتراحات للجنة التنفيذية الوفدية بدار سعادة وكيل مجلس النواب حمد الباسل باشا ، لدرسها وعرض ما تقره منها على الحكومة ، على أن تقدم تلك الاقتراحات قبل يوم الثلاثاء ٢٦ أغسطس سنة ١٩٢٤ ، وستجتمع هذه اللجنة في الساعة السادسة من مساء اليوم المذكور بدار سعادة حمد الباسل باشا .

هذا، والهيئة تعلن شديد سخطها على ما يرتكب في السودان من المظالم، وعظيم عطف المصريين على إخوانهم السودانين الذين يتلقون بشرف وإباء ما يقع عليهم من عسف وأستبداد في سبيل تحقيق استقلال وادي النيل، وتلقى تبعة هذه المظالم على السياسة الانجليزية ومطامعها الاستعمارية.

في الدعوة الى المفاوضة

جاء في تلغرافات الأهرام الخصوصية بتاريخ ٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ أن جريدة التيمس زعمت "أن الرئيس الجليل سعد باشا قضى الشهر الماضي في باريس ينتظر دعوة من مستر مكدونالد للقدوم الى لندن، ولكن هذه الدعوة لم ترسل اليه، وقد لا ترسل في مستقبل قريب". فلما نشرت التيمس ذلك، نشر في اليوم نفسه من مصدر رسمي في لندن بيان قبل فيه :

"بمناسبة افتتاح البرلمان المصري في شهر مارس الماضي، أرسل مستر مكدونالد تلغراف تهنئة الى زغلول باشا، وقال فيه "ان الحكومة البريطانية مستعدة في هذا الحين وفي كل حين لمفاوضة الحكومة المصرية". وفي شهر ابريل اقترح مستر مكدونالد إمكان إجراء المباحثات في لندن حوالى أواخر يونيه أو أوائل يوليه الماضيين، فقبل زغلول باشا هذه الدعوة، ولكن ظهر بعد ذلك أن من المتعذر الاجتماع في أواخر يونيه، وأن آخر سبتمبر يكون أوفق موعد. وقد أبلغ زغلول باشا اللورد اللنبي قبل سفره الى فرنسا أنه يتوقع أن يكون هذا الموعد مناسباً. وأشار مستر مكدونالد في آخر رسالة أرسلها الى زغلول باشا الى الاجتماع المقترح في آخر هذا الشهر، ولكن لم يرد جواب على هذه الرسالة. فمما تقدم يتضح أنه كان في النية أن يقع الاجتماع في آخر شهر سبتمبر، وأن الدعوة ما زالت باقية على حالها فيما يتعلق بمستر مكدونالد".

ووزعت شركة روتر التلغراف الآلى :

لندن فى ٢ سبتمبر — علم أن الدعوة التى أرسلها المستر مكدونالد الى دولة سعد باشا لدخول المفاوضات فى آخر سبتمبر ، وهو التاريخ الذى قبله دولته ببعض شروط قبل سفره الى فرنسا ، لا تزال باقية على حالها .

وقد أشار المستر مكدونالد مرة أخرى ، فى آخر رسالة بعث بها الى دولة سعد باشا ، الى الاقتراح السابق ، ولكنه لم يتلق جوابا . [ترجمة البلاغ]

تصريح لمستر مكدونالد

نشرت شركة روتر ما يأتى :

لندن فى ٣ سبتمبر — نظرا للاعتقاد الآخذ فى النمو بأن دولة سعد باشا عدل عن الذهاب الى لندن ، فإن هناك مغزى كبيرا للحديث الذى أفضى به مستر مكدونالد لمراسل الديلى اكسبريس الباريسى ، والذى قال فيه "ان دولة سعد باشا أغفل الدعوة التى أرسلها اليه ، ولا يظهر أن لديه فكرة معينة عما اذا كان ينوى أو لا ينوى المجئ الى لندن" . ثم أضاف مستر مكدونالد الى ذلك قوله : "وقد حدثت فى الوقت نفسه حوادث يؤسف لها فى السودان ، تقع المسئولية فى حدوثها على الحكومة المصرية بلا جدال . وانى معتقد تمام الاعتقاد أن القلاقل الحديثة دبرها بعض أعضاء الحكومة المصرية ، وأن دولة زغلول باشا غصّ الطرف عن أعمال المتطرفين" . ثم صرح مستر مكدونالد بأنه "بالرغم من رغبته الأولى فى الاحتفاظ بالحالة الحاضرة الى أن تفصل فيها المفاوضات ، قد اضطر أن يدعو موظفى السودان الذين فى الإجازة الى العودة الى مناصبهم ، وأن يقوى ويمجد موقف بريطانيا فى السودان" . ثم أضاف مستر مكدونالد قوله : "ولا يمكن بحال ما أن يكون هناك محل للكلام فى جلاء الجنود البريطانية عن مصر ، أو إبعاد القوات البريطانية عن منطقة القناة . وفى استطاعتى أن أقول إننا أعددنا العدة التامة لجميع الطوارئ" . [ترجمة البلاغ]

جواب الرئيس

على تصريحات مستر مكدونالد

وزعت شركة روتر التلغراف التالي :

لندن في ٤ سبتمبر — حادث دولة سعد باشا مراسل الديلي اكسبريس الباريسي، فرفض دولته أن يردّ بشيء على بيان المستر مكدونالد؛ ثم قال "انه أخذ تذكرة العودة الى مصر في يوم ١٧ سبتمبر"، وقد فهم المراسل أن سعد باشا "ليس موافقا على ما قاله المستر مكدونالد من أنه أرسل اليه دعوة صريحة".

ثم قال دولته "انه ظلّ ينتظر أن تعين الحكومة البريطانية الزمان والمكان للاجتماع، ولكنه لا يرغب أن ينتظر أكثر من ذلك الآن، وبعد أن صرح مستر مكدونالد بأن مواعيده المقبلة لا تسمح له بترتيب موعد قريب للمقابلة". وزاد دولته أنه "يرى أن أحكم سياسة هي أن يعود الى مصر ليستأنف أعماله الرسمية؛ وهو لا يعتبر عودته بمثابة فشل، ولكنه إنما يعمل بما تقضى به الظروف".
[ترجمة البلاغ]

مكدونالد يكذب التصريح

وزعت شركة روتر التلغراف التالي :

لندن في ٥ سبتمبر — جاء تكذيب المستر مكدونالد للحديث المبروق في ٣ سبتمبر في أثناء محادثته لرجل الصحافة في جنيف في يوم ٤ سبتمبر، فقد أعلن أنه دهش أشدّ دهشة لسماع ما عزيّ اليه قوله للحديث بصدد مصر. وقد وصف المستر مكدونالد أقوال المكاتب بأنها « مناورة خبيثة مما يسمونه صحافة ! » .
[ترجمة البلاغ]



وقد طلب مستر كار النائب عن المندوب السامي البريطاني في القاهرة مقابلة حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا النائب عن رئيس مجلس الوزراء، فقابلته في يوم ٦ سبتمبر سنة ١٩٢٤ وأبلغه أن مستر مكدونالد رئيس الحكومة البريطانية يكذب رسميا تكذيبا باتا الحديث الذي عزته اليه جريدة الديلي اكسبريس .

بلاغ رسمي عن المفاوضات

بوالكلي في ٨ سبتمبر— توجه جناب المستر كار نائب المندوب السامي البريطاني حوالي الساعة العاشرة من صباح هذا اليوم الى حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة، وأبلغ دولته فحوى كتاب أرسله المستر رمزي ماكدونالد رئيس وزارة حضرة صاحب الجلالة البريطانية من جنيف في ٦ الجاري الى حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء الموجود الآن في باريس . وقد ذكر جناب المستر ماكدونالد أنه علم بمزيد الأسف من الكتاب الذي أرسله الى جنابه حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بتاريخ ٢٩ أغسطس عدم إمكان إجراء المفاوضات ، ولكنه اغتبط بما أشار اليه دولته من أنه في الاستطاعة مع ذلك محاولة تبديد الغيوم المتلبدة في جو العلاقات بين مصر وإنجلترا ، وبالأخص بعد حوادث السودان الأخيرة .

وقد استطرد جناب المستر مكدونالد الى القول بأنه يرغب رغبة شديدة في الاشتراك في إعادة حسن التفاهم في العلاقات بين البلدين ، وأنه يكون مسرورا لمقابلة حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا في لندرا في أواخر هذا الشهر .



وبناء على ذلك أعلن الرئيس الجليل رحمه الله أنه يقبل دعوة الحكومة البريطانية الى المفاوضة، وأنه عدل عن السفر الى مصر كما أعلن ذلك من قبل .

الرئيس في باريس

وزعت شركة روترالتلغراف الآتى :

لندن في ١٢ سبتمبر — ان صحة دولة سعد باشا جيدة . وقد استقبل في باريس اليوم ستة مندوبين من جمعية الطلبة المصريين في برلين ، جاءوا للإعراب عن ثقتهم به ، وأجابهم دولته بأن "مستقبل مصر موكول لشبان الطبقات المتعلمة" .

[ترجمة البلاغ]

بين الرئيس ومستر مكدونالد

وزعت شركة روترالتلغراف الآتى :

لندن في ١٢ سبتمبر — أبلغ دولة سعد باشا المستر مكدونالد أنه يكون تحت تصرفه يوم ٢٥ سبتمبر . والمفهوم أن دولته سيكون ضيف الحكومة البريطانية ، وأن المحادثات هي بمثابة تطهير للجو ، وأن الغرض الأساسى منها هو معرفة ما اذا كان من المحتمل أن تؤدى المفاوضات الى نتيجة ناجحة .

[ترجمة البلاغ]

سفر الرئيس الى لندن

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

باريس في ١٩ سبتمبر — سيسافر دولة زغلول باشا في ٢٣ سبتمبر الى لندن للتباحث مع المستر رمزى ماكدونالد . وهذه المناسبة أرسل له جلالة الملك فؤاد تلغرافاً تمنى له فيه سفراً سعيداً مع تحقيق آماني المصريين الحيوية .

[ترجمة البلاغ]

بين الرئيس الخليل والوزراء

أرسل حضرة صاحب الدولة نائب رئيس مجلس الوزراء بالنيابة عن أصحاب الدولة والمعالى الوزراء، تلهرافا الى الرئيس الخليل بمناسبة سفره الى لندن، هذا نصه :

بولكلي في ٢١ سبتمبر — بمناسبة قرب سفركم الى لوندرة يشترك معي جميع زملائكم وأصدقائكم في أن يتمنوا لكم صحة تامة وكل ما تستحقه من النجاح جهودكم التي لا يعترها وهن في سبيل عظمة الوطن . وإن الأمة المصرية لتعتمد في هذا الظرف كل الاعتماد على وطنيتكم الصادقة، وهي تنتظر بثقة نتيجة مهمتكم الجديدة، وتسأل المولى أن يقيمكم ويؤيد مجهوداتكم لتحقيق مطالب مصر العظمى .

فأرسل الرئيس الخليل الى دولته رده الآتي :

باريس في ٢٢ سبتمبر — إن تلهرافكم الرقيق يشجني كثيرا . وإني أشكر لكم وأشكر لزملائكم الأعزاء تمنياتكم الطيبة وعواطفكم الشريفة، وأعتمد على المولى القدير في تحقيق غايتنا المشتركة .

من الرئيس الى الوفد

وأرسل الرئيس الخليل رحمه الله الى حمد الباسل باشا وكيل الوفد المصري التلهراف الآتي ردا على تلهراف أرسله سعاده اليه بالنيابة عن حضرات أعضاء الوفد :

باريس في ٢٢ سبتمبر — أشكركم كثيرا على خالص عواطفكم، أنتم وزملاءكم الأعزاء، ونرجو بمعونة الله القدير وتأيد الأمة أن تحقق جميع أمانينا .

تصريحات للرئيس الحليل

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

باريس فى ٢٢ سبتمبر — صرح صاحب الدولة سعد باشا زغلول لو كالة هافاس بان "إقامته فى باريس كانت من ألد الأوقات ، وأنه استفاد منها كثيرا ، وهو يشعر فى نفسه بأحسن أثر" . ثم قال "انه ممتن كثيرا لمظاهر العطف التى أحيط بها" وأعرب عن "أمله فى أن تتم انجلترا نحوه ما بدأتها فرنسا" ، وقال انه "يشعر بثقة ويظن أن سيصل الى جلاء الأفق السياسى المتلبد بالغيوم" . وختم قائلا "انه يرغب رغبة صادقة فى الوصول الى نتيجة ، وان لديه من الدلائل ما يحمله على اعتقاد أنه سيجد فى لندن مثل هذه الميول" .

[ترجمة البلاغ]

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

باريس فى ٢٣ سبتمبر — تقول جريدة اكسيور ان زغلول باشا قال فى توديعه الحالية المصرية فى باريس وهو مسافرا الى لندن ما يأتى :

"سأقف غدا وجها لوجه أمام أقوى دول الأرض ! أما معتمدى الوحيد ، فهو على ثقة بلادى وعدل قضيتى . إننى أشعر بأنى قوى جدا ، وأنا عظيم الأمل فى الوصول الى اتفاق مرضى ، أما اذا لم يسعفنا النجاح ، فسأنابر على النضال فى سبيل الحق والعدل" .

[ترجمة البلاغ]

الرئيس فى لندن

وزعت شركة روتر ما يأتى :

لندن فى ٢٣ سبتمبر — حدثت مظاهرة بدیعة فى محطة فكتوريا بعد ظهر اليوم ، بمناسبة وصول زغلول باشا للمحادثة مع المستر مكدونالد تمهيدا لمفاوضات لتناول تسوية المسألة المصرية . فقد كانت الطرق المؤدية الى المحطة مزدحمة بجمهور المشاهدين ، وكانت أفاريز المحطة تموج بجماعات المصريين والهنود ، الهاتفين

لدولته، الالبيين في عرى ثيابهم صورته مرسله معها شرائط بيض وخضر، وكانوا يحملون أعلاما مصرية صغيرة . وقد أحاط الجمهور الهاتف بزلول باشا ، وارتفعت الأصوات منادية: «لتحي مصر والسودان . ليحي زغلول باشا . السودان المصري للمصريين » . وقدمت باقة من الداليا البيضاء والزنبق لقرينة زغلول باشا . ووصل رئيس الحكومة ورفقاؤه الى السيارات بصعوبة كبيرة، وهتف لهم الناس بأصوات مرتفعة أثناء سيرهم الى الفندق . واستقبله في المحطة مندوبون من قبل المستر مكدونالد ووزارة الخارجية البريطانية ، وأعضاء دار المفوضية المصرية بينهم فهمى بك وحمدى بك وخشبه بك . وكان في المحطة كثير من رجال البوليس الذين وجدوا مشقة كبيرة في صد جمهور المشاهدين التائق لرؤية زغلول باشا .

وقد كان عبور خليج المانش شاقا جدا، ونال زغلول باشا ورفقاؤه منه تعب شديد، حتى أن الباشا لزم حجرته أثناء العبور، وبلغ من تعب أنه لم يستطع مغادرة الباخرة إلا بعد انقضاء وقت غير قصير . وقد استقبله في دوفر وزير مصر المفوض في لندن والدكتور حامد محمود والدكتور بهجت بك ومحمود ثابت بك وعبد الرحمن فكرى بك وآخرون . أما رفقاء زغلول باشا الثمانية عشر فكان بينهم وزير مصر المفوض وقنصلها في باريس .

وقد برئ زغلول باشا تماما من جروحه، وبلغ من تحسن صحته أن استغنى عن الاستشفاء في مدن أوروبا الصحية .

وقد أبى أن يدخل في مناقشة، ولكنه أكد أنه لم يقدم برنامج (أجندة) معين، سوى أنه قدم بكل بساطة ليتحدث مع المستر مكدونالد ابتغاء تحسين العلاقات المصرية الانجليزية . وقد اعترم الباشا ألا يقيم في لندن إلا الزمن الكافى لتحقيق هذا الغرض، ثم يعود بعد ذلك الى مصر لدرس الأعمال المتراكمة تمهيدا للدور البرلمانى القادم .

وسيلقى بالمستر مكدونالد فى الساعة العاشرة والنصف من صبيحة يوم الخميس

[ترجمة البلاغ]

(٢٥ سبتمبر) فى دوننج ستريت .

السودانيون والمشاركة

يستقبلون الرئيس الجليل

نشرت البلاغ الغراء في تليفرافاتها الخصوصية التي تلقتها من لندن بتاريخ ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٢٤ ما يأتي :
 ” . . . ومما استرعى الأنظار بصفة خاصة أنه كان بين المستقبلين أعضاء الوفد السوداني الذين استقدمتهم السلطات البريطانية الى معرض ومبلى لتمثيل السودان فيه !
 وقد كانوا هم والمصريون سواء في الهمم في الهتاف باستقلال وادي النيل وجلالة الملك
 فؤاد الأول ودولة الرئيس . . . وقد جذب تمسكهم في الهمم ومبالغتهم في الترحيب
 التفات جميع الانجليز الذين كانوا في المحطة ، وكانوا جميعا معلقين على صدورهم صورة
 الزعيم والشرايط البيض والحضر .

أما الهنود والفرس ، طلبة وتجارا وزوارا ، فقد جاؤا المحطة بملابسهم الوطنية
 البديعة ، وكانوا يهتفون «لزعيم الشرق الكبير» بلغاتهم وبالانجليزية“ .

اجتماع الرئيسين

وزعت شركة روتر التلغراف الآتي :

لندن في ٢٥ سبتمبر — استمر الاجتماع بين زغلول باشا والمستمر مكدونالد ساعتين
 وثلاثة أرباع الساعة ، ثم صدر بعد ذلك بيان رسمي هذا نصه :

« كانت المحادثات ذات طبيعة تمهيدية ، قصدها الى جلاء موقف كل من
 الحكومتين البريطانية والمصرية ، فيما يتعلق بما نجم بين حين وآخر من سوء الفهم
 في الموضوعات المختلفة ، منذ أرسلت الى زغلول باشا الدعوة الأولى في أبريل الماضي .
 وقد اتفق الرأي على اجتماع آخر» . [ترجمة البلاغ]

* *

وتلقى صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تليفرافا من
 الرئيس الجليل رحمه الله ينبيء بأن المقابلة الأولى بينه ومستمر مكدونالد كانت ودية .

في انتظار الاجتماع الثاني

تلقت جريدة الليبرتيه من مديرها (مسيوليون كاسترو) الذي كان حينذاك في لندن التفرافات الآتية :
لندن في ٢٧ سبتمبر — تنشر صحف الصباح والمساء جميعا تعليقات مختصرة
على مقابلة يوم الخميس الماضي . ونشرت جريدة « دايلى تلغراف » وحدها بيانا
بمعلوماتها مجتهدة في أن تنقص من أهمية نتائج المحادثة .

واضطر مستر مكدونالد بالرغم من حسن ارادته الى تأجيل المقابلة الثانية الى يوم
الخميس ، لكثرة الشواغل التي تشغله من كل جانب . ونظر الصحف الانجليزية
والرأى العام الانجليزى موجهان الآن الى غيرنا ، لأن هناك مسائل أخرى متراكمة على
عائق الحكومة البريطانية . وكل شيء يدل على أن الساعة الحاضرة قليلة الصلاحية
لإجراء مفاوضات جدية ، لأننا اذا ابتدأنا فيها فقد يحدث أن يطول بها الزمن
كما حدث للمفاوضات الانجليزية الروسية بسبب كثرة المسائل الأخرى الملقاة على
عائق مستر مكدونالد .

وليس مؤكدا أن يقبل زغلول باشا قضاء فصل الشتاء في لندن ، فسيختار تأجيل
المفاوضات الى وقت أكثر ملاءمة من هذا الوقت ، ويجعل زيارته مقتصرة على
تسوية سوء الفهم الذى وقع أخيرا ، فيمهد السبيل بذلك لاتفاق مقبل . وليس في كل
هذا مع ذلك شيء رسمى ، وسنقف على الحقيقة يوم الاثنين .

أما الرئيس فمبسط المزاج ، بالرغم من تقلب الخو؛ وهو يقابل الزوار ، وقد زاره
النحاس باشا ووليم مكرم افندى وعلى بك الشمسى وعزيز باشا عزت ومحمود نغرى
باشا وأحمد خشبه بك وحامد الشواربى بك .

والظاهر أن الصحف الانجليزية أمرت أن تلزم جانب الصمت ، غير أن جريدة
«مورنينج بوست» تحاول عبثا تكدير الخو؛ فترغم أن زغلول باشا اتصل اتصالا غير
مباشر بزعماء اليسار من حزب العمال ! وهذا الخبر تلفيق .

ونشرت «وستمنستر غازت» مقالا لمسترسبندر الذى كان قديما فى لجنة ملر، دافع فيه عن طريقة اللورد، وختم قوله بأن سياسة ٢٨ فبراير هى التى قادت الى المأزق الحالى .

وانتهز الرئيس فرصة وقف العمل اليوم فترىض فى "هيدبارك" مع النحاس باشا، واتصل بى أن دولته تلقى كتابا صباح اليوم من مستر مكدونالد .

وهذا هو وصف الموقف الآن : خصصت المحادثة الأولى لإزالة سوء الفهم، وخصوصا فيما نجم عن مسألة الدعوة ؛ وسيتصل فى المحادثة الثانية ايضا بالحوادث الأخيرة الخاصة بالسودان . ولما كان الوقت يعجل ، فالظاهر أن رئيس الوزارة الانجليزية يحب أن يعتبر الحق صفا كله من الغيوم ، فيباشر يوم الاثنين صميم المسألة الانجليزية المصرية . فاذا دل هذا الحديث على إمكان الاتفاق ، فسيعين تاريخ المفاوضات . ولكن لما كان موقف بريطانيا السياسى الآن مثقلا ، فإن المفاوضات فى الحال غير مرجحة . غير أن خير فرض يفترض هو أنه متى تم الاتفاق على المبادئ فقد يؤجل الباقي الى الربيع المقبل . أما اذا آنس الرئيسان بعدا فى وجهتى النظر فى المسائل الأساسية ، فحينئذ توجد الصعوبات .

لوندرا فى ٢٨ — قابلت أحد الساسة الانجليز، فقال لى ان مستر مكدونالد على استعداد حسن ، ولكنه لما كان كثير العمل فهو تحت نفوذ الموظفين الدائمين بوزارة الخارجية ، الذين فى يدهم إدارة الأمور . ومن الواجب منع تدخل واضعى سياسة تصريح ٢٨ فبراير .

وقد تغذيت يوم الأحد الماضى مع دولة الرئيس فى هيمبتون برفقة النحاس باشا والدكتور حامد محمود، ثم تريضنا رياضة جميلة فى السيارة؛ والرئيس فى صحة جيدة . وأكده لى زغلول باشا أنه عزم على وقف المحادثات اذا اختل شرط من شروطها، أعنى الحرية المطلقة، وعدم التقيد بقيد ما، والمساواة التامة بينه وبين مستر مكدونالد .

لندن في ٢٨ - ستكون مقابلة الغد (الاثنين) حاسمة، ويأدب الرئيس في الساعة الخامسة من مساء الثلاثاء مأدبة شاي للطلبة في كلاريدج . وتلاحظ جريدة (ابزرفر) فرقا عظيما بين زغلول باشا الخطيب المتحمس وزغلول باشا السياسي كما بدا في المحادثة الأخيرة . ولدى ما يدلنى على أن وزارة الخارجية تبذل جهدها لكي تعرف مقترحات سعد باشا ، ولكن الرئيس من دهاة السياسيين . ويستحيل الآن التنبؤ بما يكون في مقابلة الغد ، ولكن لا يرجح أن تطرأ تعقيدات ، لأن الطرفين على نية تحاشي قطع المحادثة . وسيتم الاتفاق اذا دل الرئيسان على شجاعة متساوية في خوض الحلول الجديدة .

لندن في ٢٨ - قالت جريدة "سندى تيمس" في مقال موعز به "ان من الصعب الوصول الى الاتفاق بسرعة، والسبب في ذلك متطرفو البرلمان المصري". ثم أضافت الى هذا قولها "ان السودان ليس الصعوبة كلها". ثم ذكرت حيرة مصر بإزاء ايطاليا والحجاز، واستنتجت من ذلك "أن موقف مصر حرج، وأنها في حاجة الى عطف انجلترا ومعوتها". [ترجمة البلاغ]

الاجتماع الثانى

بلاغ رسمى

أصدر قلم المطبوعات البلاغ الآتى :

تلقى في هذا الصباح حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة تليفرافا من لوندرا من حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء، يذكر فيه أن دولته تناول الغداء أمس على مائدة جناب المستر رمزى ماكدونالد كبير وزراء حضرة صاحب الجلالة البريطانية ، بحضور خمسة عشر من أعضاء الوزارة، وكانت المأدبة خاصة، ولم يدر فيها الحديث على مسائل سياسية .

وقد اجتمع حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا بجناح المستر ماكدونالد في الساعة الخامسة بعد الظهر، فكان الاجتماع مشربا بروح الصداقة التامة، وكانت المحادثات فيه ودية ومرضية .

وستستأنف هذه المحادثات في الساعة العاشرة من صباح يوم الجمعة القادم .

الاسكندرية في يوم ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤

بعد الاجتماع الثاني

الصحفيون والمحادثة بين الرئيسين

عقب أن عاد الرئيس الجليل رحمه الله الى فندق كلارديج ، بعد المحادثة الثانية بينه وبين المستر ماكدونالد ، أُلح عليه جيش من مندوبي الصحف الانجليزية ، فصرحهم بالتصريح الآتي :

أرجو أن تعذروني اذا كنت لا أستطيع أن أصرح بشيء : فإن المحادثات لا تخصني وحدي ، ولكنها تخص الطرفين ، وفي هذه الحالة لا يستطيع طرف أن يصرح بشيء إلا بموافقة الطرف الثاني . [تلفرات وترجمة البلاغ]

مأدبة الرئيس للمصريين في إنجلترا

أقام الرئيس الجليل في يوم ٣٠ سبتمبر حفلة شاي كبيرة دعا اليها كل من في لندن من النواب والأعيان المصريين ، وجميع الطلبة المصريين في بريطانيا وارتلندا . وبعد أن خطب فريق من نجباء الطلبة خطبا قالت استحسان الرئيس ، ألقى رحمه الله خطبا بمنعاه بدأه بشكر الخطباء والمجتمعين ، وجاء فيه ما يأتي :

خطبة الرئيس الجليل

حقا أن ما أبدىتموه من الثقة في شخصي الضعيف ليزيد من قوتي وإيماني . وما قاله أعداؤنا عني ، من أنني أقاد بالجاهل لا أقودها ، ظنا منهم أن في ذلك ما يعاب عليّ ، هو فخري وحقيقة أقررها ، فما رأي وجهادي إلا صدى لآرائكم وجهادكم .

ثم تكلم رحمه الله عن المفاوضات فقال :

منذ ألف الوفد أخذت أنا وزملائي على عاتقنا مهمة تحقيق استقلال بلادكم بجميع الوسائل المشروعة ، والمفاوضة وسيلة من هذه الوسائل . وقد قدمت الى هذه البلاد لأتفاوض على قدم المساواة ، جاعلا هذه المساواة شرطا للمفاوضة . وهذا هو ما يحدث بالفعل الآن . لقد جئت هذه البلاد تؤيدنى ثقة بلادى التامة ، وإن حضوركم هنا هو أقوى دليل يجعل صوت مصر مسموعا . وإننى لم آت هنا لأحرك عداوة وأثير حقدًا ، بل أتيت لأعرب عن شعوركم ، وأقيم الحجّة على عدالة حقوقكم ومطالبكم ، وأقنع أولى الأمر فى هذه البلاد بأن صداقتنا خير من عداوتنا ، وبأن المحالفة الودية أفضل من حالة النضال والعداء . فإذا هم أدركوا هذا ، واقتنعوا بأن المحالفة ضرورية لمصالحهم نفسها كما هى ضرورية لمصالحنا ، وأجابونا الى ما نطلب من استقلال مصر والسودان ، فيها ونعمت . أما اذا لم يتحقق هذا ، فإننا نكون قد قمنا بواجبنا ، وحينئذ نعود الى بلادنا لنستأنف النضال ، والله تعالى يتولى برعايته أصحاب الحق الصابرين .

وقد كان الرئيس يقاطع فى فقرات خطابه بهتاف الشباب وتحسبهم . وفى الختام هتفوا جميعا بحياة جلالة ملك مصر والسودان ، الذى كانت صورته تزين المكان والاجتماع ، وقد رفضت حولها الأعلام المصرية خلف مقعد الرئيس . ثم هتفوا للرئيس ولاستقلال مصر والسودان . [تفرقات وترجمة البلاغ]

فى انتظار الاجتماع الثالث

حديث للرئيس الجليل

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن فى ٢ أكتوبر - يجتمع زغلول باشا بالمستمر ماكدونالد المرة الثالثة غدا صباحا .

وقال زغلول باشا فى حديث له مع شركة روتر "إن شكل المباحثة فى هذا الاجتماع لا يختلف أقل اختلاف عنه فى الاجتماعين السابقين ، وإن البحث لا يكون سوى

نُمة لتبادل الآراء تبادلا عاما“ . ثم قال ” ان المباحثة ساعدت على توثيق عرى صداقته الشخصية بالمستر ماكدونالد، وإنه لا يشك في أنها ستستمر وتزداد توثقا“.

ثم طلب زغلول باشا بإلحاح ”أن تكذب بعض الإشاعات تكذيبا باتا، كالإشاعة التي مفادها أنه مستعد للنظر في تجديد مدة الحكم المشترك في السودان خمس سنوات أخرى، والإشاعة القائلة بأنه اقترح إنشاء مطارات للطيران المدني في مصر محل المطارات العسكرية الموجودة الآن، فإن مثل هذه الفكرة لم تمر بخاطره قط“ .
[ترجمة البلاغ]

الاجتماع الثالث الأخير

تلقت جريدة الليبرتيه من مراسلها بلندن « مسيوليون كاسترو » هذه التفارقات الآتية ، وننقل ترجمتها عن جريدة البلاغ :

لوندرا في ٣ أكتوبر — دامت مقابلة اليوم بين مستر ماكدونالد وزغلول باشا ثلاث ساعات طويلة، وفي ختامها نشر بلاغ يقول ان المحادثات انتهت . ويعود دولة زغلول باشا إذن الى القاهرة حالا .

وقال لى دولة الرئيس ” ان علاقاته الشخصية بمستر مكدونالد لا تزال ودية“ .
وقال لى دولته أيضا : ” اننا لم نفقد شيئا، ولم نتساهل فى شيء، وقد احتفظنا بالشرف، ورفعنا كرامة الأمة“ .

وقال لى الأستاذ مكرم عبيد : « إلى العمل . ولنستأنف جهودنا » .

بيانات الرئيس للصحف الانجليزية

لوندرا في ٣ — رفض سعد باشا إعطاء تفصيلات بشأن المحادثة التي تمت له صباح اليوم مع مستر مكدونالد، فألقى على الصحفيين الانجليز البيانات الآتية . قال :
”عندى كثير من الأشياء أبلغه الشعب المصرى، ولكننى أحتاج الى جميع وقتى لأفكر فى الشكل النهائى الذى ينبغى أن أقدم به هذه الأشياء . ويستطيعون القول

الآن بأننا لم نشرع في مفاوضات ، لأننا لاحظنا أن الوقت يعوزنا للوصول الى اتفاق . وعدا هذا فإن صحتي تحتم على مغادرة إنجلترا بأسرع ما استطاع ، هذا فضلا عن اقتراب وقت دعوة البرلمان المصرى الى الاجتماع . وقد لاحظت مع ذلك أن وزارة مكدونالد ترتطم الآن بصعاب عديدة جعلتها مهددة بالسقوط . وقال لى مستر مكدونالد ، بالرغم من كثرة شواغله ، انه على استعداد للمناقشة وإيائى ،... ولكننى أختار المناقشة مع رجل أكثر حرية وأقل مشغلة منه ، وهو محاط بالشواغل من كل جانب .

لا يظن ظان أننى أتيت الى لوندرا لأوقع على اتفاق يمس بحقوق مصر ! فمن ظن هذا وقع فى الخطأ ! . إننى أتيت لأكسب لا لأخسر ، فإذا كنت لم أكسب شيئا فإننى لم أفقد شيئا . وألفت نظركم الى أن كثيرا من الغيوم وسوء الفهم قد تبدد ، منذ أن تقابلنا المقابلة الأولى ، وأن مستر مكدونالد قال لى عند سماع ليضاحاتى إنه على غاية من الرضى بها .

وقال الرئيس كما ذكرت لكم فى تلغراف سابق ” إن مقابلة اليوم كانت أكثر توددا من المقابلة الأولى ، لأن المودة الشخصية توثقت بينه وبين مستر مكدونالد . وأجاب الرئيس على الأسئلة العديدة التى طرحت عليه بشأن عودته الى لوندرا فى السنة القادمة ، بقوله متخلصا : ” ربما اذا اقتنعت بأن هناك شيئا يمكن تحقيقه فإننى لا أتأخر عن بذل الجهد فى إقناع الشعب المصرى بقبوله . ولكن ينبغى أن أكون أنا على اقتناع قبل ذلك “ .

وعلم المكاتب السياسى لدائلى تلغراف من مصدر وثيق بأن مستر مكدونالد أرسل الى سعد باشا بقرارات مجلس الدفاع الأمبراطورى الخاصة بضرورة بقاء جنود الاحتلال ، وقال له انه مراد على اتباع رأى المجلس المذكور ، فرفض سعد باشا قبول مبدأ احتلال أية نقطة من الأرض المصرية .

وهكذا ختمت المحادثة وعرف الطرفان أن الاتفاق محال . أما السودان فلم يجر فيه قط كلام فى أثناء المحادثة .

واستحال على الحصول من مصدر مصري على تكذيب أو تأييد بشأن هذه الأخبار، ولكنني راقبت سلطة المصدر البريطاني الذي استقت منه دايلى تلغراف خبرها .

وسيتغدى مستر مكدونالد يوم الاثنين مع سعد باشا فى فندق كلاردج .

وتحتفظ الدوائر المصرية هنا بقوة معنوية عالية، وترى أن الرئيس قد سار فى المباحثات سيرا جديرا بالإعجاب .

والآن، وقد استنارت مصر حق الاستنارة فى السياسة البريطانية، ستبوع مصر برنامجا جديدا للعمل الهادئ الصحيح العزم على فوز حقوق القضية الوطنية .

ويعتبر كل انسان عدا ما تقدم أننا خرجنا أدبيا من هذه المباحثات مرفوعى الرؤوس، وأنها كشفت الستار للعالم برمه عن سياسة العسكرية البريطانية .

أما دولة الرئيس فصحيح المزاج . وقد استقبل معتمد ايطاليا زائرا، وطائفة من رجال البرلمان الانجليز والمصريين . ولم يدهشنى ختام المحادثات ، وكانت تنبؤاتى صحيحة عند ما قلت فى تلغراف ٣٠ سبتمبر ان المستصعب بناء أمل كبير على مقابلة رئيسى الحكومتين ، وكنت على حق يوم قلت ان مستر مكدونالد مرتبط بموقفه البرلماني، عاجز عن منح زغلول باشا ترضية تامة ، وبناء على ذلك لا مرجح لحدوث الاتفاق .

الصحف الانجليزية والمحادثات

لندن فى ٤ أكتوبر - تقول الصحف البريطانية ان المحادثات انتهت بالقطع . وتلقى التيمس تبعة قطعها على زغلول باشا الذى أصر على مطالب لا نهاية لها . وقالت التيمس أيضا ان لجنة الدفاع الأمبراطورى رفضت إخلاء مصر ذاتها من الجنود البريطانية . وتقول شركة روتر إن زغلول باشا رفض اقتراح المستر مكدونالد حماية المواصلات الأمبراطورية بواسطة جنود بريطانية تحمى قناة السويس ، وإن زغلول باشا اقترح عقد معاهدة بين بريطانيا ومصر، ولكن المستر مكدونالد رفض هذا الاقتراح ، وصدع بنصيحة لجنة الدفاع الأمبراطورى التى صممت على بقاء حماية بريطانية فى مصر لحماية قناة السويس وليس لحماية مصر ذاتها .

بعد ختام المحادثات

وزعت شركة روتر التلغرافات الآتية :

لندن في ٣ أكتوبر - لا يبرح زغلول باشا لندن قبل يوم الاثنين (غدا) حيث يزوره المستر مكدونالد واللورد اللبني . ولا يريد زغلول باشا ووزارة الخارجية البريطانية أن يضيفا شيئا الى البلاغ القصير الذي أعلن ختام المحادثات .

وقال زغلول باشا "إنه مادام لم يفتح باب المفاوضة في شيء، فهو يشعر باستحالة الوصول الى تفاهم في الوقت المحدود الموضوع تحت تصرفه . ثم انه يريد العودة الى وطنه لفتح البرلمان . وهو يشعر أن لدى المستر ماكدونالد شواغل أخرى كثيرة، وأنه (أى زغلول باشا) يريد بطبيعة الحال أن يتحدث الى رجل لا تحيط به كل هذه الشواغل". وقال "انه اذا أنعم النظر في الحالة كلها، واحتمل حدوث أزمة سياسية في إنجلترا، فإنه يشعر أن هذا ليس بالوقت الملائم للاستمرار في المحادثة . وهو مسرور لاستطاعته أن يقول ان سحب سوء الفهم قد تبددت كلها من أول محادثة، وأنه هو والمستر مكدونالد افترقا على خير حال من الصداقة . وهو لم يأت لندن مستعدا لوضع خاتمه على أى اتفاق" . وقال : "اذا كنت لم أكسب شيئا فإني على الأقل لم أخسر شيئا، وإن هؤلاء الذين انتظروا مني أن أصلى الى اتفاق بتحقيق حقوق مصر، انما هم يخدعون أنفسهم فيما يتعلق بي !" .

على أنه لا خفاء في أنه وان تكن قد دارت محادثات أكاديمية عمومية ، فقد شق على الرئيسين أن يتلاحما في أى موضوع مهم من موضوعات المحادثة . وقد أنكر زغلول باشا فكرة تقصير مصر فيما يتعلق بديون الجزية ، وصرح بأن هذه مسألة قانونية، وبأن الحكومة المصرية أودعت الأقساط في البنك الأهلي انتظارا للقرار الحاسم .

لندن في ٤ أكتوبر — علمت شركة روتر أن الدوائر الرسمية غير ميالة للخوض في المناقشات الانجليزية المصرية، ولكن ينتظر أن يلقي المستر مكدونالد في البرلمان في الأسبوع المقبل بيانا وافيا عن المسألة المصرية . وقد فهم روتر من مصدر مصرى أن المستر مكدونالد أبلغ سعد باشا أمس أن سحب الجنود الانجليزية من مصر مستحيل ، لضرورة وجودهم لحماية قناة السويس ؛ ولم يقبل اقتراح زغلول باشا ترك حماية القناة لعصبة الأمم . وقد وافق سعد باشا على اقتراح مستر مكدونالد عقد محالفة انجليزية مصرية، ولكن دولته قال ” ان ذلك مستحيل اذا بقيت الجنود الانجليزية في مصر “ . فأجابه مستر مكدونالد : ان الجنود لا تبقى لحماية مصر، بل لحماية القناة .

لندن في ٤ أكتوبر — تقول الدوائر المصرية ردا على سؤال لوكالة هافاس : ان زيارة سعد باشا للندن قد بلغت الغرض المقصود منها ، وهو إزالة سوء التفاهم المستحكم بين الحكومتين المصرية والانجليزية على أثر حوادث السودان . وقد صرح دولة زغلول باشا قبل مغادرته لندن ” أنه في الحقيقة توجه الى لندن للتباحث شخصيا مع المستر مكدونالد ، وليس لإجراء مفاوضات حقيقية لتقرير العلاقات بين البلدين في المستقبل . على أنه لم يكن في الاستطاعة السير بالمحادثات الى أكثر من ذلك نظرا لحالة انجلترا السياسية “ . ومن المحتمل أن يصل دولة زغلول باشا الى باريس في بدء الأسبوع المقبل ، ثم يعود الى القاهرة في ١٥ منه لحضور افتتاح البرلمان . وسيوجه اهتمامه بنوع خاص للأمر الداخلي ، بمعاونة البرلمان الإجماعية . وسيعود الى لندن في الربيع لإجراء مفاوضات لإيجاد اتفاق نهائى بين انجلترا والقطر المصرى .

[ترجمة البلاغ]

رسالة الرئيس الى الشعب البريطانى

وزعت شركة روتر التلغراف التالى :

لندن فى ٦ أكتوبر — قال سعد باشا فى رسالة أذاعتها شركة روتر "إنه يشكر للصحافة البريطانية مجاملتها ؛ وإنه يسافر على اعتقاد أن يوم العدل سيطلع بفخره على مصر، وإن الشعب المصرى سينال النجاح الذى يستحقه بفضل وطنيته الشديدة وحضارته العظيمة ؛ وإن انجلترا ستفهم قيمة صداقة مصر، وستفتنح بأن مصر الحليفة المسالمة أكبر قيمة للامبراطورية البريطانية من مصر المعادية المضطهدة".

والكى يعجل سعد باشا حلول هذا اليوم "يعتمد على حب الشعب الانجليزى للعدل، ويعتقد أن سياسة الامبراطورية سيسمحون لأنفسهم قريبا بأن يستمدوا الوحي من روح العدل والسلام الدولى، اللذين ينبغى أن يهيمننا من الآن فصاعدا على سياسة الديمقراطيات العظيمة، وأن يحلا محل نظرية التسلط وعدم الثقة اللذين لا يزالان يسمان علاقات الأمم".

[ترجمة البلاغ]

سفر الرئيس

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

لندن فى ٧ أكتوبر — سافر سعد باشا صباح اليوم الى باريس فى طريقه الى مصر. وحادث دولته، وعلامات الابتسام بادية على محياه، مندوب شركة روتر، فقال "انه ليس لديه ما يقوله سوى أن يردد عبارات الشكر، ثم انه لا يقول : الوداع، وإنما يقول : الى اللقاء".

وخطب دولته فى الطلبة المصريين الذين جاءوا لوداعه بكل تحمس، فقال : "انه بذل كل ما فى استطاعته ليقاوض، وانه عرض الدليل على الحقوق التى يطلبها المصريون، وقد رفضت أقواله ! ولكن ! ليست الغلطة فى ذلك غلطتنا، بل غلطتهم".

[ترجمة البلاغ]

الكتاب الأبيض

عن المحادثات المصرية الانجليزية

وزعت شركة روتر ما يأتى :

لندن في ٧ أكتوبر - يشتمل الكتاب الأبيض على نص الخطاب الذى أرسله المستر مكدونالد الى المندوب السامى بمصر والسودان ، وهو صادر من وزارة الخارجية بتاريخ ٧ أكتوبر ، وها هو بنصه :

« فى أثناء محادثاتي مع رئيس الوزارة المصرية ، أوضح لى زغلول باشا ما هى التعديلات التى لا يرى بدا من إدخالها فى الحالة الحاضرة فى مصر . فإذا كنت قد فهمته حق الفهم ، فهذه التعديلات هى كما يأتى :

(أولاً) سحب جميع القوات البريطانية من الأراضى المصرية ؛

(ثانياً) سحب المستشار المالى والمستشار القضائى ؛

(ثالثاً) زوال كل سيطرة بريطانية عن الحكومة المصرية ، ولا سيما فى العلاقات الخارجية التى ادعى زغلول باشا أنها تعرقل بالمذكرة التى أرسلتها الحكومة البريطانية الى الدول الأجنبية فى ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ ، قائلة ان الحكومة البريطانية تعدّ كل سعى من دولة أخرى للتدخل فى شؤون مصر عملاً غير ودى ؛

(رابعاً) عدول الحكومة البريطانية عن دعواها حماية الأجانب والأقليات فى مصر ؛

(خامساً) عدول الحكومة البريطانية عن دعواها الاشتراك بأية طريقة كانت فى حماية قناة السويس .

أما فى شأن السودان ، فإننى ألقت النظر الى بعض البيانات التى فاه بها زغلول باشا بصفته رئيس مجلس الوزراء أمام البرلمان المصرى فى الصيف فى ١٧ مايو . ويؤخذ مما علمته فى هذا الصدد أن زغلول باشا قال "إن وجود قيادة الجيش المصرى

العامة في يد ضابط أجنبي ، وإبقاء ضباط بريطانيين في هذا الجيش ، لا يتفق مع كرامة مصر المستقلة . فإبداء مثل هذا الشعور في بيانات رسمية من رئيس الحكومة المصرية المسئول ، لم يقتصر على وضع السردار السرى ستاك باشا في مركز صعب ، بل وضع جميع الضباط البريطانيين الملحقين بالجيش المصرى أيضا في هذا المركز .

ولم يفتنى أيضا أنه قد تقل لى أن زغلول باشا ادعى لمصر في شهر يونيه الماضى حقوق ملكية السودان العامة ، ووصف الحكومة البريطانية بأنها غاصبة .

فلما حدثت زغلول باشا في ذلك قال لى ان الأقوال السابقة التى قالها ، لم يكن مرددا فيها صدى رأى البرلمان المصرى فقط ، بل رأى الأمة المصرية أيضا ، فاستتجت من ذلك أنه ما زال متمسكا بذلك المركز . على أن الأقوال التى من هذا النوع لا بد أنها أثرت في عقول المصريين المستخدمين في السودان ، وفي عقول السودانين في الجيش المصرى ، فكان من جراء ذلك أنه أصبح يلوح أن الإخلاص للحكومة المصرية أمر يختلف عن الإخلاص لإدارة السودان الحالية ، ولا ينطبق عليه . وكانت النتيجة من ذلك أن الأمر لم يقتصر على تبديل تام في روح التعاون الانجليزى المصرى الذى كان سائرا في السودان ، بل وجد الرعايا المصريون المستخدمين في حكومة السودان مشجعا جعلهم يعدون أنفسهم دعاة لنشر آراء الحكومة المصرية . وتكون النتيجة أنه اذا استمرت هذه الحال من دون وجود أى اتفاق ، يصبح وجودهم في السودان تحت نظام الحكم الحالى مصدرا للخطر على الأمن العام .

وقد وعدت في أثناء محادثاتنا الأولى أن أكون صريحا جدا مع زغلول باشا ، ولم أترك في نفسه أدنى شك في أثناء تلك المحادثة وفيما بعدها عن الموقف الذى اضطرت الحكومة البريطانية الى وقوفه في شأن مصر والسودان .

وتذكر أن أنه عند ما سمجت الحكومة البريطانية حمايتها عن مصر في سنة ١٩٢٢ احتفظت ببعض المسائل للتسوية باتفاقات تعقد فيما بعد . وقد ظلت أؤمل أن

يكون من الممكن عند إطالة الإمعان إيجاد أساس للاتفاق يقبله البلدان، ولكن الموقف الذى وقفه زغلول باشا جعل مثل هذا الاتفاق مستحيلا فى الوقت الحاضر . وقد أثرت مباشرة مسألة قناة السويس ، لأن فى سلامتها مصلحة حيوية لنا ولمصر فى السلم والحرب . ومن المؤكد اليوم ، كما كان مؤكدا سنة ١٩٢٢ ، أن سلامة مواصلات الامبراطورية البريطانية فى مصر تظل مصلحة حيوية لبريطانيا ، وأن ضمان بقاء قناة السويس مفتوحة فى السلم وفى الحرب لتمر السفن البريطانية فيها مرورا حرا هو الأساس الذى تقوم عليه خطة الامبراطورية البريطانية الدفاعية . وكان اتفاق سنة ١٨٨٢ المتعلق بحرية الملاحة فى قناة السويس ، هو الأداة التى أعدت للحصول على تلك الغاية ، ولكن ظهر فى سنة ١٩١٤ أنه لا يفى بهذا الغرض ، فاتخذت الحكومة البريطانية لنفسها التدابير اللازمة لتضمن بها بقاء القناة مفتوحة . فليس فى وسع أية حكومة بريطانية بعد ذلك الاختبار أن تجرد نفسها تجريدا تاما ، ولو من أجل خليفة ، من مصلحتها فى حراسة هذه الحلقة الحيوية فى مواصلات الامبراطورية ؛ ويجب أن تكون هذه السلامة بارزة فى أى اتفاق يعقد بين حكومتينا . فأنا لا أرى سببا يجعل التوفيق مستحيلا مع وجود حسن النية . وفى رأى أنه من الممكن ضمان التعاون العملى بين بريطانيا ومصر لحماية هذه المواصلات ، بعقد معاهدة تحالف وثيقة ؛ وهذه المعاهدة التى يعقدها الفريقان بالحرية والاختيار على قاعدة المساواة ، تنص على وجود قوة بريطانية فى مصر ، ولا يكون وجودها مناقضا بوجه ما لاستقلال مصر ، بل يكون دليلا على وجود صلات دقيقة خاصة بين البلدين ، وعلى تصميمهما على التعاون فى مسألة ذات خطورة حيوية لكليهما . ولا يخطر للحكومة البريطانية فى بال أن تتدخل هذه القوة أى تدخل فى الحكومة المصرية ، أو أن تمس السيادة المصرية . وقد قلت بكل صراحة ان الحكومة البريطانية لا تنوى أن تتحمل أقل مسئولية عن أعمال الحكومة المصرية أو تصرفها ، ولا تسعى أن تسيطر أو تدير السياسة التى تستنسب هذه الحكومة أن تدير عليها .

ويؤخذ من كل ما جرى لى من المحادثات مع زغلول باشا فى مسألة السودان ، أن هذه الأحاديث لم تظهر سوى إصراره على موقفه الذى صرح به فى أقواله العمومية . فلا بد لى من التمسك بالبيانات التى فهمت بها فى هذا الموضوع فى مجلس النواب ، ويجب ألا يبقى شك فى ذلك ، لافى مصر ولا فى السودان ؛ لأنه ان كان هنالك شك فإنه لا يفضى إلا الى الاضطراب . وفى خلال ذلك يظل الواجب العمل فى حفظ النظام فى السودان ملق على عاتق الحكومة البريطانية ، وهى تتخذ جميع التدابير اللازمة لهذا الغرض ؛ لأنها منذ ذهبت الى هناك وضعت على عاتقها تعهدات أدبية بإيجاد نظام إدارى جيد ، فهى لا تسمح بأن يزول هذا النظام ؛ وهى تعدّ مسئوليتها وديعة فى يدها للشعب السودانى ، ولا يمكن أن تترك السودان إلا عند ما تتم عملها . إن الحكومة البريطانية لا ترغب فى تشويش الاتفاقات الحالية ، ولكن يجب عليها أن تصرّح بأن الحالة الحاضرة التى تسمح للموظفين الملكيين والضباط العسكريين أن يتآمروا ضدّ النظام المدنى هى حالة لا تطاق . فإذا لم تقبل الحالة الحاضرة بإخلاص ، وتظل قائمة الى أن يوضع اتفاق جديد ، فإن حكومة السودان تخلّ بواجبها اذا سمحت لمثل هذه الحالة أن تستمر . ولم تغفل الحكومة البريطانية قط عن الاعتراف بأن لمصر بعض المصالح المادية فى السودان ، وبأن هذه المصالح يجب أن تضمن وتضمان ؛ وأهمها هو ما يتعلق بنصيبها فى مياه النيل ، وبإرضاء ما قد يكون لها من المطالب المالية من حكومة السودان . فإن الحكومة البريطانية كانت وما زالت مستعدة لصيانة هذه المصالح بطريقة مرضية لمصر .

وقد حدّدت فى الفقرات السابقة الموقف الذى ترى حكومة جلالة الملك أنها مضطرة لأن تقفه تجاه مصر والسودان ، وأرى من واجبي أن أصونه من دون أى مساس .

[ترجمة البلاغ]

البيان المصرى الرسمى

عن محادثات لندن

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

باريس فى ٨ أكتوبر — تسلم الدوائر المصرية بصحة ما ورد فى الكتاب الأبيض خاصا ببيان المطالب التى قدمها سعد باشا، ولكنها تقول إن المناقشة بدأت فى مسألة قناة السويس، وإن سعد باشا اقترح حينئذ جعل القناة على الحياد ووضعها فى يد عصبة الأمم، فرفض مستر مكدونالد هذا الاقتراح، وعلى ذلك انتهت المحادثات دون أن يدور البحث فى المطالب الأخرى .

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

باريس فى ٨ أكتوبر — أبلغت المفوضية المصرية الصحف بيانا جاء فيه أن المحادثات المصرية الانجليزية انتهت على أثر رفض المستر مكدونالد اقتراح زغلول باشا جعل قناة السويس تحت حماية عصبة الأمم .
[ترجمة البلاغ]

بيان ما دار فى المحادثات

أحاديث للرئيس الجليل

وزعت شركة روتر ما يأتى :

لندن فى ١٠ أكتوبر — صرح سعد باشا فى حديث له مع مراسل الديلى هيرالد الباريسى "بأنه لم يستطع أن يقبل طلب المستر مكدونالد الخاص بإبقاء الجنود البريطانية فى مصر لحماية قناة السويس : أولا لأن ذلك لا يتفق مع مبدأ التحالف مع بريطانيا العظمى، وهو ما اقترحه المستر مكدونالد وقبله سعد باشا، وثانيا لأن حياد القناة مقرر فى معاهدة سنة ١٨٨٨، فانفراد بريطانيا دون بقية الدول العظمى بحماية القناة لا يتفق مع ذلك الحياد، وثالثا لأن القناة صارت طريقا مائيا دوليا،

ولجميع دول العالم مصالح فيها ، فإذا لم يكف أن تقوم مصر بحمايتها فينبغي وضع القناة تحت حماية عصبة الأمم ” .

ثم صرح سعد باشا ” بأن مصر تعتبر السودان جزءا لا يتفصل منها . أما ما قاله مستر مكدونالد عن وكالة انجلترا عن أهالي السودان ، فهو مناقض لحقوق مصر المقررة ، تلك الحقوق التي يعترف بها العالم بأجمعه الى اليوم ” . وأخيرا أبدى سعد باشا دهشته من صدور مثل هذه الأقوال . [ترجمة البلاغ]

ووزعت شركة هافاس ما يأتي :

باريس في ١٠ — حادثت جريدة الماتان دولة زغلول باشا ، فصرح دولته ” بأن محادثات لندن فشلت نظرا للتمسك بحفظ قوات بريطانية على قناة السويس ؛ وهذا أمر مخالف للتحالف الذي اقترحه المستر مكدونالد ” . ثم زاد سعد باشا قائلا : ” انه اذا كانت حماية القطر المصري للقنال تلوح غير كافية ، فقد يقبل المصريون أن يضعوا القنال تحت حماية عصبة الأمم ” . ثم جاهر زغلول باشا للمستر مكدونالد ” بأن مصر لا يسعها أن تتخلى عن السودان ” . [ترجمة البلاغ]

وتلقت «الأهرام» من مراسلها في باريس التفراف الآتي :

باريس في ١٠ أكتوبر — قابل دولة زغلول باشا محرر جريدة (البتى بارزيان) ، وأبدى دولته للمحرر التصريحات التالية عن المحادثات الثلاث التي جرت بينه وبين المستر مكدونالد في لندن ، فقال :

” اني قبل الدخول في المحادثة اشترطت أن الشروع في المباحثات لا يمكن على أي وجه من الوجوه أن يمس حقوق مصر أو يضر بها . ثم ان هناك أمرا تم التسليم به ، وهو أنه اذا أفضت المحادثات الى مفاوضات ، فإن هذه المفاوضات تجري على حد المساواة التامة ، أو تكون مفاوضة الند للند .

المحادثة الأولى

وقد كانت المحادثة الأولى مع المستر مكدونالد مقتصرة على بيان خطة مصر في حوادث السودان، وأن مصر تعد السودان دائماً بجزء من بلادها لا يمكن فصله عنها، ولا تستطيع أن تقبل على أى وجهة أن تتولى إنجلترا الوصاية على السودان، لأن في ذلك مناقضة لحقوق المعترف بها لمصر. وقد بحثنا مع رئيس الوزارة البريطانية في نظرية كل من الحكومتين في صدد حوادث السودان، فالحكومة الانجليزية التي كانت قد أعربت عن الاستياء من خطة مصر قد أعلنت الارتياح والرضا مما أبديته من الإيضاحات.

المحادثة الثانية

وتكلمنا في المحادثة الثانية عن نظام مصر الحالى، وأبدت ما أراه فيه من الشذوذ، وخصوصاً المسائل التي نعدها كقيود في استقلال مصر، وذلك كالاختلال العسكرى، ووجود المستشار المالى والمستشار القضائى، ورقابة إنجلترا على علاقات مصر مع الدول الأخرى، وادعاء إنجلترا حماية طرق المواصلات وحماية الأجانب والأقليات ... الخ. وكانت نهاية هذه المحادثة الثانية أن المستر مكدونالد اقترح عقد معاهدة تحالف بين مصر وإنجلترا، فراقبت هذه الفكرة لى وقبلتها في الحال، وحددنا موعد المحادثة الثالثة للمناقشة في كنه المحالفة وشروطها.

المحادثة الثالثة

ولكن المستر مكدونالد صرح في المحادثة الثالثة بأن إنجلترا يجب أن تكون لها قوة مسلحة في أرض مصر لحماية قناة السويس، دون أن تكون لهذه القوة المسلحة صفة الاحتلال، ودون أن يكون لها أى حق في التدخل في شؤون مصر. وقال إن إبقاء هذه القوة المسلحة يعدّ أمراً لازماً لأمن الأمبراطورية البريطانية، طبقاً لرأى الخبراء العسكريين، فالحكومة البريطانية لا تستطيع في أى حال أن تهمل هذه

الحماية ، وما من حكومة انجليزية تستطيع أن تقبل سحب هؤلاء الجنود . وعندئذ أبدت للمسترمكدونالد أن إبقاء هذه القوة المسلحة لا يتفق ومبدأ التحالف ، وأن حياد قناة السويس مقرر في المعاهدة المعقودة في الآستانة في سنة ١٨٨٨ ، وعليها إمضاءات الدول الكبرى ومنها إنجلترا . ومع ذلك اذا رُئى أن حماية مصر للقناة ، ومصر هي المسالكة للأرض التي تجتازها القناة ، لاتعدّ حماية كافية ، فإن مصر تقبل أن توضع قناة السويس تحت حماية عصبة الأمم ، لأن القناة قد أصبحت طريق المواصلات العالمية ، وجميع الدول تقريبا ممثلة في عصبة الأمم . فلم يقبل المسترمكدونالد هذا الاقتراح ، وتشبث بنظريته . وقد رأيت أنه في موقف غير وطيد ، لأنه في إبان أزمة سياسية ، ورأيت أن انتظار نهاية هذه الأزمة قد يتطلب وقتا طويلا ، وأن مناخ لندن لا يلائم حالتى الصحية ، وأن البرلمان المصرى قد قرب موعد اجتماعه ، وأن هناك مئات من المسائل لتطلب النظر والبت ، ... فكان الأفضل بإزاء هذه الأحوال أن أقطع المباحثات وأعود الى مصر“ .

سياسة المستقبل

فسأل محرر «البتي باريزيان» دولته : ما هى السياسة التى ستتبعها مصر فى هذه الحالة :

فقال له دولته بدون أدنى تردد ”اننا سواصل السياسة التى جرينا عليها حتى الآن ، وينتظر تحقيق أمانينا الوطنية“ . فسأله المحرر عن العلاقات بين فرنسا ومصر ، فابتسم دولته وقال ”انها علاقات ودية ، بل ودية جدا ، وان إقامته فى فرنسا تبقى فى نفسه أحسن ذكر ، وانه ليعود الى مصر وقلبه مزعم بالآمال“ . وقال فى ختام كلامه : ”إن المستقبل ليس لأحد إلا للذين يعرفون كيف يصبرون“ .

احتفال المفوضية المصرية

بعيد الجلوس الملكي

تلقت جريدة الليبرتيه من مراسلها التلغراف الآتى :

باريس فى ١٠ أكتوبر — أدب معالى نحرى باشا مفوض مصر فى باريس مأدبة كبرى فى فندق ما جستك مساء أمس احتفالاً بعيد جلوس جلالة الملك فؤاد ، فحضرها ثمانون مدعوا بينهم دولة الرئيس ومعالى النحاس باشا وزير المواصلات وعزت باشا مفوض مصر فى لندن . وكثير من عليّة المصريين والفرنسيين وممثلو الصحف الباريسية . وبعد تناول طعام العشاء نهض نحرى باشا وألقى خطاباً لخص فيه مجد حكم جلالة الملك ، وهناً نفسه بوجود سعد باشا ، قائلاً " إن وجوده زاد فى بهاء العيد الوطنى " .

خطبة للرئيس للتحليل

ولما انتهى نحرى باشا ، نهض سعد باشا وألقى خطاباً عظيماً استهله استهلالاً مؤثراً ، دعا فيه بطول العهد السعيد لأقول ملك دستورى لمصر ، ثم تناول مسألة محادثات لندن ، فقال :

« أحيلكم الى المستند الذى نشر فى لندن باسم الكتاب الأبيض ، لتجدوا فيه بيان مطالبنا الوطنية . ولكنى أضيف الى هذا البيان أن المسألة الوحيدة التى تناقشت فيها مع مستر مكدونالد هى حماية قناة السويس ؛ فقد طلب الانجليز عقد مخالفة مع مصر يكون من شأنها التصديق على استبقاء القوات البريطانية فى القاهرة لغرض واحد هو حماية القناة ، مع ترك الحرية لنا فى أن ننص فى معاهدة التحالف على كل الضمانات التى نراها لازمة لوقاية أنفسنا من تدخل هذه القوات ؛ ولكنى رفضت هذا الاقتراح للأسباب الآتية :

(أولاً) لأن التحالف المقترح اذا قبل بهذه الشروط كان منافياً لاستقلالنا ، وهو تحالف لا مثيل له فى التاريخ ؛

(ثانياً) لأن القناة يجب أن تبقى على الحيدة ؛

(ثالثاً) لأن القناة طريق عالمية ، فلا ينبغى أن تنفرد أية دولة بحمايتها ؛ واذا قدر أن مصر لا تستطيع حمايتها الحماية الكافية ، فلتكن جمعية الأمم هى التى تتولى هذه الحماية .

وقد رفض الانجليز مقترحي من دون أن يبدووا سببا معقولا، وحينئذ قطعت المحادثات . وأنا الآن أعود الى مصر بغير نجاح، ولكن الحبوط ليس عيبا، وإنما العيب هو إفساد حقوق البلاد؛ أما أنا فأعود الى القاهرة بعد أن صنت كرامة الوطن . وقد عزممت على إتمام الكفاح الذي ابتدأناه، وإذا لم يتح لنا أن نصل الى الغاية من عملنا، فإن أولادنا سيواصلون هذا العمل .

وقد قوبل هذا الخطاب في كثير من مواضعه بتصفيقات الحماسة . [ترجمة البلاغ]

سياسة المستقبل

وزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

باريس في ١١ أكتوبر — حادث سعد باشا مندوب جريدة الماتان في صدد المناقشات التي دارت في لندن ، فصرح دولته " بأنه سيستمر على استعمال الطرق السياسية لوقت ما على كل حال ، كي يدرك الغاية النهائية التي ينشدها المصريون ، ألا وهي جلاء الانجليز عن مصر " . [ترجمة البلاغ]

حفلة شاي في ليون

وخطاب للرئيس الجليل

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

ليون في ١٢ أكتوبر — وصل صاحب الدولة زغلول باشا وحرمة وحاشيتهما في المساء ، فهتفت لهما الجالية المصرية . ثم استقل زغلول باشا وحاشيته السيارات الى الفندق ، حيث خف لزيارته محافظ الرون .

وفي المساء أعدت الجمعية المصرية حفلة شاي تكريما لدولته ، فألقيت فيها عدة خطب ، وتكلم سعد باشا ، فبسط محادثات لندن ، وجاهر بأنه فاضل مفاوضة الند للند، ثم قال :

”إننى وصلت المحادثات بشرف، وخرجت منها موفور الكرامة ، طالبا إلغاء كل ما من شأنه أن يعرقل استقلالنا ، ولا سيما سحب الجيوش الإنجليزية من القطر المصرى . وقد رفضت طلب إنجلترا القاضى بالاحتفاظ ببقاء الجنود الانجليزية لحماية قنال السويس ، متمسكا بمعاهدة سنة ١٨٨٨ الدولية الموقعة عليها إنجلترا . ثم زدت على ذلك مقترحا أنه ، إذا رُوى أن حمايتنا للقنال ليست كافية ، فيعهد الأمر الى جمعية الأمم التى تتوب عن جميع الشعوب ذات المصلحة فى حماية القناة حماية فعلية ، فرفضت إنجلترا هذا الاقتراح ، فأبنت للحكومة الانجليزية أن فكرة التحالف التى اقترحتها هى لا تتفق، ووجود الجيوش الانجليزية فى القطر المصرى . ولم أر من المفيد، نظرا للحالة السياسية الحالية فى إنجلترا ، مواصلة المحادثات .

[ترجمة البلاغ]

ووزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

ليون فى ١٢ أكتوبر - صرح زغلول باشا خلال كلامه فى حفلة الاستقبال التى أقامتها له الجمعية المصرية ، ”بأنه ذهب الى إنجلترا مطالبا باستقلال مصر التام بلا قيد ولا شرط“ ، ثم وصف موقفه فى مفاوضات لندن فيما يتعلق بسحب الجنود البريطانيين من مصر وحيدة منطقة القناة ، وكذلك فيما يتعلق بالسياسة البريطانية على النحو الذى أُعلن . ولفت الأنظار الى هذه الحقيقة ، وهى ”أنه أوضح للبريطانيين أن فكرة المحالفة المقترحة لا تتفق مع وجود الجنود البريطانيين فى مصر“ . وقال رئيس الوزارة المصرية ”إن الصحف البريطانية لم تنصف فى كلامها الذى لا مبرر له عن فشله ، وكان أولى لها أن تتكلم عن فشل المستر مكدونالد . وهو يعود الى مصر مملوءا عزما وأملا“ .

[ترجمة البلاغ]

الرئيس في مارسيليا

وزعت شركة هافاس التلغراف الآتى :

مارسيليا فى ١٣ — وصل دولة زغلول باشا وحرمة وحاشيته هذا المساء، فحياهم محافظ بوش دى رون باسم الحكومة، وقنصل مصر فى مارسيليا، وعدد غفير من الكبراء المصريين الذين هتفوا لهم كثيرا. وقد تأثر دولة زغلول باشا كثيرا عند ما تلقى خبر وفاة أناتول فرانس، الذى هو بمثابة صديق قديم؛ فقال زغلول باشا "ان وفاته خسارة لا تعوض على العالم أجمع".

ووزعت شركة روتر التلغراف الآتى :

مارسيليا فى ١٤ — أقام دولة سعد باشا حفلة شاي لثلاثين طالبا من طلبة جامعتي مونبلييه وتولوز؛ وقد حضر الحفلة معالى نخرى باشا وقناصل مصر فى جنيف وليون ومارسيليا. وشرع دولته فى وصف محادثات لندن؛ وختم أقواله بشكر حكومة فرنسا وصحفها وشعبها، لما لقيه من الاستقبال المشرب بالعطف؛ وقال "انه يعود ممتلئا صحة ونشاطا، وقد تجددت همته، وهوينوى أن يضعها تحت تصرف وطنه".
[ترجمة البلاغ]

عودة الرئيس الى مصر

أعلنت رئاسة مجلس الوزراء فى يوم الأحد ١٩ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ما يأتى :

ردا على التلغراف الذى بعث به حضرة صاحب الدولة محمد سعيد باشا رئيس مجلس الوزراء بالنيابة لحضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء بالباخرة "اسفنكس" يخبره فيه بدعوة حضرات أعضاء البرلمان الى وليمة عشاء فى الاسكندرية، وصل لدولته التلغراف الآتى :

"انى مغتبط كل الاغتباط بهذه الدعوة، ولكن متاعب السفر تحول بينى وبين البقاء فى الاسكندرية، وسأضطر لمبارحتها بعد تشرفى بمقابلة حضرة صاحب الجلالة الملك. وقد قبلت دعوة حضرات النواب بالقاهرة".



ثم أرسل حضرة صاحب المعالي مصطفى النحاس باشا بعد ذلك تليفرافا قال فيه :
 "إن الرئيس الجليل يمكث يوم الاثنين في الاسكندرية ، ويمضى فيها الليلة
 ثم يبارحها في الساعة التاسعة من صباح الثلاثاء على القطار المخصوص الذى أعده
 النواب والشيوخ لهذا الغرض " .

الرئيس فى الاسكندرية

حفلة الشيوخ والنواب

وصل الرئيس الجليل الى ثغر الاسكندرية فى صباح يوم الاثنين ٢٠ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، ودخل
 المدينة فى مظاهر الاحتفاء الباهر العظيم . وكانت الساعة الخامسة بعد ظهر ذلك اليوم ، ووعدا للحفلة التى قرر
 حضرات الشيوخ والنواب اقامتها فى كازينوسان استقفاوا ، ابتهاجا بعودة الرئيس الى الوطن ؛ فبعد أن
 تناول المحتفلون الشاي والحلوى ، وقف حضرة صاحب المعالي أحمد زكى أبو السعود باشا وكيل مجلس
 الشيوخ فالتى باسم البرلمان المصرى هذه الكلمة الآتية :

خطبة أبى السعود باشا

سادتى :

أرجو أن تسمحوا لى بأن أقدم لحضراتكم باسم مجلس الشيوخ ومجلس النواب
 جزيل الشكر على تفضلكم بإجابة دعوتنا لهذه الحفلة فى استقبال صاحب الدولة
 سعد زغلول باشا .

تذكرون أيها السادة أننا فى هذا المكان ، منذ ثلاثة أشهر ، احتفلنا بتوديع
 سعد باشا بمناسبة سفره الى أوروبا للاستشفاء ، وهانحن نحتفل اليوم باستقباله مغتبطين
 بعودته سالما معافى . ويزيد اغتباطنا فى هذه الحفلة أنه ، وقد أتيت له الفرصة
 لمحادثة رئيس الحكومة البريطانية فى شأن مصر ، قد وفى الأمانة حقها ، فأعلن
 مطالب البلاد صريحة واضحة ، واستمسك بحقوقها كاملة ؛ فكان موقفه فى هذا الظرف
 مشرفا له ومشرفا للبلاد .

يا صاحب الدولة :

ان مصر ، التى لا تنسى جميل من أحسن اليها ، لن تنسى ما قدمت لها من خدمات ، وهى بلا ريب نتمنى أن يهبك الله من لدنه قوة تستعين بها على إتمام مجهوداتك فى خدمة الوطن ، حتى تصل البلاد بمونة الله ومجهود أبنائها الى تحقيق آمالها كاملة ، فى ظل جلالة ملكنا المعظم .

خطبة الرئيس الجليل

ثم وقف الرئيس الجليل رحمه الله ليلق خطبته ، فأخذ الحاضرون يحبونه طويلا بالهتاف العالى والتصفيق الشديد . ولما هدأت الأصوات ألقى الخطبة السياسية الخطيرة الآتية :

سأدتى :

ليس من قصدى أن ألقى فى هذا المكان خطبة ، لأن المكان واسع جدا ، وصوتى أضعف من أن يبلغ جميع المسامع . فلهذا أقصر على كلمة شكر أوجهها الى الأمة المصرية جمعا فى أشخاص حضرات شيوخها العظام ونوابها الكرام . أشكر الأمة على هذه الحفاوة البالغة فى حضرات أولئك الذوات المحترمين . وانى لفخور ، وانى لمسرور ، لأن أرى هذا الاحتفال يعودتى ، مع أنى عدت ولم أحقق أمانى البلاد (هتاف وتصفيق) .

أمانى البلاد وعزائم الأمة

نعم ، لم تتحقق أمانى البلاد فى هذه المرة ، ولكن ما شعرت به من اتحادكم ، وما أحسسته من حرارة حماسكم ، وما علمت به من تصميمكم على أن تصلوا الى حقكم ، يشجعنى على أن أسير معكم الى النهاية (هتاف شديد متوال) . ومن ذا الذى لا يتشجع بهذه العزائم المنعقدة ، بهذه الأصوات المرتفعة من أعماق القلوب ، بهذه الحماسة المتأججة فى الصدور ، لما سيمتوره سعيا كريما ، ذلك السعى الذى لم يتكفل بالنجاح ! ! نعم ، عزائمكم تحملنى على أن أستميت فى السعى للحصول على استقلالنا .

الكرامة مصونة والحق محفوظ

لقد صرحت غير مرة في البرلمان وخارجه أنني مستعد لأن أحادث أى انسان كان فى شؤون بلادى ، واثقا من نفسى ، وعارفا بأمانتى . أريد أن أناقش أى شخص فى حقوق بلادى : فإن أقنعته وظفرت منه بغايى فهذه خدمة أدتها ، وإن لم يقتنع فواجب قضيته . على هذا الاعتقاد سافرت ، موطن النفس على أنى أحادث من أشاء فى أى مكان صادفت فى شأن بلادى . فلما أتيت الفرصة للحادثة مع كبير وزراء الانجليز، انتهزتها ، وذهبت ، وقلت : إما أن أنال حقوق البلاد ، وإما أن أعود كما أتيت ، والكرامة مصونة والحق محفوظ (تصفيق حاد وهتاف : ليحيى الرئيس الأمين) .

المحادثات

دارت المحادثات ، وأبدت مطالبكم كما رأيتموها فى الكتاب الأبيض ، ولكن قد أغفل منها مطلب أريد أن ألفت أنظار حضراتكم اليه ، ذلك المطلب أن يكون مقام المندوب السامى فى مصر مثل مقام أى وزير لأية دولة أجنبية .

ضمان المعاهدات وضمان القوة المادية

لم نبحث كل هذه المطالب ، مطلباً مطلباً ، لأن البحث شمل أولاً القنال ، فأريد أن يكون هناك قوة عسكرية لحمايته ، وألا يكون لهذه القوة دخل فى شؤوننا ، ولنا أن نشترط مانشاء من الضمانات والشروط التى نتق بها تدخل هذه القوة فى شؤوننا الداخلية . طلبوا هذا ، وأصرروا على طلبهم ، وقالوا : ان هذا لازم لحفظ كيان الدولة الانجليزية ، أو بعبارة أخرى لسلامة الأملاك الانجليزية ! وأبوا أن يجعلوا الأمر كما تقتضيه اتفاقية سنة ١٨٨٨ من الحيدة ، تلك الاتفاقية المعقودة فى الآستانة ، كما أبوا أيضاً جعل القنال تحت حماية الدول ، وقالوا : اننا نريد أن تكون هناك أمور إيجابية مادية لسلامة أملاكنا ، لأنه لا معنى لضمان الورق ! الورق لا يعتمد عليه فى مثل هذه المهام ، وإنما يعتمد على وجود قوة مادية . فقلنا لهم : ان كانت

الأوراق في يد القوى لاضمانه فيها ، فكيف تكون ضمانه في يد الضعيف ؟ ! إننا نريد أن تخلو بلادنا من عساكر الأجني . نحن أصحاب الأرض التي يمر القنال فيها ، فنحن المكلفون بحراسه ، فإن لم تكن هذه الحراسه كافيه ، وهذا القنال أصبح طريقا عموميا ، فمن المناسب أن يكون تحت حمايه الدول جميعا ، أى عصبة الأمم . هذا هو الشئ الطبيعى اللازم فى هذه الحاله لحمايه القنال . فقالوا : إننا نريد أن يكون الأمر بيننا وبينكم ، ولا دخل للدول فيه . نعم ! الأمر بيننا وبينكم ، ولكن هذا أمر عام ومنفعته عامه للجميع ، فلا معنى لأن يختص بحمايته مستفع دون مستفع آخر . فآظهروا التشدد فى هذه المسأله ، كما عرفت أنهم متشددون فى ما يختص بالسودان ، وأنهم لا يريدون أن يغيروا من حالته الحاضره شيئا .

بعد قطع المحادثات

فقطعت المحادثات ، وعدت اليكم حافظا كل حقوقنا ، فاستقبلتمونى هذا الاستقبال الباهر ! إننا لم نخسر شيئا ، بل كسبنا أن واجهناهم بحقوقنا وأدلتنا عليها ، وأنهم يابونها علينا بغير حجة ولا دليل ! وأننا لا نعتمد إلا على أنفسنا ، فالواجب علينا مضاعفة جهودنا ، وتمتين اتحادنا ، وأن نتشدد فى التمسك بحقوقنا ، وألا ندع فرصة تمر إلا ونطالب فيها بحقوقنا ، فما مات حق وراءه مطالب .

لواء واحد وكلمة واحدة

إن الأمم لا تعرف اليأس مطلقا . الأمم يجب عليها أن تكون دائما آمله ، ساعية فى تحقيق أمانها . وسبيلنا كما قلت لحضراتكم أننا نظل متماسكين ، متساعدين ، متضامين ، متضامين ، ونسير تحت لواء واحد وتحت كلمة واحدة ، هى : الاستقلال التام لمصر والسودان (هتاف متواصل) .

التمسك بالسودان

نقول ذلك ، ولا نعتبر مطلقا ، ولا يحل لنا أن نعتبر أن السودان جزء منفصل عنا ، بل هو جزء لا يتجزأ منا . يجب أن تكون عند كل مصرى عقيدة لا تتزعزع ،

وإيمان لا يتخلخل بأن السودان جزء غير منفصل عنا، كما كان جزءا متصلا بنا دائما. ويجب أن نحتج بكل ما فينا من قوة على كل عمل وكل شيء يخالف هذا الحق، وكل عمل يراد به فصل هذا الجزء من الكل . نحتج عليه ولا نعتبره ولا تقبله بحال من الأحوال، مادام فينا نفس يتردد .

لا بد من الجلاء

وكذلك لا تقبل بعد أن نهضنا هذه النهضة ، وضحينا بتلك الضحايا ، وبعد أن سرنا هذه الخطوات، لا يحل لنا مطالقا، لأنحن ولا من يأتي بعدنا، أن تقبل أن يكون على أرض مصر عسكري أجنبي (هتاف شديد وتصفيق حاد) .

مبادئ الأمة مبادئ الوفد

إذا قلت هذا لكم الآن، فلم أقل جديدا، ولكنني أكرر ما قلته قديما . هذه مبادئكم التي استقيتها منكم، ورددتها الآن عليكم، هذه مبادئ الوفد من يوم تأليفه، والتي رددتها أعضاؤه، والتي هو متمسك بها وسيتمسك بها إلى الممات .

ان كانت حياتي قصيرة فإن حياة الأمة طويلة! يجب على الآباء أن يلقنوا هذه المبادئ وهذه الحقائق لأبنائهم .

تجديد عهد الوزارة لتنفيذ برنامجها

ان سبيلنا ونحن في الحكم ألا نفرط في شيء من حقنا، وألا نترك مصلحة من مصالحنا المشروعة، وأن نبقي أماننا على البرنامج الذي وضعت الوزارة يوم تأليفها، نبقي عاملين على تنفيذ ذلك البرنامج في الداخل والخارج . هذه هي طريقتنا التي عاهدناكم عليها، والتي نجدد العهد الآن بالسير على مقتضاها، والله يفعل ما يشاء .

الثناء على الأوروبيين

أذكركم كما تذكرون أنكم عقدتم مثل هذا الاحتفال لوداعي يوم ٢٤ يوليو الماضي، وكنت مصابا عليلًا، وشكرتكم بلساني وجوارحي على ذلك الاحتفال شكرا جسيلا .

تركتم وسافرت الى البلاد الأوروبية؛ ويسرنى أن أقول لكم اننى صادفت فى تلك البلاد من الإكرام والعناية ما جعلنى أشعر أنى لم أكن غريبا فى غربىة ، بل كائن بين وطنى وأهلى . حقيقة وجدت بين أقوام أعزّونى ، وأكرمونى ، وعملوا كل ما فى وسعهم لإرضائى . ولا أخص بلدا دون بلد بشكرى ، فقد رأيت من أهل كل البلاد اللطف والدعة والهشاشة والبشاشة؛ فسرّنى ذلك وأرضانى ، وساعد على أنى عدت اليكم معافى بعض التعافى وفى شىء من الصحة . فليسان تلك البلاد منى عاطر الشكر وخالص الثناء .

عناية الملك تاج العنايات

وكانت عناية مليكنا المفخم فى أثناء ذلك السفر تاج العنايات كلها ، ورعايته فوق كل رعاية ، فأشكر جلالتة غاية الشكر ، وقولوا معى : ”ليحى جلالة الملك“ (تصفيق وهتاف شديد لجلالتة) . كما أشكركم على الاحتفال الكريم الذى أقيموه فى هذا اليوم ، وأشكر كذلك حضرات النزلاء المحترمين الذين شاركوكم فيه ، كما شاركوكم فى الاحتفال الماضى . وأرجو أن يستمر حسن التفاهم بيننا وبينهم دائما ، وأن نعيش تحت ظل ملك البلاد المعظم عارفين لهم الخدمات الجليلة التى يؤدونها للوطن العزيز ، وعارفين مقدار عطفهم ومقدار الفوائد التى تجنيها البلاد من مساعدتهم . وإنى لا أوصيكم بحسن معاملتهم ، لأنكم تحسنون هذه المعاملة من يوم اشتبكت مصالحكم بمصالحهم ، وصارت مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا وثيقا . أسأل الله أن يديم التوفيق بيننا ، وألا يجعل ألسنة السوء تلعب بيننا وتدعى عليهم ما هم براء منه . وفقنا الله جميعا الى خدمة البلاد ، فى ظل ملكها المحبوب ، وأمد فى أيامه ، ومتع البلاد بعدالة حكمه .

الرئيس في القاهرة

وصل الرئيس الجليل الى القاهرة في يوم الثلاثاء ٢١ أكتوبر سنة ١٩٢٤ ، وقد أقامت لجنة استقباله فيها سرادقا كبيرا بجوار بيت الأمة ، زخر في ذلك اليوم بوفود المهتمين من شتى الطبقات والجهات . وبعد أن أخذ الرئيس شيئا من الراحة في بيت الأمة نزل الى السرادق ، فدوت أرجاؤه بالحناف والتصفيق ، ثم خطب الخطباء ودعا الداعون ، فألقى الرئيس رحمه الله خطبته الآتية :

خطبة الرئيس

أيها السادة :

ليس عندي ما أبدية لحضراتكم إلا الشكر الجميل على أنكم احتفلتم بعودتي احتفالا كريما . احتفلتم أنتم وسائر الأمة المصرية بهذه العودة ، وما كنت أنتظر مثل هذه الحفاوة ، لأن عملي لا يستحق في نظري هذا الاحتفال (أصوات : ليحيى تواضع الرئيس) . لست متواضعا في هذا القول ، ولكني معبر عن شعور حقيقي هو كما من في نفسي ، وأرجوكم أن تقبلوا شهادتي على نفسي ، فإنها شهادة من أخلص ما هو صدق وحق . إنني لم أكن متظرا هذه الحفاوة البالغة التي أبدتها الأمة بعد أن عدت ولم أحقق رجاءها ، ولم يتفق لي أني شكرت بعد سعي لم يكلل بالنجاح إلا مرة واحدة في حياتي : أذكر أني وكلت في قضية خاصة ، عند ما كنت محاميا ، عن رجل كان عضوا في مجلس الشورى ، وهو المرحوم أحمد عبد الغفار بك من أعيان المنوفية . كان رجلا نبيا وجيها ، فترافعت فيها ، و... وخسرتها ! وفي اليوم التالي حضر عندي ذلك الرجل الكريم هاشا باشا بساما ، وقال لي : "إني أتيتك لأشكرك على حسن دفاعك ، فقد حضرت الجلسة ، وسمعت دفاعك ، ورأيتك تدلي بالحجة تلو الحجة ، فأعجبت كل الإعجاب ، فلك شكري ، وإن لم أنل حق " ، وابتدأ يناولني مؤخر الإتعاب ، فرفضت أن أقبل هذه النقود اكتفاء بالشكر الذي أولانيه ! (هتاف شديد وتصفيق) . وأحمد الله أن رأيت الأمة المصرية بأكملها ذلك الرجل النبيل الكريم . أحمد الله على أن أصبح كل فرد في الأمة المصرية ذلك الرجل الذي كنت



أعرب المسجون

الأمة تستقبل الرئيس إيجيل في محطة مصر عند عودته من لندن بعد قطع الحادقات ، وهو لا يستطيع أن يفسح لنفسه في الطريق

أعده في ذلك الوقت المفرد العلم الذي تفرد بركة الشعور، ومعرفة الجليل، واحترام الحقيقة . فالحمد لله الذي جعلكم خياراً أبراراً، تقدرون سعى الساعين وإن لم يكن منتجاً للنتيجة التي تطلبونها . نعم أن النتيجة التي كنا ننشدها من تلك المساعي لم تحقق ، ولكن أمراً جليلاً تحقق : ذلك أن خصومنا علموا أن الأمة المصرية مصرة على طلب الاستقلال التام، لا ترضى منه بديلاً (تصفيق حاد) ، ورأوا فوق ذلك أن الذي ائتمنموه على حقكم، والذي وضعتم فيه ثقتكم، رفض الآن أن يقبل بالنيابة عنكم ما عرض عليه، وكان قد طلبه الآخرون ورفض لهم !

انهم طلبوا أن تكون لهم قوة عسكرية في أرض مصر، على شرط ألا تتدخل في شؤوننا، ولنا الحرية التامة في أن نشترط ما نشاء من الشروط، ونطلب ما نريد من الضمانات، لئلا تتمكن هذه القوة من التدخل في شؤوننا . فرفضنا ، رفضاً رافضاً لأننا نعلم أن وجود عسكري واحد على الأرض المصرية مخال بالاستقلال . رفضت ذلك، وما أظن أن رفضي هذا عمل من الأعمال الجلييلة، لأن الرجل لا يعتبر ناضلاً ولا ذا عمل جليل بمجرد كونه امتنع عن خيانة وطنه ! ولهذا أشعر باني كلما رأيت منكم مبالغة في إكرامى، تخيلت أنكم تتوهمون أنى أخونكم ! (هتاف متواصل . أصوات : حاشا! حاشا!)

إنى لم أعمل شيئاً أكثر من عمل خفير على جرن دفع عنه العادية! هذا هو الذى عملته، ولكنكم كرام، تعودتم الكرم والإكرام، ورأيتم كثيرين وعدوا وأخافوا، ورأيتمونى وعدت فوفيت، فأكبرتم عملى! لكنى، والوطنية وحبيها، لا أقركم على هذا التقدير، لأن عملى لا يستحق هذا الإكرام! إنما العمل المجيد، العمل الجليل، العمل الخالد فى التاريخ، هو التضحية! وإنى لمضح بنفسى قبلكم! (هتاف : ليحى بطل التضحية)

ليس عندى من جديد فأخبركم به، بعد التصريحات التى سمعتموها بضمكم فى الاسكندرية، وقرأتموها فى الجرائد هذا اليوم . إننا نريد أن نباشر أعمالنا،

فقد غبت زمانا طويلا ، وأريد الآن أن أدخل في العمل لأبشره . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن أوفق مع زملائي لأن نسير بالبلاد في الخطة الموافقة لمصالحها ، المطابقة للبيان الوزاري الذي وضعناه يوم تألفت الوزارة وحاز استحسانكم جميعا .

هذا العمل يستلزم تفرغا عظيما ، وهذا ما سنبدا فيه من الغد . لهذا أشكركم ، وأشكر الأمة من أقصاها الى أقصاها ، على ما أظهرته من كرم ، وهو كثير . وأرجوكم أن تقتصروا على ما حصل ، لتتفرغ لما يجب أن يحصل . ولكم مني مزيد السلام ما

نصائح الى المديرين والمحافظين

استدعى الرئيس الجليل في يوم الأربعاء ٢٢ أكتوبر سنة ١٩٢٤ الى مكتبه في ديوان رئاسة مجلس الوزراء حضرات أصحاب السعادة والعزة المديرين والمحافظين ، فسألهم رحمه الله عن الحالة العامة في البلاد ، وخصوصا حالة الأمن ، ثم أخذ يلقي عليهم النصائح التي تشجعهم على عملهم ، وزودهم بأن يسيروا في كل أعمالهم على قاعدة العدل والإنصاف ، وأن ينبذوا الغايات جانبا في أية مسألة صغيرة كانت أو كبيرة . ثم كرر لهم ذلك وقال : "إنه باتباع العدل والمساواة في الأمور الإدارية ، تصلح حالة البلاد ، وتطمئن الحكومة على أعمالها الداخلية " . وحثهم على الجد والاجتهاد في أعمالهم ، حتى لا يتركوا للأجنبي مجالا للانتقاد على الإدارة المصرية ، وأوصاهم بأن تكون قاعدة أعمالهم العدل وخدمة المصلحة العامة دون غيرهما . فقابلوا هذه النصائح بالاحتفاء ، ثم انصرفوا شاكرين .

مأدبة الشيوخ والتواب

أقام حضرات الشيوخ والتواب في يوم الجمعة ٢٤ أكتوبر سنة ١٩٢٤ مأدبة كبرى بفندق الكونتنتال تكريماً للرئيس الجليل بمناسبة عودته من أوروبا . وخطب فيها منهم حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا وكيل مجلس التواب وحضرة صاحب العزة محمد علوي الجزار بك وكيل مجلس الشيوخ ، ثم ألقى الرئيس رحمه الله خطبته الآتية :

خطبة الرئيس الجليل

زملائي الكرام :

أقبل تحيتكم بكل شكر وابتهاج . ولقد جئت الى هذا المكان وليس عندي قول أقوله ، لأنني قلت كل ما شعرت بأنكم في شوق اليه يوم قدومي .

العمل بعد القول

ولا شك أن شوقكم قد انطفأ بما سمعتموه ، ولم يبق في قلوبكم من شوق الى أن تسمعوا قولي ، ولكنكم في شوق الى أن تروا عملي (هتاف عال وتصفيق حاد) .

ثقة الأمة

زملائي : في كل يوم تـلـدني الأمة منة بمجزئياتي عن شكرها ، ويجدد لي نواها الكرام ثقة يقصر حكى عن تقديرها !! نعمة لا يقدر أحد على إيفاء جزائها ، إلا الله وحده القادر على كل شيء (هتاف وتصفيق شديد) .

المسئوليات

نعمة ، لولا أن تمتعني بها يستتبع مسئوليات كبرى ، تبعات جساما ، لطارت نفسي عجا بها ، بل لفاضت فرحا منها . ولكنني ، وحق مسديها ، ما تمتعت بشيء من هذه النعم الكبرى إلا وشعرت في الحال بسيل من المسئوليات يغمر ربوة فرحي حتى يخفيها أو يكاد يدهيها !! مسئوليات جسام ، لو لم تشاركوني فيها أنتم أعضاء البرلمان ، وفي تحمل كثير من أعبائها ، لأنقضت والله ظهري ، ولقعدت بها همتي ! مسئوليات جسام ، هي صلاح ما أفسد الزمان مدة مديدة كلكم تعلمونها !

مسئوليات كبيرة جدا ، في الداخل وفي الخارج : أما في الخارج فكلكم تعلمونها ، مسئوليات عن الاستقلال التام الذي هو طلبتنا جميعاً (تصفيق شديد وهتاف عال) . ومسئوليات في الداخل عن كل شيء ، عن الإدارة والقضاء ، عن المعارف والصناعة ، عن التجارة والمواصلات ، عن البحرية والحربية ، عن الأوقاف . كل هذه مصالح في حاجة الى الإصلاح . والإصلاح ، أيها الزملاء ، محتاج الى القلوب المخلصة ، والرؤوس المدبرة ، والأيدي العاملة ؛ وإلى روح التضامن تجمع الكل في شعور واحد ، وتدفع الكل الى مزية واحدة (تصفيق شديد) .

هذا ما نحن ، أنا وزملائي ، وأتم أيضاً ، مشغولون به : بث تلك الروح ، وباستكشاف القلوب المخلصة ، وتلك الرؤوس المفكرة ، وتلك الأيدي العاملة . وليس من الهبات الهيئات بث تلك الروح ، ولا استكشاف أصحاب تلك الصفات الفاضلة . نحن جادون في هذا السبيل ؛ وهذا ما يشغل فكري ، ويمنع علي في كثير من الليالي منامي .

الحكومة روح التضامن

نريد أن نبث في الحكومة روح التضامن ، وأن يكون جميع من فيها متضامنين شاعرين بشعور واحد ، متجهين الى جهة واحدة ، هي مصلحة البلاد (هتاف وتصفيق) ، واجبهم يقضى عليهم أن يشعروا بهذا الشعور ، لأنهم يعملون والعيون مفتحة من كل جهة عليهم ، والخصوم ينظرون من كل جانب اليهم ، إذا لم يعملوا لصالح بلادهم ، وإذا لم يتركوا اللهو جانباً ، ولم يسعوا خلف الغايات ، وفهموا أنهم في حالة إما أن يصلوا الى السلامة والاستقلال ، وإما أن تضيع الفرصة من أيدينا ونصبح على الدوام في حكم الأجنبي (تصفيق) .

أنصار الإصلاح وخصومه

لهذا كان من واجبنا جميعاً أن نتحد ، وأن نتعاون على المصلحة العامة . ونحن في الحكومة سنسير بقدم ثابتة وعزم شديد لأجل أن نحل في كل وظيفة من يليق

بها، ومن يعاوننا على السير في طريق الإصلاح، ونقضي عنها كل من يقف في هذا الطريق (تصفيق حاد متواصل وهتاف شديد جدا) . تسير مسترشدين في هذا السبيل برأيكم، ومعتمدين على ثقكم، فإن الأمر جد لا لب، والمصلحة عامة لا خاصة، والمصلحة العامة لا تقبل المساومة ولا المحاباة (تصفيق) .

الخصومة والاتحاد

واقعد يتكلم المتكلمون عن الخصومة والاتحاد . وأنا أقول لكم، وقولي حق وصدق، أني لا أفرق في المصلحة العامة بين مصرى ومصرى، أدام الاثنان متجهين إلى جهة واحدة، ومحترمين حرما واحداً هو الوطن العزيز (تصفيق وهتاف) . فليخاصمني من شاء شخصيا، وليحترم وطنه، وأنا أؤذى حقه صاغرا (تصفيق) . ولكن الذين يخاصمون وطنهم ليخاصموني، فلا صلة بيني وبينهم، ولا أقبل منهم صرفا ولا عدلا، لأن هؤلاء إنما يبحثون عن مصلحتهم لا عن مصلحة البلاد . ولكن الشخص الذى يخاصمني ليعيب في شخصى، ويكون صادقا لوطنه فيحجم عن الإضرار به، فإنى أرفعه فوق رأسى .

ليس في قلبي حقد ولا خصومة

فياأت الى من يريد الاتحاد، ولמיד يده الى، وأنا أمد يدي اليه، وأعطيه العمل الذى يليق به، إن كان مخلصا، إن كان صادقا، مهما آذانى في الماضى . لا أنظر الى الماضى، وإنى لأنادى بأعلى صوتى الآن أن ليس في قلبي حقد ولا خصومة لأحد إلا من خاصم وطنه وخاصمه الوطن (هتاف شديد وتصفيق حاد) .

أؤكد لكم أن رأسى مملوء بالمشاغل . ولا أقول هذا القول اعتذارا، ولكنى في الواقع مشغول بالعمل الآن أكثر من القول . فأرجوكم أن تقبلوا عذرى، وأن تقبلوا شكرى (هتاف شديد متواصل) .

تعديل في وزارة الشعب

حديث للرئيس الجليل حول التعيينات والترقيات

صدرت في ٢٥ أكتوبر سنة ١٩٢٤ مراسيم بتعديل في وزارة الشعب وبتعيينات وترقيات جديدة ، جاء فيها أن حضرة صاحب المعالي محمد فتح الله بركات باشا وزير الزراعة يعين وزيرا للداخلية ، والدكتور أحمد ماهر العضو في مجلس النواب يعين وزيرا للعارف العمومية ، والأستاذ محمود فهمي النقراشي وكيل محافظة مصر يعين وكيلًا لوزارة الداخلية ... الخ . وقد تحدث الرئيس الجليل رحمه الله الى مسيوليون كاسترو صاحب جريدة "الليبريه" عن التعيينات والترقيات الجديدة بحديث نشر في عددها الصادر بتاريخ ٣ نوفمبر نقله فيما يلي مترجما عن جريدة البلاغ الغراء . قال صاحب الليبريه :

من الساعة التاسعة والنصف صباحا ودولة الرئيس يقابل في مكتبه رؤساء المصالح في مختلف الإدارات ، ويستقبل الزوار . ففي أقل من ربع ساعة قابل بالأمس نحو ١٥ من هؤلاء ، فكان متوسط مقابلة كل داخل دقيقة ! وهذا غاية في قصر الزمن !

ان الرئيس قاطع التقاليد الشرقية في الإكثار من التحايا والتسليمات ، فوقته محدود ، إلا أنه لا يرفض المقابلة ولا يأبى السماع ، بشرط أن يكون هناك شيء يقال ، وألا يضيع عليه أحد وقته . ولم يبد مع ذلك على أحد شيء من الدهشة ولا من الامتعاض من جراء اختصار مقابلة الرئيس ، لأن الرئيس من جهة يبدى فيها ما هو معروف به من البشاشة ، ثم لأن المقابل من جهة أخرى لا يعدم جوابا في ناحية أو في أخرى يحلوه ما يريد جلاءه . ولم يكن هذا بمعروف حتى الآن ، لأن إغراق رؤساء الوزارات السابقين في التأدب كان يجعلهم كثيرى الضن بقول "لا" ! ولكن "نعم" منهم كانت دائما مذبذبة نجمة قابلة للاسترداد !

... دخلت فإذا الرئيس منبسط الأسارير ، فهنأته ، فقال دولته : "هذا نتيجة العمل ، فإننى من رجاله ، والنضال يعيد إلى صحتى ، أو ما تدعوه قوتى" . فقلت فى نفسى : حانت الفرصة ... ثم حركت الرئيس للكلام فى التعيينات الجديدة ، فقبل متفضلا ، فقال :

”انهم يدهشون لأنى عينت فى بعض المصالح رجالا كان الانجليز قد اتخذوا ضدهم إجراءات يقولون إنها جنائية ! وقد كان من الواجب مع ذلك ألا يروا فى عملى هذا غير أنه أمر طبيعى ، ما دام على رأس الحكومة رجل كان الانجليز قد نفوه“ ! فقلت : ويلومونك أيضا على أنك عينت بعض أقاربك فى وظائف عالية . فقال : ”أؤكد لك أنى لى أقارب كثيرين كثيرين جدا ، فى الغربية ، وفى مناطق عديدة من مديريات القطر ، وأنا آسف جد الأسف على أنهم ليسوا على معرفة ولا كفاءة ، وإلا لكنت عينتهم فى كل مكان ، لتكون لنا بهم إدارة زغلوية حقيقية اسما ومعنى ... ودما“ ! ثم ضحك الرئيس وواصل كلامه فقال :

”لما نفونى ، نفوا معى اثنين من أقرب أقربائى إلى . فهل نفيا لأنهما كانا من دى ؟ أو لأنهما كانا يمثلان قوة حقيقية فى خدمة القضية الوطنية ؟ سواء أكان هذا أم ذاك ، فواجبى مرسوم يقضى بأن أضع هذين الرجلين الى جنبى ليقاسماني مسئوليتى ، ماداما قد قضى عليهما بأن يكون حظهما من حظى . قل عنى لانى عند تساوى المعرفة والكفاءة أقدم قريبي على غيره ، لأنى بطبيعة الحال أثق بقريبي ثقة تامة فى تنفيذ سياستى وجعل الحكم سائرا على وجهة نظرى . أليست على جميع مسئولية الحكومة والإدارة ؟ فهل تكون مسئولية على الرئيس اذا لم تترك له حرية تامة فى اختيار معاونيه ؟ وهل ألام على سوء الإدارة اذا كنت مضطرا للاحتفاظ بجميع رؤساء المصالح الذين عينهم غيرى ؟ ... لقد قلت لك ان انتقادات خصومى لم تؤثر فى ، وسأواصل المهمة التى بدأت بها“ .

قلت : ويذكرون أيضا أن هناك سعديين مستائين ! فقال : ”قرأت هذا فى جريدتك ، ولكن لم أصدق (ضحك) ! لم يبد لى من أحد امتعاض بعد التعيينات الأخيرة . ولانى على ثقة بإخلاص أعضاء حزبي وخلوهم من الغرض ؛ فلست أستطيع أن أقابل هذه الأكاذيب بشئ من الإصغاء“

الرئيس والأزهر

قامت في آخر أكتوبر سنة ١٩٢٤ بين الأزهريين حركة إضراب احتجاجوا بها على ما بلغهم من تقرير اللجنة التي تألفت قبل سفر الرئيس الجلبل الى أوروبا للنظر في إصلاح الأزهر ومطالب الأزهريين . وقد استقبل رحمه الله وفدا منهم في يوم السبت أول نوفمبر بيت الأمة فشرحوا له مطالب إخوانهم ووجه شكايتهم من تقرير لجنة الإصلاح ، فألقى عليهم تصريحه الآتي :

أنا أزهرى ؛ وأنخر بالأزهر ، وجلالة الملك وأنا وزملائي نعمل جميعا لمصلحة الأزهر ، مسوقين بشعورنا رغبة في الإصلاح لا بأى عامل آخر . وقد تسلمت تقرير لجنة الإصلاح قبل سفرى الى أوروبا ، وكم كان بوذى أن أضعه موضع البحث قبل السفر ، ولكن طرأ ما تعرفونه ، وفى مدة وجودى بأوروبا كانت الوزارة مشغولة هنا بأمر كثيرة ، ويجوز عودتى بحث الأمور ، وأمرت بأن يعرض التقرير على لجنة من الوزراء لتفحصه . على أنى ومجلس الوزراء لسنا مقيدين بشىء من التقرير إذا لم يتفق مع المصلحة ، فستقارن التقرير بالمطالب ، ونقرر ما هو فى مصلحة الأزهر . إني أحب الأزهر وأعمل له ، وكنت أود أن أراكم قبل الإضراب لأسمع لكم ، ولا أزال مستعدا لأن أسمع لكم متى عدتم الى الدروس . وما كنت أنتظر ، وأنا من الأزهر ، والأزهر منى ، أن يحدث إضراب فى عهدى . ولا زلت أعمل للأزهر ، ويسرنى أن يكون على ما يمتنى دعاة الإصلاح .

✱ ✱

واستقبل رحمه الله فى يوم الأحد ٢ نوفمبر ، بديوان رئاسة مجلس الوزراء ، حضرة الشيخ محمد فراج المنياوى رئيس جمعية تضامن العلماء ، فصرح له بما مؤاده :

إن عزيمتى لن تتنى ساعة واحدة عن العمل للإصلاح الداخلى ؛ ولما كنت أعتقد أن الإصلاح الخلقى يجب أن يكون من طريق الدين ، أمرت بتشكيل لجنة من كبار العلماء لإصلاح شئون المعاهد الدينية . وقد عرضت عوارض فجائية كبيرة شغلت الحكومة عن النظر فى الأمور التى لم يزل طرفها واسعا . والحكومة لدوام رغبتها فى الإصلاح تبحث الآن بعناية كبيرة قرار لجنة إصلاح المعاهد الدينية .

فحركة الإضراب ليست في مصلحة القائمين بها، ولا هي من مقتضيات العطف على مطالب الأزهريين . على أن رجال الدين يجب أن يكونوا قدوة حسنة لغيرهم ، ومثلاً صالحاً يسترشد به الناس في أمور دينهم ودنياهم . فاحتفظوا بمصالحكم بقدر احتفاظي بها ، ولا تطلبوا علاج الأمور من ناحية غير مشروعة ، لأنكم أعرف الناس بجرمة النظام ، وأوسعهم نظراً في الشئون العامة .

تصريح للرئيس الجليل

تكذيب نسبة التسوية المؤقتة اليه

نشرت جريدة البلاغ الغراء في عددها الصادر بتاريخ ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ما يأتي :

نشرت زميلنا الليبرتيه منذ أيام مقالا تحت عنوان (إذا لم يكن اتفاق فلتكن تسوية مؤقتة) ، اقترحت فيه أن يوضع بين مصر وإنجلترا حل مؤقت يتبدى بإعلان مطالب مصر ، ثم يليه إعلان المزاعم التي تزعمها الحكومة البريطانية ، والحقوق التي تدعيها لنفسها ، ثم يلي ذلك اتفاق يجري العمل به لمدة معينة تكس سنوات مثلا ، بحيث اذا انتهت هذه المدة صار الفريقان في حل من إعادة النظر في المسألة المصرية بحذا فيرها لإيجاد حل لها . واقترحت أن يكون من قواعد هذا الحل المؤقت أن يشترك الجيش المصري مع الجيش البريطاني في حماية قناة السويس ، وأن تشترك مصر اشتراكا فعليا مع الحكومة البريطانية في إدارة السودان .

هذا هو كل الاقتراح الذي اقترحه زميلنا مسيو كاسترو في جريدته وسماه حلا مؤقتا ، وقد تناولته جرائد مصر وإنجلترا على أنه اقتراح موعز به من مصدر رسمي ، وادعت التيمس في عبارة صريحة أن صاحب الدولة الرئيس الجليل هو الموعز به ، وناقشته على هذا الاعتبار ، وقالت ، كما يرى القراء في غير هذا المكان ، ان الدوائر المطلعة في لندن تعتبره « رغبة من الحكومة المصرية في الخروج من المازق الذي وجدت نفسها فيه بسبب سلوك سعد باشا في خلال زيارته الأخيرة للندن » .

فقد وجب بعد ذلك أن نتيين الحقيقة في هذا الموضوع ، ولهذا قصدنا الى دولة الرئيس الحليل ، وطمناه في ذلك ، فصرح لنا في كلمات قوية صريحة بأنه ”بري من هذا الاقتراح ومن الإيعاز به“ ، ثم قال ”ان سياسته هي التي أوضحها في خطابه في الاسكندرية يوم ٢٠ أكتوبر الماضي ، ثم في خطابه في الكونغرس مساء يوم ٢٤ أكتوبر ، وهو لا يحيد عن هذه السياسة التي ستظهر في خطبة العرش بأجلى وضوح“ .

لجنة الطلبة في حضرة الرئيس

استقبل الرئيس الحليل رحمه الله في يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بيت الأمة أعضاء لجنة الطلبة التنفيذية المنتخبين عن العام الدراسي الجديد ، ولما مثلوا بين يديه أسدى لهم من النصائح والتشجيع ما ملا صدورهم حبة ونشاطا ، وزادهم يقينا وإيمانا . ثم قال لهم :

”أهني اللجنة التنفيذية الجديدة بمراكزها ، وأطاب منها الثبات والاعتدال والحكمة والحماسة ، وأن يرجع على أيديهم للطلبة تضامنهم واتحادهم ، وأن يكونوا رجال أعمال لا أقوال . وفقنا الله وإياكم لما فيه خير البلاد“ .

الدورة البرلمانية الثانية

(١٢ - ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

في الساعة العاشرة قبل ظهر يوم الأربعاء ١٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، انعقد البرلمان بقسميه ، مجلسي الشيوخ والنواب ، في قاعة مجلس النواب ، وكان الاجتماع برئاسة حضرة صاحب المعالي أحمد زيور باشا رئيس مجلس الشيوخ . وبعد أن شرف حضرة صاحب الجلالة الملك قاعة المؤتمر ، ألقى الرئيس الجليل سعد زغلول باشا رحمه الله ، بأمر جلالة ، خطاب العرش الذي تفتتح به الحكومة دور الانعقاد الثاني للبرلمان ، وهذا نصه :

خطاب العرش

حضرات الشيوخ ، حضرات النواب :

أحييكم أحسن تحية ، وأهديكم أجل احترام ، وأذكر بالسرور وبالفخار يوم حضرت بينكم منذ أقل من ثمانية شهور ، لافتتاح اجتماعكم ، وأداء القسم العظيم على الإخلاص للدستور ، الذي وفقني ربي لإنشائه وتدير الأمور طبق أحكامه .

واليوم أهنيكم على نتيجة أول اختبار للعمل بنظامه في الدور الأول من انعقاد البرلمان ، فهي ، على قصر مدة هذا الدور ، ووقوع أكثره في أفسى فصول السنة ، جاءت بنتيجة حسنة مشجعة وباعثة على الرجاء في التقدم والارتقاء . ذلك بفضل ما انطويتم عليه من الحب لخير البلاد ، وما أبدىتموه من حكمة واعتدال ، وما امتازت به مكاتبكم ولجانكم ، من النشاط المستمر والإدارة الحسنة والبحث الدقيق .

قد وضعتم لوائحكم الداخلية ، ونظمتم مكاتبكم ، وانتخبتم لجانكم ، ووضعتم من الأسئلة والاستجابات والاقتراحات ، ما كان له أثر عظيم في مراقبة الشؤون ، ومعرفة حاجات الجمهور ، والاطلاع على سياسة الحكومة ، وتبين الحكمة فيما عملت ، والسرف فيما تركت .

ولقد تناقشتم في ميزانيات الدولة ، وصدقتم عليها بعد درس جاء بحكم الضرورة موجزا محدودا ، ولكنه دقيق ومفيد . وقد أعدتم النظر في قوانين مهمة كقانون

الانتخاب، وأدخلتم عليه تعديلات سيكون لها أثر عظيم في الأعمال المقبلة .
وأيدتم بقراراتكم الإجماعية وتصريحاتكم الواضحة وحدة الأمة في جهادها للحصول
على استقلالها التام (تصفيق) . بذلك أثبتتم بالبرهان المحسوس الواضح أن البرلمان
المصرى جدير بالسلطة التي خولها له الدستور .

ان حكومتى صرفت كما وعدت أكبر همها في السعى لاستقلال البلاد بجزأيا:
مصر والسودان (تصفيق حاد) . وبناء على دعوة رئيس الوزارة الانجليزية، توجه
رئيس حكومتى الى لندره في شهر سبتمبر الماضى، للدخول في محادثات قد تؤدى
الى مفاوضات رسمية، وذلك بعد ما حصل على التأكيد بأن هذا السعى لا يمس
بأية صورة حقوق مصر . لم تؤد هذه المحادثات الى مفاوضات، ولكننا لا نزال
واثقين تمام الوثوق من الوصول الى غايتنا المنشودة، بفضل وضاعة حقنا، واتحاد
شعبنا، وتعلقه بالعرش، وتضامن الكل فى المحافظة على حقوقنا المقدسة فى وادى
النيل بقسميه، من غير أن نتخلل عن شىء منها، أو أن نقبل أو نعرف بأى عمل
أو أمر من شأنه المساس بها (تصفيق طويل متكرر) .

وستستمررون فى مساعدة الحكومة بكل جهد على حسن إدارة البلاد، وتوجيه
الأمة فى طريق الرقى، لتستريد من احترام الأمم المتمدينة لها ومن عطفها عليها .
ويسرنى أن أرى البلاد اليوم على حالة تسمح بالتوسع فى الأعمال البرلمانية
توسعا طبيعيا فعالا، فالطمأنينة العامة تملأ جميع أنحاء القطر . نعم وقعت فى الأشهر
الأخيرة حوادث إضراب، ولكنها لم تكن سوى حوادث عادية ناشئة عن منازعات
اقتصادية ومادية، ولم يترتب عليها تكدير للراحة العمومية، وجرت بسلام وانتهت
على صورة مرضية بوجه عام .

أما حادثة الاعتداء التى وقعت على رئيس حكومتى، ونجاء الله من شرها،
وامتاءت الأمة لوقوعها، فلم تكن جناية اجتماعية، ولا عملا ثوريا، اذ كشف
التحقيق أنها جناية فردية ناشئة عن جنون شخصى .

والأحوال الاقتصادية جارية على منوال حسن ، ولكنها قابلة للتحسين والإصلاح . والحالة المالية على مايرام ، إذ الحساب العمومي الذي سيعرض عليكم يدل على تعادل تام في الميزانية ، وعلى وفرة المال الاحتياطي . وقد اتخذت الحكومة التدابير لتخفيض النفقات الى المقدار الذي تقضى به الحاجة فعلا ، وعلى الأخص لمراقبة النفقات مراقبة شديدة ؛ وهذا يكفل بقاء الميزانية على ما هي عليه من الثبات . ولهذا الغرض تشتغل الحكومة بدرس مشروع لائحة لإنشاء نظام مستقل يختص بمراجعة الإيرادات والمصروفات .

وجميع المصالح العامة سائرة بانتظام ، وفي هذا السير المنتظم أكبر دليل على عدم صحة ما تنبأ به بعض ذوى الأغراض ، من أن النظام الجديد وخروج الموظفين الأجانب من خدمة الحكومة سيفضيان حتما الى اختلال عام في النظام ! على أن التغييرات التي حدثت في خلال السنة في موظفي الحكومة ، لم يكن الغرض منها إلا تقوية تلك المصالح العامة ، بمعاونة عناصر من الشبان الأكفاء المخلصين لخير البلاد . ولما كان تطبيق نظام الدرجات الجديدة ، وهو عبء ثقيل خلفه الماضي ، قد تم الآن ، بعد أن حمل الحكومة تكاليف طائلة وعناء شديدا ، فقد شرعت في وضع لائحة للموظفين ، والمأمول أن تساعد هذه اللائحة ، بما تخوله لهم من الحقوق وتفرضه عليهم من الواجبات بطريقة عادلة ، على زيادة ضمان سير العمل وانتظامه . ومن المصالح العامة مصلحة تستدعى من جانب الحكومة عناية تامة ، وهي مصلحة السكك الحديدية ، التي تركت للإدارة الجديدة في حالة صحية ، خصوصا بسبب عدم تجديد مهماتها بطريقة مستمرة ؛ ولهذا سيقترح عليكم اتخاذ تدابير مهمة لتحسين حالتها وتوسيع نطاقها وضمان سيرها في التحسن والارتقاء .

وستعرض عليكم أيضا مشروعات مهمة تتعلق بالتجارة البحرية والملاحة النيلية .

إن ما أشرنا اليه في خطابنا يوم افتتاح البرلمان ، من حاجات البلاد ، يستلزم على الدوام عناية شديدة : فالزراعة عموما ، وزراعة القطن خصوصا ، الذي هو أساس

ثروتنا، يجب أن تبذل لها وسائل المساعدة والتشجيع والحماية، ولهذا تنوى وزارة الأشغال العمومية القيام بأعمال مهمة، من شأنها تحسين طرق الصرف والرى فى الوجه البحرى، وتوفير وسائل الرى فى الوجه القبلى. كما أن وزارة الزراعة تدرس الآن وتتفقد تدريجاً ما يلزم من الوسائل، لمنع انحطاط نوع القطن المصرى، ومقاومة الأمراض التى تفتك به، وتعميم نظام التعاون، وإنشاء مراكز للتجارب الزراعية، وتشجيع زراعة أصناف جديدة، وحماية المواشى، والتوسع فى تربيتها، وتحسين نتائجها، وكذلك مساعدة صغار الزراع، خصوصاً فيما يتعلق بشراء البذور والأسمدة. وتشترك وزارة الأوقاف فى هذه الجهود بالنسبة للأراضى التى تديرها، كما أنها تعنى بتحسين نظامها الداخلى، رغبة منها أيضاً فى تحسين حال المستحقين، والإكثار من المنشآت الخيرية.

وحالة الأمن العام تدعو إلى الرضا، غير أن هذا لا يعفى من إتمام التنظيم الجدي لإدارة الأمن وتقويتها. وستعرض عليكم اقتراحات فى هذا الشأن، تتضمن أيضاً مراقبة من يدخل البلاد من الأشخاص المشبوهين أو غير المرغوب فيهم.

والحالة الصحية العامة عادية بوجه الإجمال، بل هى سائرة فى طريق التحسن سيرا بطيئاً، غير أنها ما زالت بعيدة عن الدرجة التى نود أن تكون عليها. ومما لا مندوحة عنه زيادة عدد مستشفياتنا ومستوصفاتنا. وانا لنعلق أملاً كبيراً على ما يبذله الأفراد من الجود، فقد شاركوا الحكومة قبل الآن فى سبيل القيام بهذا الواجب المفروض على الجميع، لوجه الله تعالى وللوطن العزيز. وتبذل مصلحة الصحة كل جهدها فى أداء مهمتها بالقدر الذى يسمح به ما لديها من الوسائل، وسيجد البرلمان البرهان على ذلك عند ما ينظر فى مشاريع القوانين المهمة التى ستعرض عليه فى هذا الشأن.

وان الحالة التى عليها إدارة القضاء قد لفتت نظر البرلمان من قبل، ولا يسع أحداً أن ينكر الحاجة إلى تحسين حالة هذه الإدارة التى هى من أهم شؤون الدولة.

وتقضى تلك الحاجة بزيادة عدد رجال القضاء زيادة معتدلة، وبإدخال إصلاحات توفيق بين سرعة إنجاز القضايا وتوافر جميع الضمانات اللازمة لسير القضاء سيرا سديدا عادلا .

وإن مساعي شعبنا في تعليم الناشئة تعليما أوليا أو راقيا تزداد يوما فيوما، ويجب على الحكومة أن تقابل هذه النهضة التي تملأ جوانحي الأبوية سرورا بما يستحقه، كما أنه ينبغي عايتها أن تعنى بتنظيم هذه الحركة المباركة وتوجيهها في أقوم طريق . وإن تطبيق مبدأ التعليم الإجبارى الذى فرضه علينا الدستور، يجب أن يقترن بإصلاح التعليم الراقى والعالى إصلاحا يصل ما انقطع من عهد النهضة العلمية العظيمة فى مصر . وستعرض عليكم مشاريع مهمة تتعلق بهذا الموضوع .

ومن أهم واجبات الدولة توفير وسائل الدفاع عنها . على أن مسألة الدفاع المسلح هى من أعظم المسائل خطورة وأكثرها تعقيدا، فالحكومة تبذل جهدها فى درسيها وحلها تدريجا بحذر وتؤدة واحتياط ، فستريد عدد وحدات الجيش، وتشغل بإنشاء ما لا وجود له الآن من الأسلحة .

إنى أتأسف لأن مدة العطلة البرلمانية الماضية كانت ظرفا لحدوث صعوبات خارجية وداخلية، خصوصا بالنسبة للسودان، تلك الصعوبات التى أفلقت خاطر شعبى وشغلت بال الحكومة . ولكنى أحمد الله على أن خطة الحكمة والرؤية التى عالجتها حكومتى هذه الصعاب، ساعدت مساعدة قيمة على حفظ حقوق مصر سالمة، وعلى استبقاء العلاقات الودية مع الدول الأجنبية .

ولقد ظلت الجاليات الأجنبية تعيش آمنة مطمئنة فى ضيافة البلاد .

هنالك بعض مسائل تجرى فيها المخابرات الآن، وهى مسألة الرعايا الألمان، وحدود مصر الغربية، والجنسيات، وأملى وطيد بأن تحل حلا مرضيا، بفضل ما يسود هذه المخابرات من روح الود والصفاء .

حضرات الشيوخ والتواب :

إن وجوه الإصلاح في بلادنا متعددة ومتنوعة ، ولا تتحصر فيما ذكرناه ؛ وكلها لازمة لحياة البلاد ورفاهتها وحسن تقدمها ، والقيام بها في دور الانتقال من نظام قديم الى نظام حديث ، وهو الدور الذي نجتازه الآن ، من أشق الأمور وأصعبها ؛ ولكن حكومتى مملوءة من الرغبة في مباشرتها ، ومن العزم الصادق على تذليل ما في طريقها من العقبات ، وعلى توفير ما يلزمها من الوسائل ، مقدمة الأهم منها على المهتم ، معتمدة بعد الله على حكمتكم وحسن معاونتكم . ولهذا أفتتح اليوم الدور الثانى للبرلمان ، وأدعوكم وأنا عظيم الثقة في حسن المال للبدء في أعمالكم .

حقوق الله رجائى ، ووفقنى وإياكم لما فيه الخير العام .



الرئيس يقدم استعفاء الوزارة

في حضرة جلالة الملك

في منتصف الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، حظى الرئيس الجليل بمقابلة جلالة الملك وقدم اليه استقالة الوزارة . وقد جرى رحمه الله على مبدئه في الصراحة ، فأبان لجلالته السبب الذى حمله على ما فعل ؛ فأظهر لجلالته الاستياء من تقديم الاستقالة ، وقال للرئيس الجليل انه يثق به ، وأعرب عن رغبته في أن يعدل عن عزمه ؛ فقال الرئيس الجليل ” إن عزمه هذا نهائى “ ، فقال جلالة الملك : فلتبق المسئلة على الأقل الى غد ؛ فوافق الرئيس على ذلك .

في مجلس النواب

(الجلسة الأولى : ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل - أيها السادة :

إن صحتي لم تعد تحتمل أعباء وظيفتي ومتاعبها ، ولهذا تشرفت اليوم بمقابلة
جلالة الملك وقدمت له استعفائي من رئاسة مجلس الوزراء . وأدعو الله سبحانه
وتعالى أن يوفقني في عيشتي الجديدة معكم الى ما فيه خير البلاد (أصوات - لا . لا)

ثم خرج رحمه الله وتبعه زملاؤه الوزراء قاصدين الى مجلس الشيوخ . وبعد مناقشة قصيرة بين فريق من
الأعضاء في مجلس النواب ، وافق المجلس على الاقتراح الآتي :

”نقترح على هيئة المجلس المحترم أن تعلن ثقتها التامة بوزارة حضرة صاحب الدولة
الرئيس الجليل سعد زغلول باشا ، وأن يؤجل انعقاد المجلس الى يوم الاثنين الآتي
الموافق ١٧ نوفمبر“ .

في مجلس الشيوخ

(الجلسة الأولى : ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل - أيها السادة :

انه نظرا لاعتلال صحتي وضعفها عن تحمل أعباء وظيفتي ومتاعبها ، قد تشرفت
اليوم بمقابلة جلالة الملك وقدمت لجلالته استعفائي من رئاسة مجلس الوزراء . وأرجو الله
سبحانه وتعالى أن يوفقني في حياتي القادمة معكم الى ما فيه خير البلاد... (ضجة شديدة) .
أصوات - غير مقبولة . غير مقبولة .

ثم خرج رحمه الله وتبعه زملاؤه الوزراء ؛ وبعد كلام قصير في الموضوع وافق المجلس على الاقتراح الآتي :
”يقترح المجلس بهيئته الكاملة التوجه للسراي لتسجيل الأسماء ، وذلك لإظهار
شعوره وثقته التامة بالوزارة ؛ ثم بعد ذلك يتوجه الى حضرة صاحب الدولة
سعد باشا . هذا مع تأليف وفد من الآن من الرئيس والوكيلين لطلب التشرف بمقابلة
جلالة الملك لالتماس رفض استقالة الوزارة“ .

في بيت الأمة

بعد أن خرج الرئيس الجليل من مجلس النواب ومجالس الشيوخ، توجه في الحال ومعه زملاؤه الوزراء الى بيت الأمة، وحينئذ أخذت الوفود تفد كأنها الأمواج لتدافع، فازدحم بها البيت، وازدحم شارع سعد باشا زغلول، وازدحمت الشوارع المؤدية اليه. ولما انتهى المجلسان من جلستيهما ذهب النواب والشيوخ كلهم تقريبا الى بيت الأمة، وطلبوا أن يقابلوا الرئيس، فقابلهم في مكتبه، ثم تكلم بعضهم فقصوا عليه ما كان في المجلسين، ثم طلبوا منه أن يتكلم ليشرح لهم سبب الأزمة، فقال: "إن صحتي ضعيفة فعلا، والصحة ثيء ثمين لا يسع أى انسان إلا أن يحتفظ به ما استطاع. نعم ان صحتي ضعيفة، وأعباء الحكم ثقيلة جدا، فهنا لك مشا كل خارجية، ومشاكل داخلية، وهنالك أيضا! والكلام في سرهم! دسائس ~~عجب~~ فما كاد يفوه بكلمة "دسائس" حتى استولى الانقباض على النواب والشيوخ، وقال بعضهم بلهفة: نرجو التصريح، وقال آخرون: نحن عارفون! وليس في الأمر سر!، ثم قال غيرهم: لا! لا! نريد التصريح! يجب أن نعرف كل شيء! يجب أن تكون البلاد واقفة على الحقائق.

وحينئذ تكلم الرئيس فقال: "أنا رجل حر، ألعب على المكشوف، وأعمل ما أعمله في ضوء النهار، ولا أحب العمل في الظلام (تصفيق). ومن أجل هذا لا بد لي من الاستقالة!"

فألح النواب في معرفة الأسباب الحقيقية للاستقالة، وقال الأستاذ جعفر نخري بك: أنت لست ملكا لنفسك، بل ملكا للأمة، وإرادة الأمة أن تبقى في الحكم. وقال الأستاذ سلامة بك ميخائيل: ستسقط كل وزارة لا تكون رئيسها. فقال الرئيس: "إذن تعالوا في الساعة العاشرة صباحا الى المجلس، وهناك نتكلم". وبناء على ذلك تقرر أن تجتمع الهيئة الوفدية لمجالس النواب والشيوخ في القاعة الكبرى لمجلس النواب في الساعة العاشرة من صباح الأحد ١٦ نوفمبر للنظر في تلك الحالة.

وفد الشيوخ في حضرة جلالة الملك

انتهت جلسة مجلس الشيوخ السابقة بالقرار الذي قرروه إزاء استقالة الوزارة السعدية . وتنفيذا لهذا القرار ذهب جميع أعضائه عقب الجلسة الى القصر فقيدوا أسمائهم ، ثم طلب الوفد النائب عنهم مقابلة صاحب الجلالة الملك ، وكان ذلك حوالى الساعة السادسة والنصف بعد الظهر ، فأذن جلالتـه بالمقابلة فى الحال ، ودعا اليه أعضاء الوفد ، وهم صاحب المعالى أحمد زيور باشا رئيس المجلس ، وصاحب المعالى أحمد زكى أبو السعود باشا وصاحب العزة علوى الجزار بك وكيلـا المجلس . ولم يكن أعضاء هذا الوفد بملابسهم الرسمية ، لأنهم لم يكونوا متوقعين أن يقابلهم جلالة الملك فى الحال ، فقابلوا جلالتـه بملابسهم العادية ، وأبلغوه قرار المجلس بالثقة التامة فى وزارة سعد باشا ، وبتأجيل الجلسات إلى أن تنتهى هذه الأزمة . فقال جلالتـه لهم "ان سعد باشا قابله فى منتصف الساعة الواحدة بعد الظهر، وسأله الاستقالة، فاستاء من ذلك، وأعرب له عن ثقته به، وعن رجائه فى أن يعدل عن عزمه هذا" ثم أبلغهم "أنه متفق مع البرلمان فى القرار الذى أصدره فى هذا الموضوع"، وطلبهم أن يبلغوا ذلك لزملائهم .

وفد الشيوخ عند الرئيس الجليل

ونخرج هذا الوفد من القصر، فذهب الى بيت الأمة رأسا، وكان الرئيس الجليل قد انتقل من مكتبه الى قاعة المسائدة مع زملائه الوزراء وبعض أعضاء الوفد، فاستقبل الوفد فى هذه القاعة، وحينئذ تكلم زيور باشا، فذكر قرار المجلس وذهب الوفد الى القصر ومقابلته لجلالة الملك ، ثم أعرب عن أمل الشيوخ فى أن يعدل سعد باشا عن استقالته ، وتكلم فى هذا المعنى أيضا كل من زكى أبو السعود باشا وعلوى الجزار بك، فقال الرئيس : "انه يشكر لمجلس الشيوخ هذه الثقة ، ويشكر لأعضاء الوفد سعيهم ، ولكنه تعب ، ولا بد له من الاستراحة". فقال أبو السعود باشا :

لقد ضحيت كثيرا يا باشا! فاجعل عدوك عن الاستقالة تضحية جديدة تضيفها الى تضحياتك السابقة في خدمة البلاد . فقال الرئيس : ” نعم ضحيت ، ونعم انى مستعد اليوم وغدا لكل التضحيات التى تستلزمها خدمة الأمة ، ولكن اذا كانت هناك عقبات داخلية تمنع هذه الخدمة ، فلا يمكننى أن أبقى فى الوزارة “ . فقال أبو السعود باشا : لا تريد أن نعرف هذه العقبات اذا كنت ترى أن الواجب يقضى الآن بعدم الكلام فيها ، ولكن كل الذى نطلبه اليك هو ألا تدع عقبات أيا كانت تمنعك من مواصلة خدمتك للأمة . فتبسم سعد باشا ، وتردد فى الجواب قليلا ، ثم قال : ” ولكن قد تكون هناك عقبات لا أقدر عليها !! “ .

وانتهى الحديث بأنهم يتركون له تقدير الظروف ، وأن كل الذى يرجونه منه هو ألا يحرم البلاد من خدمته ، وأن يبقى فى رئاسة الحكومة .

كلمة للرئيس الجليل

وفى نحو الساعة الثامنة مساء عاد الرئيس الجليل الى مكتبه ، فلما رآه المجتمعون فى بيت الأمة مارا بين قاعة المائدة والمكتب هتفوا له هتافا عاليا ، وطلبوا أن يسمعوا منه كلمة ، فوقف وقال : ” ان صحتى لم تعد تساعدنى على مواصلة العمل ، ومن أجل ذلك قدمت استقالتى لجلالة الملك . فإن كنتم تريدون لى خيرا ، وتريدون أن أعود الى العمل ، فادعوا الله أن يقوى صحتى ! “ . فقالوا جميعا : ندعو الله أن يقوى صحتك . فقال : ” اذا أجاب الله دعاءكم هذا ، عدت الى العمل ! “ . فصاح كثير منهم : نريد أن نعرف سبب الاستقالة . فتبسم وقال : ” لقد قلت لكم إن السبب هو صحتى ! “ فصاحوا : ولكن يقال إن هناك سببا آخر ، فما هو ؟ فلم يجب الرئيس على هذا السؤال ، وبقى يتناقش معهم بضع دقائق ، ثم دخل مكتبه ، وكان هناك بعض الوزراء وبعض النواب ، فقال متبسطا : ” نحن الآن نواب لا وزراء ، فأنا أدعو الذين هنا من النواب الى العشاء معى “ .

قرار الهيئة الوفدية البرلمانية

اجتمعت الهيئة الوفدية البرلمانية صباح الأحد ١٦ نوفمبر في قاعة البرلمان ، وكان عدد الحاضرين في الجلسة نحو ٢٧٠ عضواً ، وتولى الرئيس الجليل رئاسة الجلسة ، وحضر الوزراء جميعاً . ثم تكلم الرئيس ، فأبدى ما عنده . ثم جرت المناقشات بين كثير من الأعضاء ، وبعد ذلك انسحب سعد باشا وانسحب معه الوزراء ليتركوا للأعضاء الحرية في القرار الذي يتخذونه . فجرت مناقشات أخرى ، ثم قرر الأعضاء بالإجماع ما يأتي :

« ترى الهيئة الوفدية البرلمانية ، بعد سماع تصريحات دولة الرئيس ، ومناقشات حضرات الأعضاء الذين تناولوا شرح الحالة التي أوقفنا إزاءها استقالة الوزارة ، أن تقرّر ثقتها الإجماعية بدولته ، وأن تترك الأمر لحكمته ، لإنجاز ما يراه لازماً لحفظ حقوق البلاد وصيانة الدستور من العبث به » .

وكان الأستاذ عبد الحليم افندي البيل حاضراً هذا الاجتماع ، ولكنه كان واقفاً عند الباب .

جلالة الملك لا يقبل استعفاء الوزارة

الرئيس الجليل في قصر عابدين

في الساعة الخامسة بعد ظهر يوم الأحد ١٦ نوفمبر ، قصد الرئيس الجليل الى قصر عابدين ليتلقى أمر جلالة الملك في استقالة الوزارة . فلما وصلت السيارة الى ميدان عابدين ، كانت جموع غفيرة مجمعة في هذا الميدان ، فعلا هتافها حينما رأت السيارة ، وأحاطوا بها ، فهتأهم وطمأن خواطهم . ثم مثل بين يدي جلالة الملك ، فبقى في حضرته ساعتين كاملتين عرض فيهما كل مالمديه ، فوجد من جلالته إصغاء تاماً ، ثم قبولاً كاملاً لتأييد الدستور وسلطة الأمة . فشكره الرئيس هذا العطف ، وابتهل الى الله أن يحفظه دائماً حارساً للدستور وعضداً للأمة . ولم يبق بعد ذلك ما يوجب أن يصر الرئيس الجليل على استقالته ، فاستردّها نزولاً منه على إرادة الأمة وإرادة جلالة الملك .

في الهيئة الوفدية

ونخرج الرئيس الجليل من قصر عابدين حوالي الساعة السابعة ، بينما كانت الجماهير لا تزال واقفة تهتف ويخطب فيها الخطباء ، فقال رحمه الله لهم : « ان المسألة انتهت » .

فقابلوا كلمته هذه بالفرح والدعاء . وسار الى دار النيابة ، حيث كانت الهيئة الوفدية مجمعة . وكان شارع دار النيابة غاصا إذ ذاك بجماهير تنادى نداءات مختلفة ، فلما وصل الرئيس أحاطوا به ، ثم لما رأوه باسمًا اطمأنوا . ودخل فاجتمع بزملائه الوزراء ، وأطلعهم على الحديث الذي دار بينه وبين جلالة الملك ، ثم انتقل الى القاعة الكبرى حيث الهيئة الوفدية ، فوقف الأعضاء إجلالا له ، وصفقوا تصفيقا شديدا ، ثم جلسوا ، وحينئذ قال : ” لقد قابلت جلالة الملك ، وبقيت معه ساعتين ، وكانت النتيجة أنني سمعت استقالاتي ، وسيظل الدستور محترما بحماية جلالة الملك ، وأنا خادم الدستور ، وسنبقى لتنفيذه معتمدين على الله وعلى إرادة الشعب “ . فصفق النواب والشيوخ ، وهتفوا لجلالة الملك وللرئيس الجليل ، وجعل بعضهم يهني بعضا .

في بيت الأمة

وبعد قليل عاد الرئيس الجليل الى بيت الأمة ، ومعه بعض زملائه الوزراء ، وكانت جماهير غفيرة مجمعة في ساحة البيت وعلى بابيه ، فصاحوا يقولون : « نريد الرئيس » ، فخرج وأطل عليهم ، وقال لهم باسمًا : ” أشكركم جدا على غيرتكم وحماسكم ومظاهراتكم . أشكر لكم كل شيء ، ماعدا التعدييات طبعاً ! . وإجابة لرغبتكم ، أى رغبة الأمة ومجلسي الشيوخ والنواب ، ونزولا على إرادة جلالة الملك ، قد عدلت عن الاستعفاء . وكونوا متأكدين أن جلالة الملك حامى الدستور ، وأنى أنا خادمه الأمين “ . فهتفوا لجلالة الملك ، وللرئيس ، ثم انصرفوا فرحين .

في مجلس النواب

(الجلسة الثانية : ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

أعيد في هذه الجلسة انتخاب حضرة صاحب المعالي أحمد مظلوم باشا رئيسا لمجلس النواب في دور انعقاده الثاني ، فألقى الرئيس الجليل رحمه الله في هذه المناسبة كلمة بدأها بتهنئة مظلوم باشا وختمها بالكلام في مسألة الاستعفاء . قال :

الرئيس الجليل — أهني معالي مظلوم باشا بهذا المسند الخطير ، مسند رئاسة مجلس النواب ، وأغبطه عليه ، لأنه حقيقة مركز خطير جدا ، وهذه ثقة غالية

وضعتموها في حضرته ، بعد أن اختبرتم رياسته مدة عام كامل ، ورأيتم أنه جدير بهذا المسند العظيم . وأرجو الله سبحانه وتعالى أن يمد في حياته ، حتى تنتفع البلاد بثمرات جهوده ، وأن تكون رياسته في السنة القادمة أسعد حالا منها في السنة الماضية (تصفيق) .

سادتي : تشرفت بالأمس بمقابلة جلالة الملك ، فأعرب لى أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومع مجلسي الشيوخ والنواب في الثقة بوزارتي ، وأنه لا يسعه إزاء هذه الإرادة الإجماعية أن يقبل استعفائي . ثم صرح بعد ذلك بتصريحات لطيفة ، خففت عني عناء العمل ومسئوليته ، وشعرت من ذلك الحين بأنني ، وإن كانت صحتي في الحقيقة ضعيفة ، يمكنني مع هذا التخفيف والتلطيف أن أقوم بالعمل الى مدة ولو محدودة . فلم يسعني ، إزاء هذا العطف السامي والإرادة الحليمة ، إلا أن أسحب استعفائي وأعود الى العمل (تصفيق حاد) .

وإني أسأل الله سبحانه وتعالى أن يمدنا جميعا نوابا ووزراء بروح من عنده ، حتى نتمكن من خدمة البلاد خدمة حقيقية ، خصوصا فيما يختص باستقلالها التام (تصفيق حاد) .

في مجلس الشيوخ

(الجلسة الثانية : ١٧ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الحليل — أيها السادة :

تشرفت أمس بمقابلة جلالة الملك ، فأعرب لى أنه متفق تمام الاتفاق مع الأمة ومجلسي الشيوخ والنواب في الثقة بالوزارة ، وأنه أمام هذا الإجماع لا يسعه قبول استعفاء الوزارة . وبناء على هذا ، وعلى التصريحات التي لطفتم من عبء العمل علي ومن عنائه ، لم أربدا من سحب الاستقالة والعود الى العمل في حدود صحتي . واني أرجو الله سبحانه وتعالى أن يمدنا بروح من عنده لأن نقوم بخدمة البلاد حتى نصل بها الى غاية الاستقلال التام (تصفيق حاد) .

حادثة السردار

أصدر الرئيس الخليل رحمه الله بتاريخ ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ هذا البيان عن حادثة السردار :
حصل مع الأسف الشديد اليوم ، حوالى الساعة الثانية بعد الظهر ، الاعتداء على حضرة صاحب المعالي سردار الجيش المصرى ، بإطلاق النيران عليه وعلى من كان معه ، وحصلت إصابات خطيرة ، فندعو كل من عنده معلومات بهذا الخصوص أن يقدمها لإدارة الأمن العام على الفور .
سعد زغلول

نداء للأمة المصرية

وقعت واقعة الاعتداء ضد حضرة صاحب المعالي السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ومن معه أسوأ وقع عند الناس جميعا ، وفى نفس جلالة الملك وحكومته خصوصا ، ولا شك أن البرلمان يشاركنا فى هذا الشعور فى الجلسة القادمة . ولا غرو فإن هذه الواقعة من أشد الفظائع وأشنعها ، ومن أسوأها أثرا فى سمعة البلاد وشهرتها ، ولا سيما لما امتاز به شخص المحنى عليه من الصفات العالية التى أكسبته محبة الناس جميعا . ولقد اهتمت الحكومة حق الاهتمام بشأنها ، ووقفت على العربة التى مر بعض الجناة فيها ، فضبطتها وسائقها ، ولا تزال مجدة فى اقتفاء أثر الباقين من العصابة التى اجترأت على ارتكاب هذا الجرم الكبير . ولقد ناديتكم بالأمس أن تساعدوا التحقيق ، بأن يتقدم كل من يعرف شيئا عنها الى إدارة الأمن العام . والآن أكرر أسفى وأسف الحكومة على وقوع هذا الحادث الأليم ، وأتمنى للصائين فيه عاجل الشفاء ، كما أكرر الرجاء للأمة أن تعاون الحكومة على إظهار الفاعلين . وليعلم كل فرد أن هذه المعونة تعد عملا وطنيا ، وخدمة جليلة للبلاد تستحق كل شكر وثناء ، خصوصا من الذين يدركون مركز بلادهم ، ويغارون

على سمعتها وشهرتها، ويحبون الطمأنينة والخير لها، ويعلمون أن اللجوء الى وسائل العنف والإجرام أكبر خيانة للوطن، ولقضيته المقدسة القائمة على الحق والعدل دون سواهما.

سعد زغلول

٢٠ نوفمبر سنة ١٩٢٤

وفاة السردار

أرسلت رئاسة مجلس الوزراء الى جميع الوزارات والمصالح النعى الآتى :

ننعى إليكم بمزيد الأسف والكدر وفاة المغفور له السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام، إثر الاعتداء الذى وقع عليه يوم الأربعاء الماضى من عصابة شريرة آثمة، وستشيع جنازته غدا (السبت) من الكنتنتال الساعة ١٥ : ١٠ صباحا، بعد الصلاة عليه فى الكاتدرائية الانجليزية بشارع فؤاد الأول. فنرجوكم أن تحضروا هذه الجنازة بنفسكم، وأن تدعو كبار الموظفين بديوانكم، ومن ترون دعوته للاشتراك فى تشييعها. ولكم دوام البقاء.

رئيس مجلس الوزراء

الجمعة ٢١ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

نداء ثان من الرئيس الحليل

أيها المصريون :

جرت اليوم بالاسكندرية مظاهرات شوشة بعض الأفكار؛ فارجوكم أن تلتزموا السكون، وأن تتواصوا بالهدوء والسكينة، ولا تتظاهروا لآى أمر كان، فإن الساعة رهيبة، ونحن فى هذه الساعة أحوج ما نكون الى الهدوء؛ وليس من سبيل للوصول الى غايتنا، إلا سلوك سبيل الحكمة والاعتدال.

سعد زغلول

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

تبليغ الحكومة البريطانية

في الساعة الرابعة والدقيقة ٤٠ بعد ظهر يوم السبت ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ غادر نخامة اللورد اللنبي المندوب السامي البريطاني داره في سيارته ، ومعه جناب المستر كار ، وكان يتقدم السيارة ويحيط بها قوة مؤلفة من ٦٠٠ فارس بريطاني من حملة الرياح ! فقصدا الى مجلس الوزراء حيث كان الرئيس الجليل والوزراء منتظرين ، وسلم التبليغ الآتي الى الرئيس وعاد الى داره . وصدحت موسيقى الفرسان البريطانيين بالسلام عند وصوله الى ديوان مجلس الوزراء وعند خروجه منه !

وقد وزعت دار المندوب السامي عقب هذه الزيارة صورة التبليغ المذكور بالفرنسية ، وهذه ترجمته ننقلها عن جريدة المقطم الغراء :

دار المندوب السامي البريطاني .

القاهرة — ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

يا صاحب الدولة :

بالنيابة عن حكومة جلالة ملك بريطانيا ، أبلغ لدولتكم التبليغ التالي :

ان حاكم السودان العام وسردار الجيش المصري ، الذي كان أيضا ضابطا كبير المقام في الجيش البريطاني ، اغتيل اغتيالا قذيعا في القاهرة .

فحكومة جلالة تری أن هذا الاغتيال ، الذي يعرض مصر بالحالة التي تحكم بها الآن الى ازدياد الشعوب المتمدينة ، هو النتيجة الطبيعية لحملة عدوانية على حقوق بريطانيا العظمى وعلى الرعايا البريطانيين في مصر والسودان . فهذه الحملة المبينة على نكران الجميل وعدم الاعتراف بالخير الذي أسدته بريطانيا العظمى ، لم تثبط من جانب حكومة دولتكم ، وقد زادت استفعالا هيئات ذات اتصال وثيق بهذه الحكومة .

وقد نبهت حكومة جلالة الملك دولتكم منذ أكثر من شهر الى العواقب التي لا بد أن تنتجها هذه الحملة اذا لم توقف عند حدها ، خصوصا في ما يتعلق بالسودان ؛ ولكن الحملة لم توقف . والآن لم تستطع الحكومة المصرية أن تمنع اغتيال حاكم السودان العام ، وأظهرت أنها عاجزة عن حماية أرواح الأجانب ، أو أن ذلك لا يهمها كثيرا .

فبناء على ذلك تطالب حكومة جلالة ملك بريطانيا من الحكومة المصرية :

- ١ — أن تعتذر اعتذارا وافيا كافيا عن الجناية ؛
 - ٢ — أن تواصل بأتم نشاط ، ومن غير مراعاة للأشخاص ، البحث عن الجناة ؛ وأن تنزل بالمجرمين ، بقطع النظر عن أشخاصهم وعن سنهم ، أشد العقوبات ؛
 - ٣ — أن تحظر من الآن فصاعدا وتقمع تماما كل مظاهرة شعبية سياسية ؛
 - ٤ — أن تدفع الى حكومة جلالة ملك بريطانيا في الحال تعويضا قدره نصف مليون جنيه ؛
 - ٥ — أن تصدر في خلال ٢٤ ساعة الأوامر بإرجاع جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البحث من الجيش المصري من السودان ، مع التعديلات التي تنشأ عن ذلك ويصير إعلانها فيما بعد ؛
 - ٦ — أن تبلغ المصلحة المختصة أن حكومة السودان ستريد مساحة الأطنان التي تزرع في الجزيرة ، فبدلا من أن تكون ٣٠٠ ألف فدان تكون غير معينة المقدار على نسبة ما تقتضيه الحاجة ؛
 - ٧ — أن تعدل عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية في الأمور الواردة في ما يلي في ما يختص بحماية المصالح الأجنبية في مصر .
- فإذا لم تلَب هذه المطالب في الحال ، فإن حكومة جلالة ملك بريطانيا تتخذ فورا التدابير المناسبة لصون مصالحها في مصر والسودان .

وإني أتهنئ هذه الفرصة لأجدد لدولتكم تأكيد اعتباري السامي ما

الإمضاء اللني فيلد مرشال

المندوب السامي

* *

يا صاحب الدولة :

إلحاقاً بتبليغي السابق ، أشرف بإعلام دولتكم من قبل حكومة صاحب الجلالة البريطانية أن مطالبتها الخاصة المتعلقة بالجيش في السودان وضمن المصالح الأجنبية في مصر هي كما يأتي :

١ - بعد ما يسحب الضباط المصريون والوحدات المصرية البحت للجيش المصري ، تنقل الوحدات السودانية التابعة للجيش المصري الى قوة مسلحة ، تكون خاضعة وموالية لحكومة السودان فقط ، وتحت قيادة الحاكم العام العليا ، وباسمه تصدر العرائض (للضباط) ؛

٢ - ان القوانين والشروط الخاصة بخدمة الموظفين الأجانب الذين لا يزالون في خدمة الحكومة المصرية ، وتأديهم ونحروجهم من الخدمة ، وكذلك الشروط المالية الخاصة بمعاشات الموظفين الأجانب الذين خرجوا من الخدمة ، يجب أن يعاد النظر فيها ولننقح طبقاً لرغبة الحكومة البريطانية ؛

٣ - الى أن يتم الاتفاق بين الحكومتين على موضوع حماية مصالح الأجانب في مصر ، تحافظ الحكومة المصرية على مركز المستشار المالي ومركز المستشار القضائي ، وتحترم سلطتهما وامتيازاتهما كما نص عليها عند إلغاء الحماية ، وتحترم بالمثل مركز المكتب الأوروبي في وزارة الداخلية ومهامه الحالية كما حددت بالقرار الوزاري ، وتأخذ بعين الاعتبار المشورة التي يقدمها مديره العام في الأمور الداخلة في اختصاصه .

وانى أتهنئ هذه الفرصة لتجديد عهود احترامى الفائق لدولتكم ،

(الإمضاء)
النبي فيلد مرشال
المندوب السامى

رد الحكومة المصرية على التبليغ البريطاني

(الجلسة الرابعة لمجلس النواب : ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

بعد الانتهاء من جدول أعمال هذه الجلسة ، جعلت الجلسة سرية حيث كانت الساعة ٨ والدقيقة ١٥ مساء ، وظلت منعقدة الى الساعة ٩ والدقيقة ٥ مساء ، وقد حضرها الرئيس الحليل رحمه الله وأعضاء وزاوة . ثم انعقد المجلس في جلسة علنية وتلى القرار الآتي :

”قرر مجلس النواب في جلسته المصرية المنعقدة في يوم ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بإجماع الآراء الثقة التامة بالوزارة ، والموافقة على الاقتراح الآتي المقدم من حضرة عبد الحليم البيلي افندى :

بعد سماع ايضاحات حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء ، يرى المجلس أن يترك الأمر للوزارة ترد بما تراه حافظا لصالح البلاد وكرامتها “ .

* *

(الجلسة الخامسة لمجلس النواب : ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الحليل — في جلسة الأس التي انعقدت سرية ، تشرفت بأن عرضت على حضراتكم تفاصيل الأحوال الحاضرة ، وما كان من كيفية تقديم المذكرات البريطانية ، ثم تداولنا وتفضلتم على بأن قررتم الثقة التامة بالوزارة لأن تضع الرد على تلك المذكرة .

فطبقا لرغباتكم اشتغلت الوزارة بوضع هذا الرد ، وأرجو أن يكون وافيا بمقاصدكم ، وأرجوكم أيضا كما أرجو الأمة جميعها أن تدقق في الحالة الحاضرة تدقيقا عميقا ، وأن تتأملها من كل وجوها ومن كل جوانبها ، وأن تحترس كل الاحتراس من الاندفاع وراء الأهواء والافتعالات التي لم تكن نتيجة تدبر في الحال وتأمل فيها ، لأن الموقف دقيق جدا ، وأقل حركة طائشة تكلفنا أكلافا باهظة . فليتنا أن نتذرع بالصبر ، وأن نلزم جانب السكينة ، وأن تثبت للناس أجمع أننا أمة حكيمة ، تعرف كيف تضبط نفسها وقت الشدة ، وكيف تلين لظروف وتشد لظروف أخرى ، فنعرف العالم أجمع

أنا عالمون بحقيقة موقفنا، وأنا نحاول أن نصل الى غايتنا بوسائل الحكمة والرزانة،
بالوسائل المشروعة، لا بوسائل الخفة والطيش .

هذا ما أرجو أن تعرفوه وأن تتواصوا بالعمل به في هذه الظروف الحرجة. وإني
واثق كل الثقة من حضرات النواب، لأنهم برهنوا على حكمة بالغة في مواقف كثيرة،
وكذلك أرجو من الأفراد جميعا، شيوخا وشبانا، أن يتدبروا هذا. وإن الزمن أمامنا
طويل، وحياة الأمم طويلة، وإننا اذا لم نحصل على مقصدنا اليوم فسنحصل عليه
غدا. ويجب أن نجعل دائما نصب أعيننا أن من الواجب علينا ألا نمكن الخصوم
منا، وألا نجعل لهم سلطانا علينا، ولو بظاهر من الحق. ويجب علينا أن نجتردهم من
كل سلاح هو الحق، وأن نسلح أنفسنا دائما بالحق وباللباقة. هذا ما أرجوه، وهذا
ما أرجو أن تصغوا اليه وتسمعوه؛ لأننى أعتقد أن في هذه الخطة، خطة الاعتدال
والتعقل، سلامتنا وسلامة قضيتنا. وبعد هذا أرجو أن تصغوا الى هذه المذكرة :
يا صاحب الفخامة :

ردا على المذكرتين اللتين سلمتا الىّ نهار أمس من نخامتكم، باسم حكومة حضرة
صاحب الجلالة البريطانية، أتشرف بأن أرجو نخامتكم أولا أن تتكرموا فتعربوا
لحكومتكم مرة أخرى من قبل الحكومة المصرية عما خالج هذه الحكومة والأمة
بأجمعها من شعور الألم والاستفظاع، بسبب الاعتداء الشنيع الذى وقع على حياة
المأسوف عليه السيرلى استاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام .

على أنه لا يمكن اعتبار الحكومة المصرية مسئولة بوجه من الوجوه عن هذه
الجريمة المنكرة، التى ارتكبها مجرمون تمقتهم الأمة بالإجماع؛ وذلك لأنها حدثت
في ظروف لم يكن فى الاستطاعة معها توقع ارتكابها أو منعها .

ومن جهة أخرى، فإن هذه الحكومة لا يمكنها أن تقبل التأكيد الذى تضمنته
المذكرة الأولى، من أن هذه الجريمة هى نتيجة طبيعية لحملة سياسية لم تعمل الحكومة
المصرية على تثبيطها! بل أثارها هيئات على اتصال وثيق بها! ... لأن هذه الحكومة

كانت توجأ وتدعو دائماً إلى استعمال الطرق السلمية المشروعة في المطالبة بحقوق البلاد، ولم تكن على اتصال من أى نوع كان بهيئات تشير باستعمال العنف .

وإن المسؤولية الوحيدة التي تعترف بها الحكومة وتأخذها على عاتقها ، إنما هي اقتفاء أثر المجرمين . وقد اتخذت إجراءات سريعة وفعالة لهذا الغرض ، وإن النتيجة المرضية التي آدت إليها هذه الإجراءات ، تجعلنا واثقين تمام الثقة من أن الجناة لن يفلتوا من القصاص العادل .

على أنه لإثبات ما أثارته هذه الجناية في البلاد من الأسف البالغ ، وإرضاء لحكومة صاحب الجلالة البريطانية ، أتشرف بأن أصرح لفخامتكم بأن الحكومة المصرية تقبل أن تقدم اعتذارها ، كما أنها تقبل أن تدفع مبلغ خمسمائة ألف جنيه .

وتصرح الحكومة أيضاً بأنها قد اعترفت أن تمنع ، بجميع ما لديها من الطرق القانونية ، كل مظاهر شعبية يكون من شأنها الإخلال بالنظام العام ، وبأنها سترجع عند الحاجة إلى البرلمان للحصول على سلطة أوسع مما لها الآن .

أما فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة الخامسة من المذكرة الأولى ، والمفصل في المذكرة الثانية ، فاتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم أن ما اقترح من ترتيب جديد للجيش المصرى بالسودان ، لا يعد فقط تعديلاً للحالة الحاضرة التي سبق للحكومة الانجليزية أن صرحت برغبتها في المحافظة عليها ، بل هو مناقض تماماً لنص المادة (٤٦) من الدستور المصرى ، التي تنص على أن الملك هو القائد الأعلى للجيش وهو الذى يولى ويعزل الضباط .

وأما فيما يتعلق بالطاب الوارد في الفقرة السادسة ، فإننى ألاحظ لفخامتكم أن مسألة إدخال تعديل منذ الآن على المقدار المحدد لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة ، هي على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب طبقاً للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية أن تحل باتفاق الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية .

وأخيرا فيما يتعلق بالطلب الوارد في الفقرة السابعة، أتشرف بأن ألاحظ لفخامتكم ان حالة الموظفين الأجانب في مصر خاضعة الآن لأحكام قانون واتفاق سياسي لا يمكن تعديلهما من غير اشتراك البرلمان ؛ وعلى أى حال ، فإن مذكرة الحكومة البريطانية لم تبين قط التعديلات التي يراد إدخالها على النظام الحالي ؛ ولذلك لا نرى في وسعنا الرد على هذه المسألة . وأما فيما يتعلق بحماية المصالح الأجنبية بوجه عام ، فإن الحكومة المصرية اتخذت على الدوام أكثر الخطط تسامحا بالقدر الذي يتفق مع حرمة مبدأ الاستقلال ؛ ومع ذلك فإن الدول الأجنبية لم تقدم أى اعتراض في هذا الشأن .

وإني لوائق كل الثقة من أن حكومة صاحب الجلالة البريطانية ستجد هذا الجواب مرضيا تماما . وعلى أى حال فقد أملت على روح الرغبة الخالصة في إبقاء وتوطيد أحسن العلاقات مع الحكومة البريطانية ، بما يتفق مع حقوق مصر .

وأنتهز هذه الفرصة لأكرر لفخامتكم الإعراب عن عظيم احترامي ما

القاهرة في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤

رئيس مجلس الوزراء

الإمضاء : سعد زغلول

هذا هو الرد الذي أرسلناه اليوم مع وزير الخارجية الى نخامة اللورد اللنبي وتسلمه منه .

الشيخ عبد المجيد اللبان — وبماذا أجاب ؟ وهل ضربتم له موعدا ؟ وما هو المنظور ؟

الرئيس الجليل — الله أعلم .

أحمد المليجي بك — أطلب إعادة قراءة المذكرة بمعرفة السكرتيرية ، لأن لي ملاحظات على بعض نقط فيها .

الرئيس الجليل — حضراتكم فوضتم للوزارة وضع الرد ، وقد وضعته بحسب اجتهادها ، وبحسب ما أملت عليه الظروف الحاضرة والمصلحة العامة ، فواحدة من اثنتين : إما أنه وافق الرغبة ، فيها ونعمت ، وإما أنه لم يوافق ، فعليكم أن تقولوا إنكم وضعت الثقة في غير محلها . والمذكرة قد أرسلت فعلا ، وخرجت من يدي ، فيمكنكم أن تقولوا : هل الوزارة قامت بواجبها أولا ؟ وهل هي أهل للثقة أولا ؟ (أصوات : أهل للثقة) .

أحمد المليحي بك — لقد فوضنا الحكومة في قبول ثلاث مسائل فقط ، ولكنها سلمت بجميع المطالب .

الرئيس الجليل — تكلم بما تشاء ، أما تغيير المذكرة فغير ممكن .

عبد الحميد سعيد افندى — كما نود أن يكون رد الحكومة حافظا لكرامة الأمة ، وأن يكون قوامه الإباء والشم ، لأن كرامة هذه الأمة قد اتمت ، والحكومة قد اتمت أيضا ، وقد أولينا ثقتنا للحكومة على أن تقبل ثلاثة طلبات وحددناها لها ، وأما مسألة المظاهرات فقد بحثنا فيها ، فقبول الحكومة منع المظاهرات هو تسليم منها للحكومة الانجليزية بالتدخل في شؤوننا الداخلية . وعلى ذلك فنحن لا نوافق على هذه المذكرة .

رئيس الجلسة — هل أنت وحدك الذي تعارض في هذا الرد .

عبد الحميد سعيد افندى — انما أنكلم عن نفسي ، ولكنني واثق أن المعارضة تعضدني في رأي .

الرئيس الجليل — أود لو أن المجلس لا يوافق على ما فعلت ، فسيان لدى الأمران ! إنني لا أدافع عن شيء ، فقد فعلت جهد طاقتي ، وأتم أحرار فيما تقررونه . وعلى كل حال لا يمكننا التبديل في شيء الآن ، وعليكم أن تقولوا لي : إما خيرا فعلت ، أو شرا فعلت . (أصوات : خيرا فعلت) (تصفيق) .

رد المندوب السامي على جواب الحكومة المصرية

وفي نحو الساعة السابعة من مساء الأحد ٢٣ نوفمبر وصل الى دار البرلمان مندوب من دار المندوب السامي البريطاني وسلم الرئيس الجليل الرد الآتي :

حضرة صاحب الدولة سعد زغلول باشا رئيس مجلس الوزراء :

ردا على رسالة دولتكم بتاريخ اليوم، أتشرف بأن أبلغكم أنه نظرا الى رفض الحكومة المصرية تلبية مطالب حكومة جلالة الملك الواردة في الفقرتين الخامسة والسادسة من بلاغى المقدم أمس ، أرسلت التعليمات الى حكومة السودان بما يلي :

(أولا) أن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة في الجيش المصرى ، مع التغييرات المعينة التي تترتب على ذلك ؛

(ثانيا) أنها مطلقة الحرية في زيادة المساحة التي تروى في الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان الى حد غير محدود، وفاقا لما تقضى به الحاجة .

وستعاملون دولتكم في الوقت المناسب العمل الذي ستتخذه حكومة جلالة الملك نظرا الى رفض دولتكم قبول المطلب السابع الخاص بحماية مصالح الأجانب في مصر .
وانى أسجل أن الحكومة المصرية قد قبلت فيما قبلته من المطالب المطلب الرابع ، فحكومة جلالة الملك تنتظر أن يدفع لى مبلغ نصف مليون جنيه قبل ظهر الغد .

وانى أنتهز الفرصة لأجدد لدولتكم وافر احترامى الأكيد ما

النبى فيله مارشال
المندوب السامى

جواب ثان من الحكومة المصرية

أرسلت الحكومة المصرية صباح الاثنين ٢٤ نوفمبر الى دار المندوب السامي البريطاني الخطاب الآتي ، جوابا على الرد السابق :

يا صاحب الفخامة :

ردا على مذكرتكم المؤرخة أمس ، وإلحاقا بمذكرتنا المؤرخة ٢٢ الجاري .
أتشرف بأن أرسل اليكم مع هذا تحويلا على البنك الأهلي المصري بمبلغ خمسمائة ألف جنيه .

أما فيما يتعلق بالإجراءات المبينة في الفقرتين الأولى والثانية من مذكرة نخامتكم ، فإن الحكومة المصرية تلتزم بجميع ما أبدته من التصريحات في مذكرتها المؤرخة ٢٢ الجاري ، وتحتج احتجاجا صريحا على ما اتخذته حكومة صاحب الجلالة البريطانية من القرارات ، وهي ترى أن لا مسوغ لها ، وتعتبرها مناقضة لما لمصر من الحقوق المعترف بها .

وتفضلوا نخامتكم بقبول عظيم احترامي ما

رئيس مجلس الوزراء

القاهرة في ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

سعد زغلول

استعفاء وزارة الشعب

في مجلس النواب

(الجلسة السادسة : ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها الزملاء المحترمون :

أتشرف بأن أخبر حضراتكم أن الوزارة رفعت استقالتها إلى جلالة الملك وتفضل حفظه الله بقبولها. وابتداء من يوم تلك الحادثة المشنومة، وخصوصاً من يوم أن أبلغت الحكومة المذكرتين اللتين تعرفونهما، ونحن نود الاستقالة. وقد كاشفت بذلك جلالة الملك يوم السبت الماضي، ولكنه لم يرض أن يبت في الأمر، ولم ترد الوزارة أن تعرض عليكم ذلك خشية أن نتوسطوا في منعها كما فعلتم في الماضي، لأن الاستقالة هذه المرة كانت نتيجة تفكير طويل، وتأمل دقيق، وأسباب كثيرة منها ما يمكن أن يباح به ومنها ما لا يمكن الإباحة به. ولذلك لم نرد أن نكشفكم بها حتى تنفذ، لأن في نفاذها خيراً للبلاد.

رأينا هذا وصممنا عليه، ولم يكن حب المنصب ليدعونا إلى البقاء في مراكزنا، وإنما كان بقاؤنا فيها حياً للمصلحة العامة، فإذا اقتضت هذه المصلحة التنحي عن هذه المناصب، فالواجب يقضي علينا أن نبتعد عنها فرحين مسرورين، كما دخلناها مرتاحين لخدمة البلاد، أي أن خدمة البلاد هي الغاية التي تقصدها من تولى الأحكام ومن اعتزلها.

توجهت أول أمس لجلالة الملك، ورفعت كتابة إليه التماساً بإقالتى بعد أن كنت قد رفعت ذلك التماس إليه شفويًا وكتبت المذكرة التي تضمنت الرد على المذكرتين البريطانيتين وتشرفت بعرضها عليكم وحازت استحسان عمومكم.

عبد اللطيف الصوفاني بك — الأغلبية فقط .

الرئيس الجليل — كما تريد ! ليست المسألة أنكم قبلتم أو رفضتم ، وإنما المهم في الأمر أننا وضعنا هذه المذكرة لأننا أردنا أن نضعها نحن ، لما في ذلك من الفائدة للبلاد : رأينا أن تظهر البلاد بمظهر المعتدل الحكيم ، لتكسب عطف العالم أجمع . وقد حصل ذلك فعلا ، وقد هنا كل العقلاء الذين قرأوا المذكرة وثأملوها ، وأظهروا لنا إعجابهم بها (تصفيق) .

نحن وضعنا الرد وتحملنا المسؤولية عنه أمامكم وأمام الأمة وأمام التاريخ ، وإذا لا نحيد ولا نتخلى عن هذه المسؤولية ، بل نفتخر بها !

نعم ! اتنا كتبنا الرد مكرهين ، ولكنكم أجمعتم على قبول ثلاثة شروط جاءت في المذكرة ، ولم يشذ واحد منكم عن قبول هذه الشروط الثلاثة ، وأما الشرط الرابع ، وهو المتعلق بمنع المظاهرات ، فقد جعلنا الأمر فيه معقولا مقبولا ، هنا على كل عاقل : لأننا قلنا اتنا نمنع من المظاهرات ما كان ضد النظام العام ، وما من أحد في العالم يخالفنا في هذا الرأي مطلقا ، لا أتم ولا غيركم ! وقد رأيت أن بعض الذين كانوا يعارضون في قبول هذا الشرط استحسنا ما كتبناه عند ما تلوته عليهم ، ومن ضمنهم الدكتور نجيب اسكندر .

أحمد المليحي بك — ولكننا لم نوافق على هذا الشرط وفي قبوله قبول مبدأ التدخل في شؤوننا الداخلية .

الرئيس الجليل — نحن في مركز أعلى من ذلك ، فليس الأمر خاصا بسعد أو يزيد ، إنما الأمر أمر الوطن ، أمرنا جميعا ، فلا تتعجلوا ! ربما كنا في المعارضة معكم غدا ! اتنا تركنا الوزارة لأننا كنا ندافع عن الوطن دفاعا كريما (تصفيق) ، وتركناها لنستمر في هذا الدفاع .

تشرفت أمس في الساعة السادسة بمقابلة جلالة الملك وألححت عليه في قبول الاستقالة ، ولكنني التزمت بعد ذلك أن أمثل لأمره الكريم وأن أنتظر . وبعد

خروجي من بين يديه تلقيت كتابا من اللورد اللبني ، يخبرني فيه بأنه أمر حكومة السودان بأن تسرح الضباط المصريين ، وأن تتخذ ترتيبات خصوصية بشأن الجيش في السودان ، وأنه سيخبرنا بالأعمال التي يريد اتخاذها لحماية مصالح الأجانب في مصر ، وأنه يسجل قبول دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه ويطلب أن يدفع اليوم قبل الظهر ، وأنه أمر حكومة السودان بأن لها الحرية المطلقة في أن تروى من أراضى الجزيرة من ٣٠٠٠٠٠ فدان الى ما لا نهاية ، ... إجراءات محرجة جدا ! اعتداءات على حقوق الوطن لم تكن للوزارة قوة على دفعها ! ... احتجاجنا ، دفعنا المبلغ ، ولكن كل ذلك لم يمنع السير في الإجراءات التي أعلمتكم بها .

وفي صبيحة اليوم توجهت لجلالة الملك وعرضت عليه خطورة الحالة ، وبينت لجلالته الأسباب التي تمهني على الاستقالة من الوزارة وأن بقائي فيها ربما يعرض البلاد لخطر أكثر وأعم ، فأمرني بالمهلة ، فخرجت من بين يديه بعد ما قلت له :
” إني مطيع لك في كل أمر إلا بقائي في منصب الوزارة “ .

ولما عدت الى بيتي ، ورد علي خطاب من اللورد اللبني يقول فيه إنه أمر قوات عسكرية بريطانية باحتلال الجمارك ، وإن هذا أول الأعمال التي يريد اتخاذها ! فرأيت بعد ذلك أن البقاء مستحيل ، وأنني وزملائي لا يمكننا أن نصبر أكثر من ذلك ، فكتبت لحضرة صاحب الجلالة الملك عريضة بينت له فيها تاريخ المسألة كله ، وقلت في آخرها هذا البيان على ما أذكر : « إزاء هذه التعديلات المتتالية المضرة بالبلاد ، لا يسع الوزارة إلا أن تلح على جلالته بأن تفضل بالإسراع في قبول الاستقالة ، لأنه ربما كان في هذه الاستقالة وفي قبولها ما يبق البلاد شر الأضرار المتوالية » .

وبعد ذلك وصلتني خطاب من جلالة الملك تفضل فيه بقبول الاستقالة ، فحمدت الله وشكرته على هذا الفضل العميم ، وأتيت الآن لأعرض عليكم ما كان ، وسأشتغل معكم كنائب بسيط ، وأسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقني في حياتي النيابية كما وفقني في حياتي الوزارية (تصفيق) .

وبما أننا لم نستعف من الوزارة إلا خدمة للمصلحة العامة ، فإنى مستعد مع أصدقائى الكرام من أعضاء هذا المجلس لأن تؤيد كل وزارة تشتغل لمصلحة البلاد ، أى للمصلحة نفسها التى قبلنا الحكم لخدمتها والتى تركنا الحكم لخدمتها .

.....

الرئيس الجليل — المجلس الآن من غير حكومة ، فأطلب أن يؤجل الى أن تتألف حكومة جديدة .

احتجاج مجلس النواب المصرى على تصرفات الحكومة البريطانية

ثم تلا السكرتير جملة اقتراحات خاصة بالاحتجاج على تصرفات الحكومة البريطانية ، فوافق المجلس بالإجماع على نص الاحتجاج الآتى :

• إزاء الاعتداءات الأخيرة التى وقعت من الحكومة البريطانية ضد حقوق الأمة المصرية وسيادتها ودستورها ، يعلن مجلس النواب :

(أولاً) تمسكه بالاستقلال التام لمصر والسودان اللذين يكونان وطناً واحداً لا يقبل التجزئة .

(ثانياً) أنه بالرغم من استنكار الأمة ومليكها وحكومتها وبرلمانها للجرم الفظيع الذى ارتكب ضد المأسوف عليه السيرلى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، وبالرغم مما قدمته الحكومة من الترضية وما اتخذته من الوسائل الفعالة لتعقب الجناة وتقديمهم الى العدالة ، فإنه لما يؤسف له كل الأسف أن الحكومة البريطانية رأت أن تستغل هذا الحادث المحزن لقضاء مطامعها الاستعمارية والاعتماد على قوتها المادية للانتقام من أمة بريئة تعتمد على قوة حقها وعدالة قضيتها ! فلم تقتصر على مطالبتها باللفة حد الإرهاق فيما يتعلق بالجريمة نفسها ، بل تعدت هذه الدائرة وذهبت الى المطالبة بسحب الجيوش المصرية من السودان ، وإلزام الوحدات السودانية من الجيش المصرى بحلف يمين الولاء لحاكم السودان ،

والتصريح بزيادة مساحة الأطميان التي تستغلها الشركات الاستعمارية البريطانية في السودان من ٣٠٠ ألف فدان الى مالا نهاية له ، وعدول الحكومة المصرية عن كل معارضة لرغبات الحكومة البريطانية فيما تدعيه من حماية المصالح الأجنبية في مصر... الى آخر ما جاء في التبليغات الانجليزية!... ثم نفذت فعلا ما توعدت به ، وزادت عليها احتلال جمارك الاسكندرية معلنة أنه أول التدابير التي تتوى اتخاذها ! .

ولما كانت هذه التصرفات منافية لحقوق البلاد ، لما فيها من الاعتداء على استقلالها ، والتدخل في شؤونها ، والعبث بدستورها ، وتهديد حياة البلاد الزراعية والاقتصادية ، ... فضلا عن أن هذه الاعتداءات ليس لها أى علاقة بالجريمة ولا نظير لها في التاريخ ! ...

فلذلك يعلن مجلس النواب المصرى على ملاء العالم شديد احتجاجه على هذه التصرفات الجائرة الباطلة ، ويشهد الأمم المتمدينة على فداحة تلك المطامع الاستعمارية التي لا تتفق مع روح هذا العصر وحقوق الأمم المقدسة ، ويبلغ احتجاجه الى برلمانات العالم ، ويرفع الأمر الى مجلس عصبة الأمم طالبا اليه التدخل فى الأمر لرفع الحيف عن أمة بريئة لتمسك بحقوقها المقدسة فى الحياة والحرية ولا تبغى عن استقلالها بديلا .

آخر قرار لمجلس النواب

وبعد المواقفة على صيغة الاحتجاج السابق ، وقف المرحوم عبداللطيف الصوفانى بك فالتقى اقتراحه الآتى :

حضرات الزملاء :

لى اقترح أريد إثباته فى مضبطة هذه الجلسة ، ليكون حجة لنا فى المستقبل ، ونصه :
 "ان كل تصرف حصل من حكومة استقالت ، أو يحصل من حكومة مقبلة ، وكان هذا التصرف مخالفا لإرادة المجلس ، أو كان المجلس معطلا ، وفى هذا التصرف أى عبث أو مساس بحقوق البلاد ، ... فيكون هذا عملا فرديا ، لا تتحمل الأمة أية نتيجة تتوهم عليه ، ما قامت الأمة لم تقره ولم تقبله " .

فصفق المجلس تصقيقا حادا ، ووافق على هذا الاقتراح بالإجماع .

* *

في مجلس الشيوخ

(الجلسة الثالثة : ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤)

الرئيس الجليل — أيها السادة :

أتشرف بأن أبلغ حضراتكم أني وزملائي قدّمنا استعفاءنا لجلالة الملك حفظه الله ،
وتفضل جلالتهم بقبوله . والسبب في ذلك أننا رأينا من يوم أن بلغنا المذكرتين
البريطانيتين أن الحالة شديدة ، وأنها صعبة ، وأن وجودنا في الحكم ربما كان سببا
في هذه الشدة التي وجدنا المذكرتين المذكورتين عليها .

فكرنا من ذلك الوقت في الاستعفاء ، لئلا نجعل هناك مجالا لزيادة الغضب
أو لزيادة التحامل . كاشفت بهذه الرغبة لجلالة الملك ، ورجوته في أن يقبل الاستعفاء
رعاية لصالح البلد ، فلم يرد حفظه الله أن يقبله في الحال ، وما رأينا أن نعلن حضراتكم
بعزمنا قبل أن يبت الأمر فيه خشية أن يصادفنا من حضراتكم ما صادفنا في المرة
السابقة من حيلولتكم بين قبول الاستعفاء .

كتمنا الأمر ، وكان كتماننا بيننا وبين جلالة الملك . ولكن بالأمس أُلححت
في الرجاء ، وزدت في الإلحاح في قبول الاستعفاء ، لأن الحالة تزداد خطورة ، والمركز
يُزداد حرجا . عرضت على جلالتهم عرضة الاستعفاء ، وهذا نصها :

”مولاي :

أتشرف بأن أرفع بجلالتكم أني لم أقبل مسؤولية الوزارة إلا لخدمة البلاد تنفيذا
لمقاصدكم السامية ، ولكن الظروف الحالية تجعلني عاجزا عن القيام بهذه المهمة الخطيرة .
ولهذا أرجو من مكارم جلالكم أن تتفضلوا بقبول استعفائي مع زملائي من
الوزارة ، واني وإياهم مستعدون على الدوام للعمل على ما يرضيكم . أدام الله علينا نعمة
رعايتكم الجليلة ، وأدامكم مؤيدين بالعز والإقبال وموضع كل إكبار وإجلال ،

شاكر نعمتكم
سعد زغلول

٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤

قدمت هذه العريضة في الساعة السادسة مساءً، وبعد أن خرجت من حضرته تناولت كتاباً من اللورد اللنبي على المذكرة التي وضعناها رداً على مذكرتيه، يقول فيه "انه بناء على رفضكم المطالب بتمرة كذا وكذا قد أمرت حكومة السودان بأن تسرح الضباط المصريين، وأن ترتب الجيش ترتيباً مخصوصاً، وأمرت هذه الحكومة أن تكون حرة حرية مطلقة في أن تروى من أراضي الجزيرة فوق ٣٠٠ ألف فدان إلى ما لا نهاية، وأنى أسجل أنكم مستعدون لدفع مبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه، وأطلب أن يدفع قبل ظهر غد". وقال فيما يختص بالتدابير التي يجب أن تتخذ لحماية المصالح الأجنبية انه سيخبرنا فيما بعد بما سيفعله بشأنها!! رأيت الأمر خطراً جداً : السودان يجب أن يخلي، يجب أن يكون لانجلترا وحدها، يجب ألا يكون لنا شركة ولا حق فيه ولو كان مشتقاً من اتفاقية سنة ١٨٩٩!!

كبر الأمر علينا، ورأينا أن الاستمرار في الحكم خطر. فالتحمت على جلالة الملك في الإسراع في قبول الاستعفاء. ألحمت إلحاحاً شديداً حتى اضطرت أن أقول لجلالته "انى مستعد لأن أطيعك في كل شيء إلا في أمر واحد وهو البقاء في الوزارة"، فأمرنى جلالته أن أنتظر، فالتزمت أن أنتظر بناء على أمره.

خرجت منتظراً، خرجت مكتئباً، وعقب خروجى فوراً تلقيت كتاباً آخر من اللورد اللنبي يقول فيه : "الحاقاً لكتابى بالأمس قد أمرت قوة عسكرية أن تحتل بحارك الاسكندرية". ! خطب آخر جسيم ! احتلال البحارك ! ماعهدنا بهذا من قبل ! . لم يكن في المذكرتين ولا في الكتاب اللاحق شيء يتعلق بالبحارك أو بما يفهم منه أن هناك رابطة بين هذا الاحتلال وبين ما جاء في المذكرتين ! . عندئذ كتبت لجلالة الملك كتاباً ثانياً هذا نصه :

"مولاي :

تشرفت من يومين بأن عرضت لجلالاتكم شفها عزمى وعزم زملائى على الاستقالة، وشرحت الأسباب التي حملتنا عليها، وفى الساعة ٦ من مساء أمس قدمت

عريضة الاستعفاء وألححت في قبولها، وطوعا للأمر الكريم انتظرت الى اليوم. وعقب التشرف بهذه المقابلة فورا ورد لى خطاب من نخامة اللورد اللبى ينبئنى فيه بأنه أعطى أوامر لحكومة السودان : أولا بأن تخرج من السودان جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية المحضة فى الجيش المصرى ، مع التغيرات المعينة التى تترتب على ذلك ، . . ثانيا أنها مطلقة الحرية فى زيادة المساحة التى تروى فى الجزيرة من ٣٠٠ ألف فدان الى ما لا نهاية . وزاد بأنه سيبلغ الحكومة فى الوقت المناسب العمل الذى ستتخذه حكومته لحماية مصالح الأجانب فى مصر، وبأنه يطلب دفع مبلغ الخمسمائة ألف جنيه قبل ظهر اليوم . فأرسلت الحكومة الى نخامته تحويلا على البنك الأهلى بهذا المبلغ ، مصحوبا بكتاب يشتمل على الاحتجاج ضد هذه التصرفات . ثم تشرفت بمقابلة جلالتهم وكررت الالتماس بقبول الاستعفاء، وعقب خروجى من حضراتكم الشريفة تلقيت خطابا من جنابه بأن أول عمل اتخذته حكومته هو أن أمرت قوة عسكرية بريطانية باحتلال جمارك الاسكندرية !

إزاء هذه الاعتداءات المتكررة على استقلال البلاد وحقوقها، لايسعنى إلا الإلحاح على جلالتهم لتفضلوا بالإسراع فى قبول الاستعفاء، لأن هذا فيما أرى قد يكون خير وسيلة لوقاية البلاد من الشرور المتوالية . ولا زلت الداعى على الدوام بالتوفيق لجلالتكم والشاكر لنعمتكم ما

سعد زغلول

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

فتفضل جلالته حفظه الله بقبول الاستعفاء، وبلغنى ذلك ؛ فرأيت من واجبي أن أبلغ حضراتكم هذه المسألة ، ولكن مجلسكم لم يكن منعقدا فى هذه الفترة حتى أحيطكم علما بالمذكرة التى كتبناها ردا على مذكرتى جناب المندوب السامى . وعلى ذلك فلا بد أن تكونوا قرأتموها فى الجرائد وتفهمتموها، وعلمتم أن الوزارة، وإن كانت عازمة عزما أكيدا على الاستعفاء، إلا أنها رغبة منها فى مصلحة البلاد وفى أن تظهر أقصى ما عندها من الرغبة فى السلام وحسن نيتها ، قسمت المطالب الى

قسمين : قسم يتعلق بالجريمة ، وقسم لا تعلق له بها . فالقسم المتعلق بالجريمة هو ما يختص بالاعتذار والتعويض وتعقب الجناة وتسليمهم للقضاء ، ثم رأينا إلحاقا لذلك أن نقبل أيضا بكل تحفظ منع المظاهرات ، فقلنا ان الحكومة مصممة أو صممت أو تقبل ، وفيما أظن قلت انها تقبل منع المظاهرات المخلة بالنظام العام ، وإذا رأيت أن الضرورة تقضى عليها بالزيادة في التشريع ، فإنها تعرض على البرلمان ما يلزم .

وأما فيما يختص بالمطالب الأخرى ، فقد رددنا عليها واحدة واحدة ، وبيننا الأسباب . وأظن أن المذكرة ، وإن كانت لهجتها لطيفة ، ولكن معناها ومرماها في محلها ، وقد استحسنها كل من اطلع عليها من المنصفين ، وفي ظني أنكم استحسنتموها . وكان من المنظور أنها تلين من حدة جناب المندوب السامي ، تلين من الحدة التي أثارها تلك الجريمة ، التي كانت الوزارة أول مستنكر لها وآسف عليها ، وأظهرت ذلك بجملة أدلة ، كما أن الأمة شاركتها هذا الأسف الشديد ، ودل الحزن الذي شعرت به قلوبها على أن الأمة بريئة كل البراءة من هذه الجريمة ، وأنه من الظلم الفاحش أن تلقى مسئوليتها على عاتقها ... كما نظن أن هذا الأسف العام ، هذا الحزن ، هذا السخط الذي كان يرتفع من كل شفة ، يثبت للأمة الانجليزية أننا قوم متحلون بكل الصفات الشريفة ، وإن كان فينا بعض أشرار فشاننا في ذلك شأن جميع الأمم ، ولكن لا ينبغي أن يؤخذ البريء بجريمة المجرم ، ولا أن تؤاخذ الأمة بفعل سفهاها الذين لا تخلو أمة منهم . ولكن قدر الله علينا ما قدر ، ونحن لانحرم من عناية الله ، لأننا وإن كنا ضعافا ولكنا أصحاب حق ، ولحق كلمة يقولها إن شاء الله .

لا أبرح هذا المكان قبل أن أرجو حضراتكم وكل سامع لي أن يدقق النظر في الحالة الحاضرة ، وفي مركزنا ، فتواصوا بالصبر وبالسكون والهدوء ، فإننا بهذا السكون والصبر يمكن أن نصل إن شاء الله إلى غايتنا إن عاجلا أو آجلا (تصفيق حاد) .

واني أستودعكم الله ، ولا أرى لي حقا في البقاء معكم الآن .

وانى أرى، اذا كان لى رأى معكم ، أنه مع عدم وجود حكومة الآن يحسن تأجيل المجلس ، إلا اذا كنتم تريدون الاحتجاج فالأمر لكم .

كذلك أصرح لكم أنا وزملائى بأننا مستعدون بكل إخلاص لأن تؤيد فى مجلس النواب الذى نحن أعضاء فيه كل وزارة تشغل لمصلحة البلاد، ليس فىنا عاطفة معارضة إلا فيما يختص بالمصلحة العامة، فإننا نخدم هذه المصلحة ونؤيد كل من يؤيد هذه المصلحة (هتاف : ليحى صاحب الدولة سعد زغلول باشا) .

احتجاج مجلس الشيوخ على تصرفات الحكومة البريطانية

ثم وافق المجلس بالإجماع على نص الاحتجاج الآتى :

ان مجلس الشيوخ المصرى المنعقد بجلسته العلنية بتاريخ ٢٦ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤) ، مع تكرار أسفه العظيم على اغتيال المرحوم السير لى ستاك باشا سردار الجيش المصرى وحاكم السودان العام ، ومع استنكاره مرة أخرى لهذا الحادث الأليم ، يحتج بالإجماع أشد احتجاج على المذكرة التى قدمتها الحكومة البريطانية بشأن الحادث المذكور، من حيث لهجتها المهينة للأمة والحكومة معا ، ومن حيث ما اشتملت عليه من الطلبات الفادحة القاسية، التى لا يبررها الحادث نفسه، ولا هى تتفق مع القواير الدولية أو تصريحات الحكومة البريطانية المتكررة، سيما ما كان منها متعلقا بالسودان الذى هو جزء لا ينفصل من مصر، بل هو روح حياتها : من سحب جميع الضباط المصريين والوحدات المصرية البعثة من الجيش المصرى منه، مع إدخال ترتيب جديد للوحدات السودانية، لأن فى ذلك اعتداء على حقوق مصر الثابتة فى السودان، . . وما كان متعلقا بزيادة مساحة الأطميان التى تزرع بالجزيرة عن ثلاثمائة ألف فدان زيادة غير محدودة، لأن فيه نقضا لعهود الدولة الانجليزية بأن تحل هذه المسألة باتفاق بين الحكومتين تراعى فيه مصلحة الزراعة المصرية أولا وبالذات . ومما يدعو الى زيادة الاستياء صدور الأوامر باحتلال القوات

البريطانية لجمرك الاسكندرية ، كأقول التدابير التي اتخذتها حكومة دولة بريطانيا !
 فأية علاقة بين الجريمة وبين هذا التصرف الجائر ! اللهم الا اذا كان الغرض انتهاز
 فرصة وقوعها ، وهي التي حزن من وقعها الأمة بأسرها ، وحكومتها وجميع هيئاتها
 النيابية ، للنيل من استقلال البلاد وهضم حقوقها ! ولا ذنب لها سوى أن بعض
 الأشرار نزع الى جرم هي بريئة منه وجادة في اكتشاف محدثيه .

وقد قرر المجلس أن يعلن هذه الاحتجاجات على الملأ ، ويشهد الأمم المتمدينة
 على تلك التصرفات الجائرة ، التي لا تنطبق على روح العصر الحاضر ، ولا على حقوق
 الأمم المقدسة ! .. مع تبليغ احتجاجاته الى عصبة الأمم وبرلمانات العالم .

خطاب قبول الاستقالة

عزيزى سعد زغلول باشا :

اطلعنا على كتاب دولتكم المرفوع الينا بتاريخ ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ ، المتضمن
 استقالتكم من مهمتكم . وقد أصدرنا أمرا هذا لدولتكم ، شاكرين لكم ولحضرات
 الوزراء زملائكم إخلاصكم وما أديتموه من الخدمات أثناء قيامكم بأعباء منصبكم .
 صدر برأى عابدين في ٢٧ ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ (٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤) فؤاد

نداء الى الأمة

ان الوزارة ، بعد أن اجتهدت في تسوية الحالة السيئة التي نشأت عن الجناية
 المنكرة المفقوتة ، وبعد أن أفرغت جهدها في وقاية البلاد من شرها بحسب ما أملته
 عليها مصلحة الأمة ، رأت أن استمرارها في الحكم صعب ، وربما يعرض الوطن
 لأخطار قد لا تحدث في تخليها . فلهذا رأت أن تستقيل من منصبها ، فتفضل
 جلالة الملك حفظه الله بقبول هذه الاستقالة .

فترجو الأمة أن تتفهم هذه الحقيقة حق التفهم ، وأن تدرك أنها في مصلحة البلاد ، وألا تأتي أى عمل يكون فيه تكدير للراحة أو تشويش للأفكار . والله يحفظها من شر العاديات ، ويوصل بها الى أحسن الغايات . وإني مستعد مع أصدقائي لتأييد أية وزارة تشغل لمصلحة البلاد ، ونطلب لها كل توفيق .

سعد زغلول

٢٤ نوفمبر سنة ١٩٢٤

في بيت الأمة

بعد أن ذاع خبر استقالة الوزارة ، اجتمعت وفود كثيرة في بيت الأمة (٢٤ نوفمبر) ، وطلبت أن ترى الرئيس الحليل ، تخرج لها وتكلم بما مؤذاه :

”انقلوا عني أنني قدمت الاستقالة لمصلحة البلاد ، وأنى أرى أن المظاهرات ليست في مصلحة البلاد ، وأنى أدعوكم الى الهدوء ، وإلى البعد عن الطيش ، وأنى مستعد لتأييد أية وزارة تأتي ، وتكون حائزة للرضاء العام ، عاملة على تحقيق أمانى البلاد . فإن الموقف دقيق جدا ، وأنا واثق من أنى وأنا خارج الوزارة سأستطيع خدمة البلاد أكثر ألف مرة مما لو كنت داخلها . وتأكدوا أن الله معنا ، ولا بد أن تفوز الأمة في النهاية إن شاء الله“ .

من الرئيس الحليل الى الطلبة

اجتمع صباح الثلاثاء ٢٥ نوفمبر في بيت الأمة جمهور من الطلبة ، وكان الرئيس الحليل في مكتبه ، فلما علم بهم خرج اليهم وقال لهم ما مؤذاه :

”علمت أنكم أضربتم اليوم عن تلقى الدروس ! فلماذا ؟ إننى أنصح لكم بالعودة الى دروسكم ، لأن هذا في مصلحتكم وفي مصلحة البلاد . يجب أن تحافظوا على الهدوء والسكينة ، وأن تتواصوا بذلك ، وتنقلوه عنى الى إخوانكم جميعا . إننى أقدم لكم هذه النصيحة بصفى أبا لكم شفوفا عليكم ، فاسمعوها واعملوا بها“ .

احتجاج الوفد المصرى

هذه ترجمة التلغراف الذى أرسله الوفد المصرى الى حكومات الدول الكبرى والصحف الأوروبية ومجلس عصبة الأمم :

تسود فى مصر هذه الأيام قوة غشومة مسلحة تعتمد عليها حكومة متمدنة فى القرن العشرين ، لإذلال أمة ناهضة متمدنة ، كل ذنبها أنها تنشد حريتها الطبيعية المقدسة ، وتطالب بحقوقها الطبيعية المغتصبة !!

لعله ليس فى العالم كله أمة أسفت وتألمت لقتل السردار أكثر من الأمة المصرية ! ولقد أظهرت جميع طبقاتها بشكل واضح جلى أسفها واستنكارها لهذا الحادث الفظيع ، وهى مع ذلك قد دفعت تعويضا باهظا ، وقبلت أن تعتذر ، رغم براءتها ، ورغم قيامها بواجبها ، من تعقب المجرمين بكل همة ونشاط ، ورغم أن هذه الجريمة الشنعاء يقع أمثالها فى كل بلد مهما ارتقت شؤونه وانتظمت إدارته ؛ بل قد وقعت بالفعل فى شوارع لندرا نفسها جناية لا تقل عن هذه الجناية خطورة ، وهى قتل القيلد مارشال ويلسون ، رغم ما أُنذرت به الحكومة الانجليزية من أن حياته مهددة .. فلم يقل أحد بأن النظام الذى حكمت به إنجلترا قد عرضها لاحتقار الأمم ! ولم يقل أحد بأن إنجلترا عاجزة عن حكم نفسها ! .. ومع ذلك فحكومة بريطانيا العظمى الحالية ، بالرغم من كل هذه الاعتبارات ، لا تريد إلا أن تستغل هذا الحادث لإذلال مصر ، وتنفيذ مطامعها الاستعمارية ، على مرأى ومسمع من الدول المتمدنة ! وطردت جيوشنا من السودان ! وتوعدت بالاستبداد بماء النيل لإحياء بعض شركات القطن البريطانية على حساب حياة أمة بأسرها ! واحتلت الجمارك ! .. واليوم ، ومن غير خجل ! داست دستور البلاد ! ونشرت فى مصر حالة هى الأحكام العرفية

بعينها، لا يتقصها إلا اسمها ! فانتهكت بجنودها حرمة المنازل ! وقبضت على رجال من خيرة المصريين ! من ثواب وغير ثواب ! وزعمت أن حياة الأجانب وأموالهم في مصر مهددة ! وهى تعلم أن مصر أكرم الأمم بزلاتها الأجانب، وأرعاها لكرامتهم، وأحفظها لمصالحهم ؛ ولكنه عذر الذئب مع الحمل ! تدعيه القوة الغشومة لتستتر وراءه، وتقضى مطامعها التى لا تعرف حدا !!

أن المستعمرين يخشون تحكيم عصبية الأمم التى ما وجدت إلا لتكون أداة للسلام ! فهل نحن فى عصر جديد يسود فيه التحكيم والعدل وحب السلام واحترام حقوق الشعوب ؟ أم نحن لا تزال كما كنا فى عصر قوة واستبداد وغضب ؟ . . أصحیح، بعد هذه الحرب الكبرى، وبالرغم من ضحاياها وآلامها، ومن دروسها وعبرها، أنه لا يزال القوى يفعل بالضعيف ما يشاء ؟ !

ان الوفد المصرى ليجتج بكل قوته على هذه الاعتداءات المتكررة، ويحمل الحكومة الانجليزية تبعتها، ويحتكم الى العالم المتمدين فى شأنها .

احتجاج الهيئة الوفدية البرلمانية

أصدرت الهيئة الوفدية البرلمانية المنعقدة برئاسة حضرة صاحب السعادة حمد الباسل باشا وكيل مجلس النواب قرارها الآتي :

أولاً - تحتج الهيئة على التصريحات التي وردت في أحاديث دولة رئيس الوزراء (زيور باشا) لبعض الصحفيين الأجانب ، لأن دولته قد بالغ في إظهار جزع لا تشعر الأمة بشيء منه ، ولا تقتره عليه ، لأن الأمة لا تطلب التسوية على المياه ، وإنما تطلب حقها كاملاً في وطنها بجزئيه ، مصر والسودان .

ثانياً - تحتج على موافقة الحكومة (الزيورية) على سحب الجنود والضباط من السودان ، لأن في ذلك تسليماً بمطلب رفضه البرلمان بالإجماع ، واحتجت عليه الوزارة السعدية ، وإن يبرر موقف الحكومة في هذا التصرف أى عذر تعتذر به .

ثالثاً - تحتج الهيئة على افتيات السلطة العسكرية البريطانية في الدستور ، بانتهاكها حرمة المنازل ، والحرية الشخصية ، والضمانات البرلمانية ، بإجراءات القبض على بعض النواب وغيرهم ، وتعتبر استمرار حبسهم إقراراً من الوزارة لهذا الافتيات ، وتسليماً منها بالاعتداء على الدستور الذي أقسم أكثر أعضائها يمين الإخلاص له .

رابعاً - تعتبر الهيئة أن كل تصرف من هذه الحكومة ، التي لم تتقدم للبرلمان ، ولم تنل ثقته ، يعد باطلاً ، ولا تنقيد به البلاد بحال من الأحوال .

تم الجزء الأول

